جامعة الجزائر -2- أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

العنوان:

العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال الأرشيف الفرنسي 1958-1972

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة
فضيلة علاوي

إشراف:
الأستاذ الدكتور حفظ الله بوبكر

أعضاء لجنة المناقشة

أ. د. بوعزة بوضرساية	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله	رئيسا
أ. د. حفظ الله بوبكر	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي تبسي	مشرفا مقررا
أ. د. دبش اسماعيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا
أ. د. بديدة لزهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله	عضوا مناقشا
د. سلال عاشور	أستاذ محاضر -أ-	جامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله	عضوا مناقشا
د. قدور محمد	أستاذ محاضر -أ-	جامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016 – 2017 / 1437هـ - 1438هـ

شكر

الحمدو الشكر لله رب العالمين في البدء و المنتهى.

ثم أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذا العمل و أخص بالذكر الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور حفظ الله بوبكر على حسن توجيهه لمسار هذا البحث و تصويب أخطائه، حيث كان السند القوي الذي لا يستغنى عنه في كل مراحل البحث و متطلباته شكلا و مضمونا. و إلى الأساتذة : الدكتور بوعزة بوضرساية، و الدكتور شريفي احمد، والدكتور عبد المجيد دهوم الذين كانت لهم علي أياد بيضاء في تذليل الصعوبات التي واجهتني إلى غاية إتمام هذا العمل .

و إلى زملائي الذين لم يبخلوا علي بحسن النصيحة و المساعدة المادية و المعنوية.

كما أسجل امتناني لكل القائمين على مؤسسة مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ و القائمين على مؤسسات الأرشيف الفرنسي في كل من وزارة الخارجية الفرنسية –الأرشيف الدبلوماسي –و أرشيف وزارة الدفاع بفانسان-كذلك الأرشيف الوطني بباريس و أرشيف -اكس ان بروفانس – المحفوظات الوطنية ما وراء البحار، و مؤسسة المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية بباريس و القائمين على المكتبة الوثائقية الدولية المعاصرة BDIC.

الإهــداء

إلى شــهداء الجزائــر الــذين خاضــوا معركــة التحــرر منـــذ أن وطـــئ الإســـتعمار أرض الجزائـــر الطـــاهرة وغرســوا بمقــاومتهم بــذور الحريــة التي نبــت زرعهــا في نــوفمبر1954 ثــورة أعطــت لكــل الأ حــرار في العــالم نمـــوذج التضـــحية و الثبـــات و كســـرت قيـــد الإستعماربإر ادة شعب لا يموت .

قائمة المختصرات

ANOM : Archives nationales d'outre mer

BDIC : Bibliothèque de documentation internationale contemporaine

A.M.A.E : Archives du Ministère des Affaires Etrangères

SHAT : Service Historique de l'Armée de Terre

Col : colonies

GGA : Gouvernement général de l'Algérie

FR : France

MI : Micro film

FM : fond Ministériel

P.U.F : *Presses universitaires de France*

OAS : Organisation armée secrète

FLN : *Front de libération nationale*

ALN : *Armée de libération nationale*

GPRA : *Gouvernement Provisoire de la République Algérienne*

د. د.ن: دون دار النشر

ش، و، ن، ت : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

د . م . ج : ديوان المطبوعات الجامعية

ط م . و. ك : طبع المؤسسة الوطنية للكتاب

تر : ترجمة.

مقدمة

مقدمـــة :

يعد موضوع البحث في "العلاقات الجزائرية الفرنسية " من الموضوعات المعقدة في تاريخ الجزائر المعاصر، حيث أن سنوات الاستعمار التي دامت 132 سنة كانت جدباء بالنسبة للشعب الجزائري وتركت جراحا لا تندمل بالعلاج فكيف إذا كانت في كل مرة تنكأ ويوضع الملح على أطرافها، وهو ما حول عملية الحديث عن العلاقات الثنائية صعبة في ظل استمرار التناقض بين الفكرة والواقع، فالأفكار التي تناقش الاستعمار ومخلفاته تنتهي إلى إدانته، ولكن الواقع التعاوني يجعل فرنسا الشريك الأول للجزائر.

لقد أدى حرص فرنسا على إبقاء الجزائر في ظل الهيمنة الفرنسية إلى طبع العلاقات الثنائية بحالة من التبعية والتعقيد، عكسته مختلف الإتفاقيات والتوافقات والتوترات التي ظلت تشهدها هذه العلاقات، كما ظلت العلاقات الجزائرية الفرنسية–على العموم– تدور حول مجموعة المصالح الإستراتيجية بالنسبة لفرنسا.

وهذه النمطية فرضتها اتفاقات إيفيان 18 مارس 1962 والتي لم يستطع الطرف الجزائري فيها إستثمار نتائج الثورة إلى أبعد حد، في الوقت الذي اعتبرها الطرف الفرنسي فرصته لربط الجزائر بفرنسا إقتصاديا وثقافيا وتكبيل الإستقلال بمجموعة من القيود استمرت إلى نهاية السبعينات، وأعطت لهذه العلاقات وضعا متميزا في الجزائر وفي محيطها أيضا، وذلك بحكم تأثير العلاقات الثنائية العميق على السياسة البينية وانعكاساتها الكبرى على المنطقة.

وقد تعرضت هذه العلاقات لكثير من التطورات التي أحاطها السياسيون والمؤرخون بكثير من الإشكالات، مؤكدين على أهمية فهم التطورات المختلفة لها عبر مراحل ما بعد استقلال الجزائر.

ولعل هناك من المنهزمين حضاريا من يتساءل عن طبيعة البينية في هذه العلاقات، وأن الجزائر قبل الإستقلال لم تكن طرفا يمكنه أن يكوّن علاقات مع الآخر، وخاصة فرنسا المستعمرة لأنه يعتبر مقاطعة تابعة لها .

إلا أن مقاربة البحث في العلاقات الجزائرية الفرنسية إعتمدت رفض هذه الأطروحات والرؤى، لأن المدرسة التاريخية الوطنية لا تلغي وجود الجزائر ككيان متميز في كل مراحله، ومنها المرحلة الإستعمارية التي كانت فيها للأمير عبد القادر حالة دولة وإتفاقيات ومعاهدات مع فرنسا ذاتها، وأما ما تعلق بالمدة المحددة زمنيا للبحث فهي فترة تميزت بوجود حكومة جزائرية لها علاقات ونالت اعترافات من دول قائمة وذات عضوية في منظمات دولية، بل إن فرنسا حين اندلاع الثورة تلقت سيلا من اللوم الدبلوماسي، إلا أنها ظلت تصرح بعدم وجود من تتفاوض معه، وعليه فقد أدى تشكيل الثورة لحكومتها الى وضع حد لهذا الإدعاء، والتي أدت في الوقت نفسه الى سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة.

كما أن حالة الجزائر المستعمرة استطانيا لها مثيلات في حالة فلسطين وعلاقاتها المعترف بها دوليا منذ بداية الإستعمار وأكثر من ذلك حالة الصحراء الغربية، التي هي جمهورية قائمة على تراب جزء منه محرر من أراضيها وجزء خارج أراضيها أصلا، ومع ذلك فهي تتمتع بعلاقات متعددة الأشكال مع مختلف الدول والمنظمات، وكلا المثالين جعل الثورة الجزائرية تقيم علاقاتها الدبلوماسية مع الدول وهو أنموذج ما زال يحذى به إلى حد الآن.

لقد كان استقلال الجزائر بصورة غير متوقعة من قبل فرنسا وهو ما جعلها مكرهة للذهاب إلى الإستفتاء، وحتى تتخلص من الإنفاق العسكري وتكاليفه، والتخفيف من الضريبة الكبيرة التي كانت تدفعها مقابل البقاء في جزائر، التي شهدت ثورة من أعظم الثورات في التاريخ المعاصر، فعملت على تحويل الإستقلال إلى حالة من التغيير في طبيعة الهيمنة من الشكل العسكري والشكل الإداري المباشر، إلى وضع جديد تمثله الأساليب الجديدة للهيمنة الإقتصادية والثقافية والسياسية، وذلك عبر إلزام الجزائر باتفاقيات جائرة رهنت الإستقلال وعملت على إفراغ الثورة من روح التحرر والحرية.

وقد شكل ذلك الوضع حالة من الإرباك للدولة الجزائرية، التي حاولت إثبات هويتها خلال مرحلة ما بعد الإستقلال، والتي عبر عنها بن بلة بقولة " نحن عرب ثلاث مرات عند عودته الى الجزائر، وهو ما انعكس في سياسته الخارجية خلال فترة حكمه من 1962 الى1965 كما عبر عنه بومدين برفضه منطق تحكم فرنسا في إفريقيا، عبر النخب المفرنسة والشركات الفرنسية .

وكانت واقعة التأميم للمحروقات 24 فيفري1971 وما سبقها من تأميمات، أبلغ موقف عملي عكس السياسة الجديدة للجزائر تجاه فرنسا في مجال الإقتصاد والسياسة معا، فرغم المحاولات المتكررة لعملية الإلحاق بالمنظومة الفرنسية إلا أن الدولة الجزائرية صمدت في وجه السياسة الفرنسية واتجهت إلى تنويع فضاءات التعاون عبر امتدادات متنوعة باتجاه الشرق- خصوصا – مع تطور حالة الصراع العربي الإسرائيلي وتخندق فرنسا ضد الأمة العربية الذي كان له انعكاسات سلبية على التعاون الثنائي .

ولكن تعقيدات الروابط التاريخية والجيوسياسية أبقى حالات التقاطع بينهما وعطل القطيعة لصالح تعــايش براغماتي حرصت فيه فرنسا باستمرار على توظيف أدواتها المختلفة، مثل القوة الثالثة والشركات الإقتصادية والقواعد العسكرية والتمدد الفرنكوفوني من أجل حماية مصالحها الحيوية في الجزائر.

وبالرغم من استمرار الرفض الشعبي للهيمنة الفرنسية في الجزائر إلا أن المواقف الرسمية كانت تتــأثر بالسياسة الفرنسية وضغوطاتها، خصوصا مع ظهور اختراقات في المحيط الإقليمي والجوار الجزائري، حيث نجحت فرنسا في ضرب التحالفات الجزائرية مع محيطها رغم الأداء المميز للدبلوماسية الجزائرية عموديا وأفقيا باتجاه إفريقيا وأوروبا، وباتجاه المنطقة العربية والعالم الثالث ودول عدم الإنحياز، إذ ظلت الجزائر تعمل على التأقلم مع المخططات الفرنسية المضادة، والحفاظ على علاقاتها ضمن رؤى واقعية جعلتها تتكيف مع إكراهات مرحلة التوتر وتثبت أمام حالات الإصطدام باستغلال البعد

الإستراتيجي لجزائر ما بعد الإستقلال، و بالخصوص في ظل التطورات السياسية والتفاعل الايجابي للشعوب والتغيرات الإيديولوجية المؤثرة في العلاقات الدولية عموما والتصعيد الذي ترجم مفهوم الحرب الباردة .

دواعي إختيار الموضوع

يستدعي موضوع البحث في العلاقات الجزائرية الفرنسية استمرارية متواصلة للتعمق في فهم طبيعتها مع ملاحظة التغيرات التي تطرأ عليها و المرتبطة بواقع تاريخي متحول حسب مستوى النفوذ، بالنسبة للطرفين في المحيط الجغرافي والسياسي، كما أنها تأسست على أسس منفصلة من حيث الجذور، حيث كان ميزان القوة في حوض المتوسط يحدد طبيعة العلاقات والتحالفات، والتي قامت في المرحلة التي تلت الإستقلال على أسس تضمنت أهمها وثيقة الإستقلال المشروط التي جاءت بها إتفاقيات إيفيان والتزم بها الطرف الجزائري، رغم التحفظات المختلفة عليها، لاسيما في مؤتمر طرابلس 1962، وهو أبقى حالة الإضطراب والتأزيم حينا والإنفتاح و الحذر أحيانا أخرى بين البلدين .

ولسعة موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية وتشعبه في مختلف الجوانب تم تحديد إختيار موضوع "العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال الأرشيف الفرنسي" خلال فترة العشرية الأولى للإستقلال .

ولعل من الأســـباب المهمة التي دعت إلى البحث في هذا الموضوع هي :

1) إن مختلف السياسات المستقبلية للجزائر كان لعلاقاتها مع الفرنسا في هذه المرحلة تأثيرا مهما فيها، سواء في الفترة المعنية بهذه الدراسة أو بعدها، لأن حالة الفعل ورد الفعل بالنسبة للطرفين كانت على مستويات متقدمة ومتعددة .
2) أهمية الموضوع في كشف جانب مهم من ارتباط الجزائر بالسياسات الخارجية الفرنسية في المنطقة كلها، سواء بالنسبة للبحر المتوسط أو دول الساحل الإفريقي، فبالنسبة للمتوسط لا تسمح فرنسا بتمدد أية قوى فيه بعيدا عن تأثيرها المباشر، بالرغم

من التطورات الكبيرة في منطقة المشرق العربي أو المغرب العربي على حد سواء، وأما دول الساحل فهي تعتبر مساحات نفوذ فرنسي كبير، ومرتبط بمصادر تزويدها بالطاقة وخاصة اليورانيوم في النيجر .

3) الإنعكاسات المهمة لمسار تطور العلاقات على التحولات الإستراتيجية في الجزائر، سواء بالإتجاه نحو عدم الإنحياز أو التحالف مع المعسكر الشرقي الذي أزعج المصالح الفرنسية ودفعها للعمل بأشكال معقدة لحماية حضورها المستمر في الجزائر، عبر المساعدات التقنية الكبيرة في المجال العسكري، والمغرية لترقية هذه العلاقات وقطع الطريق أمام التأثير السوفياتي المحتمل، مما جعلها تفرض نفسها في اهتمامات وسياسة الجزائر، سواء في إطار التضامن والتعاون أو الإخـــتلاف والتباعد.

4) قلة الدراسات التي تناولت تاريخية العلاقات الجزائرية الفرنسية من المصدر الأرشيفي الفرنسي، خاصة مع التأخر الكبير في فتح الأرشيف الفرنسي أمام الباحثين.

5) حجم الأرشيف الجزائري في فرنسا والذي يغري الباحث إلى خوض لججه والصبر على التفاعل مع تقلباته والغوص في جزئياته المتداخلة أحيانا، لأن الدرر التاريخية الجزائرية لا تطفوا على الماء كما تطفو الجيف .

6) الدافع الوطني والالتزام بجزائريتي وحبي لهذا الوطن وهذا الشعب الذي يكون من رد الجميل له أن نضع جزء من الحقيقة التاريخية الموثقة بين يديه بعد أن حرمه الإستعمار منها قرابة القرنين من الزمن وخاصة ما تعلق منها بسياسات الهيمنة التي استمرت بعد خروجه .

7) الوفاء لرسالة الشهداء الذين رسموا بدمائهم حدود الجغرافيا و مسار التاريخ والواجب يقتضي حماية الذاكرة الوطنية التي هي أساس وحدة التراب الوطني.

8) التقصير الرسمي الكبير في استرجاع هذا الأرشيف العظيم، يفرض على الباحث في مجال التاريخ المساهمة بالوسائل المتاحة لإرجاع جزء من الأرشيف وفاء للأجيال الشهيدة وتنويرا للأجيال الشاهدة.

9) الإلتباس الكبير في طبيعة العلاقات البينية بعد خروج فرنسا حيث كان من المتوقع أن تكون نتيجة الثورة الكبيرة هي حالة مفاصلة وتحرر من الهيمنة، ولكن القراءة لاتفاقيات إيفيان وما بعدها يلقي ظلال الشك حول استكمال حرية الجزائر، التي كانت قرارات تأميم البترول واحدة من أهم خطوات تحقيقها.

إشكالية البـــحث :

لقد كان التجاذب الحاد والطويل الأمد بين سعي فرنسا إلى استمرارية هيمنتها المتعددة الأشكال في الجزائر بعد الإستقلال مقابل سعي الجزائر للتخلص من هذه التبعية خصوصا بعد إنقلاب 1965 ضمن رؤية واقعية لمجموعة الإكراهات التي فرضتها إتفاقيات إيفيان مما يدفع الى طرح هذه الإشكالية على النحو التالي:

ماهي الأسس والمتغيرات التي تحكمت في توجيه مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ سنة 1958، والدفع بإستمراريتها، على الرغم من التضارب المستمر في مواقفها كما تبينه الوثائق الفرنسية، وهل بُنيت الدولة الجزائرية بعد الإستقلال على مخرجات الثورة؟، أم على أسس إستعمارية جديدة تغلفت بإسم علاقات التعاون التي نصت عليها إتفاقيات ايفيان 1962؟

ينطوي موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية على كثير من المفارقات التي يجب توضيحها وذلك عبر الإجابة على مجموعة من الأسئلة سواء في ساحة الساسة، أو في دفاتر المؤرخين و التي من بينها :

- كيف وجهت فرنسا من جهة والجزائر من جهة أخرى علاقاتهما السياسية المتوترة في ظل الحفاظ على علاقات اقتصادية شديدة الارتباط ؟
- كيف أمنت الإستراتيجية الفرنسية مصالحها في مسار العلاقات الجزائرية الخارجية رغم التباين المستمر بينها وبين خيارات الجزائر ؟

- هل إستطاعت الثورة الجزائرية أن تفرض إستراتيجيتها الثورية بعد الإستقلال وتتمكن من التصدي لاستمرار السياسة الإستعمارية الفرنسية ؟
- هل حقيقة إرتباطات الجزائر بفرنسا بسبب القوة الثالثة التي زرعها الجنرال ديغول في جسم الدولة الناشئة، أم هناك إكراهات أخرى فرضت نفسها ؟
- هل إتفاقيات إيفيان1962 فرضت النفوذ الفرنسي في الجزائر، أم أن الجزائر لم تكن قادرة على التخلص من ركام القرن الإستعماري لإنشاء بديل جزائري سياسي واقتصادي؟
- هل كان التباعد والتقارب بأسباب وعوامل متناقضة، أم أن السياسات المختلفة هي التي تحكمت في إدارة تلك العوامل وتحويلها إلى عوامل تقارب أو إلى عوامل تباعد؟
- هل إستطاعت الجزائر في مرحلة المفاوضات التأسيس للتحرر والإستفادة من الثورة في تحسين بناء العلاقة الندية، أم أن التناقضات الداخلية أثرت في علاقات التعاون باستغلال فرنسا لمكونات تلك العلاقة لحسابات سياسية انتهازية ؟

منـــاهج البــحث :

من أجل التوصل إلى الحقائق التاريخية تطلب البحث وصف وتقرير المعطيات التاريخية، وتحليل الوقائع ومناقشتها والمقارنة أحيانا بين المواقف والعلاقات، وذلك بالإعتماد أساسا على المنهج التاريخي الوصفي في استعراض وتقصي التطورات والأحداث التاريخية ومظاهر العلاقات السياسية التي صنعتها تلك الأحداث، كما تم توظيف المنهج التحليلي النقدي في دراسة النصوص والوقائع، ومناقشة المواقف والسياسات والربط بينها، واستنتاج الخلفيات والرؤى العامة التي وجهت العلاقات الثنائية.

بالإضافة إلى إعتماد المنهج المقارن لمعرفة المواقــف السياسية حسب تغير النظام السياسي في كل بلد، ومقارنة الموقف من التعاون بين الجانبين، و بين فترتي التباعد

والتقارب في العلاقات وأسبابها المباشرة وغير المباشرة، والمقارنة بين الوثائق الأرشيفية والمراجع الأخرى من جهة وبين القراءات الجزائرية والقراءات الفرنسية التي تتناقض أحيانا في الموقف من حالة الى حالة أخرى .

كما استعنت كذلك ببعض المقاربات المساعدة من أجل تغطية الموضوع من مختلف جوانبه السياسية والفكرية والقانونية، كالقراءة لمخطوط، أو فهم خارطة إقتصادية أو إحصاءات إقتصادية كانت أو ديمغرافية .

حدود البحث :

يتضمن عنوان البحث ثلاث مصطلحات في حجم المفاهيم من حيث عمقها التاريخي ومضامينها السياسية و الفكرية وهي :

1) العلاقات كإطار للترابط والتنسيق السياسي تحدد على ضوئها سياسة البلد الخارجية.
2) البعد الجغرافي للدراسة كفضاء يعكس حالة التعاون ضمن إقليم متوسطي.
3) الأرشيف الفرنسي باعتباره أكبر مخزون وثائقي يقع في دائرة مهمة من العلاقات.
4) وأما الإطار المكاني فإنه يتمثل في مساحة جغرافية تمتد عموديا بين الجزائر وفرنسا أساسا، وتمتد أفقيا في المحيط المتوسطي الذي شكل الرابط المكاني الأهم بين مكونات الدراسة .

وبالنسبة للإطار الزمني الذي هو حقل البحث فإنه يمتد من سنوات نهايات الثورة والخطوات الأولى للمفاوضات الجزائرية الفرنسية إلى غاية الفترة التي تم فيها تأمم البترول سنة1971 وانعكاسات ذلك على العلاقات في عام 1972، وتلك الفترة هي فترة الإعادة الفعلية للدولة الجزائرية في ظل إتفاقات إيفيان التي كرست نوعا من الهيمنة الفرنسية لم تستطع معها الجزائر الإنفلات من الحالة الإستعمارية في ملفات عديدة مثل

الأمن والوجود العسكري والشركات الإقتصادية التي تهيمن على العديد من مجالات المجتمع الجزائري .

وأيضا كانت إطارا زمنيا لتكوّن مؤسسات الدولة الجزائرية وتحول خياراتها الإيديولوجية، وحدوث الانقلاب العسكري على بن بلة 1965/06/19، وتولي بومدين الرئاسة في ظل خيارات اشتراكية أكثر وضوحا، واتجاه الدولة نحو الثورات الصناعية والزراعية وسياسة التأميم، ثم الانتهاء إلى تاميم البترول الذي كان حالة من الإنعتاق الإقتصادي ألقت بظلالها على العلاقات الفرنسية الجزائرية بشكل كبير جدا، وشكل نقلة نوعية في تاريخ الجزائر وكل المحيط الإقليمي لأنه أصبح تحررا جديدا .

وفي هذه الأطروحة سيتم التطرق إلى العلاقات الجزائرية الفرنسية عبر تناول العلاقات السياسية مع جوانب العلاقات الإقتصادية والثقافية والأمنية، وتتبع استمرار روح الظاهرة الإستعمارية الفرنسية في سياساتها تجاه الجزائر، وذلك باعتبارها عاملا أساسيا في السياسة الخارجية الفرنسية التي ظلت تتعامل مع مستعمراتها السابقة بنفس الروح الإلحاقية.

صعوبات البحث :

إن البحث في مثل هذا الموضوع الواسع الجوانب الشائك القضايا، والمتعدد الحقول المعرفية، والأطراف المؤثرة يضع صعوبات أمام الباحث، مما تطلب السعي المستمر من أجل تذليل الصعوبات المتعلقة بظروف البحث وجمع المادة وتحمل مشاق التنقل إلى مصادرها تنقيبا عن الوثائق وإلتماسا لجمع الأرشيف .

وأيضا واجهتني صعوبات تتعلق بموضوع البحث وبضبط أبعاده وحدوده مكانا وزمانا، وأخرى تتعلق بتنوع مجالات البحث التاريخية، والسياسية، وتنوع علاقات الدولتين، وتعدد مواطن البحث في أرشيف فرنسا خاصة، ثم البحث عن شهادات ومذكرات صانعي الحدث وبعض الدراسات الخاصة بالموضوع، والتناقضات الحادة في القراءة للأحداث.

وأمام حساسية قضايا الموضوع وقلة الدراسات حول بعض جوانبه وعدم الإفراج عـــن الوثـــائق الأرشيفية، والإفصاح عن الشهادات، فهي معوقات فرضت مقارنة المضامين المختلفة للوصول إلى الحقيقة التاريخية حرصا على الموضوعية في البحث عن الوقائع التاريخية وتوثيقها .

ولقد كان عملي في الأرشيف أحد الصعوبات الرئيسية لأن مساحة الأرشيف كانت متعددة بالنسبة لي، فجزء منها الأرشيف الوطني الفرنسي ما وراء البحار بإكس أن بروفنس، وجزء آخر من أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، والأرشيف الوطني بباريس، إضافة إلى المكتبة الوثائقية الدولية المعاصرة .

أما بالنسبة لأرشيف وزارة الحربية الفرنسية فقد تنقلت إليه وتعاملت مع العديد من علبه مع أني لم أجد كثيرا ما يتناسب مع موضوع بحثي الذي يهتم بالجانب الدبلوماسي أكثر والذي هو بالضرورة موجود و مدون في أرشيف وزارة الخارجية على اعتبار أن كل البروتوكولات و الاتفاقات تدخل في إطار العمل الدبلوماسي ولم تكن الحاجة إليه بالنسبة لموضوع بحثي هامة بالنظر إلى الوقت الذي سأضيعه بين الأرشيفين وخاصة أنهما بعيدان عن بعض بالنسبة للمسافة المقطوعة فالأول يقع في شمال باريس والثاني في جنوبها مما سيهدر وقت البحث في التنقل.

و يضاف إلى ذلك صعوبة أخرى تمثلت في مسألة حصولي على أرشيف الصحافة المكتوبة حيث أخذ مني مجهودات كبيرة ووقتا طويلا في معالجته و الصعوبة في تصنيفه، واختيار ما يجب من وسط عشرات المقالات، زيادة على الوقوف مطولا من أجل تصويره.

مصادر البحث ومراجعه :

تنوعت مضان البحث بين المصادر والمراجع، وتنوعت أشكالها، فقد إعتمدت في بحثي أساسا على الوثائق الرسمية الأرشيفية منها والمطبوعة، وعلى شهادات الفاعلين

المطبوعة ومن أهمها مذكرات الجنرال شارل ديغول، وعلى الصحف المواكبة للأحداث، وعلى مذكرات القادة والسياسيين والمساهمين والمطلعين على قضايا وأحداث الموضوع، وفي الدرجة الثانية اعتمدنا الدراسات والمراجع التي تناولت بعض جوانب الموضوع .

1) **الوثائق الأرشيفية :**

على الرغم من أهمية الوثيقة في دراسة التاريخ المعاصر إلا أن مشكل حساسيتها وصعوبة الوصول إليها ما زال يطرح بحدة، إذ ما يزال الأرشيف الرسمي موصدا في وجه الباحثين، في حين انه يمكن الإستفادة من وثائق الأرشيف الفرنسي بانتقائية، وأهم الوثائق المعتمدة على الإطلاق والتي تتعلق بصلب الموضوع والمحفوظة في أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية **Le Fond Afrique du Nord** المصنف في ثلاث أقسام :

- **الأول: Direction Afrique du Nord/Algerie** بالعلب رقم **21** والعلبة **22** والعلبة **86** والعلبة **108** والعلبة **109** والعلبة **110** والعلبة **111** والعلبة **124** والعلبة **125** والعلبة **126.**
- **الثاني: Secrétariat d'Etat aux Affaires Algérienne 29QO/1-100** وهي العلب الخاصة بالموضوع من1− 100، وتتعلق بالفترة **1957−1966**، وأيضا العلبة **131** والعلبة **155**، وبمرجع **260QO/88-260** وتتعلق بالفترة من **1959** إلى غاية **1967**، وأيضا بمرجع **232QO/1-323** وتتعلق بالفترة **من 1962** إلى غاية **1970.**
- **الثالث: Service de liason avec l'Algerie العلبة 86 و 12.**

وفيما يتعلق بأرشيف وزارة الدفاع الفرنسية **S.H.A.T** والمتعلقة بعلب المجموعة الفرعية. **1H . 1H2. 1H3. 1H4. 1H5. 1H6** والتي تخص فترة البحث أما علب المجموعة الفرعية **11T1/70-174** و **10T/552-555** و **10T/556** و **10T557-562** فإن

هذه العلب غير متاحة للبحث لأنها تحت طائلة المنع والسرية بالرغم من أن فترة البحث هي نفسها الفترة المتضمنة في هذه العلب التي تتعلق بمرحلة ما بعد الاستقلال وتحتوى أرشيفا حول التعاون العسكري وانقلاب 1965 والتعاون الإقتصادي وعلاقات فرنسا مع الجزائر خلال السنوات الأولى للاستقلال.

وأما أرشيف ما وراء البحار أكس أن بروفونس :

- ANOM , GGA/N° de carton **:N°7G/1122** .
- ANOM ,GGA/carton : **N°15CAB/74 .**
- ANOM ,GGA/carton :**14CAB/48.**
- ANOM, FPN° **10AQ/1 et3 et 5 et 10, 11**.
- ANOM, FR N° COL **F3/245 « Les archives de la Marine »**.
- ANOM, FR N° COL **F3/288-297 .**
- ANOM, FP N° de carton **216AQ.**
- ANOM, FR N° **F80/1681 .**
- ANOM, FR N° **F80/1680 .**
- ANOM, FR N° **F80/1670**

وأرشيف المكتبة الوثائقية الدولية المعاصرة BDIC :

- BDIC,N° Fdelta 2177/5-5.
- BDIC, 4 delta 0880/93 , BDIC, 4 delta/0928, BDIC, 4 delta res/0155.

- والأرشيف الوطني الفرنسي:

- Archives Nationales Française**, Ag/5(2) /74** .
- Archives Nationales Françaís**e, N° AG /5(1) 2422 .**
- Archives Nationales Française**, Ag/5(2) /58** .
- Archives nationales Française**, N° AG /5(2) 249**

وأهمية هذه الوثائق والعلب الأرشيفية كلها تكمن في أنها تكشف عــن العديــد من الجوانب الخفية في العلاقات بين الجزائر وفرنسا، وتعبر عن وجهــة النظر الرسمية، وتوضح لنا السياسة الخارجية المنتهجة في العلاقات وتشمل هذه الوثائق تقارير عن أوضاع الدولة الناشئة في الجزائر وعلاقاتها بفرنسا، ووثائق ودراسات أعدتها وزارات الحكومتين وتقارير السفارات.

وعلى الرغم من أهمية مثل هذه التقارير في التعــرف علــى جوانــب مختلفة من العلاقات إلا أنها تعبر عن وجهة نظر الجهة التي تعدها، ولا تغطي جميع المراحل فتظــل بعض القضايا والمواقف مبهمة.

كما إعتمد البحث على بعض ملفات وثائق الجيش الفرنسي، خاصة منها تقــارير الضــباط العسكريين والمذكرات القنصلية التي كانت ترسل لقيــادة الجــيش الفرنسي ولوزارة الخارجية الفرنسية وتحتويها اليوم آلاف العلب في أرشيف وزارة الدفاع الفرنسية أو وزارة الخارجية الفرنسية، وهي وثائق تعبر عن وجهة النظر الفرنسية وكثير منها لا يتضمن معلومات دقيقة، بل تظهر البراغماتية الفرنسية في رؤية الحدث .

وقد إعتمدت أيضا و بشكل أساس على الأرشيف الفرنسي الأصلي في التعرف على أبعاد العلاقات الثنائية في التباعد والتوتر أو الانفتاح والتقارب التي شهدتها العلاقات الثنائية، وكذلك الوثائق الخاصة بالطرف الفرنسي، وأهمها وثائق وزارة الخارجية الفرنسية بعنوان" Documents diplomatiques français " .

ولأن المؤرخ يبحث في الوثيقة ويستنطقها وأما الأرشيفي فيبحث عن الوثيقة وفي كلتي الحالتين فان الوثيقة الأرشيفية ذات أهمية لا شك فيها لأنها تصبح أساسا في البحث فالمؤرخ أولويته هي المحتوى والثاني يهتم بالشكل والمظهر كما يقول إقبال مهني في كتابه حول الأرشيف الجزائري Archives Algériennes de la France coloniale، فقد تعاملت مع الوثائق الأرشيفية من هذا المنطق حيث تتبعت الوثيقة شكلا وقمت بتحليل الوثائق واستنطاقها .

2) الوثائق :

إعتمدت الدراسة على كثير من الوثائق المنشورة، منها الخاصة بالطرف الجزائري كمجموع الوثائق التي نشرتها جبهة التحرير الوطني عام 1979 بعنوان " النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني"، أو التي نشرها عبد الرحمن بن العقون أو محمد حربي أو التي حصلنا عليها من مخطوطات في خزانة تندوف أو في بلدية أدرار أو بعض الوثائق التي نشرتها مطبوعات وزارة المجاهدين ومنشورات المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

3) المذكرات الشخصية :

حيث أن المذكرات الشخصية ثرية بأحداث صنعها كاتبوا هذه المذكرات و خاصة مذكرات القادة والشخصيات والساسة الجزائريين مثل أحمد بن بلة، وأحمد توفيق المدني، والشيخ خير الدين و حمدان خوجة، كما اعتمدت مذكرات الرئيس علي كافي ومذكرات الإبراهيمي أحمد طالب وكذلك جانب الرؤية الفرنسية مثل مذكرات شارل ديغول، على الرغم من أنها لم تخل من وجهات نظر شخصية، تحكم على الأحداث من زوايا السياسات وتفرض مقارنتها بما هو متوفر لدينا من مصادر معاكسة.

4) مجلات ودوريات :

حيث تتبع البحث مجموعة منها مثل مجلة الثقافة، والثورة، وأسبوعية المجاهد، وجريدة الحياة، وجريدة المساء، ومجلة الإجتهاد القضائي، وجريدة الشروق اليومي، ويومية المجاهد، ومجلة الذاكرة في الجزائر، وصوت الأحرار، ومجلة الجيش وجريدة القدس العربي وصحيفة الشرق الأوسط من لندن، وقنوات تلفزية مثل فرانس 24 بباريس، وقناة الجزيرة القطرية والبي بي سي.

5) الشهادات :

للشهادات أهمية في بحثنا لمقارنة المواقف وزوايا الرؤية للأحداث وقد استفدنا من شهادة السيد لخضر بورقعة من خلال مقابلة معه في نوفمبر2013، وشهادة السيد عبد الحميد مهري وكذا شهادة محمد الميلي في فهم أسس العلاقـــات الجزائرية الفرنسية وكذلك رئيس الحكومة الأسبق عبد السلام بلعيد، وكذلك شهادات بوضياف و أوعمران وابن عودة وشوقي مصطفاي وبن طوبال التي جمعها محمـــد عبـــاس، والحوارات التي أجريت مع حسان الخطيـــب والسيد لخضر بورقعة التي نشرت في أعمال الملتقيات المطبوعة مثل ملتقى إستراتيجية مواجهة الحركات المناوئة.

6) الأطروحات والدراسات العلمية الموثقة : قليلة هي الأطروحات الجامعية التي تناولت جوانب معينة من الموضوع، وقد استفدنا من بعـــض الأطروحات المنشورة ومنها : رسالة الدكتوراه في العلوم السياسية حول المشكل الاستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية لعبد المالك حطاب تحت 2013، ورسالة الدكتوراه حول الرهانات الجيوسياسية للفرنكفونية في الجزائر لصاحبتها رقية بولقراص 2015، ورسالة في التاريخ حول قيام الدولة الجزائرية العصرية لميلود بلعالية تحت إشراف الدكتور جمال قنان.

أدبيات الدراسة:

إستفاد البحث من مراجع كثيرة لباحثون متخصصون وأشخاص مرتبطون بأحداث الموضوع، ونذكر منها كتاب محمد الميلي: "مواقف جزائرية" المملوء بتحاليل عميقة لقضايا العلاقات الجزائرية، وكتاب منطلقات وآفاق للأستاذ ناصر الدين سعيدوني، وأندريه ماندوز: الثورة الجزائرية عبر النصوص وجمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية، وقضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ومعاهدات الجزائر مع فرنسا، وقضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، وشارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا ومحمد حربي :جبهة التحرير الوطني الأسطورة

والواقع، وبن يوسف بن خدة: إتفاقيات ايفيان ورضا مالك: مفاوضات إيفيان، وعمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة وعدة مؤلفات: لبول بالطا وكلودين ريللو، ومحمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر وأبو القاسم سعد الله: في موسوعته تاريخ الجزائر الثقافي، الحركة الوطنية الجزائرية وغيرها من المؤلفات.

كما كان إعتمادي على مجموعة من المراجع والمصادر الأجنبية، وخاصة الفرنسية منها والتي تناولت الموضوع بموضوعية أحيانا، وبتحيز، أحيانا أخرى، إذ لا أضع كتابات بول بالطا مثل كتابات ستورا، فالأول له موضوعية تجاه الجزائر بالنسبة للثاني كما لا يمكن أن تكون كتابات صالح ميهوبي أو حسين مالطي تشبه كتابات سليمان الشيخ لاختلاف زاوية النظر وتدخل الخلفية الفكرية في قراءة الحدث لأنهم جزء من صناعته، ومن هذه الكتب :

Alistair Horne : Histoire de la guerre D'Algérie, et André ,et NOUSCHI: La France et le monde arabe , et Benjamin Stora : Histoire de l'Algérie depuis l'Independence, et Ben Youcef Ben Khedda : Les accords d'Evian- la fin de la guerre d'Algérie, et CHARLES Robert Ageron : les algériens musulmans et la France ,et Charles Saint–prot : La France et le renouveau arabe, et Djilali sari : la dépossession des fellahs 1830-1962, et Fernand careras : L'Accord FLN –OAS des négociations secrète au cessez le feu, François Mauriac : Le nouveau- bloc notes 1965-1967, et Gerard Viratele: L'Algérie Algérienne, ,et Gilbert Guilleminault : Le Roman vrai de la V^{e} République- La France du général 1963-1966 ,et Hocine Malti : Histoire du pétrole Algérien, et Inga Brandell : les rapports Franco-Algériens depuis 1962 ,et Jean Jacques Rager : les musulmans Algériens en France et dans les pays islamiques ,et Louis Tourrnoire : De Gaulle et L'Algérie ,et M'hamed Yosfi: L'OAS et la fin de la guerre D'Algérie, Maurice Couve De Murville: Une politique étrangère1958-1969, et Mohammed Harbi : Le FLN mirage et réalité 1945-196, et Mustapha

Mekideche : l'économie algérienne à la croisée de chemins, et Nicole Grimaud : La politique extérieure de l'Algérie 1962-1978, et Offredo Jean, L'Algérie avec ou sans la France ? et Olivier Long : Le dossier secret des accords d'Evian, et Paul Balta : L'Algérie des Algériens, et Paule balta et Claudine Rulleau :La politique arabe de la France de De Gaule à Pompidou et La bibliothèque Arabe, la strategie de Boumedienne ,et Pierre Montagnons : la guerre d'Algérieet Slimane Chikh : l'Algérie en armes ou le temps des certitudes, et Yves Courière : La guerre d'Algérie : Les feux du désespoir

خطـــة البحـــث :

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وأربعة فصول رئيسية وخاتمة وملاحق تتصل بالموضوع وفهارس .

خصصت الفصل الأول للتعرف على ملامح العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل الأطماع الإستعمارية الفرنسية في الجزائر، والتي بدأت منذ القرن الثامن عشر في الحملات المتكررة على الجزائر والصراع القائم في البحر الأبيض المتوسط، ثم الأبعاد الكامنة وراء محاولات الإستعمار سواء البعد الإستراتيجي أو البعد الإقتصادي أو البعد الحضاري، كما ناقشت في هذا الفصل جملة المشاريع التي حضرتها الجهات الفرنسية لإستعمار الجزائر والحصار الذي ضرب عليها إلى غاية الإحتلال، حيث كانت العلاقات تتوتر كل مرة وتعيد فرنسا إصلاحها حماية لمصالحها أو حرصا على سد الطريق أمام التوسع البريطاني في المنطقة، كما تعرضت بالبحث للإحتلال الفرنسي للجزائر والروح الإنتقامية ومظاهر الإبادة ومحاولة طمس الدولة الجزائرية واستبدالها بمقاطعة تابعة لفرنسا، وقد لاحظت من خلال البحث أن الروح الإستعمارية ظلت مهيمنة على القرار الفرنسي منذ ما قبل الإحتلال إلى يومنا هذا ومن هنا كانت العلاقات الفرنسية الجزائرية من منظور فرنسي لا تخرج عن هذه الإستراتيجية التي تعتبر الجزائر جزء أساسيا في السياسة الخارجية الفرنسية في كل المجالات.

كما ناقش الفصل الثاني أسس العلاقات الجزائرية الفرنسية على جميع المستويات وقسمته على أربعة مباحث ناقشت الأسس الإستراتيجية والأسس الإقتصادية والأسس الإجتماعية والثقافية والأسس السياسية، حيث تطرقت للإتفاقيات التاريخية المعنونة بإيفيان كأساس استراتيجي، انطلاقا من أن موقع الجزائر يعد أساسا مستمرا واستراتيجيا للعلاقات الثنائية، كما عرضت في الأسس الإقتصادية مشروع قسنطينة 1964/1959، الذي أسس لرؤية اقتصادية فرنسية في الجزائر، وكانت الصحراء أساسا لهذه العلاقات بما تحتويه من ثروات جعلت الجانب الفرنسي يعطل المفاوضات ويجعل الوجود الإقتصادي فيها مستمرا طويلا وهو ما تبعه الحضور الأمني والسياسي من خلال رؤية فرنسا للصحراء كفضاء مشترك بين دول الجوار، وفي الأسس السياسية بحثت ميثاق طرابلس كوثيقة مؤسسة للعلاقات المستقبلية للجزائر ومن أولها العلاقات مع فرنسا، كما اعتبرت الحكومة المؤقتة أساسا سياسيا لأنها أسست للعلاقات السياسية التي ستكون خلال المرحلة الإنتقالية وما بعدها، وفي جانب الأسس الثقافية والإجتماعية ناقشت مسألة اللغة ومسألة الهجرة وانعكاساتهما على العلاقات سواء في حالة التوتر أو حالة التوافق لأن الهجرة أنتجت الجالية واللغة و التي لا تزال محور تجاذب في العلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا.

وتعرض الفصل الثالث للنفوذ الفرنسي من خلال إتفاقيات إيفيان التي تحصلت على نصها الأصلي من أرشيف الخارجية الفرنسية وأعتقد أن هذا النص لم ينشر خاما كاملا حسب تتبعي للدارسين لإتفاقيات إيفيان، ولهذا خصصت الفصل الثاني كاملا لدراسة وتحليل الإتفاقيات وتطبيقاتها التي أصبحت الإطار الرسمي للعلاقات الفرنسية الجزائرية وتجددت باتفاقيات ملحقة أو مجددة خلال السنوات اللاحقة مما أبقى العلاقات الثنائية رهينة لهذه الإتفاقيات.

وقد بحثت موضوع الفترة الإنتقالية وبداية تطبيق إيفيان التي نصت عليها الاتفاقيات كما وضعت أيضا في هذا الفصل مبحثا خاصا بإعلان الإستقلال وقيام الجمهورية

الجزائرية تطرقت فيه إلى المرحلة الأولى لنشوء الدولة الجزائرية الحديثة بعد الإستقلال وخاصة ما تعلق بإعلان قيام الجمهورية والمجلس التأسيسي ووصول بن بلة إلى الحكم، ثم تناولت مبحثا آخر حول علاقات التعاون الثنائي بين التزامات إيفيان وتحديات الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 1972 وخاصة ما تعلق بالتعاون الإقتصادي .

وأما الفصل الرابع فقد خصصته لتتبع مسارات التباعد و التقارب في العلاقات الثنائية منذ 1962، من خلال وثائق ملفات التاريخ والذاكرة، كما ناقشت في ذات الفصل آليات التقارب وعوامل التباعد من خلال ما يسمى "بالقوة الثالثة" التي اعتبرتها تجسيدا لمصطلح حزب فرنسا في الجزائر، والذي هو حالة افتراضية وليس شكلا قانونيا لأن امتدادات المدافعين عن المصالح الفرنسية وإبقاء العلاقات مع باريس مترابطة، من خلال انبثاث هذه القوة داخل المفاصل الحساسة للقرار ووسط النخب والسلط المؤثرة في مسار العلاقات، كما أن شبكة المؤسسات الإقتصادية أصبحت تفرض نفسها على الفاعل السياسي ولا تسمح إلا بهوامش قليلة للشراكات الأخرى خصوصا في المجالات الحيوية التي تتعلق بالأمن القومي بالنسبة للجزائر سواء تعلق ذلك بمنظومة التعاون العسكري أو الأمن الغذائي.

غير أن العلاقات الفرنسية الجزائرية قد شهدت توترات ومواقع حرج كبيرة في ظل تحولات إديولوجية ومع تصاعد حدة الصراع العربي الإسرائيلي الذي كانت فرنسا فيه تقف في الجانب المضاد للأمة العربية مما أتاح الفرصة للعلاقات الخارجية الجزائرية أن تسلك منهجيات أخرى في التعامل مع فرنسا كان أهمها تأميم النفط الذي ناقشته في الفصل الرابع كحالة واضحة للتباعد في العلاقات بالرغم من استمرار التمدد الثقافي والإقتصادي في المجالات الأخرى.

وختمت البحث باستعراض النتائج المتوصل إليها بعـد تتبعي لمسـار العلاقـات الجزائرية الفرنسية والتي تأكد أنها جمعت بين إظهار التوافق والاستمرارية حينا

والإختلاف والتصادم أحيانا أخرى، مما أعطى طابعا للعلاقات وترك بصمات واضحة ليس على مجال واحد بل في العديد من المجالات، وليس في مرحلة واحدة بل في كل مسار الدولة الجزائرية خلال نصف قرن من الإستقلال المصادر كما سماه بعض الفاعلين وارتسمت فيه مقولة وزير خارجية الجزائر خلال السبعينات السيد عبد العزيز بوتفليقة" أن العلاقات الجزائرية قد تكون سيئة وقد تكون جيدة ولكنها لا يمكن أن تكون عادية".

البعد الإستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية

أولا :الدوافع الإستعمارية في العلاقات الجزائرية الفرنسية

1. الدافع الحضاري
2. الدافع الإقتصادي
3. الدافع الإستراتيجي

ثانيا :المظاهر الإستعمارية في العلاقات الثنائية

1. المظاهر السياسية
2. المظاهر الإقتصادية
3. المظهر الإجتماعية

ثالثا :تطور البعد الإستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية

1. الأطماع الإستعمارية الفرنسية في الجزائر قبل 1830
2. الإحتلال الإستيطاني
3. الهيمنة والتبعية

شكلت العلاقات الجزائرية الفرنسية جزء من مجموع علاقات الدول الأوروبية بدول الشرق والجنوب خلال نهاية القرن الــ19 وبداية القرن الــ20، حيث كانت علامات التحول في مراكز النفوذ الدولي واضحة مع التصدع الحاصل في الدولة العثمانية، أو ما سمي بالرجل المريض[1] في أدبيات وآراء ساسة أوروبا في حقبة ما بعد انهزام الدولة العثمانية في القرم، ومحاولة الروس التقدم لاحتلال أجزاء من الدولة العثمانية لولا التدخل الفرنسي البريطاني لإيقاف الزحف الروسي على العثمانيين، الذي خلف اهتزاز هيبة دولة الخلافة العثمانية[2] التي كانت حاجزا في وجه الهيمنة الفرنسية على بحيرة السلام كما يسميها الفرنسيون[3].

ومن قبل ذلك عام 1541 حرك الإمبراطور شارل الخامس[4]، أسطولا قويا شحنه بستة وثلاثين ألف مقاتل وهجم على الجزائر، ونزل بسواحلها مستغلا اشتغال خير الدين وقواته ضد الإسبان، ولكن العواصف أفسدت عليه حربه[5] على الجزائر بالرغم من الهيبة التي كان يزرعها الأسطول الجزائري في المتوسط، بل إن فرنسوا الأول [6] أعلن عن نيته في استخلاص القسطنطينية من يد العثمانيين[7].

(1) ممدوح محمود مصطفى منصور، **سياسات التحالف الدولي،** مكتبة مدبولي، القاهرة 2001، ص، 287 وما بعدها.

(2) محمد علي الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط،** دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2005، ص 412.

(3) Archives du Ministère des Affaires Etrangères (A.M.A.E), Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975), N°** de dossier **: A10.2.0,** « **Etat des relations Franco Algériennes** »

(4) A.M.A.E**,** bureau des traitées historiques, **Traite de paix**, **N° de traite :15290001.**

شارل الخامس (1500- 1558)، كان حاكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة من 1519 والممالك الاسبانية حتى تنازله في 1556، هزم شارل الخامس القوات الفرنسية و أسر الملك فرنسوا الأول في معركة بافيا عام 1525.

(5) جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر،** طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص38.

(6) A.M.A.E, bureau des traitées historiques. **Traite de paix et d'alliance**, **N° de traite : 15360001 .**

فرانسوا الأول: ملك فرنسا من 1515 إلى 1547 عقد مع السلطان سليمان القانوني معاهدتين الأولى سنة 1529م، حددت فيها الدولة العثمانية الامتيازات للفرنسيين والثانية كانت بعد نجاح تطبيق المعاهدة الأولى سنة 1536م وكانت أكثر شمولا من الأول.

(7) جلال يحي، **أوروبا في العصور الحديثة- الفجــر-**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1981، ص 422، 421 .

لقد كان اهتمام فرنسا بالوطن العربي مع تباشير تكوين النظام الرأسمالي العالمي حين دخلت الإمبراطوريات المهيمنة في صراع اكتساب مراكز النفوذ، حيث شكلت المعاهدة المبرمة في عام 1535 بين سليمان القانوني وفرانسوا الأول[1] ملك فرنسا معلمة بارزة في بداية التغلغل الفرنسي إلى المنطقة العربية، وعليه فقد منحت لفرنسا عدة امتيازات عرفت بالإمتيازات الأجنبية و يتعلق الأمر بحرية الملاحة و التجارة للفرنسيين في الموانئ العثمانية، وتخفيف الرسوم المطبقة عليهم بـــ 5 بالمائة، وإعفاء التجار الفرنسيين من الخضوع للقوانين العثمانية و معاملتهم حسب تشريع قنصلي في الشؤون المدنية والجنائية، بالإضافة إلى أن هذه المعاهدة أقرت للمستوطنين الفرنسيين الحرية المطلقة لممارسة شعائرهم الدينية وحماية الأماكن المقدسة، فضلا عن امتيازات أخرى قيمة في شؤون الملاحة والتملك[2]، وقد تم تجديد هذه المعاهدة عدة مرات و بخاصة سنة 1538 حيث أصبح من حق فرنسا أن تشتري من أي مكان في الإمبراطورية العثمانية كافة السلع دون استثناء.

كما تعهد الباب العالي بإلغاء أي احتكار على المنتوجات الزراعية أو أي منتوجات أخرى داخل أراضيه و إلغاء التعريفات المفروضة من جانب السلطات المحلية على شراء هذه السلع أو على نقلها من مكان شرائها إلى مكان آخر[3]، ومع بداية حالة التراجع والضعف التي انتهت إليها الدولة العثمانية بدأ الطمع في استعمار الدول التي تأتي تحت هيمنتها ابتداء بالدول الأضعف والأهم ومنها الجزائر التي كان احتلالها سببا في توتر العلاقات العثمانية الفرنسية بعد أن ظلت هذه العلاقات حسنة بوقوف الفرنسيين مع العثمانيين

---

(1) A.M.A.E, Bureau des traitées historiques. **Traite de paix et d'alliance**, **N° de traite : 15360001 .**

(2) حسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص 09 .

(3) جلال أحمد أمين، **المشرق العربي و الغرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1979، ص 25 و ما بعدها .

في وجه التمدد الروسي، رغم إقامة معاهدتهم وتطوير علاقاتهم مع محمد علي باشا القوة الأفضل في الجانب الإسلامي من الحوض المتوسط [1].

ولم تكن فرنسا وحدها الطامعة في تركة الرجل المريض بل إن "المسألة الشرقية" إسم أطلق على الحالة العامة في مطامع الدول الإستعمارية في منطقة جنوب المتوسط، ولكن استعمارها تلخص في تكريس تبعية الجزائر لفرنسا وجعل إستعمارها واقعا لا يمكن محو آثاره[2].

كما توسع انتشار أسطورة واجب إخراج الإنسان الهمجي ــ المستعمَر ــ من همجيته إلى الحضارة وتعمير الأرض التي ليست بها ثقافة ولا تاريخ، وكان مادة رئيسة في ثقافة العسكر الاستعمارية، كما حمله مثقفون كبار منهم فولتير، وروسو، وكيبلينغ وآخرون نظَّروا لتفوق الرجل الأبيض بمن في ذلك إيرنست رينان، وميلر؛ بل وحتى إنجلز المناهض للبرجوازية ونظامها اعتبر أن إحتلال الجزائر عملا لصالح التطور الحضاري وعبر فيكتور هيجو مفتخرا أن الاستعمار هو انطلاق فرنسا الأنوار والثورة [3].

ولكن الإستعمار في الواقع لم يكن أكثر مما يسميه الجزائري المرحوم مولود قاسم الإستدمار، لأنه دمر المجتمعات التي دخلها واستعبد سكانها وأهانهم ومسخ شخصيتهم بتطبيق قانون الأنديجينا – الأهالي– عليهم محولا إياهم إلي مجرد رعايا بدون حقوق[4] في بلدهم الأصلي، كما استغل خيرات كل البلدان التي دخلها، وأتلف إقتصاداتها، ونهب كنوزها.

---

(1) جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص74وما بعدها.

(2) سعيدوني ناصر الدين، **الجزائر منطلقات وآفاق،** ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 2000، ص 20.

(3) أوليفي لوكور غرانميزون، **الإستعمار الإبادة**، ترجمة نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الطبعة العربية، الجزائر 2008، ص ص 48 ،123 .

(4) Archives nationales d’outre mer, (ANOM), GGA N° de **carton: 12H/18**, (**1849-1955) « le code de l’ indigénat », et** 12H/45.

لقد كانت الاشاعة الفرنسية كبيرة التضليل بنشرها فكرة أن الجزائر كانت شبه خالية من السكان[1]، ويعمها التخلف سعيا لتكوين قناعة لدى الرأي العام في أوروبا بأن هدف الاستعمار هو الارتقاء بالشعوب، ولأن الحضارة الغربية انما هي مشروع حضاري فان الإستعمار يصبح حقا وواجبا كما يقول « ألبير بابيه Albert Baye» في تبرير الاحتلال بانه يعد مشروعاً حين يقوم به شعب يحمل كثيراً من الأفكار ليغني شعوباً أخرى« وانه حينذاك لا يصبح الإستعمار حقاً فحسب بل واجباً»[2].

لقد عمل المؤرخون والكتاب الفرنسيون على سياسة تغليط الشعوب بان الاستعمار هو رسالة القدر من اجل ايجاد أمة جزائرية وتكوينها على اساس تجميع ثلاثة مكونات هي العرب واليهود والأوروبيين، و كتب بيار مونتانيون " أن فحص ألفي سنة من تاريخ المغرب الأوسط يجعلنا نؤكد عجز الشعب الجزائري عن بناء أمة وإنشاء حضارة . لقد تساءل المؤرخون حول ذلك فلم يجدوا أثراً للدولة الجزائرية ولا لثقافة خاصة تتميز بمؤلفاتها الأدبية وآثارها الفنية، إن تاريخ الجزائر فارغ مثل أرضها التي ليس فيها سوى آثار الآخرين"[3].

بل أن التأثير يصل إلى حد قول فرحات عباس في بداية نضاله وهو يكابد الحديث عن الإندماج : " لو اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت وطنياً دون أن أخجل من ذلك خجلي من إرتكاب الجريمة، لقد سألت التاريخ واستنطقتُ الأحياء والأموات وزرت المقابر ولم أجد من يعرف ذلك، إن البناء لا يكون على رأس من الريح " [4].

---

(1) Joelle Hureau, **La mémoire des pieds noirs**, Broché, paris, 2002, p 77 **.**

(2) Girardet Raoul, **L'idée coloniale en France de 1871 à 1962,** Paris, la table ronde, 1972, p264.

(3) Pierre Montagnons, **la guerre d'Algérie. Genèse et engrenagée d'une tragédie**, éditions Pymalion, Paris 1984. p.29 .

(4) ANOM, FR N° **81 F/705**, « H**ebdomadaire** ***L'Entente franco-musulmane,*** le 23 avril 1936 » .

و يحتج أصحاب نظرية الدور الإيجابي للإستعمار بتلك المنشآت التي أنجزت في الحقبة الاستعمارية، مع أنها لم تكن من أجل السكان الأصليين بل لصالح الإقتصاد الإستعماري لأن أوروبا بعد انطلاق النهضة الصناعية بها كانت في حاجة إلى المواد الأولية واليد العاملة، فعمدت إلى إنشاء مجموعة من الهياكل القاعدية كخطوط السكك الحديدية[1] وشبكة الطرقات البرية والمطارات، وحتى المدارس والثانويات والجامعات والمستشفيات والمدن التي كانت تبنى للمستوطنين وتسمى باسمائهم، "أمّا السكان الأصليون فمنهم من هُجّر قسرا إلي الخارج أو إلي المناطق الريفية النائية ولم يستفد من ذلك إلا حفنة من الإداريين التابعين الذين رغم كونهم باعوا ذمتهم و وطنيتهم للمحتلين، بقوا محل شكوك واحتقار من طرف أسيادهم "[2].

ولذلك اعتبر المفكر مارك فيرو أن فضيحة تاريخ فرنسا الإستعمارية هي الجزائر، مستشهدا بما تشير إليه رؤى جان بول سارتر و بول ريكور الذي عبر عن ذلك بأن الخطيئة الأصلية للاستعمار و العنصرية هي عيب الفرنسيين في المستعمرات، ولكن نعم لحركة التاريخ التي تخلق الحرية، حتى لو كانت هذه الحرية ملوّثة بالوهم و بالعنف، فهي في الأساس قيمة إيجابية للأمم.[3]

---

[1] ANOM, FR, N° de carton **10AQ/1 et 3 et 5 et 10, 11.**

[2] مسعود ديلمي، " **مقال الذاكرة والتاريخ بين فرنسا والجزائر**"، منتدى الجيش العربي الالكتروني، الثلاثاء 4 مارس 2008 .

[3] مارك فيرو، **الإستعمار– الكتاب الأسود–1600– 2000**،، ترجمة محمد صبح ومراجعة زياد منى، دار قدمس، دمشق ،2007، ص ص 20–22.

أولا : الدوافع الإستعمارية في العلاقات الجزائرية الفرنسية

1. الدافع الحضاري

ظلت الجزائر هدفا لكثير من محاولات الغزو التي قادها حكام أو قراصنة أوربيون من أمثال شارلكان الإسباني والكاردينال كزيمنس الطليطلي، وأندري دوريا الجنوي، وقد تزعم هذه الحركة البرتغال وإسبانيا، تحت دعوى منعا للقرصنة التي كان يقوم بها المسلمون حسب ادعاءاتهم على الشواطئ الأطلسية والمتوسط، ويظهر من خلال هذا الشعار، قوة الدافع الديني إلى جانب الدافع الإقتصادي، ولكن المؤرخ "كوتيي" يضعنا في صورة أوضح حين تكلم عن حصيلة الأعوام الستين الأولى من الإستعمار في جملة معبرة عن الصراع الحضاري فيقول : " لقد قمنا في الجزائر بتغريب زاوية من الشرق"[(1)]

كما حمل خطاب الملك الفرنسي شارل العاشر نفس الفكرة أمام الجمعية العمومية في مارس 1830 عن اهداف الحملة الاستعمارية في الجزائر: " إن التعويض الهائل الذي أريد الحصول عليه وأنا اثأر لشرف فرنسا سيتحول بعون الرب لفائدة المسيحية " [(2)].

وقد سيطرت الروح الصليبية على حاكم أرغون المسمى فرديناند وحاكمة قشتالة إيزابيلا حيث بديا أكثر تعصبا وتأججا من صليبية القرن الــ11م وعملا لدعم الغزوات الصليبية على الجزائر بدفع الكنيسة لتعد الذين يشاركونفي الحرب بالفوز بالجنة والحرص على نشر الكاثوليكية في الأماكن التي يتم استيطانها، وفي هذا الشأن صدرت خلال السنوات 1447م 1455م، 1456 م، 1493م[(3)]، عدة مراسيم من بينها مرسوم البابا نيقولا الخامس،

---

(1) عباس فرحات، **الشاب الجزائري 1930 – الجزائر من المستعمرة الى المقاطعة**–، ترجمة أحمد منور، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2007، ص170.

(2) محمود إحسان الهندي، **الحوليات الجزائرية**، دار العربي للإعلان والنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 1977، ص84 .

(3) ANOM, FR N° COL **F3/245 « Les archives de la Marine »**.

كالسين الثالث، الإسكندر السادس وكلها تشجع على المضي قدما لغزو الجزائر وبلاد شمال إفريقيا فقد أصدر البابا نيقولا الخامس أمرا إلى الأمير قائلا له: " إن سرورنا لعظيم أن نعلم أن ولدنا العزيز هنري أمير البرتغال قد سار في خطى أبيه الملك جون بوصفه جنديا قديرا من جنود المسيح ليقضي على أعداء الله وأعداء المسيح من المسلمين والكفرة " (1).

وقد تحقق لفرنسا ذلك البعد من الصراع الحضاري بغزوها الجزائر فإن مائة واثنتين وثلاثين سنة من الاستعمار الاستيطاني لا تمحو آثارها سوى حالة رفض مستمرة لا تتوقف لأن الأمر لا يتعلق بتحرير الأرض ولكنه كان يعني الإنسان فوق كل شيء، فتحرير الإنسان أكثر أهمية ويتطلب مجهوداً ونفساً أطول حسب المؤرخ الجزائري العربي الزبيري الذي اعتبر أن الاستعمار الفرنسي ركز منذ العشرينات من هذا القرن العشرين على تكوين إنسان متشبع بالثقافة الغربية ومجرد من كل عناصر الشخصية الوطنية، وتضاعف ذلك التركيز بعد أن وضعت الحرب الثانية أوزارها وكذلك أثناء فترة الكفاح المسلح ليصل إلى أوج ما يمكن أن يصل إليه عند وقف إطلاق النار كما صحب هذه العملية توسيع شبكة تعليم اللغة الفرنسية وتمكين متعلميها من التمتع بكثير من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية، ولا يخفى على أحد أن اللغة ليست مجرد ناقل محايد أو وسيلة تبليغ لا غير، لكنها وعاء حضاري وإيديولوجي من الطراز الأول(2).

بل أنه بعد يومين على معاهدة الاستسلام بين الجنرال بورمون و الداي حسين إثر سقوط مدينة الجزائر والتي نصت صراحة على احترام الدىانة الإسلامية و ضمان حرية ممارستها، نصب الجنرال ىوم 06 جويلية الصليب على أعلى بناية بالقصبة في موكب مهيب وقد كتب شاهد عيان فرنسي يدعى Destry Stefen يصف هذا الحفل : "عادت المسيحية من جديد للاستحواذ على بلد كانت من قبل مزدهرة به، وقد قام قسيس بمراسيم

(1) عبد الودود شلبي، **الإسلام وخرافة السيف**، مؤسسة الخليج العربي، القاهرة، 1987 ص 163.
(2) العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000، ج 2، ص، 210.

الحفل الديني فأحنى الجنود وهم في غمار انتصار الليلة السابقة جباههم مكشوفة للإله فإنه الانتصار في المعارك وكانت التضحية توحي بالعودة للحرية" [1].

لقد حرصت الدولة الفرنسية وكما يقال وهذا منذ سنة 1830 على تطبيق وصايا جنرالاتها الذين أجمعوا على أنه من أجل السيطرة على هذه البلاد لابد من إبادة أهلها الأصليين إبادة حقيقية وكاملة على مستوى الثقافة والحضارة والإنسان .

وهي تعتبر الجزائر بالنسبة لفرنسا من الإنجازات الحضارية الباهرة التي تؤمن أنها نجحت في القيام بها[2]، حيث بررت فرنسا نظامها الاستعماري فيما وراء البحار بأنها صاحبة الرسالة الثقافية –التمدينية في العالم[3]، عبر تاريخ قديم في الاستعمار يرجع إلى بداية القرن السادس عشر طورت دعائمه الجديدة في بداية القرن التاسع عشر ثم بلغ أقصى اتساع له سنة 1919 وذلك بما غنمته من المستعمرات الألمانية، والولايات العثمانية[4] · واستمرت في ذلك قرونا إلى أن أصيبت عقب الحرب العالمية الثانية بنكسات متتالية تمثلت في جلاء قواتها عن سوريا ولبنان سنة 1947 وخسارتها في الهند الصينية سنة 1954[5]، وبلغت هذه الخسارة قمتها سنة 1962 أثناء نيل الجزائر استقلالها.

---

[1] أحمد باي، وحمدان خوجة، **المذكرات**، تر: العربي الزبيري، ش. و.ن .ت، الجزائر، 1973، ص 150 . وأيضا، مارسال إيميري، "**إستغلال عظام المسلمين في تبييض السكر**"، تر: عبد الجليل التميمي، *المجلة التاريخية المغربية*، عدد1، 1974، ص 9، نقلا عن عبد المجيد بن عدة، **الخطاب النهضوي في الجزائر 1926–1954**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004– 2005، ص 24

[2] شارل ديغول، **مذكرات الأمل – التجديد 1958–1962** – ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، لبنان، 1981، ص 132.

[3] نازلي معوض أحمد، **العلاقات بين الجزائر وفرنسا من إتفاقيات إيفيان الى تأميم البترول**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978، ص 13.

[4] محمد محمد حسنين، **الإستعمار الفرنسي من القرن 16 إلى عهد ديغول والجمهورية الخامسة**، دار النصر، ط2، مصر 1961، ص 4 .

[5]نفسه، ص 5.

هذه المعالم البارزة في تاريخ فرنسا الاستعماري طبعت سياستها باتجاهات مختلفة وحددت طبيعة العلاقة القائمة بينها وبين المناطق الخاضعة لسيطرتها والتي تمثلت في سياسة الإخضاع وسياسة الاندماج وسياسة الإشراك[1].

والجزائر هي أحد الأقطار التي تعرضت لهذا النوع من الاستعمار الذي بدأ بالاحتلال العسكري ثم الاحتلال الاستيطاني الذي تمثل في إحلال مجموعة من السكان الأوروبيين في الجزائر وأصبحت بعد تكاملها الموجه الرئيسي للسياسة الفرنسية في الجزائر وذلك لخدمة مصالحها ومحاولة ربط بقاء الجزائر – فرنسية بالنعرة الوطنية[2] ومن هنا ربطت فرنسا سياستها تجاه الجزائر بالفهم الصحيح لمصالحها القومية وضمن أفكار سياستها الاستعمارية القديمة والمستمرة في إطار حديث.

إن علاقات الصراع الحضاري الخاصة أو المميزة بين الجزائر وفرنسا ليست حديثة بل تعود جذورها إلى عهد فرانسوا الأول الذي حدد بطريقة فاصلة سياسية فرنسا تجاه العالم الإسلامي[3]، وفي عهد لويس التاسع عشر عقد إتفاق بين البلدين ينص على تحديد الإمتيازات والذي حددت بموجبه سلطات القنصل الفرنسي الذي أصبح يتمتع بالأولوية على سائر القناصل المقيمة بالجزائر[4].

ومن هذا التاريخ بدأت السياسة الفرنسية تتطلع إلى احتلال الجزائر التي قدمت لها أثناء حملتها على مصر حاجتها من الحبوب " فأرسلت تعليمات إلى قنصلها و أمرته أن يغتنم أية فرصة سانحة لإساءة العلاقات مع حكومة الداي والذي جعل فرنسا تستعجل الأمر أنها كانت تعرف أن الإنجليز يستعدون لمهاجمة الجزائر"[5].

---

[1] محمد محمد حسنين، مرجع سابق، ص 17 .

[2] صلاح العقاد، **الجزائر المعاصرة**، معهد الدراسات العربية العالية، مصر 1964، ص 15.

[3] بول بالطا وكلودين ريللو، **سياسة فرنسا في البلاد العربية**، ترجمة كامل فأغور ونخلة فريفر، دار القدس، لبنان، ص 14.

[4] نفسه، ص ص 14–20.

[5] محمد الشريف ساحلي، "**صفحة من تاريخنا القومي**"، *المجاهد الثقافي*، مجلة شهرية، س1، العدد 01، الجزائر، 1968، ص 16.

الدافع الإقتصادي

كانت إفريقيا القارة البكر من حيث الثروات التي تغري بها أي قوة استعمارية، ولأن أوروبا كانت تمتلك النفوذ والقوة فإن اتجاهها كان نحو الجنوب من أجل التحكم في مركز الثروة ولكن للتحكم في الثروة كان لا بد من إزالة السكان الأصليين للبلاد المستعمرة ولهذا بلغ الإحتلال درجة من الوحشية و العنصرية لا مثيل لها مما أنتج ردود فعل ثورية في مواجهة العنصرية التي كانت صورة سافرة لانتهاك القوانين وحقوق الإنسان. [1]

و هذا الدافع هو محرك استعماري مستمر إذ عند وصول كولومبس إلى العالم الجديد[2]، مارس صورا مشابهة لتغيير بيئة البلاد المحتلة وتغيير سكانها ليحل مكانهم الزنوج الأفارقة في أكبر عملية رقّ شهدها تاريخ العالم، حيث نشأت تجارة جديدة ورابحة هي تجارة الرقيق لتأخذ العبودية شكلاً مختلفاً عما كانت عليه في عهد الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية البيزنطية [3] من خلال فرض نمط العمل القسري مكان العبودية

بعد ثلاثين سنة من الاحتلال عملت فرنسا على تجهيز السكك الحديدية حيث إنشاء خطين: الأول الجزائر–وهران، وآخر سكيكدة–قسنطينة و قامت شركة باريس–ليون–المتوسط (Paris – Lyon – Méditerranée) [4] بتنفيذ المشروعين وكان الحاكم العام راندون Randon[5] يساعد في تسريع الانجاز من خلال استخدام الجنود والمحكوم عليهم في الأشغال الكبيرة لصالح المعمرين نتيجة نقص اليد العاملة مما يعكس نوعا من التعاون

---

(1) مارك فيرو، مرجع سابق، ص19.

(2) ANOM, FR N° COL **F3/288-297 « Colomb gouverneur et vice –roi des terres et mers ».**

(3) ANOM, FR N° COL **F3/288-297 « Actes passés entre les rois catholiques et Christophe Colomb » .**

(4) ANOM, FR N° de carton **216AQ, « Réseau des chemins de fer de la Méditerranée au Niger »**

(5) ANOM, FR N°, **F80/1681 « Pétition des habitants au Marechal Randon » .**

تكامل بين الاستعمار والاستيطان فالإستيطان قد ترسخت جذوره في أرض الجزائر كقاعدة لديمومة للاستعمار، وكانت الدولة الفرنسية تتحمل كل الصدمات التي تعرقل تطوره [1].

ومع حلول سنة 1892 امتدت السكك على مسافة 3033 كلم، مسجلة نموا في التجارة جراء حركة النقل السريعة التي شجعت الرأسمال الأوروبي وادت الى ارتفاع السلع بنحو 31% وتضاعف الإنتاج 04 مرات وارتفع الفحم من 1244 طن سنة 1866 إلى 4965 طن سنة 1870 [2].

إن شبكة السكك الحديدية تكشف عن وجه أعمق للاستعمار بتثبيت نفسه على الارض الجزائرية واستغلالها لتزويد أوروبا بالمواد الأولية، وما وجود مخازن القمح التي تعود إلى الفترة الإستعمارية إلى حد الساعة بالقرب من هذه الشبكة إلا دليل واضح في الكشف عن السياسة الإقتصادية لفرنسا في الجزائر، والتوسع في المناطق الداخلية لاستغلال الحلفاء والثروة الخشبية والمنجمية، ففي سنة 1864 تم ربط ميناء عنابة بمنجم عين مكره لنقل الحديد الخام، وفي سنة 1871 تم ربط مناجم حديد الونزة بالموانئ الساحلية[3] .

لقد كان من مخرجات تلك البنى التحتية زيادات كبيرة في عدد المستوطنين وزيادة الهجرة إلى الجزائر جراء الانتعاش الاقتصادي، وقد بلغ عددهم عام 1933 حوالي 733296 نسمة على مساحة 270481 كلم، ويصل أجيرون Ageron بالعدد إلى 984000 نسمة سنة 1945[4] .

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر**، ترجمة مجموعة من الأساتذة، الجزائر، 1979، ص 106، وأنظـــر أيضا: محمد دادة، **السياسة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر 1852- 1870**، وهران، 2003، ص 221.

[2] نفسه، ص 94 .

[3] عميراوي أحميدة و آخرون، **آثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة- وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني في الدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص69 .

[4] Djilali Sari**, la dépossession des fellahs 1830-1962,** SNED, 1975, Alger, p 58 .

وقد كان من دوافع الاستعمار الاقتصادية في عملية انجاز الطرق والسكك حالة الاستيلاء على أراضي الجزائريين بإسم المنفعة العامة ليس للجزائري الذي يتحول الى البؤس وانما لمنفعة الاستعمار والمستوطنين، فتطبيقا لما جاء في القرار المشيخي sénatus–consulte في 1863/04/22م[1] شهدت 372 قبيلة تحديدا لأراضيها وتشتيت افرادا وتوزيع اراضيهم على 667 دوارا، العديد منها محاذية للمراكز الإستعمارية، أو للغابات أو للسكك الحديدية تحت مبرر ما سمي بحق المنفعة العامة التي كانت تتم بقرار يصدر عن وزير الحربية ثم تحولت الى الحاكم العام للجزائر [2].

لقد استحوذ الاحتلال على معظم مصادر الثروة القومية في كل الميادين، وحولتها لخدمة مصالحها الخاصة، ففي الميدان الزراعي بادرت إدارة الإحتلال إلى إصدار جملة من القرارات والمراسيم في ما يخص نزع ملكية الأراضي الجزائرية من بينها قرار 30 أكتوبر 1858، الذي وسع إجراءات المعاملات العقارية وجعلها مطابقة للقانون الفرنسي، حتى يتمكن الأوروبيون واليهود من إمتلاك الأراضي الخصبة بطرق شرعية [3].

ادى تنفيذ قانون سيناتوس كونسلت لعام 1863[4] الذي يقضي بتنظيم أراضي العزل التي كانت تابعة قبل 1830 إلى سلطة البايلك الى تحويل 70% من هذه الأراضي لتصبح تابعة لأملاك الدومين حيث استكملت عملية نزع الملكية في أشكال متعددة من الفلاحين الجزائريين وجرى الطرد المنظم للفلاحين، والاستيلاء على أراضي القبائل التي هاجرت إلى المغرب الأقصى، ونزعت أراضي الفلاحين من ملكية العزل[5] ثم فككت الملكية

---

[1] ANOM, FR , GGA (1863-1944) N° **1M/5 et 9 « Application du sénatus consult 1863 » .**

[2] عدة بن داهة، **الخلفيات الحقيقة للتشريعات العقارية في الجزائر، العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830–1962**، الملتقى الوطني الأول في التاريخ، جامعة معسكر – الجزائر، 2005.

[3] ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص22.

[4] ANOM, FR N° **F80/1681 « Application du sénatus consult 1863 » .**

[5] أحمد حسين السليماني ،" **نزع الملكية العقارية للجزائريين 1871/1830م**"، *مجلة المصادر*، العدد06، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية والثورة، الجزائر، 2002، ص ص، 121، 122.

الجماعية بقانون 26 جويلية 1873[1]، الذي أصدره مجلس النواب الفرنسي عقب فشل ثورة محمد المقراني سنة 1871 وهو ما دفع الفلاح الجزائري الى التخلص من ارضه وبيعها للأوروبيين الذين حصلوا في أقل من ثلاثين عاما (1871–1898) على مليون هكتار من الأراضي الخصبة بينما أبعد الجزائريون إلى المناطق الجرداء في الجبال والصحاري[2]، الأمر الذي اسس لعلاقة اخرى بين المستوطن والأرض تقوم على أساس الاستبدال لاهلها ولهويتها الاقتصادية.

2. الدافع الإستراتيجي و صراع النفوذ

يعتبر الشيخ الفضيل الورتلاني أن تاريخ النضال الجزائري لمواجهة الإحتلال يمتد 500 سنة منذ خروج العرب من الأندلس حيث استمرت عمليات الحرب على الجزائر، باعتبارها تهديدا وتحديا لأوروبا المسيحية والتي ثأرت[3] لها فرنسا يوم الإحتلال في 1830، وكامتداد لحرب الصليبين ضد حضارة سكان الأندلس في جنوب المتوسط وهو سبب أساس للاحتلال طورته رعاية فرنسا للصليب بعد سيطرتها على أوروبا حين تجمعت فلول جيوش نابليون الضخمة في باريس بعد أن كانت تحتل معظم أوروبا وخوفا من قيامها بثورة جامحة[4] في الداخل وجهوها إلى الجزائر للتخلص من خطرها ولإشباع روح الغزو المسيطرة على حكام ذلك العهد[5] ففرنسا الإستعمارية قد جاءت إلى الجزائر بنية البقاء فيها وإلى الأبد ولذلك عملت على تدمير كل ما له علاقة بالدولة الجزائرية قبل 1830 لأنه لا يمكن لفرنسا الاستعمارية بناء الجزائر الفرنسية إلا إذا دمرت الجزائر الجزائرية.

---

(1) ANOM, FR N° **81 F/70**, (1873-1964), « **le code du patrimoine** » .

(2) شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص88.

(3) أوليفي لوكور غرانميزون، مرجع سابق، ص 42 و 44.

(4) نفسه، ص 120.

(5) الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر ،1993، ص 42.

ولهذا ومن بعد أن تم تفكيك مؤسسات الدولة الجزائرية الرسمية وإحلال محلها إدارة ومؤسسات فرنسية اتجهت فرنسا الى تفكيك البنية الاجتماعية للجزائر وتعويضها بخليط من المستوطنين يكون سندا يساعد الجيش الفرنسي في تثبيت جذور فرنسا الإستعمارية في منطقة الشمال الإفريقي وهذا ما عبر عنه الجنرال بيجو حين اعتبر بأن القوة التي تحت إمرته ما هي إلا وسيلة ثانوية ذلك أنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية وبهذا فقط تضمن فرنسا بقائها في الجزائر وإلى الأبد وهي تقود مسيرة الحضارة بلقاء شعب متنور هو إغريق العصر بشعب في الظلام [1].

كانت فرنسا في القرن التاسع عشر تعمل لإنتاج عالمها الجديد في الجزائر باستنساخ أمريكا جديدة فيها[2] وعمل جنرالاتها لتحقيق ذلك بإبادة شعبها وغرس الجنس الأوروبي فيها عدديا ويصبح الإستعمار دائما" ولو نجحوا فهنا تتحول الجزائر إلى قطعة من أوروبا او تحويلها "سان دومنيك Saint Dominic" ونقلها من كونها أرضا شرقية لتصير غربية كما قال الجنرال كلوزيل [3]. والعمل على منعها من أن تعود الى وضعها الأول مبررين ذلك بأنه بوجود البربر في الجزائر لن يجعلها عربية وبوجود مليون مستوطن مسيحي لن يجعلها تنتمي للعالم الإسلامي خصوصا مع طمس معالم الإسلام وتحويل المساجد إلى كنائس فقد قام الجنرال روفيغو بهدم مسجد كتشاوة بالعاصمة بعد أن ذبح وقتل فيه من المصلين ما يفوق أربعة آلاف مسلم قائم يصلي، وكان يقول: " يلزمني أجمل مسجد في المدنية لنجعل منه معبد إله المسيحيين"، فتم تحطيم المسجد بتاريخ

---

(1) اوليفي لوكور غرانميزون، مرجع سابق، ص 123.

(2) Benjamin Stora et Alexis Jenni, **Les mémoires dangereuses de l'Algérie coloniales à la France d'aujourd'hui** , Hibr éditions, Alger, 2016 , p 84 .

ينظر و يقارن مع :

Pascal Gauchon, Patrick Buisson**, OAS. Histoire de la resistance Française en Algérie**, jeune pied- noir , 1984, p 14 .

(3) فرحات عباس، **ليل الإستعمار –حرب الجزائر وثورتها–**، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب، د.س.ن، ص 20.

1832/12/18م وأقيمت مكانه كاتدرائية تحمل اسم "سانت فيليب" وأقيمت فيه أول صلاة نصرانية ليلة عيد الميلاد 24 ديسمبر 1832م[1] .

وبمناسبة هذا الحدث بعثت الملكة إميلي زوجة لويس فيليب هدايا ثمينة للكنيسة الجديدة، أما الملك فأرسل ستائر من القماش الرفيع، وبعث البابا غريغور السادس عشرة تماثيل للقديسين للتبرك بها، وأعرب عن امتنانه وشكره للذين قاموا بهذا العمل العظيم بتحويل مسجد إلى كنيسة وقتل 4 آلاف مصلٍّ وعلق الجنرال روفيغو على الحدث بقوله: إني فخور بهذه النتائج، فلأول مرة تثبت الكنسية في بلاد البربر [2].

لقد كان أحد أهداف الإستعمار يتمثل في إحلال العنصر المستوطن الأوروبي في مكان السكان الجزائريين هو الاستمرار والديمومة الاستراتيجية من خلال هجرة الأوروبيين وليس الفرنسيين فقط اذ كان في استطاعة فرنسا أن تبعث دون أن تنهك قواها أو ترهق نفسها أربعة ملايين نسمة وتتكفل أوروبا بالاخرين، وهو نفس مخطط الجنرال بيجو[3] الذي قال في جانفي 1840: " نحن في حاجة إلى جحافل دهماء من المعمرين الفرنسويين والأوروبيين ولكي تجلبوهم عليكم أن تعطوهم أراضي خصبة وتمكنوهم حتى يصبحوا أصحابها وأربابها ويصير أربابها الأولون نسيا منسيا " [4].

لقد كانت الإبادة تستهدف تغيير البنية الإجتماعية و السياسي والثقافي والإقتصادي والديني للجزائريين بكاملهم ومحاولة استئصالهم بإتباع عملية القتل الجماعي لأعداد كبيرة

---

(1) عبد الرحيم الجزائري، **تاريخ حركة التنصير في الجزائر – شواهد و حقائق**– الموقع الالكتروني حراس العقيدة .
http://www.hurras.org/vb/showthread.php?t=18702

(2) عبد الرحيم الجزائري، مرجع سابق.

(3) ANOM, FR N°, **F80/1674 et 1791 «Projets de colonisation militaire : Projet du général Bugeaud de colonie militaire », « Projet de colonisation du gouverneur général Bugeaud adresse au président du conseil »** et **« Rapport du Marechal Bugeaud sur les moyens de conserver et d'utiliser la conquête de l'Algérie » .**

(4) فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 73 وما بعدها.

من في إطار سياسة القتل العمدي والمنظم التي يعتبرها القانون الدولي ضمن الجرائم ضد الانسانية والابادة الجماعية " [1].

وكل هذا كان في اتجاه بناء جديد لتغيير استراتيجي في بنية المنطقة والعمل ليكون المتوسط بحيرة فرنسية أو بالأحرى مسيحية في ظل التحولات الإستراتيجية التي كان يعمل عليها قادة أوروبا وزعماء المسيحية في ظل النظرة الإستعمارية التي كانت مجال صراع بيني عندهم ولكنها من الناحية الإستراتيجية كانت محل إجماع ترسخ في مؤتمر كامبل الإستراتيجي .

ثانيا : مظاهر الإستعمار في العلاقات

1. المظاهر الإجتماعية

استهدفت فرنسا في الجزائر باستعمارها الجزائر عدة قضايا تعكس المظهر الاجتماعي للاستعمار منها:

- جعل الجزائر مدينة فرنسية بكل ما يعنيه ذلك من أبعاد .
- طمس التاريخ والشخصية الوطنية الجزائرية وإزالتها من الاعتبار.
- قهر المقاومة التي يمكن أن تزعج أمن فرنسا في الجزائر واستخدام كل الأساليب والوسائل للاجل ذلك [2].

وسعيا منها لتجسيد تلك السياسة الرامية إلى بسط نفوذها بالجزائر اصدرت مجموعة قوانين مساعدة لمشروعها الإستيطاني الذي يسمح لها بابتلاع الجزائر وجعلها جزءا لا يتجزأ من فرنسا [3].

---

(1) يوسف حسن يوسف، **الجريمة الدولية المنظمة في القانون الدولي**، نشر مكتبة الوفاء القانونية، ط1، الإسكندرية، 2011، ص 114.

(2) أبو القاسم سعد الله، **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ج2، ص89.

(3) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 ص198.

ففي 22 جويلية 1834 أصدرت الحكومة الفرنسية قرارها المشهور، الذي اعترف بالإحتلال كحقيقة واقعة وأن الجزائر أرض فرنسية وأنشأت لذلك منصب حاكم عام لإدارة الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية، وأتبع هذا القرار بتصريح دستور 1948م الذي نص على أن الجزائر جزء مكمل لفرنسا، ومن ناحية أخرى أكدت الحكومة الفرنسية دعمها المادي والمعنوي للمعمرين للإستقرار في هذه الأرض الشاغرة حسبها[1].

ومع بداية الإمبراطورية الثانية بزعامة "نابليون الثالث" (1852-1870) خضع الأهالي إلى قوانين استثنائية وفي مقدمتها قانون مجلس الأعيان[2]Sénatuse consutte[3]، وذلك في عهد الحاكم العام دي مكماهون[4] (1864-1870) وقد نص على منح الجزائريين الجنسية الفرنسية بشرط تخليهم عن أحوالهم الشخصية الإسلامية [5].

وخلال فترة الجمهورية الثالثة قامت بإصدار تشريعات من بينها قرار إنشاء منصب حاكم عام مدني، وقرار أخر يلحق الجزائر بفرنسا وذلك عن طريق دمج شؤونها في مختلف الوزارات الفرنسية بباريس كما جاء مرسوم كريميو " Cremieux "[6]، الذي

---

[1] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954م**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 24 انظر وقارن مع :

Benjamin Stora et Alexis Jenni, **Les mémoires dangereuses de l'Algérie coloniales à la France d'aujourd'hui** , Hibr éditions, Alger

[2] ANOM, FR , GGA(1863-1944) N° **1M/5 et 9 « Application du sénatus consult 1863 » .**

[3] Service Historique de l'Armée de Terre (**SHAT), 1H− 225 /230**

[4] ANOM, FR N°, **F80/1680 et 1681 « Rapport du Marechal de Mac-Mahon gouverneur général sur les transports des colonnes mobiles » et « Emploi des fonds par le Marechal de Mac-Mahon » .**

[5] أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، 1900-1930**، ط3. دار الغرب الإسلامي بيروت 1992، ج2، ص20.

[6] ANOM, FR N° (1850-1905), **F80/1722 « Proposition Crémieux » et le carton F80/1688, « Application du décret Crémieux »**

صدر في 14 أكتوبر 1870 من اجل منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر دون مطالبتهم بالتخلي عن أحوالهم الشخصية [1].

لم يكتف الفرنسيون بعد سيطرتهم على البلاد بوضع أيديهم على أملاك الدولة الجزائرية العثمانية وهي الأملاك المعروفة "أملاك البايلك" بل راحوا ينهبون بكل نهم وجشع الأملاك المحبوسة والتي عادة ما كانت مواردها تغطي تقريبا غالب نفقات التعليم في كل أطواره، وكذلك الخدمات الإجتماعية حتى يبقى المجتمع بكل فئاته وطبقاته متماسكا ومستقرا[2]، وهو ما قضى عليه قرار الجنرال كلوزيل بشأن أملاك الأوقاف الإسلامية العامة في الثامن من ديسمبر 1830 [3]، والقاضي بمصادرة الأوقاف وضمها إلى الدومين، وجعل ريعها لصالح الإدارة الإستعمارية دون تعويض أصحابها ودون صيانتها بل إن الكثير منها قد هدم وأذيب دخله في الميزانية العامة للدولة [4].

وكان شغف الجزائريين بحبس أموالهم على ثلاثة أنواع من الوقف. المساجد وأضرحة الأولياء وأندية العلم والحرمين الشريفين مما كثر الأوقاف الإسلامية في قطر الجزائر حيث بلغت نحو66% في المائة من مجموع الأملاك العقارية والزراعية[5]. واشتملت على الأملاك العقارية والأراضي الزراعية و العديد من الفنادق والسواقي والصهاريج، وأفران معالجة الجير، بالإضافة إلى الكثير من الضيعات والمزارع والبساتين[6].

ولقد كانت سياسة النهب والسلب والتفقير المنتهجة من قبل السلطات الإستدمارية تستهدف الشعب بالجزائري، بناءا على الإعتقاد الذي كان سائدا عندها أن الشعب

(1) البشير بلاح، **موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1889م**، دار المعرفة، الجزائر، 1999، ص53.

(2) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998، ج5، ص152 وما بعدها، نقلا عن عبد المجيد بن عدة، **الخطاب النهضوي في الجزائر 1926-1954**، مرجع سابق، ص 25.

(3) ANOM, FR , GGA,N° **1E/8 « Arrétes du General clauzel » .**

(4) عبد المجيد بن عدة، **الخطاب النهضوي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 25.

(5) صالح خرفي، **الجزائر و الأصالة الثورية**، ش، و، ن، ت، الجزائر، 1986، ص 171، انظر أيضا عبد المجيد بن عدة، **الخطاب النهضوي في الجزائر**، مرجع سابق، ص 25 .

(6) بحث مؤتمر تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، **الوقف ومكانته**، د. د. ن، دمشق ،1951، ص1370 نقلا عن عبد المجيد بن عدة، **الخطاب النهضوي في الجزائر 1926-1954**، مرجع سابق، ص 25.

الجزائري مآله الزوال بحكم القانون القائل "البقاء للأصلح"، خاصة وأن الوضعية الديمغرافية المتدهورة التي كان عليها، كانت تدعم لديهم هذا الاعتقاد[1] الذي شجعهم عليه تحول حول الأفكار والقيم ومقاييس السلوك " فأصبحت الرجولة في شارب الخمر وقاطع الطريق وانتشرت ظاهرة الزنا والدعارة، بتشجيع من فرنسا التي فتحت الأبواب لها، واعتبرت كل من يتصدى لمومس جانيا، ويحاكم أمام العدالة لأنه اعتدى على الحرية وأصبح المار في شوارع العاصمة لا يسمع إلا ما يسوؤه من البغايا و هن متبرجات، ووصفت جريدة النجاح تلك الظاهرة المخلة بالحياء، بعد أن وظف الإستدمار المرأة والجنس لتحطيم مقومات الأمة الجزائرية المسلمة بقولها: " بغيات يتخطفن الشباب ويسلبن عقولهم و يأكلن أموالهم ولا مجير لهم ولا ناصر لهم لأن المرأة حرة في نفسها تفعل ببيتها ما تشاء " [2].

و قد ترتب عن ظاهرة الزنا نتائج سلبية على الشباب الجزائري وتقاليده، و لم تكتف الإدارة الإستدمارية بفتح بيوت الدعارة للعاهرات وسط الأحياء الشعبية فقط، بل فتحت لهن الأبواب بجوار المساجد و داست على حرمات المسلمين و مقدساتهم، و كتبت جريدة لسان الدين في وصف هذه الظاهرة اللاأخلاقية تقول : " أما الدعارة فقد نشرتها فرنسا كالوباء في كل حي دون مراعاة لحرمة الأوساط العائلية الشريفة، ولا احترام لقدسية الأماكن الطاهرة، حتى بات جامع سيدي رمضان تحيط به بيوت العاهرات إحاطة السوار بالمعصم" [3].

---

[1] عدة بن داهة، **الإستيطان والصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر،2008، **ج1**، ص17.

[2] أحمد مريوش، **الطيب العقبي**، دار هومة، الجزائر، 1977، ص114.

[3] نفسه، ص115.

2. المظاهر السياسية

في العام 1833 تشكلت اللجنة الثالثة لحكم الجزائر برئاسة الدوق ديكازيس واشتملت شخصيات مدنية وعسكرية بعد فشل الحكم الذي أدارته لجنة بورمون منذ 5 جويلية 1830[1]. ثم لجنة كوزيل منذ أكتوبر 1830 ثم عملية فصل العسكري عن المدني وإلحاق الجانب العسكري والأمني برئيس وحدات الاحتلال في إفريقيا، إلا أن كثرة الأخطاء والإبادة الجماعية وتعسف العسكر أنهى اللجنة الثالثة من 1833 إلى مارس 1934 أين انتهت خلاصة تقييمات الإستعمار إلى ضرورة إدارة الجزائر بحاكم عام بصلاحيات مدنية وعسكرية وإدخال عناصر جزائرية إلى مجلس البلدية وتخفيض عدد العساكر وإلحاق الجزائر بوزارة الحربية الفرنسية واعتماد مبدأ التوسع في الاحتلال بناء على خيار إلحاق الجزائر بفرنسا وتوطين الإحتلال إنطلاقا من مرسوم الرئاسة الفرنسية[2] في 22 جويلية 1834 [3].

وقد تم هذا الخيار السياسي الإستعماري بناء على تقارير لخصها حمدان خوجة في مذكراته "فقد أجمع أعضاء اللجنة على مواصلة الإحتلال وعدم التخلي عن الفريسة لما تقدم الجزائر من منافع في الإقتصاد والسياسة والحربية فهي سوق لترويج بضاعتها، ومنفى للمشوشين من أبنائها ومركز استراتيجي تستعمله في حروبها وفي نشر سلطانها على البحر الأبيض المتوسط"[4].

ومع التمكن الإستعماري الفرنسي في الجزائر تشكلت عدة أدوات للسياسة الفرنسية في ظل استمرار الحكم العسكري للجزائر فمن حكم اللجان انتقلت فرنسا إلى حكم البلديات الخاضعة للحاكم الإداري، وبعد عقدين من الزمن أصبحت البلديات تنتخب في ظل التزوير العسكري للانتخابات قبل أن يحولها نابليون الثالث إلى التعيين لرئيس البلدية

---

(1) **SHAT, 1H4-5.**

(2) ANOM,FR, FM N° **81 F/70**, (1864-1873), « **le code du patrimoine** » .

(3) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، مرجع سابق، ص121 وما بعدها.

(4) حمدان خوجة، **المذكرات**، ترجمة العربي الزبيري نقلا عن: عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، مرجع سابق، ص ص 130، 140.

وبإشراك الجاليات اليهودية والأجنبية، كما كان للمكاتب العربية دور في المناطق الداخلية قضت من خلاله على الموروث السياسي للجزائريين وسلطة العرش والجماعة، ومع مجيء أدولف كريميو تولى المستوطنون إدارة السياسة في الجزائر منذ 1870 الامر الذي حرم الشعب الجزائري من حقه في الإدارة السياسية لبلاده المحتلة من فرنسا وسلط عليه تعسف المكاتب العربية ثم مكاتب الأهالي وراح ضحية الصراع بين المستوطنين الأوروبيين وجيش الإحتلال الفرنسي للجزائر وقوانين المسؤولية الجماعية والنفي خارج التراب الجزائري والسلطات الردعية [1].

لقد كان الجزائريون محرومين من حقوقهم السياسية، ومجردين بشكل سافر من ممتلكاتهم بل ويشدد عليهم الخناق في كل المجالات، واستمر الوضع على هذه الشاكلة إلى نهايات القرن حيث يتمكن المعمرون في العقد الأخير من القرن 19م من إقناع الحكومة المركزية بإعطاء الجزائر جزء من الحرية في تسيير شؤونها بنفسها بسبب اختلاف الوضعية الداخلية لسكان الجزائر عن وضعية سكان فرنسا [2]، كما أصبح لسكان الجزائر ميزانية خاصة مستقلة ابتداء من سنة1900م يسيرها المجلس المالي الذي أنشأ سنة1889م، وأصبح الحاكم العام هو الذي يتخذ القرار النهائي لتنفيذ مقترحات المجلس المالي، فقد زاد من قوة المعمرين في التحكم في مصير الشعب الجزائري والهيمنة على الميزانية، التي تعد الركن الأساسي في تسيير نظام الدولة [3].

---

(1) شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، تر: حاج مسعود، ج1، ص ص 324-326.

(2) صالح العقاد، **المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب**، ط3، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1969 ص71.

(3) فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، مصدر سابق، ص95.

وكانت هذه القوانين والمراسيم الإستثنائية الفرنسية تحد أبداه الفرنسيون للجزائريين فتولدت عنه ردود فعل مختلفة من المقاومة الجزائرية[1]، حيث عاشت الجزائر خلال العقد الأول من القرن العشرين فترة غنية بالأحداث السياسية الداخلية، فتشكل الوعي الوطني عند الجزائريين واستمرت المقاومة وطنية باشكال سياسية عدة وقفوا ضد قرارات الإدارة الفرنسية في سنة 1907م التي تقضي بفصل الدين عن الدولة، حيث طبقت الحكومة هذا القرار على الدين المسيحي، والدين اليهودي، و جعلتهما منفصلين عن الإدارة، وأبقت الدين الإسلامي مرتبطا بها بدعوى أنه لا يمكن فصل الجانبين الروحي والدنيوي في الإسلام، ثم تطور التذمر الجزائري أمام تعنت الاحتلال رغم الترضية الشكلية للجزائريين على حد تعبير ميفيل أندري الكاتب الفرنسي باستصدار قانون 23 أوت 1898 ثم قانون 12 ديسمبر 1900[2] الداعمة للكولون وحكمهم الذاتي معتبرة ترضية للمسلمين ببعض النواب في المجلس النيابي حلا لمطالبهم ثم رفع التمثيل إلى الثلث ولكن ضمن تزايد الظلم على الجزائريين وتهجيرهم والتضييق على دينهم والقيام بحملات التجنيد الإجباري لأبنائهم[3].

كما وقفوا ضد قانون التجنيد الإجباري[4]، الذي صادق عليه المجلس الفرنسي سنة 1912[5] فكان دافعا للوطنيين للإعلان عن موفقهم من هذا القانون، ولما وجدوا أنفسهم عاجزين عن مقاومته نشطت الهجرة نحو البلاد الإسلامية في هذه الفترة بعدما عرفت

---

(1) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م**،، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ج1، ص107.

(2) ANOM,FR, FM N° **81 F/70**, (1873-1964), « **le code du patrimoine** » .

(3) عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج1، ص 25و33 .

(4) مرسوم 03 فيفري 1912م يقضي بتجنيد الشبان الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 20 سنة و ذلك للدفاع عن فرنسا بدون أن تمنحهم هذه الأخيرة الحقوق السياسية التي تصحب أداء الواجب العسكري. للمزيد أنظر: بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، مرجع سابق، ص210.

(5)ANOM , FR ,GGA (1912-1956), N° **2R/1 et 2R/118 « Politique général de la défence nationale »**

الجزائر حركة مماثلة في أواخر القرن 19م، و ذلك نتيجة عدم تقبل السياسة الفرنسية من جهة، والدعاية القومية الإسلامية من جهة أخرى. [1].

وفي هذا الصدد كتبت صحيفة الشرق الجزائري في عددها الصادر بتاريخ : 18 جوان 1871 مقالا فحواه ضرورة إبعاد الجزائريين (المسلمين) إلى الصحراء، وورد في جريدة صدى وهران في عددها الصادر بتاريخ: 29 جوان 1871 مقالا يطالب فيه صاحبه بضرورة القضاء على نفوذ و قوة الجزائريين (المسلمين)، وعدم السماح لهم بأن يعملوا أو ينشطوا في أي ميدان كان ثقافيا أو سياسيا [2].

وفي خضم هذه الأحداث الإستعمارية المتتالية، واستمرار الإدارة الفرنسية في ضرب الحصار السياسي وغير السياسي حول أبناء الجزائر لإبقائهم بعيدا عن معرفة الواقع المر المفروض على البلاد منذ أن وضع الإستدمار أقدامه على أرضها، ظهرت مجموعة من الجزائريين عشية القرن العشرين تدعوا إلى إصلاح الأوضاع والإهتمام بالسكان، رغم ان أرباب السياسة والتربية الفرنسيين حرصوا على عزل الجزائريين عن الثقافة الجزائرية الإسلامية، ومنحهم مقدارا محدودا من الثقافة الفرنسية [3].

وقد إنقسمت هذه الجماعة التي حملت مشعل المقاومة السياسية السلمية ضد الإحتلال الفرنسي إلى جماعتين، الأولى تعرف بجماعة المحافظين، والأخرى جماعة النخبة [4].

وتتكون مجموعة المحافظين من بعض رجال الدين والمحافظين المثقفين (خريجي المدارس القرآنية والمدارس الفرنسية العربية، وكذا جامعات من الشرق الأدنى والبلاد

---

[1] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ط7، د . م . ج، الجزائر، 1994، ج4، ص331 .

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، مرجع سابق، ص20.

[3] عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر 1870-1914**، شركة الأمة للطباعة و النشر، الجزائر، 1999، ص210 .

[4] Charles Robert Ageron, **les Algériens musulmans et la France (1871/1919)** P.U.F, Paris 1968, Tome 1, p 64.

العربية الأخرى وقد قاد هذه الجماعة مجموعة من الشخصيات مثل: عبد القادر المجاوي، سعيد بن زكري، عبد الحليم بن سماية، ومولود بن موهوب[1].

واشتمل برنامج المحافظين قضايا ومحاور تتعلق بالإصلاح داخل الإطار العربي الإسلامي، ورفض التجنس و التعليم الفرنسي الإجباري، و المساواة في الحقوق السياسية، و عدم التدخل في العادات و التقاليد المحلية [2].

وتكونت النخبة من الشبان المتخرجين من الجامعات الفرنسية[3]، وهم الذين تحولوا بعد ذلك الى حركة الشبان الجزائريين حيث ارتفع مستوى النضج السياسي والفكري مع بداية القرن العشرين ومثل هذه المجموعة شخصيات مثل الطبيب مرسلي أحمد بوضربة[4]، بن بريهمات أحمد، [5]، محمد بن رحال[6]، وكان لهؤلاء دور كبير وفعال في التعبير عن المطالب الإصلاحية للحركة الشبانية مثل الحصول على مقاعد في البرلمان الفرنسي، والمشاركة في الانتخابات المحليةو الاعتراف بالشخصية الجزائرية و المساواة في دفع الضرائب، وإلغاء قانون "إنديجينا" وكافة الإجراءات الاضطهادية [7].

كما عرفت الجزائر في هذه الفترة تشكيل الوفود وتقديم العرائض (المطالب) فقد شهدت سنة 1908م إعلان النخبة عن ميلاد نواة هامة جمعت عناصر فاعلة تدعى "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين" وكان من أبرز عناصرها الشريف حبيلس، وعمر بوضربة

---

(1) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية ج2**، مرجع سابق، ص135.

(2) عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، ج4، مرجع سابق، ص384 .

(3) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، مرجع سابق، ص201.

(4) عبد القادر جغلول، **الإستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر**، ترجمة: سليم قسطون، ط1، دار الحداثة، بيروت، 1984، ص 39 .

(5) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998، ج6، ص ص249، 252.

(6) محمد أرزقي فراد، **الجهــود السياسيــة للمثقــف سي محمد بن رحـــال**، جريدة الشروق اليومي، العدد 2192، 08 جانفي 2008، ص24.

(7) عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،1975، ص93.

والحاج موسى وابن التهامي، ولم تلق تجاوبا لانها اتهمت بانها كانت ترعى مصالحها أولا قبل مصالح الجزائريين[1].

وقد تضمنت المطالب إلى الحكومة الفرنسية والى المجلس الوطني الفرنسي في 27 ماي 1912م قانون التجنيد الإجباري وكذا مدة الخدمة العسكرية وتعويض الأهالي وإلغاء قانون الأهالي[2]. كما تم تشكيل وفد يضم مجموعة من الشخصيات منهم بن رحال، والحاج سعيد و بوشريط علاوة والدكتور موسى وغيرهم من مناطق مختلفة من الجزائر وسافر الى باريس ليجدد تلك المطالب [3].

وفي العام 1913م تواصلت النخبة مع الأمير خالد بن الهاشمي حفيد الأمير عبد القادر الذي كان بدوره يطالب بإصلاحات سياسية على نظام الحكم في الجزائر كما قام بدور إيجابي فيها حيث تقرر يوم 02 أفريل 1914 تشكيل الإتحاد الفرنسي الإنديجيني (الجزائري) الذي كان القصد منه إقامة تعاون بين العرب وفرنسا وسار الأمير خالد على نفس النهج الذي كانت تتبعه حركة الشبان الجزائريين، فطالب بالتعليم للمسلمين وتمثيلهم في المجالس المحلية، وفي البرلمان الفرنسي، وإلغاء القوانين الاستثنائية التي كانت تطبق على المسلمين فقط، وطالب كذلك بحماية العمال الجزائريين في فرنسا [4].، ثم تطورت مطالبه خلال (1919-1922)، ونادى ببرنامج إصلاحي قائم على فكرة المساواة وأخذ الجنسية الفرنسية، دون التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية كما أسس جريدة الإقدام [5]، التي تعد أول جريدة عربية تصدر في الجزائر تمثل هذه الروح الوطنية الخالصة، وتربط بين جانبي الدين والوطن

---

(1) عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، مرجع سابق، ص93.

(2) عبد الرحمان بن العقون، **الكفاح القومي و السياسي**، مرجع سابق، ص 36.

(3) أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، مرجع سابق، ص449.

(4) عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، مرجع سابق، ص93.

(5) يحي بوعزيز، **الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال النصوص 1912- 1948م**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص23.

لقد اعتبر الامير خالد أن صمود الجزائريين في وجه الاحتلال بسبب الدين الاسلامي الذي ضمن بقاء الشخصية الإسلامية منذ الإحتلال الفرنسي للجزائر ولذلك كانت قيم الاسلام والعروبة حاضرة في شخصية الامير خالد الذي برز زعيما سياسيا وتميز بدفاعه عن الإسلام، كما استمال اليه النخبة المعتدلة ونقل المطالب الجزائرية ابعد من فرنسا حين ترأس الوفد الذي قدم في حدود 1919م جملة من المطالب الوطنية إلى الرئيس الأمريكي ويلسون خلال انعقاد مؤتمر الصلح بباريس عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى[1] .

3. المظاهر الإقتصادية

مارست فرنسا حالة الاستيطان في الجزائر لإيجاد فضاء إقتصادي مستقر من خلال تغيير المالك الأصلي بمن جاءوا بهم من أوروبا، لأن المستوطنين كانوا من أصول مختلفة وليسوا كلهم فرنسيين وإنما أخذوا الجنسية الفرنسية بعد ان شاركوا في الاستيطان واستجابوا لمناشير دبلوماسية فرنسا وسفرائها في أوروبا ودعايتها في ان الهجرة الى الجزائر افضل من الهجرة إلى الولايات المتحدة الأميركية أو كندا، لأن الجزائر أقرب ولأن هواء الجزائر ألطف وأجمل، ولأن فرص العمل فيها متاحة أكثر وغيرها ذلك من الترغيبات[2].

وبعد 1850 انجزت شبكة من البنى التحتية في الجزائر و مشاريع ضخمة مثل الطرقات والسدود وبعد 50 سنة أصبحت شبكة الطرقات الوطنية حوالي 3000 كلم وشبكة الطرقات للبلديات 5000 كلم [3].

وربطت الطرق بمواقع الثروات الطبيعية والمنتجات الفلاحية لنقلها الى الموانئ وتحويلها الى السوق الفرنسية والاوربية، كما كانت الطرق المحلية تخدم العلاقة بين

---

[1] عبد الرحمن بن إبراهيم العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936**، مرجع سابق، ص 85 و86.

[2] أبو القاسم سعد الله، **حوار حول الإستيطان في الجزائر**، الجزيرة 21 أكتوبر 2011.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، **تكون التخلف في الجزائر**، مرجع سابق، ص 104.

تجمعات المعمرين حيث حققت هذه الشبكة الخدمة لحوالي 10000 هكتار من الحبوب سنة وغطت حوالي 2922 كلم كما شهدت عملية توسيع وشق الطرق نشاطات كثيفة اقترنت بزيادة المهاجرين الأوروبيين[1].

لقد عممت فرنسا مشروع السكك الحديدية في كل جهات الجزائر "باستخدام اليد العاملة المعاقبة في الأشغال الكبيرة لصالح المعمرين و حماية تطور الاستيطان فبلغت خطوط السكة قرابة 3033 كلم عام 1892 وساهم في نمو الأسواق وزيادة الرأسمال الأوروبي فالسكك الحديدية قدمت خدمات للاقتصاد الاوربي وتوفير السلع حيث تضاعف الإنتاج 04 مرات... وارتفع الفحم من 1244 طن سنة 1866 إلى 4965 طن سنة 1870" [2]. وتم التمدد الى المناطق السهبية المملوءة بالحلفاء والثروة الخشبية والمنجمية و ربطها بالموانئ كربط منجم حديد الونزة وعين مكره بميناء عنابة [3] وساهم استغلال المواد الأولية في النمو الاقتصادي المشجع للمستوطنين [4] الذين بلغوا 984000 نسمة سنة 1945 م[5]. مثلما شجعتهم سياسة التوطين تحت قاعدة تركيز الكولون وتوزيع الاراضي عليهم اينما توفرت المياه والاراضي الخصبة دون النظر الى الملاك الاصليين او محاولة التعرف عليهم [6].

وقد كان تعبير فرنسا عن ذلك الاستكمال في احتفالها بقرن من الاستعمار على لسان رئيسها "ان الهدف من هذه الاحتفالات هو إبراز نجاعة وسائل الإستيطان" الذي كان أبرز

---

[1] عدة بن داهة، **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962**، مرجع سابق، ص 161.

[2] Annié-Rey, goldzeiguer**, royaume arabe**, Alger, 1977, p 585.

[3] عميراوي أحميدة و آخرون، **آثار السياسة الإستعمارية والإستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة- وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني في الدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص69 .

[4] Djilali sari, **la dépossession des fellahs 1830-1962**, SNED, 1975, Alger, p 58.

[5] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 112.

[6] عدة بن داهة، **الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر**، مرجع سابق.

مظاهره هو الإقتصاد فالمستوطنون لم يكن يربطهم بالأرض سوى مصالحهم الإقتصادية [(1)] وطبعا مصالح فرنسا لان النشاطات الإقتصادية الجزائرية كانت لخدمة الإقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي ولملء السوق الفرنسية [(2)].

استولى الإحتلال الفرنسي على ملايين الهكتارات من أخصب الأراضي والأقرب إلى الساحل بعد أن تم طرد أصحابها منها، مما اضطرهم إلى الإنتقال إلى المناطق الجبلية والصحراوية التـــي كان عليهم والحالة هذه بذل الجهود الكبيرة من أجل إعدادها للزراعة لتصبح قادرة على سد رمقهم، وقد أصدرت فرنسا العديد من القرارات التي أعطتها الحق في مصادرة أملاك المسلمين وخاصة الأتراك من خلال منهجية استعمارية وضعت الحكومة الفرنسية على أساسها كل الأجهزة والمؤسسات التشريعية والمالية والسياسية في خدمة قطاع المستوطنين الفرنسيين الزراعي على حساب الجزائريين في كل مشاريع الري والأشغال الأخرى [(3)].

وتركز إنتاج هذا القطاع على محاصيل الكروم الذي يدخل في صناعة الخمور ومعظم إنتاجه كان ينقل إلى الأسواق الفرنسية وقد وصلت مساحة الأرض الخاصة بزراعته إلى 400 ألف هكتار منذ بداية منتصف القرن الماضي إذ بلغ إنتاج الكروم ما يقارب من ربع مليون طن. [(4)].

وحين هيمنت الشركات الزراعية الفرنسية على أخصب الأراضي وأكثرها قربا للساحل هيمنت فرنسا على قطاعات التعدين والمصارف والتجارة الأمر الذي رسخ تبعية الإقتصاد الجزائري للإقتصاد الفرنسي حيث كانت حركة التجارة تعكس المظهر الإستعماري بسبب

[(1)] بوعزة بوضرساية، **حوار مع قناة الجزيرة**، تاريخ 2011/10/21.

[(2)] خيري عزيز، **التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 1978، ص ص26-29.

[(3)] يونس درمونة، **المغرب العربي في خطر**، دار الطباعة الحديثة، تونس،(د.س.ن)، ص21 وما بعدها .

[(4)] فيليب رفله، **جمهورية الجزائر سياسيا واقتصاديا وطبيعيا**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1956، ص102.

سيطرة المستوطنين الفرنسيين على مجمل مجالات النشاط التجاري في الجزائر، وذلك من خلال تحكمهم في السوق الداخلية الجزائرية وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا [1].

عمل الاستعمار لالغاء للشخصية الإقتصادية الجزائرية حيث سخرت فرنسا التجارتين الداخلية والخارجية لمصالح أوروبا وابقت الجزائر سوقا داخلية لصناعتها الفرنسية كنوع من أنواع التوطين لنموذج إقتصادي آخر ألغى الإقتصاد الجزائري وأعاقه عن الوجود بله التطور من خلال منع التصنيع " كما قضت تلك السياسة الإستعمارية على الصناعات اليدوية والحرفية كصناعة النسيج والجلود والنحاس والحلي التي كانت مزدهرة في الجزائر عندما فتحت الأبواب على مصراعيها للبضاعة والسلع الفرنسية المصنوعة، إذ تعرضت إلى ظروف أدت في نهايتها إلى موتها البطيء[2].

ولعل المبالغة في المشهد الإستعماري الإقتصادي هو الذي جعل العديد من الكتاب يضاعفون التحذيرات من دفع الأهالي إلى حالة الإضطرار القصوى والتي ستدفعهم إلى التصدي لتغيير في الأوضاع الإقتصادية المفروضة عليهم بالثورة إن اقتضى الأمر كما جاء في مجلة صدى الصحراء في 5 جويلية عام 1905. [3].

ثالثا : تطور البعد الإستعماري في العلاقات الفرنسية الجزائرية

1. الأطماع الإستعمارية

تطلعت فرنسا للسيطرة على الجزائر زمن الملك لويس التاسع (1226-1270م) الذي وضع مشروعا خاصا لاحتلال الجزائر كما ظهر نفس الطمع لدى الملك فرنسوا الأول الذي حكم ما بين 1515 و1547 واراد ضم الجزائر إلى فرنسا بعد تقديره لحجم

[1] مسعود مجاهد، **الجزائر عبر الأجيال**، مطابع دار الأيتام الاسلامية، القدس، 1992، ص166.

[2] فيليب رفله، مرجع سابق، ص116 .

[3] شارل روبير أجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، دار الرائد، الجزائر،2007، ص 325.

خيراتها مع الإمتيازات التي خُصت بها فرنسا في الجزائر جراء معاهداتها مع الباب العالي في زمن السلطان سليمان القانوني [1].

– حملات الغزو الأوروبي للجزائر

كانت الجزائر قبل الإحتلال الفرنسي مهددة من إسبانيا والبرتغال، أمريكا، وبريطانيا، حيث كانت هذه الدول طيلة ثلاثة قرون تعد الخطط السرية للقضاء على الدولة الجزائرية، التي كانت أقوى دولة في البحر الأبيض المتوسط بفضل أسطولها البحري، الذي كان له الفضل في إحباط محاولات الغزو التي قامت بها فرنسا ومعها دول أوروبا وأمريكا [2].

وقد ظلت الجزائر مدة ثلاثة قرون متتالية سيدة البحر الأبيض المتوسط، وكانت أولى الأمم التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776م، وعقدت معها معاهدة سلم وصداقة يوم 5 سبتمبر 1795م بمبادرة من الأخيرة. كما كانت أول من اعترف بالجمهورية الفرنسية الأولى وزودت حكومتها بمبلغ خمسة ملايين فرنكا ذهبيا بدون فائدة، وأنقذتها من المجاعة أيام حروب الثورة. وأثناء حروب نابليون بقرض آخر لشراء القمح[3]، وحمايتها من الغزو الخارجي، ودعمتها سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا [4]

لكن الكيد الفرنسي للجزائر لم ينقطع فقبل تمكن فرنسا من احتلال الجزائر وفي بداية القرن الـــ 16م تعرضت الجزائر للعديد من الحملات العسكرية الأوروبية[5] كحملات بيدرونا فاروا على المرسى الكبير سنة 1505، ومسرغين عام1507م ،ووهران سنة

---

(1) محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق، إحسان حقي، دار النفائس، بروت 1988، ص102

(2) عبد الفتاح حسن أبو علية، إسماعيل ياغي، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1979، ص118.

(3) ANOM ,FR, GGA N° **1A/109 « Lettre de Napoléon Bonaparte à Mustapha pacha dey d' Alger 05/05/1800 ».**

(4) مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، دار الأمة، الجزائر، 2008، ج1، ص29.

(5) مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، مطابع بدران، بيروت، 1964، ج3، ص262.

1509م، وبجاية سنة 1510م، وعنابة سنة 1510م، كما تعرضت مدينة الجزائر لوحدها لعدة حملات، كحملة ديبقود وفيرا عام 1516 م، وحملة دون هوغور ومونكار عام 1519 م، وحملة شارلكان الكبرى عام 1541 م و التي باركها وأيدها البابا بول الثالث واشترك فيها قراصنة إيطاليا وصقلية وفرسان مالطا، وحملة البابا بيوس الرابع الصليبية عام 1555 م و 1560 م التي اشترك فيها فرسان مالطة و نائب ملك نابلي، وقادها نائب ملك صقلية الدوق دومدنيا أندري دوريا على مدينة شرشال عام 1531 م، وغارة خوان قسكون الإسباني ضد مدينة الجزائر عام 1567 م بمساعدة وتأييد ملك إسبانيا، والحملة الصليبية الضخمة ضد الجزائر العاصمة عام 1601 م التي اشتركت فيها قوات البابا وجنوده، وحملة انكلترا التي كانت بقيادة اللورد اكسماوث عام1816[1]. ولكن ومع حجم الحملات ظلت الجزائر مستعصية على الاستعمار الكامل وظلت أوروبا تحاول ان تحتلها في عصر الاستعمار الاوربي

- **المشاريع الإستعمارية الفرنسية للجزائر**

لم تتوقف مخططات فرنسا بل توالت مشاريعها[2] منذ نهاية القرن الثامن عشر لاحتلال الجزائر، وكل شمال إفريقيا خصوصا وأن بريطانيا كانت قد وضعت يدها على مضيق جبل طارق، ولتحقيق ذلك طلب نابليون من كل المواطنين الفرنسيين الذين خدموا في الجزائر وعاشوا فيها تزويده بمعلومات حول الجزائر لمعرفة مواطن القوى والضعف فيها، وبالموازاة مع ذلك أعد حملات استكشافية تجسسية للتعرف على أحوال البلاد إقتصاديا واجتماعيا وعسكريا وسياسيا، وقد وضعت هذه البعثات خرائط جغرافية للجزائر، وجمعت معلومات قيمة[3].

1) **مشروع ديكارسي DEKERCY:** تم وضعه عام 1791م قصد تدمير الجزائر لحماية مصالح فرنسا لكنه عرقل بحالة الإضطراب السياسي والإجتماعيو تأثر فرنسا بالثورة،

---

(1) مبارك الميلي، مصدر سابق، ص262.

(2) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث - بداية الإحتلال-**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 19.

(3) نفسه.

فلم تتمكن من تنفيذه، كما أن المجاعة قد عمّت فرنسا وقتها وكان يقترح أن خزانة الجزائر الملْأى هي الحل لأزمة فرنسا [1]، لكن فرنسا لم تجد يد العون إلا في الجزائر التي سارعت لإرسال مساعدات مادية وقروض مالية هامة لفرنسا مكنتها من الخروج من الأزمة التي كانت تعاني منها.

2) **مشروع القنصل (جوتبون سان أندري)عام 1799م : قدمه** القنصل الفرنسي بالجزائر جوتبون سانت أندري قام في عام 1799، و أوضح أنّه في حالة ما إذا تمّ قبول مشروعه، فإنّه بإمكان فرنسا إحتلال الجزائر في غضون ثمانية أيّام وكان هذا المشروع بعد اضطراب العلاقات بسبب حلم نابليون بونابرت بتكوين إمارة في المغرب العربي وجعل المتوسط بحيرة فرنسية[2] إذ قام بحملة على مصر عام 1798، وردت الجزائر على ذلك بحبس القنصل الفرنسي آنذاك جونبون سانت أندري، وبإلقاء القبض كذلك على معظم التجار الفرنسيين وبتحطيم حصن الباستيون. ورغم ذلك عادت العلاقات بين البلدين بإمضاء معاهدة الصداقة عام 1801[3] التي نصت على إعادة العلاقات الدبلوماسية والتجارية .

3) **مشروع تيدينا عام 1802م:** و قد أعدّه احد الموظفين السامين في القنصلية الفرنسية بالجزائر، يسمى تيدينا THEDENAT عام 1802، واقترح دخول الجزائر من ناحية تنس، ثم التوغل عبر سهول ومرتفعات مليانة على مدينة الجزائر[4].

4) **مشروع ديبوتي توار في 20 أوت 1827:** والذي قام على اقتراح حملة ب 25000 جنديا للقيام بالإحتلال[5].

---

[1] جمال قنان، **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790– 1830**، منشورات متحف المجاهد، الجزائر،1997، ص 368.

[2] نفسه، ص 93.

[3] A.M.A.E , Bureau des traitées historiques .Traitée de paix **N° D18010017** entre la France et la Régence d'Alger.

[4] جمال قنان، **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790– 1830**، مرجع سابق، ص155

[5] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص20.21 .

5) **مشروع شابرول وزير الحربية:** 22 اوت1827 الداعي إلى الإسراع باحتلال الجزائر[1].

6) **مشروع دوكلارمون ديتونير:** وزير الحربية لدى الملك شارل العاشر والذي اعتبر أن الجزائر ليست عثمانية وان أوروبا لن تعارض احتلال الجزائر في ظل احتلال انكلترا وروسيا لمناطق اخرى في اسيا[2].

7) **مشروع دي لافورني 19 جانفي 1828:** والذي اعتمد على ضرورة الإسراع في احتلال الجزائر لقطع الطريق على بريطانيا التي لا تغيب أطماعها في الجزائر بعد سيطرتها على مضيق جبل طارق[3].

8) **مشروع ديكو** وزير الحربية في 10 أكتوبر 1828 الذي شكل لجنة درست اهم المشاريع واختارت انسبها[4].

9) **مشروع لا بروتونيار** مسؤول البحرية الفرنسية بالإجابة على استفسارات وزير الحربية بتاريخ 20 افريل 1829 .

10) **مشروع جون دونيس باربي دوبوكاج** : كان هذا المشروع في 30 أوت 1827 وقد وُجه المشروع إلى الخارجية الفرنسية و اقترح تدمير العاصمة بحملة اقترح لها أربعين ألف جندي ثم ضم الجزائر إلى فرنسا [5].

وهذه المشاريع تعكس الروح الاستعمارية العدائية التي كان يشترك فيه العسكر مع الدبلوماسيين ويقاسمهم الساة نفس التوجهات حول مشروع الإحتلال، وكان ذلك واضحاً في ممارساتهم وكتاباتهم وتدخلاتهم، لأن مسألة الإستيلاء على أرض الجزائر، كانت لب

---

(1) جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، مرجع سابق، ص ص63.64.

(2) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، مرجع سابق، ص27.

(3) م . فرنال، **حملة إفريقية 1830**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2014، ص 89.

(4) **Journal du Marechal Casteella 1804–1862**, Edition Plon, Paris, 1900. , t2, ‹p155.

(5) غربي الغالي وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر**، دار هومة، الجزائر 2007، ص ص 72 –82 وأنظر ايضا جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 –1830**،المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر،2007، ص 87.

السياسة الفرنسية تجاه شمال إفريقيا آنذاك، فالجزائر بموقعها الإستراتيجي الحساس، وإمكانياتها الإقتصادية، كانت تراود مشاعر أصحاب رؤوس الأموال والأوساط التجارية، ولاسيما منهم التجار المرسلين الذين ساهموا في توجيه الملك «شارل العاشر» على اتخاذ قرار الحملة، لأن ذلك سيفتح أمامهم أسواقاً جديدة لتجارتهم، وكان قد أقلقهم إستمرار الحصار البحري على الجزائر [1].

ويدل العدد الكثير للمشاريع الإستعمارية المقدمة للسلطة الفرنسية من أعوانها المكلفين على الإهتمام الواسع والمتعدد الأشكال والإحتياط الشديد لنجاح الحملة وأخذ الأمر بالجدية البالغة، فبالرغم من أن هذه المشاريع لم تطبق في البداية إلا أنها تراكمت حتى الإحتلال، نظرا لما شهدته فرنسا في تلك الفترة، حيث كانت تفتقر للهدوء والإستقرار، إذ لم يمر وقت طويل على أحداث 14 جويلية 1789[2]، كما اكتنفتها النزاعات التي وقع فيها نابليون مع الدول الأوروبية الرافضة لسقوط الحكم الملكي في فرنسا، وسياسة نابليون التوسعية ربما حالت دون التفكير الجدي في تنفيذ هذه المشاريع.

ولكن وبعدما دخلت فرنسا في تحالف مع الجزائر، وعقدت معها معاهدة دفاعية، بمقتضاها استنجد الملك الفرنسي فرانسوا الأول(1515-1547) بالبحرية الجزائرية مرتين لتحرير مرسيليا من البروتستانت عام 1536. ومن اعتداءات شارلكان الإسباني عام 1543، حيث كانت إسبانيا تمثل العدو المشترك للبلدين، ففرنسا كانت بحاجة إلى تحالف لمواجهة إسبانيا، والجزائر كانت بحاجة إلى هذا التحالف من الناحية الإستراتجية: لمنع أي تكتل أوروبي ضدها- لتحطيم القوة الاسبانية البحرية التي كانت تسعى لفرض هيمنتها على حوض البحر الأبيض المتوسط [3].

---

(1) Julien (CH. R), « **Marseille et la question d'Alger à la veille de la conquête »**, in *Revue Africaine*, N° 60 1919, pp 58-61.

(2) جمال قنان، **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790- 1830**، مرجع سابق، ص16

(3) نفسه، ص90 وما بعدها.

ولقد كان من نتيجة هذا التحالف هو التزايد المطرد لمصالح فرنسا في الجزائر، فقد تجاوزت علاقاتها العسكرية والإقتصادية لتتحول مؤسستها بمينائي القالة وعنابة إلى حصن عسكري وإلى قوة صليبية تم تنصيب حوله المدافع، وكان هذا الحصن يمثل بداية الإحتلال، الأمر الذي دفع بالجزائريين إلى مهاجمته والإستيلاء عليه عام 1568م. ولم تسترجعه فرنسا إلا بعد مفاوضات مع الخلافة العثمانية والجزائر، ولما أقامت فرنسا التحصينات والمدافع هاجمت الجزائر هذا الحصن وحطمته عام 1637، وطلبت فرنسا مرة أخرى من الجزائر بضرورة إعادة الحصن بموجب اتفاق عام 1640[1] ولكن دون تسليحه.

ولم يكن ذلك سوى جس النبض لرصد ردود أفعال الجزائر فلما قامت بحملة بحرية على مدينة القل عام 166وعلى ميناء الجزائر ومدينة جيجل عام 1664 أعلنت الجزائر الحرب على فرنسا عام1681، لتكون مبررا لفرنسا لشن حملات أخرى على ميناء الجزائر. ومن أهم تلك الحملات حملة 1682 على مدينة شرشال، كما أعاد لويس الرابع عشر الكرة عام 1688 على مدينة الجزائر ولكن استماتة الدفاع الجزائري وقبضهم للقنصل والجالية الفرنسية وقتلها أرغم الفرنسيين على الدخول في مفاوضات طويلة انتهت بتوقيع معاهدة صلح طويل المدى يوم 1689/09/24 [2].

واستمرت النزعة الإستعمارية الفرنسية دافعا لإحتلال الجزائر حتى سنة 1808، حيث أرسل نابليون الضابط المهندس "بوتان"[3] في مهمة تجسس لاستطلاع أحوال الجزائر الطبيعية والإجتماعية والعسكرية، وقد جمع "بوتان" مزيدا من المعلومات ووضع كثيرا من اللوحات والخرائط العسكرية، واقترح شبه جزيرة "سيدي فرج "[4]وكان تقرير بوتان أساس مشروع حملة 1830[5].

---

[1] جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 -1830**، مرجع سابق، ص 68.

[2] نفسه، ص 132.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر، مرجع سابق** ص96.

[4] صالح فركوس، **تاريخ الجزائر**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة- الجزائر، 2005، ص ص 184-185

[5] جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 -1830**، مرجع سابق، ص 202.

2- الإحتلال الاستيطاني :

لقد كان احتلال الجزائر نتيجة لتغيرات إقليمية إستراتيجية في المنطقة بعد معركة نفارين 1827 ومؤتمر فيينا ثم اكس لاشابيل[1]، كما كان نتيجة لحالة ترهل في النظام العسكري والسياسي في الجزائر حيث حين بلغ حسين باشا أن جيشا فرنسيا قد نزل فعلا في سيدي فرج وإنه في طريقه لضرب العاصمة من البر أخذه الخوف، فجنوده الانكشاريون الذين كانوا يشكلون جيشه النظامي لم يكونوا يتجاوزون 6000 رجل، وهي قوة صغيرة لا تكفي حتى للإبقاء على الأمن والنظام محليا. وأمام هذا الوضع رفع الجزائريون رؤوسهم التي كانت مطأطأة وبدءوا يعتدون على الجنود الأتراك في الليل ويلوذون بالفرار. وحين اشتكى الجنود إلى الباشا نصحهم بغض النظر، وحاول حسين أن يتقرب من الأهالي أيضا بعزل المفتي الحنفي (شيخ الإسلام) وتعيين مفتي عربي مكانه، وباستشارة الزعماء الأهليين أمثال حمدان خوجة وبوضربة، وقد واجه الداي حسين مشاكل محلية أهمها مؤامرة أنصار الآغا يحيى الذي كان حسين قد أمر بقتله سنة 1827 [2].

ولعل هذا الترهل هو ما أتاح فرصة أمام فرنسا التي لم تتوقف أطماعها في الجزائر وفي المنطقة باعتبار الصراع الصليبي من جهة و الإستراتيجي من جهة ثانية ففي يوم دخول الجنود الفرنسيين إلى باب الجديد بأعالي الجزائر وأقيمت صلاة المسيحيين وخطب كبير القساوسة في الجيش شاكرا قائد الحملة بقوله:"لقد فتحت بابا للمسيحية على شاطئ إفريقيا" [3].

وكان الإستعمار كاذبا من أول يوم حين نقض أول بياناته للجزائريين و الذي جاء فيه " إننا نحن أصدقاؤكم الفرنسيون نتوجه الآن اليكم لكي نطرد الأتراك من هناك، إن

---

[1] جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 -1830**، مرجع سابق ، ص ص 216-220.

[2] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، مرجع سابق، ص39.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، مرجع سابق، ص 407.

الأتراك هم أعداؤكم وطغاتكم الذين يتجبرون عليكم ويضطهدونكم والذين يسرقون أملاككم وإنتاج أرضكم، والذين يهددون حياتكم باستمرار، إننا لا نريد نكون سادة عليكم، إننا نقسم على ذلك بدمائنا وإذا انضممتم إلينا، وإذا برهنتم على أنكم جديرون بحمايتنا فسيكون الحكم في أيديكم كما كان في السابق، وستكونون سادة مستقلين على وطنكم"[1].

إن الفرنسيين سيعاملونكم كما عاملو المصريين، إخوانكم الأعزاء، الذين لم يفتأوا يفكرون فينا ويتأسفون على فراقنا طيلة الثلاثين سنة الماضية منذ خروجنا من بلادهم، والذين ما يزالون يرسلون أبناءهم الى فرنسال يتعلموا القراءة والكتابة ولكل فن وحرفة مفيدة، ونحن نعدكم باحترام نقودكم وبضائعكم ودينكم المقدس، لأن ملكنا المعظم حامي وطننا المحبوب، ويحمي كل دين.

فإذا كنتم لا تثقون في كلمتنا وفي قوة سلاحنا، فابتعدوا عن طريقنا ولا تنضموا إلى الأتراك الذين هم أعداؤنا وأعداؤكم، فابقوا هادئين، إن الفرنسيين ليسوا في حاجة إلى مساعدة لضرب وطرد الأتراك، إن الفرنسيين سيظلون أصدقائكم المخلصين، فتعالوا إلينا وسنكون مسرورين بكم وسيكون ذلك فرصة لكم، وإذا أحضرتم إلينا الأطعمة والأغذية والأبقار والأغنام فسندفع ثمن ذلك بسعر السوق، وإذا كنتم خائفين من سلاحنا فأشيروا علينا بالمكان الذي يقابلكم فيه جنودنا المخلصون دون سلاح مزودين بالنقود في مقابل التمويل الذي تأتون به وهكذا يحل السلام بينكم وبينا لمصلحتكم ومصلحتنا"[2].

وبالرغم من أن الجزائر ظلت أكثر من ثلاثة قرون قوة بحرية تسيطر على غربي البحر الأبيض المتوسط، إلا أن سنة 1830 أعلنت النهاية للقوة البحرية الجزائرية الإقليمية وأعلنت انتهاء الوجود العثماني في الجزائر حين نجحت فرنسا باحتلالها عبر حملة عسكرية ضدها نتج عنها إستيلاء الجيش الفرنسي على مدينة الجزائر ثم توسع

---

(1) عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، دار البعث، الجزائر، 1991، ج1، ص 30.

(2) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962**، مرجع سابق، ص 98.

الزحف الفرنسي على التراب الجزائري إلى أن أعلنت فرنسا أن الجزائر صارت جزء من فرنسا وتحقيق حلم نابليون في البحيرة الفرنسية والتعويض عما فقدوه من المستعمرات الأوروبية والبحث عن موارد جديدة وأسواق جديدة [1].

ولم تتردد الدولة الإستعمارية في الكشف عن حقيقة أهدافها الإستراتيجية التي تخالف وتتقض أصل معاهدة الإستسلام التي أمضاها " دي برومون " مع الداي حسين [2]، فعملت منذ البداية على استخدام وسائل ظالمة وعلى رأسها حرب الإبادة كرد مباشر على الرفض الشعبي لممارسة المحتل، فقد كانت الحركة الإستعمارية تهدف إلى انتزاع أراضي الجزائريين ومنحها للمهاجرين الأوروبيين، فلما اكتشفوا أن السكان كانوا غير مستعدين للخضوع لهم. قاموا بالتقتيل الجماعي والتدمير والتخريب لتنفيذ أهدافهم الإستراتيجية الإستعمارية، و طرد السكان الأصليين والإستحواذ على أراضيهم.

لقد كان الإحتلال مرادفا لحالة الإبادة وإحلال جنس جديد من الخليط الأوروبي مكان الجزائريين لذلك كانت منهجية العساكر الأولى لفرنسا هي التفنن والتنافس على الوحشية والتوحش لصناعة الرعب بالانتقام والفتك والمجازر الجماعية ضد السكان والقبائل الجزائرية التي لم تتقبل الإختلال وقاومته بما تملك من أدوات الرفض[3].

وقد عبر عن هذه السياسة الإجرامية شهادات الجنود الفرنسيين المشاركين،: "...إن مسالة العرب قبرت نهائيا، ولم يبق لهم سوى الموت أو الهجرة أو قبول الخدمة عند أسيادهم، ؟"وقد تتخذ الإجراءات الصارمة للإطاحة بالقبيلة المنوي تدميرها بقوات كبيرة، بحيث يكون الهرب مستحيلا لأي مخلوق، والسكان الآمنون لا يدركون الخطر المحدق

---

(1) صالح فركوس، **تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 178- 179 .

(2) جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619- 1830**، مرجع سابق، ص 350

(3) محمد علي دبوز، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة**، ط1، المطبعة التعاونية، الجزائر، 1965، ج 1، ص 10، وما بعدها.

بهم، إلا عندما يسمعون قرع الطبول التي تضرب نغمة مؤذية للسمع وبعد ذلك تحدث المفاجأة التي لا يوجد لها مثيلا إلا فيما نعرفه من قصص إبادة الهنود الحمر[1].

يقول الكونت ديريسون في كتابه" مطاردة الإنسان:" إننا والحق يقال أتينا ببرميل مملوءة أذانا غنمناها أزواجا من الأسرى" [2].

وقد استمرت ممارسات الضباط الفرنسيين الاجرامية إلى وقت متقدم من سنوات الإحتلال أي بعد قرابة الثلاثين سنة، ففي عمـــلية احـــتلال الأغواط الذي كان عام 1852 ومع ذلك يصفها العقيد "بان" Pen بقوله: " لقد كانت مذبحة شنيعة حقا، كانت المساكن والخيام التي في ساحة المدينة والشوارع والأزقة، والميادين، كلها تغص بالجثث، إن الإحصائيات التي أقيمت بعد الإستيلاء على المدينة وحسب معلومات إستقيناها من مصادر موثوقة، أكدت أن عدد القتلى من النساء والأطفال 2300 قتيل، أما عدد الجرحى فلا يكاد يذكر لسبب بسيط هو أن جنودنا كانوا يهجمون على المنازل ويقتلون كل من وجدوه بلا شفقة ولا رحمة"، ونفس الصفة تكررت في بلاد القبائل سنة 1857 حيث كان قادة الاحتلال الفرنسي يشجعون الجنود ويعطوهم عشر فرنكات عن كل زوج من أذان الأهالي التي يحضرونها، ومثلها جريمة إبادة قبيلة بني صبيح عام 1844 التي ابيدت جماعيا [3].

وقد مرت سياسة الإحتلال بحالات لا تزال أثارها مستمرة حيث كانت في البدء سياسة الإحتلال المحدود، والتي تطورت بعد سنوات قليلة إلى سياسة الإحتلال الشامل فلما تمكنت عسكريا من بسط نفوذها على الأرض انتقلت إلى سياسة الإدماج، ثم سياسة

---

[1] أسكوت، **مذكرات الكولونيل أسكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841**، ترجمة إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 1981، ص91.

[2] السعيد بورنان، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر1830-1962**، رواد المقاومة الوطنية في القرن 19، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص24.

[3] سعدي بزيان، **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 23.

الإلحاق تحت إسم الجزائر الفرنسية والتي أصبح المستوطنون فيها أصحاب السبق والرأي والمشاركة من خلال الجزائر حتى في السياسة الفرنسية ذاتها.

سرعان ما اختل التوازن السكاني إما بسبب المجازر المنظمة وإما بسبب المجاعات التي صاحبتها، كما سارت فرنسا إلى قلب كل الاوضاع " وتم الإستيلاء على خزينة الجزائر وتركت عسكرها ينهكون الأعراض ويسلبون المتاع ويريقون الدماء ويهدمون المنازل والمحلات بالرغم من تعهد دي برمون بشرفه، أن يحافظ على حرية الدين وعلى أملاك السكان وتجارتهم وصناعتهم وأن يحترم نساءهم وحرماتهم. كان الجميع يظن بأن أمة متحضرة مثل الأمة الفرنسية لا يمكن أن تنكث العهد، ولكن سرعان ما انتشر الجيش الفرنسي في مدينة الجزائر، وبدأ يعيث فيها فساداً [1].

وبعد عام أي في1832 قام الجنرال "دي روفيغو" بمجزرة رهيبة إذ أباد قبيلة العوفية بمجرد اتهام بعض أفرادها بالسرقة، وقد حدثت هذه الإبادة عندما اجتاحت فرقة عسكرية في الصباح الباكر على قبيلة العوفية في سهل متيجة، وفاجأهم الجنرال وهم نائمون في خيامهم، فذبحهم دون مقاومة من أحد. فكل الأحياء كان مصيرهم الموت دون تمييز" [2] .

كان إرسال «بيجو» إلى الجزائر في سنة 1840، دليلا على إصرار الحكومة الفرنسية على تسريع تنفيذ مشروعها الاستيطاني، وهو الذي كان يعد الغزو طريقة حربية مشروعة وضرورية وذلك بتخريب وتدمير القرى التي يقطنها السكان، والقيام في إفريقيا بحملة كبيرة شبيهة بما كان يفعل الإفرنج وان نحشد السكان بعيدا مثل الحيوانات المتوحشة التي لا تجاور المساكن الأهلة، وأنه يجب أن يبتعدوا إلى أعماق الصحراء حتى يتركوا

[1] حمدان خوجة، **المرآة**، ترجمة: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص202.

[2] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، مرجع سابق، ص 89.

الطريق لمنشآتنا العصرية ويرمي بهم إلى الأبد في أقاصي الرمال لان " العربي في نظرهم حيوان لا يوقف إلا بالقوة " [1]. .

كان الضباط الكبار يتسابقون للوصول إلى أهدافهم المقررة، وذلك باستعمال مكثف وأعمى لعملية الإبادة الجماعية للسكان المحليين، وأكد «توكفيل» في تقرير له عام 1841، وهو يتحدث عن الوسائل العملية التي يمكن استخدامها في إخضاع القبائل الجزائرية، فيقول: «يجب أن ندمر تجارتهم وأن نمنع عنهم كل المبادلات التجارية، وبعد ذلك تأتي الوسيلة الثانية وهي تخريب البلاد، وفي اعتقادنا أن الحرب ضرورية في تدمير البلاد سواء بإتلاف المحاصيل في أوقات الحصاد، أو في كل الأوقات التي تتطلب الغارات المباغتة والسريعة من أجل اختطاف العباد ونهب قطعان الغنم والبقر، وكان التوجيه للجنود هو" إن فرصة الظهور لكل واحد منكم تكمن في القيام بأعمال وحشية ودموية»[2].

وإمعانا في التوحش قصد تنفيذ إستراتيجيتها الإستعمارية في الجزائر، بدأت فرنسا تستعين بالمجندين أو المحاربين من مختلف الجنسيات الأوروبية وكذلك بالمجندين الجزائريين لتأسيس «الجيش الإفريقي». وقد كان عدد هؤلاء المجندين الجزائريين في سنة 1844 حوالي 9.654 مقاتلاً من المجموع العام الذي بلغ 80.862 جندياً، وفي سنة 1859 بلغ عددهم 13.259 من مجموع 83.870 جندياً، أي بنسبة (16%)، أما الجيش الفرنسي، فكان عدده بالتقريب 100 ألف جندي فيما بين 1846 و 1847، وأكثر من 80 ألف جندي في سنتي 1857 و 1864، وأكثر من 70 ألف في أواخر سنة 1870 [3].

---

[1] عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، مرجع سابق، ص 46.

[2] Alexis de Tocqueville, **travail sur l'Algérie (1841), de la colonisation en Algérie,** Bruxelles, complexe, 1988, pp 62-63.

[3] Lacoste (y), Noushi (A), Prenant (A), **l'Algérie, passé et présent**, Paris, Ed sociales, 1960, p 327.

لقد كانت بداية الإحتلال عنيفة ودموية بشكل إنتقامي عبر عنه اعتراف الجنرال "روفيقو" يوم 1832/04/16 بعد عودته من هجوم على بعض القرى التي باغت جنوده سكانها وهم في عز النوم حيث قال : "كان جنودنا ممتطين ظهور الخيل يحملون الرؤوس البشرية على نصل سيوفهم، أما حيواناتهم فقد بيعت إلى القنصلية الدانمركية، وأما أجزاء الأجسام والملطخة بالدماء فقد أقيم منها معرض في باب عزون، وكان الناس يتفرجون على حلي النساء الثابتة في سواعدهن المقطوعة وآنذاك المبتورة [1]."

و جاء في تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في شهر نوفمبر 1833 ما يلي :

"لقد استحوذنا على الأوقاف الدينية ونهبنا الممتلكات التي وعدنا باحترامها كما وضعنا أيدينا على الممتلكات الخاصة من غير أن نعطي لأصحابها أي تعويض، بل لقد ذهبنا إلى أبعد من ذلك في بعض الأحيان فأجبرنا أصحاب الأملاك التي استحوذنا عليها بأن يدفعوا ثمن تهديم ديارهم، بل وحتى ثمن تهديم المساجد، لقد اعتدينا على حرمات المساجد والمقابر والمنازل والأماكن المقدسة عند المسلمين، لقد قتلنا رجالا يحملون رخص المرور التي أعطيناها لهم، كما أننا ذبحنا كثيرا من الجزائريين بشبه عارضة، لقد أبدنا قبائل بأكملها تبين بعد أنها بريئة، لقد حاكمنا رجالا يقدسهم السكان الجزائريون لا لشيء إلا لأنهم تجرءوا على التعرض لنا، وقد وجدنا القضاة الذين حكموا عليهم، والرجال المتدينين الذين نفذوا عليهم أحكام الإعدام، لقد كنا أكثر وحشية من السكان الذين جئنا لتمدينهم"[2] .

وكتب الماريشال "دي سانت آرنو" عام 1842 " إنها أغنى قطعة أرضية في القارة الإفريقية، ولكننا أحرقنا كل شيء فيها وهدمنا كل ما يعترض سبيلنا، ومن فروا منا والتجأوا إلى جبال الأطلس المغطاة بالثلوج ماتوا جميعا من البرد والعرى " [3].

لقد كانت رؤية الإستعمار للجزائريين على أنهم متوحشون ومتعصبون وبدائيون وأعداء للحضارة وعليه يجب عليهم إبادتنا كالوحوش أو تحويلهم إلى أدوات إنتاج مسخرين لخدمة

---

[1] فرونسوا مسبيرو، **سانت أرنو** أو **الشرف الضائع**، ترجمة: مسعود حاج مسعود، مراجعة، أحمد بكلي، دار القصبة الجزائر، 2007، ص 223.

[2] نفسه، ص 223.

[3] نفسه، ص 224.

المصلحة الاستعمارية الذي هو الأقدر على نشر وتامين الحضارة، كما أنهم كانوا يرون الجزائريين شعبا كسولا منحته الطبيعة أرضا هو ليس أهلا لامتلاكها و غير قادر على أن ينتقل إلى المرحلة الصناعية التي دخلتها أوروبا ولذلك وجب الحلول محله وليس من الضروري الإبقاء عليه بل يجب أن يحل محله جنس جديد بالحياة مفيد لغيره من الأعراق البشرية الأكثر تطورا وهذا الجنس هو الجنس الأوروبي المستوطن في الجزائر[1]، أما الجنس الجزائري فهم في نظر المحتل قوم همج ومتوحشين وجنس غير قابل للتعلم [2].

يمكن القول ان الإستعمار نجح في إضعاف المقاومة الجزائرية التي كان يقودها الأمير عبد القادر، الذي أرغم على الإستسلام في 1847، واستمرت فرنسا بعد ذلك في الحرب على المقاومة زمنا طويلا إلى أن استولى على الأرض وفرض الهيمنة الفعلية على الشعب الجزائري الذي إستمر من جهته يقاوم عسكريا ثم سياسيا إلى أن قامت الثورة التحريرية التي إنتهت بتقرير المصير عبر الإستفتاء الذي أنهى الإستعمار العسكري ولكنه لم ينه الوجود الإقتصادي والثقافي الذي أسست له إتفاقيات إيفيان وما بعدها من الإتفاقيات والمواثيق.

3- الهيمنة والتبعية :

لقد تشكلت الحالة الإستعمارية كأطماع منذ قرون ضاربة في العمق التاريخي للعلاقات الفرنسية الجزائرية، ولم يكن إنضواء الجزائر في الولاء للخلافة العثمانية مع قدوم الأخوين عروج وبربروس إلا تغييرا في مركز القوة وموازين الصراع في البحر المتوسط، الذي أصبحت الجزائر فيه سيدة وذات منعة تفرض إرادتها وسط التجاذبات الحضارية والسياسية والإقتصادية .

---

(1) جيرار لكلرك، **الأنثروبولوجيا والإستعمار**، ترجمة : جورج كتورة، ط 3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1990، ص 20 .

(2) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، مرجع سابق، ص 110، وانظر أيضا: عباس فرحات، **ليل الإستعمار**، مصدر سابق، ص 30 و 31.

ولم تتوقف عملية الإستغلال الفرنسي للهوامش المتاحة لصناعة حضور إقتصادي وسياسي واستباق المنافس البريطاني على وجه الخصوص في السواحل الجزائرية، كما لم تمنع الجزائر كرمها عن الجانب الفرنسي الذي ظل باستمرار صاحب الإمتيازات في العلاقات الخارجية للجزائر[1].

لكن الفرصة التي لاحت لنابليون بالتوسع على حساب بريطانيا في مصر لم تترك العلاقات الفرنسية الجزائرية مستقرة لرفض الجزائر لحرب فرنسا على مصر وقطع علاقاتها معها، وهو ما تطلب سنوات لإعادة ترميم التصدع والسماح للجانب الفرنسي مرة أخرى بالإستفادة من ثروة الجزائر وقوتها بإعادة تطبيع العلاقات[2] التي لم تكن إلا مقدمة لمكائد إختتمها دوفال بحادثة المروحة.

وبالحصار من 1827 ثم بالإحتلال عام 1830 ثم بالإلحاق عام 1868 تمت الهيمنة الفرنسية على الجزائر وترسخت تبعية الجزائر لفرنسا خلال مرحلة الإحتلال بالقوة والقهر العسكري، الذي انتهى بالثورة والإستقلال من الناحية العسكرية ولكن إتفاقيات إيفيان أبقت جوانب منه إلى غاية 1965، أين بدأت الجزائر مرحلة جديدة من العلاقات تعمقت مع تأميم المحروقات باتجاه التحرر وإنهاء الهيمنة والتبعية.

إن فرنسا التي خرجت من الباب لم تتأخر في العودة من النافذة اللغوية و الاقتصادية والسياسية خلال كل مراحل ما بعد الإستقلال، وستكون العلاقات الجزائرية الفرنسية على نفس الوتيرة التي تبحث عن السوق الجزائرية وتستغل كل الفرص للابتزاز السياسي والإقتصادي، مثلما حدث خلال كل حالات ومراحل التوترات الحاصلة في السلطة بالجزائر، ولذلك احتاطت فرنسا لهذا الهدف من خلال اختراق المنظومة الجزائرية والعمل على تكوين نخبة جزائرية متشبعة بالفكرة والمنهجية الفرنسية على أكثر من مستوى .

---

[1] جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 –1830**، مرجع سابق، ص ص216–217.

[2] نفسه، ص 193.

ولان الجيش سيكون له دور مهم في السلطة بعد الإستقلال باعتبار رفض الجيش لمخرجات مؤتمر الصومام1956 بأولوية السياسي على العسكري وكان لقراراته ردود فعل شديدة من غالبية المسؤولين انتهت بإعادة تشكيل هيئات الصومام والعودة إلى القيادة الموحدة عسكرية وسياسية من دون أولوية، ثم ظلت فكرة نجاح الخيار العسكري في الثورة مستمرة بل أنتجت فكرة أخرى لدى العسكريين وهي أن الصواب دائما بجانب الذين يحملون السلاح وبهم تتعلق مسؤولية الدفاع عن الثورة والمصلحة العامة [(1)].

كانت فرنسا تدرك ذلك البعد من خلال متابعاتها لتطور الأحداث ولذلك اشتغلت على صناعة أسس الهيمنة المستقبلية لها في الجزائر من خلال ثلاثة قواعد هي:

1- غرس ضباطها في المؤسسة العسكرية عن طريق الضباط الفارين ليس إلى الجبال بالضرورة ولكن باتجاه الحدود .
2- التغلغل في الإدارة وتحضير قاعدتها الأولى منذ إنشاء المكاتب العربية وصناعة الإطارات الجزائرية المكونة في الرؤية الفرنسية التي كان متران يتولاها وهو على رأس الداخلية الفرنسية.
3- التغلغل في القطاع المالي والإقتصادي الذي ظل مستمرا يضمن التبعية إلى نهاية الستينات بانفتاح عبد السلام بلعيد على العلاقات الإقتصادية مع أمريكا وألمانيا.

ويعود التحاق الضباط الجزائريين في الجيش بكثرة الى فشل مشروع سلم شجعان الذي اطلقه ديغول ورفضته الثورة وعاقبت من تعامل معه [(2)]، مما جعل العديد من الضباط الجزائريين يفرون الى جيش الحدود وبمجموعات كبيرة مثلما يقول المجاهد الحاج بن علا

(1) مهري عبد الحميد، "**الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص63.
(2) لخضر بورقعة، مقابلة مع الباحثة، الجزائر، نوفمبر 2013

إن: " النقيب بوعنان الذي جاء من صفوف الجيش الفرنسي هو الذي هرب الأربعين ضابطا من ألمانيا إلى تونس عام 1959م"[1].

ويشكل ما يسمى بضباط الجيش الفرنسي مكونا هاما في صناعة وتأسيس الجيش خلال إلى نهاية القرن العشرين، وهم الضباط الذين تكونوا في المدارس العسكرية الفرنسية خلال الخمسينيات والتحقوا بالثورة بين 1958 و1961، وقدر عددهم عشية الإستقلال بـــ200 ضابط وقد ثار على نفوذهم في الجيش ضباط الثورة التحريرية و دافع وزير الدفاع هواري بومدين عن وجودهم في الجيش خلال مؤتمر الحزب سنة 1964 بحجة افتقاد الجيش لإطارات بمستواهم، وأكد أن مهمة هؤلاء الضباط تقنية بالدرجة الأولى، ويعزو إلى مولود حمروش في مقابلة خاصة أن "هذه المجموعة بحكم تكوينها الخاص وخلفياتها الثقافية المتميزة تشكل توجها خاصا داخل الجيش [2].

وبالرغم من أن الدرك الوطني يعتبر أحد أهم ركائز النظام الأمني والقضائي والسياسي منذ الإستقلال بل كان مديرية مركزية لوزارة الدفاع لمدة طويلة، بين 1962 و1997 إلا أنه قد تولى تأسيس وقيادة الدرك الوطني ضباط فارون من الجيش الفرنسي ضمن رؤية بومدين السابقة وهم: أحمد بن شريف (1962-1977) مصطفى شلوفي (1977-1986) وعباس غزيل (1986-1997)، وكلهم ضباط سابقون في الجيش الفرنسي، بل تذهب بعض القراءات إن التحاق بعضهم بالثورة لم يكن قناعة بقدر ما كان ناتجا عن التحولات وبعض الضغوط المعادية لهم من زملائهم في الجيش الفرنسي [3].

إن الهيمنة الفرنسية التي ستستمر لا يمكن ان تكون في ظل إرتباط الجزائر بالأمة الإسلامية وانتمائها الحضاري الذي احتضن الثورة ودعمها سواء في المغرب أو تونس أو

[1] عبد العالي رزاقي، **ضباط فرنسا في المغرب العربي**، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 34.

[2] مسلم بابا عربي،"**المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**"، دراسة منشورة، 2009/12/08، منتديات ستار تايمز.

[3] A.M.A.E.E, Secrétariat D'Etat Aux Affaires Algériennes, carton **N° 155,(1959-1967)**, N° **399/cons/c**

ليبيا أو مصر أو العراق أو سوريا وفلسطين ولذلك كان خطاب ديغول بعد توليه السلطة "أعلن باسم فرنسا وأعطيكم وعد الشرف أنه لم يعد في الجزائر سوى فرنسيين كاملي الحقوق مواطنين" [1].

في مرحلة تالية انتقلت فرنسا إلى خطاب الجزائر جزائرية كمقدمة لعزلها عن وعائها الحضاري ومكونات شخصيتها الأممية لتصبح امتدادات العلاقة بينها وبين فرنسا على الأساس الجغرافي فقط، ويقلل ذلك من مقاومة الهيمنة الفرنسية فيه ولكن شعار الاستقلال كان الجزائر مسلمة مما شكل حالة أخرى من خلفيات العلاقات المستقبلية، و بدأ ديغول منذ نهاية عام 1960 يبحث عن بديل لجبهة التحرير يمكن أن يتفاوض معه في ظل إستراتيجيته الجديدة لبناء القوة الثالثة، التي تضمن استمرارية التأثير الفرنسي في الجزائر وضمان إستراتيجيتها المستقبلية كما عملت جبهة الجزائر الفرنسية على خط مخالف لديغول ولكن ضمن إستراتيجية إبقاء الجزائر فرنسية[2] .

إن أبعاد المشروع الإستعماري الفرنسي في الجزائر كانت تهدف إلى إلغاء الوجود التاريخي للجزائر واستبدالها لولا المقاومة المستمرة للشخصية الجزائرية المسلمة لذلك الإلغاء الذي عمل على تصفية الأسس المادية للمجتمع بالاستحواذ عليها، ومحاولة تمسيح الإنسان بالقضاء على معتقده وحميته الدينية، والسعي لفرنسة الجزائر بالقضاء على اللغة العربية لصالح الفرنسية، ومحاولة تفتيت وحدة الشعب بتكوين وتشجيع النزعات الإقليمية والميول الجهوية ومحاولة إنشاء أمة بديلة تكون هي الإمتداد للبعد الإستعماري الفرنسي في الجزائر مثلما عبر موريس توريز زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي في فيفري عام 1993 بالجزائر حين قال : "إن الأمة الجزائرية في طريق التكوين تاريخيا وأنه من المحتمل أن تكون جهود الجمهورية الفرنسية قد ساهمت في تيسير ومساعدة تطورها مع أنها مجموعات مختلفة من فرنسيين وعرب وبربر ويهود " [3]

---

[1] لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص49.

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر**، مرجع سابق، ص ص 446- 447.

[3] نصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص ص 275-280.

ولكي تتمكن السلطات الإستعمارية من صناعة حالة التبعية في أوساط الجماهير الجزائرية ومن إبقائها في دائرة التخلف، فإنها كانت تطبق بكل دقة مبدأ " فرق تسد" ولذلك حرص منظروها على ترسيخ وهم أن: "الجزائر لم تعرف الإستقلال في تاريخها، ولم يكن فيها شعب واحد، ولا هي قادرة على العيش بدون وصاية أجنبية، أما سكانها فأجناس مختلفة وقبائل متنافرة متناحرة"[1]، وهي لم تنجب أبطالاً يوحدون شعبها ولا شخصيات علمية وثقافية وسياسية قادرة على إحداث والتطور التاريخيين وأنه بعد أن عرف أمثال القديسين أوغستين وتارتليان والقديس سيبريان قد أصبح بعد الفتح العربي مفتقرا إلى عظماء باستثناء الأمير عبد القادر، ومن الواضح أن في ذلك تكمن أسباب التبعية التي عاش فيها الجزائريون والتي دامت مدة ألفي سنة .

ولأن الإستعمار كان يعتبر الأمة الجزائرية غير موجودة [2] ولا مجال لبعثها، فإنه لم يجعل لنفسه حدوداً في تعامله مع الجزائر، فقد أعلن مبكراً عن ضمها إدارياً إلى التراب الفرنسي[3]، ولجأ إلى كثير من المحاولات لتحقيق فرنسة الجماهير وتنصيرها قصد دمجها نهائياً في الشعب الفرنسي، ومن خلال كل تلك المحاولات كان يتفنن في سن القوانين المساعدة على إنجاح عملية السلخ و التشويه مثل قانون الأهالي والقانون البلدي الصادر يوم الخامس من شهر أفريل سنة أربع وثمانين وثمانمائة وألف والقاضي بإعطاء حق التصويت للمالكين والمزارعين والموظفين والمتقاعدين والحاصلين على الأوسمة

(1) مجموعة من المؤرخين الفرنسيين، **تاريخ شمال إفريقيا الفرنسي**، بدون معلومات حول الطباعة والنشر. ص 17 ومن الجدير بالذكر أن هذه أيضاً، هي نظرية الحزب الشيوعي الجزائري التي ظل يدافع عنها إلى نهاية الأربعينات من خلال كتابات موريس توريس. أنظر ايضا: يوسف حمدان، "**الجزائر مهمات الثورة ومخاطر تداعيات الدولة**"، *مجلة المعركة*، 2013/09/11.

(2) أمحمد مالكي، "**صورة المغرب العربي في الكتابات الإستعمارية**"، أعمال الملتقى الدولي حول الإستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص167 وما بعدها

(3) ANOM, FR GGA N° **3F/389** (1832-1956), « l' **ordonnance du 22/07/1834** » FR GGA N° **3F/5**, **« L'ordonnance royal du 22 juillet 1834, seance du 1er octobre 1834 » .**

بهدف فصلهم عن جماهيرهم الشعبية، وهناك أيضاً القانون الخاص[1] الذي وقع إصلاحه يوم 1919/02/04 بواسطة القانون الذي يحمل اسم صاحبه الوالي العام "شارل جونار"[2]، إلى غير ذلك من الأمريات والقرارات والمراسيم.

[1] صدر هذا القانون لتحديد وضع الجزائريون بالنسبة إلى الجنسية الفرنسية والحقوق المدنية والسياسية التي تعود إلى المواطن، وأهم ما جاء فيه الشروط التي لابد أن يتوفر واحد منها في الإنسان الجزائري كي يصبح مواطناً فرنسياً وهي سبعة: الخدمة العسكرية- القراءة والكتابة باللغة الفرنسية- الملكية- الوظيف- أن يكون قد انتخب لمنصب سياسي- حيازة الأوسمة الفرنسية- أن يكون من أب متجنس.

[2] ANOM, FR , N° 28**EVEOM/15**, « Charles Jonnart »

الفصل الثاني

أسس العلاقات الجزائرية الفرنسية

1962-1958

أولا- الأسس الإستراتيجية.

1- أهميةالعمق الإ ستراتيجي للجزائر بالنسبة لفرنسا.

2- إتفاقيات إيفيان 1962/03/18.

ثانيا- الأسس الاقتصادية.

1- الصحراء الجزائرية.

2- مشروع قسنطينة 1959-1964 .

ثالثا-الأسس الثقافية و الإ جتماعية.

1- الثقافية (اللغة).

2-الإ جتماعية (الهجرة).

رابعا- الأسس السياسية.

1- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

2- برنامج طرابلس 1962.

أولا: الأسس الإستراتيجية :

1- أهمية العمق الإستراتيجي للجزائر بالنسبة لفرنسا:

لقد شكل موقع الجزائر أهمية كبرى بالنسبة للسياسة الفرنسية في حوض البحر الأبيض المتوسط، نظرا لما تكتسيه هذه الأهمية البالغة من حيث موقعها الجيوسياسي والإستراتيجي(1)، وذلك خدمة للرؤى الفرنسية الرامية إلى جعل المنطقة ممرا آمنا إلى إفريقيا ودول الساحل الإفريقى ومنطقة عبور بالنسبة إلى الضفة الجنوبية الشرقية للمتوسط المطلة على بقية العلم العربي هذا من جهة و من جهة أخرى تعتبر بالنسبة لفرنسا قاعدة لإرساء ترسانتها العسكرية وكذا مجابهة الوجود البريطاني في القارة الإفريقية بالإضافة إلى غناها بالثروات الطبيعية الباطنية كالبترول والغاز الطبيعي مما أدى بالضرورة إلى الرغبة الإستعمارية للتكالب عليها وفي هذا الصدد يقول نابليون بونابرت " إن القائد السياسي لا يستطيع أن يسلك سياسة غير تلك التي تمليها عليه جغرافية بلاده" (2).

كما يعد الموقع الجغرافي للجزائر من المواقع التي تكتسي أهمية إستراتيجية وجيوسياسية كبرى في العالم، اذ تمثل همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا مما جعلها جسرا للتواصل الحضاري والديني ومركزا محتملا للتبادلات التجارية والدولية واهم من ذلك يعتبر المتوسط مسلكا إستراتيجيا للقوات العسكرية للدول الكبرى(3)، حيث يقدر ساحل الجزائر المطل على البحر الأبيض المتوسط بأكثر من 1000 كلم^2، بالإضافة إلى مساحتها التي تقدر بثلاثة أضعاف مساحة فرنسا(4).

(1) رقية بوقراص، **الرهانات جيو-سياسية للفرنكوفونية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2015، ص ص 229-232.

(2) فكرت عبد الفتاح، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958**، دار الرشيد، العراق، 1981، ص 17.

(3) عبد المالك حطاب، **المشكل الإستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1995-2007**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، إشراف بلقاسم بومهدي، جامعة الجزائر 03، 2013، ص 106.

(4) AMAE, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975)** n° de dossier A10.2.0, **« 7ans de coopération avec L'Algérie »**

لقد لعب المحدد الجيو-إستراتيجي دورا رئيسيا في سياسة فرنسا الخارجية منذ القدم وهو ما أكده الجنرال ديغول عندما قال أن الجغرافيا تصنع التاريخ، فوجود فرنسا بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب جعلها تسعى دائما للحفاظ على مكانتها الإستراتيجية خاصة في شمال إفريقيا وبالتحديد في الجزائر، التي تسعى من خلالها تحقيق مصالحها الحيوية في إفريقيا والوطن العربي وإذا كانت قد فشلت في الوصول إلى ذلك خلال سنوات الإستعمار، إلا أنها لا تزال تحاول عبر آليات التعاون و الهيمنة والتبعية اعتقادا منها بأهمية البعد الإستراتيجي للمنطقة وأهمية ذلك في الساحة الدولية، علما أن فرنسا لازالت تحن إلى ماضيها الإستعماري وتحاول استرجاع مكانتها وهيبتها الدوليتين[1]

إن الدور الذي يلعبه البحر الأبيض المتوسط في التخطيط لإستراتيجية البلدان المطلة على مياهه فأهميته هي التي تفسر بعض الأبعاد الدولية في الصراع الذي عرفته المنطقة خلال حروبها، ونجد الفكرة نفسها عند الاستعماريين الفرنسيين فالبحر الأبيض المتوسط وخاصة حوضه الغربي أصبح يعتبر بحيرة فرنسية في نظرهم، بل وأكثر من ذلك أصبح في أدبيات المتمسكين بالجزائر الفرنسية عبارة عن مجرى داخلي يقطع فرنسا كما يقطع نهر السين مدينة باريس حسب تعبير أحد الجنرالات الفرنسيين [2].

إن إدراك فرنسا بأن آمنها قد يكون مهددا من ناحية شمال إفريقيا وبالتحديد الجزائر، وأن أي خطر تتعرض له المنطقة يعد تهديدا مباشرا للأمن القومي الفرنسي وهي ما تسعى إلى الحيلولة دون اختراقها من طرف أي قوى دولية أخرى[3].

---

[1] عبد المالك حطاب، مرجع سابق، ص 107.

[2] محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 25-26.

[3] حسين بن الضيف، **البعد السياسي والاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1989**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، إشراف د. حسين قارة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2009، ص39.

حيث يؤكد لنا ذلك التصريح الذي أدلى به فليكس غايار الذي استمرت حكومته من (1957-1958) عندما قال :" إن الحل الوحيد للمشكل الذي يواجهنا هو تحقيق مجموعة فرنسا- المغرب لقد آن الأوان لأن ننظم مع بلدان البحر الأبيض المتوسط محورا للدفاع المشترك يمتد من الشمال إلى الجنوب وهذا المحور يعد تتمة طبيعية للحلف الأطلسي وفي هذه المجموعة تستعيد الجزائر الفرنسية مكانتها بعد أن تكون قد تمتعت بحريتها الإدارية"[1]، حيث يفيد التصريح الفرنسي في نظر الداعين له من الفرنسيين أنه يعطي فرنسا مكانة امتيازية تتماشى مع فكرة " المتوسط بحيرة فرنسية" إذ يضمن وجودها على ضفتيه فرنسا الأوروبية على الضفة الشمالية وفرنسا الجزائرية على الضفة الجنوبية وبهذا تكون فرنسا قد وضعت نهائيا هيمنتها على مجموع الشمال الإفريقي لأن استقلال تونس و المغرب لم يكن من الممكن استمراره مع بقاء الجزائر فرنسية [2].

إن سياسة فرنسا إزاء الجزائر تمتد ابتداء من انتهاء فترة الإحتلال إلى انتهاء محاولة فرض العلاقات المتميزة التي كانت تعمل فرنسا للمحافظة على استمرارها، ولكي نرد هذه السياسة إلى سياقها التاريخي فمن الضروري إعطاء صورة أولية لأسس هذه السياسة قبل توقيع اتفاقيات إيفيان 1962[3]، التي مثلت الأساس القانوني الذي استندت إليه العلاقات بين البلدين والتي رأت فيها فرنسا و لاسيما في المرحلة الإنتقالية أنها لصالحها إذ يجب عليها فتح عهد جديد في إطار التعاون الذي جاء نتيجة اتفاق مشترك تواصل بموجبه فرنسا مساعداتها وتستمر في عملها الثقافي، وأن تتبنى علاقات خاصة سميت بالتعاون النموذجي[4]، بالرغم من أن الجنرال ديغول قد صدَق على

(1) محمد الميلي، مصدر سابق، ص ص 26-27.

(2) نفسه، ص 27.

(3) صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962-1981**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1984، ص ص 9-10.

(4) Maurice Couve de Murville, **Une Politique étrangère 1958-1969**, ed plon, France, 1971, p 439.

اتفاقيات إيفيان وهو يعلم انها اقتصرت في الواقع على إنهاء المواجهة العسكرية أكثر مما تتسم بالايجابية في العلاقات بين الدولتين[1].

من هذا المنطلق فقد سعى ديغول إلى إعادة صياغة العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها السابقة بشكل يضمن استمرارية الهيمنة الفرنسية ولا سيما في إفريقيا التي تصر فرنسا على وضعها في منطقة نفوذها بحكم ارتباطاتها الاستعمارية التقليدية معها[2] خاصة الجزائر التي كانت القضية المفصلية والمحورية للسياسية الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي والتي حالت دون قيام علاقات نموذجية بينهما إذ لم تتحدد الخطوط العريضة للسياسة الفرنسية تجاه الوطن العربي ولم توضح إلا بعد تصفية القضية الجزائرية[3].

وعليه فقد كانت رؤية الجنرال ديغول أن الذي تقرر أمره يتجاوب مع ثلاث حقائق تتمثل في مصلحة فرنسا وحاجات الجزائريين الكبرى والتجاذب التاريخي الذي يفرض على الجزائر أن تشترك مع فرنسا[4]، وان استبدال الاستعمار بالتعاون الحديث يمكن أن يخفف عن فرنسا أعباء مرهقة ويضمن لها آمالا باسمة في المستقبل[5]، وبالفعل فقد خففت تسوية المشكلة الجزائرية عن السياسة الخارجية الفرنسية قيدا ثقيلا كان يحدد من حركتها الأوروبية لاسيما فيما يتعلق بالحلف الأطلسي[6]، وإعادة علاقاتها مع الدول العربية حيث يوجد البترول والمصالح التجارية. وهكذا عمل ديغول على الإستفادة سياسيا، إستراتيجيا و إقتصاديا من وضعية إستقلال الجزائر[7].

---

(1) نازلي معوض أحمد، مرجع سابق، ص ص 21–32.

(2) حسان بوقنطار، مرجع سابق، ص 33 و ما بعدها .

(3) Paul Balta et Claudine Rulleau, **La politique arabe de la France de De Gaule à Pompidou,** La bibliothèque Arab Sindbad, France, 1973, pp 63, 163, 164

(4) شارل ديغول، **مذكرات الأمل – التجديد – 1958–1962**، ترجمة سموحي فوق العادة، مراجعة احمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 141 .

(5) نفسه، ص 93.

(6) Jacques Vernant, « **Le général et la politique extérieure** », *revue politique étrangère*, N° 06, France, 1970, p. 626.

(7) صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962–1981**، مرجع سابق، ص 11.

إن الإستراتيجية لأية دولة تبدأ بأن تأخذ بعين الإعتبار جملة من الحقائق الجغرافية والبشرية والإقتصادية لجيرانها الرئيسيين ولذلك تطلعت فرنسا دائما إلى حوض نهر الراين وحوض البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر المركز الإستراتيجي للعالم[1]، حيث توجد الجزائر في الضفة الجنوبية منه التي لها موقع استراتيجي مهم بالنسبة لفرنسا ضف إلى ذلك الخلفية التاريخية التي جعلت لها مكانة تاريخية في نظر الساسة الفرنسيين في كل زمان [2]، ومن ثمَ أصبحت الجزائر من وجهة نظرهم همزة وصل وممرا آمنا بين الدولتين بهدف الحفاظ على أمن أوروبا من جهة والوصول إلى الجزائر للعبور من خلالها إلى إفريقيا جنوب الصحراء والى الوطن العربي من جهة أخرى[3].

إن البعد الإستراتيجي يكمن أساسا في موقع الجزائر الجغرافي بالنسبة لفرنسا لاسيما بعد استقلال الجزائر فهي منطقة عمق استراتيجي هام بالنسبة لمسائل الدفاع عن الأمن القومي لدول أوروبا عموما ولفرنسا على وجه الخصوص[4]، وبهذه النظرة نرى أن فرنسا معنية مباشرة بكل ما يجري في البحر الأبيض المتوسط وما يجري في شمال إفريقيا ولا سيما الجزائر التي تربطها بها صلات خاصة والتي تمثل بابا مفتوحا نحو إفريقيا السوداء وممرا آمنا لها وذلك من خلال وضع قواعد عسكرية لها وتحت تصرفها في الصحراء الجزائرية[5]، بالإضافة إلى المطارات التي وتوفر لها خطوط الاتصال من اجل ضمان حقوق التنقل إلى بأفريقيا السوداء حيث يتعلق الأمر بسبع07 مطارات جوية

---

(1) بول بالطا و كلودين ريللو، **سياسة فرنسا في البلاد العربية**، ترجمة كامل فأغور و نخلة فريفر، دار القدس، لبنان ،(د.ت.ن)، ص 20 .

(2) نازلي معوض، مرجع سابق، ص 35.

(3) صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962–1981**، مرجع سابق، ص 12

(4) نازلي معوض، مرجع سابق، ص 36

(5) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 125**,(**1959-1967**), dossier personnel / Mr Chayet/01**: « Conférence de presse tenue par Le General De Gaulle le 05/09/1961, au palais de L'Elysée », p 06** .

عسكرية[1]، تترجم العمق الإستراتيجي والإستقرار في السياسة الخارجية الفرنسية[2]، هذه بعض اهتمامات فرنسا الثابتة وذلك من وجهة نظر جغرافية إضافة على كونها تنتهج سياسة تختلف عن جيرانها وتهدف إلى إبراز مكانتها عربيا وإفريقيا وعلى مستوى العالم الثالث[3] .

إن السياسة الفرنسية تجاه الجزائر لم تنشا فجأة يوم استقلال الجزائر عن الحكم الإستعماري الفرنسي الطويل بل إنها في الواقع قد رسمت وحددت خطاها منذ أن وطأت القوات الفرنسية ارض الجزائر في05 جويلية 1830[4]، والتي امتدت عبر مراحل مختلفة بعد استقلال الجزائر حيث تطورت الرؤيا الفرنسية للبحر الأبيض المتوسط وأصبحت أكثر اعتدالا وواقعية خاصة بعد استقلال دول المغرب العربي فمن المتوسط بحيرة فرنسية إلى البحر الأبيض المتوسط "بحيرة سلام" [5].

وفي نفس السياق فقد نشرت أسبوعية لارفولسيون أفريكان «La Révolution Africaine »[6]، في عددها الصادر يوم 1971/04/22 عشية انعقاد مجلس الثورة والحكومة موضوعا عنونته " من اجل تعاون متجدد وواعد "، تطرق مطولا لمستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية حيث جاء فيه أن فرنسا تمكنت عموما في الفترة الممتدة مابين 1962–1970 من تحقيق امتيازات معتبرة على الصعيدين الإستراتيجي والسياسي أكثر منه اقتصادي فعلى الصعيد الإستراتيجي زوال التهديدات على حدودها الجنوبية قلل من نفقاتها في المجال الأمني مما سمح لها بوفرة اقتصادية وتتطلع بمساعدة الجزائر

---

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 125,(1959-1967)** dossier personnel/ Mr.Chayet/02**, «Question militaires au sahara** », pp 01-02

(2) بول بالطا و كلودين ريللو، **سياسة فرنسا في البلاد العربية**، مرجع سابق، ص 42.

(3) صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962–1981**، مرجع سابق، ص 14.

(4) نازلي معوض، مرجع سابق، ص 19.

(5) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N° 22,(1966-1975)** n° de dossier A10.2.0, **« Etat des relations Franco-Algériennes** »

(6) أسبوعية جزائرية : اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني .

ودول أخرى في حوض البحر الأبيض المتوسط من أجل سياسة ترمي إلى جعل المتوسط بحيرة سلام [1]، عبر إشراك كل الدول المطلة على ضفتيه خاصة الجنوبية الغربية منها على غرار ما كان عليه وضع حوض البحر الأبيض المتوسط من السلام خلال فترة سيطرة البحرية الجزائرية عليه قبل 1827م.

2- إتفاقيات إيفيان 1962/03/18:

على الرغم من الانتصارات التي حققتها إتفاقيات إيفيان1962 بالنسبة لجبهة التحرير الوطني و أن المفاوضون الفرنسيون لم يتمكنوا من المس بسلامة التراب الوطني ووحدة الشعب الجزائري رغم محاولاتهم المتعددة وإمكانياتهم المتنوعة فإنهم توصلوا، في نهاية الأمر، إلى فتح بعض المنافذ لإرساء قواعد الاستعمار الجديد ومنع الثورة من التواصل في الطريق المؤدية إلى استكمال تحرير الإنسان وأهم هذه المنافذ :

- تمكين الأوروبيين من وضع خاص يجعلهم يستفيدون من الجنسيتين الجزائرية والفرنسية لمدة ثلاث سنوات[2]، تحترم خلالها خاصيتهم الغربية واللغوية والدينية، وتباعاً لذلك، فإن المدن ذات الأغلبية الأوروبية تكون متميزة عن سائر المدن الجزائرية، وتتعهد السلطات الجزائرية بعدم الاقتصاص من الفرنسيين والجزائريين الذين ناهضوا الثورة بأشكال وطرائق مختلفة[3].

وعليه فإن فرنسا احتفظت بكثير من الإمتيازات وكان أخطرها ما يتعلق بالضمانات الأوروبية المتمثلة في حق المستوطنين الحفاظ على الجنسية المزدوجة وهذا ما يعبر عن انتهاك صريح للإستقلال الوطني أن يظلوا رعايا فرنسيين وفي نفس الوقت لهم الحق في

(1) *Révolution Africaine*, **« pour une coopération rénovée et ouverte sur l’avenir »**, n° du 22 Avril 1971.

(2) A.M.A.E.E, Secrétariat d’état aux affaires Algériennes SEAA , **carton N°124,(1959-1967)**, dossier : **«leçon générale sur les accords d’Evian, juin 1962 »**, , pp 07, 19

(3) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، مرجع سابق، ص 195، وانظر أيضا : يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون**، دار البعث، الجزائر، 1980، ج2، ص 341

ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية وهذا هو الإختراق بالنسبة لتمثيلهم في المجالس العامة والوظائف السامية للدولة وحتى القضاء[1] .

لقد كانت السلطات الفرنسية تعتقد أن هذا البند من إتفاقيات إيفيان سوف يبقي الجزائر في أسر فرنسا لأن الأوروبيين والعملاء من الجزائريين كانوا يشغلون على الأقل تسعين بالمائة من مناصب المسؤولية في مجالات الإدارة والإقتصاد والقضاء، وبالتالي فإن جبهة التحرير الوطني لن تتمكن من بناء المجتمع وإقامة الدولة المذكورين في نصوصها الأساسية، إذ من المستحيل مواصلة العمل الثوري بواسطة الإمكانيات البشرية التي أعدتها السلطات الإستعمارية بهدف الإبقاء على مصالحها وإلا كانت الثورة والإستعمار شيئاً واحداً[2].

كما نصت إتفاقيات إيفيان كذلك وفي نفس المضمار أنه لا يجوز مصادرة أملاكهم إلا بعد دفع تعويض[3] عادل لا يكون موضوع اتفاق مسبق وأن يستعملوا اللغة الفرنسية في جميع معاملاتهم خاصة الإدارة والتعليم والقضاء والإعلام[4] .

ويحاول بعض المؤرخين والسياسيين الذين عالجوا هذا الموضوع التقليل من أهمية هذا المنفذ معتمدين على كون الأغلبية من الأوروبيين قد رحلوا بمحض إرادتهم وتخلوا عن ممتلكاتهم بما في ذلك أراضيهم الخصبة الشاسعة. فرحيل الأوروبيين هو في واقع الأمر، قرار لم يحل المشكل بل زاده تعقيداً لأنه أوجد وضعاً قانونياً جديداً لم تتعرض له اتفاقيات إيفيان وسوف تتخذ منه فرنسا وسيلة ضاغطة إلى أبعد الحدود من أجل تثبيت قواعد الإستعمار الجديد.

---

[1] ميلود بلعالية، **قيام الدولة الجزائرية المرحلة الاولى 1962–1965 التوجهات والمؤسسات، مذكرة ماجستيير في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف د/جمال قنان، 2002–2003**، جامعة ابو القاسم سعد الله، الجزائر.، ص 39 .

[2] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962**، ج2، مرجع سابق، ص 195 .

[3] A.M.A.E.E, Secrétariat d'Etat aux affaires Algériennes **SEAA, carton N°124,(1959-1967)**, dossier: **«leçon générale sur les accords d'Evian, juin 1962 »**, , pp 07, 19

[4] ميلود بلعالية، **مرجع سابق**، ص 39 وما بعدها.

إن الأملاك الشاغرة في جميع الميادين ستظل موضوع نزاع الجزائر وفرنسا إلى غاية الثمانينات، بل إن بعض السياسيين الفرنسيين مازالوا حتى الآن ينادون بضرورة إعادة فتح ملف التعويضات، بينما لم تلجأ السلطات الجزائرية إلى المطالبة بالتعويض عن الإهمال المقصود الذي لا يختلف في الحقيقة، عن عمليات التخريب المنظمة[1].

وإضافة إلى هذا الوضع القانوني الجديد، فإن رحيل الأوروبيين قد أفاد العملاء الجزائريين الذين انشغلت عنهم السلطات الجزائرية بالعمل على سد الفراغ المهول الذي أحدثه ذلك الفرار المفاجئ، وسوف يستفيد الإستعمار الجديد كثيراً من السكوت عن هؤلاء العملاء وإحلالهم فيما بعد محل الفرنسيين الفارين.

هكذا إذن، فإن جبهة التحرير الوطني التي اعترفت بها فرنسا ممثلاً وحيداً شرعياً للشعب الجزائري والتي أجمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية على إبقائها قائداً ومرشداً للثورة الجزائرية، سوف تكون مضطرة للإعتماد على إدارة إستعمارية يسيرها عملياً إطارات وموظفون جزائريون، ما في ذلك شك ولكنهم معدون لمناهضة الثورة وليس لخدمتها، ولقد كان قبول هذا الوضع المحتوم تنازلاً خطيراً لأنه سوف يمكن أعداء الثورة من توظيف الإجراء الإداري بجميع أنواعه لعرقلة القرار الثوري ومنعه من التطبيق[2].

كما نصت الإتفاقية الثامنة على تشكيل القوة المحلية[3]، لحفظ الأمن والنظام العام في الجزائر خلال الفترة الإنتقالية على أن يصل تعدادها 6000[4]، ومن الجنود الجزائريين

---

(1) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962**، ج2، مرجع سابق، ص 196 .

(2) نفسه، ص 195.

(3) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes (S.E.A.A) , **carton N°124,(1959-1967)**, dossier: **«leçon générale sur les accords d'Evian, juin 1962 »,** pp 07, 19.

وانظر أيضا :

A.M.A.E.E Secrétariat d'état aux affaires Algériennes S.E.A.A , carton **N°126,(1959-1967)**, dossier : A10.1.1., **projet d'expose.**

(4) ميلود بلعالية، **مرجع سابق**، ص 53.

الذين يسرحون من صفوف الجيش الفرنسي أو من وحدات الحركة و "القومية" ويبلغ عدد أفرادها أربعين ألف رجل يقودهم ضباط جزائريون ينتقون من داخل الجيش الاستعماري، وتكلف هذه القوة بالحفاظ على الأمن وتوضع تحت تصرف الهيئات التنفيذية المؤقتة التي اتفق الطرفان الجزائري والفرنسي على إسناد رئاستها إلى الموثق الجزائري السيد عبد الرحمن فارس[1].

لقد كانت الحكومة الفرنسية تراهن أن تكون القوة المحلية نواة الجيش الجزائري بعد الإعلان عن الاسترجاع للسيادة الوطنية، ولعلها تتحول بالتدريج إلى واحدة من المصادر الأساسية للسلطة نظراً للصراع القائم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المدعوة ببعض الولايات وبين قيادة الأركان العامة التي أصبحت تستفيد من مساندة أحمد بن بلة وجماعته ومن دعم الولايتين الأولى والسادسة[2].

ومهما يكن من أمر فإن إتفاقيات إيفيان في عمومها إيجابية بالنظر إلى أهم بند وهو الإعتراف باستقلال الجزائر وعليه فأن سلبيات إتفاقيات إيفيان على الرغم من خطورتها لما ذكرناه سالفا وبمقتضى نفس الإتفاقيات تم الحصول على السيادة الكاملة التي بموجبها تستطيع القيادة السياسية معالجته و إزالتها[3] وهذا ما تم فعلا سواء بالنسبة لتعديل نصوص بعض الإتفاقيات في المجال الإقتصادي النفط أو الجانب العسكري الذي حدد الجلاء في سنة

---

[1] من المواليد أقبوا منطقة ما يسمى بالقبائل الصغرى سنة 1911. أنهى دراسته الابتدائية في بجاية ثم في مسابقة المحضرين القضائيين واشتغل ككاتب ضبط في سبدو بالغرب الجزائري ثم عمل موثقاً في القل على الساحل الشمالي الشرقي. وعندما عاد إلى العاصمة التحق بصفوف الحزب الاشتراكي الفرنسي وانتخب سنة 1945 نائباً بالمجلس التأسيسي. وفي سنة 1948 الإذاعة يدعو فيه الهدوء ويطالب بالاندماج الكامل، وعلى إثر ذلك حكمت عليه جبهة التحرير الوطني بالإعدام. أنضم إلى جبهة التحرير الوطني سنة 1957 ويذكر أنه رفض المشاركة في حكومة الجنرال ديغول سنة 1958. ألقي عليه القبض سنة 1961 ولم يطلق سراحه إلا ليرأس الهيئة التنفيذية المؤقتة، محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، مرجع سابق، ص 197.

[2] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، مرجع سابق، ص 197.

[3] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرون**، ج2، مرجع سابق، ص 341.

1964 باستثناء المرسى الكبير، وتم ذلك ولم تمض سنة على الإستقلال [1].

إن اختراق جيش التحرير الوطني بهذه الطريقة وعلى مراحل مختلفة هو الذي مهد، شيئاً فشيئاً إلى إقصاء الضباط الوطنيين الذين لن يتكونوا في صفوف الجيش الاستعماري. فكلما أبعدت مجموعة كانت جبهة التحرير الوطني تخسر معركة وتفقد سنداً[2].

ولقد كانت الأسباب كثيرة حتى لا تبدو عملية التصفية مقصودة، فأحياناً تثار مسألة التشبيب، وأحياناً أخرى تستعمل الترقية وسائر الإغراءات والاعتراف بالجهد المبذول إلى غير ذلك من الحجج التي في ظاهرها العفوية والنية الصادقة، وفي باطنها يمكن التخطيط للتخلص من جميع الضباط المتشبعين بأيديولوجية الثورة حتى ينفرد بالسلطة المكونون في صفوف الجيش التي تتناقص تماماً مع الأهداف المسطورة الأساسية للثورة[3].

وإلى جانب القوة المحلية عمل بعض الضباط السامون في الجيش الفرنسي، بالتعاون مع قيادة منظمة الجيش السري، على تشجيع عدد من الضباط الجزائريين العاملين في الجيش الإستعماري على التمرد بجنودهم وتكوين جيوش مستقلة من أجل محاربة جيش التحرير الوطني وإشعال نار الحرب الأهلية في الجزائر، وعلى سبيل المثال تجدر الإشارة إلى حركة العقيد سي الشريف على رأس حوالي ألف مقاتل بناحية عين بوسيف الكائنة في ولاية المدية وحركة عبد الله المصالي على رأس ثمانمائة مقاتل بناحية بوسعادة الكائنة في ولاية المسيلة[4] .

وإذا كان المفاوضون الفرنسيون لم يتمكنوا من تثبيت اللغة الفرنسية كلغة رسمية في الجزائر فإنهم عملياً قد أعطوها مكانة أفضل، إذ جاء في البند الحادي عشر من وثيقة

---

(1) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 53 .

(2) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، مرجع سابق، ص ص 197-198.

(3) نفسه، ص ص 197-198.

(4) نفسه، ص 198.

الضمانات[1] : إن النصوص الرسمية تنشر أو تبلغ باللغة الفرنسية كما هو الشأن باللغة الوطنية وتستعمل اللغة الفرنسية في التعامل مع المصالح العمومية للجزائريين، من أصل أوروبي، الحق في استعمالها خاصة في الحياة السياسية والإدارية القضائية.

وفي مجال التعليم تنص نفس المادة على أن الجزائريين من أصل أوروبي أحرار في فتح وتسيير مؤسسات التعليم. وفي المادة الثانية من الوثيقة بالتعاون الثقافي تنص اتفاقيات إيفيان على كل واحد من البلدين يستطيع أن تفتح في البلد الثاني المدارس والمعاهد الجامعية التي يجري فيها التعليم طبقاً لبرامجه الخاصة ولتوقيته ومناهجه البيداغوجية. وتكون كل هذه المؤسسات مفتوحة لمواطني البلدين. أما المادة التاسعة فهي تجعل كل واحد من البلدين يسهل دخول ونشر وتوزيع وسائل التعبير والتفكير[2] القادمة من البلد الثاني، ويشجع، في كامل ترابه تعليم لغة البلد الآخر وتاريخه وحضارته وكذلك تنظيم التظاهرات الثقافية[3].

هكذا إذن، تكون إتفاقيات إيفيان قد مهدت لتكريس الغزو الثقافي في الجزائر، ولقد كانت فرنسا تدرك أن الجزائر المسترجعة حديثاً لاستقلالها لا يمكن أن تسمح لنفسها ببناء المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية والمعاهد الجامعية خارج ترابها الوطني. وحتى لو فرضنا أنها تستطيع ذلك فإن الذين يقبلون هذه المنشآت لن يكونوا سوى من أبناء المغتربين، في حين أن جميع الإمكانيات متوفرة لدى فرنسا لفتح ما تريد من المدارس والمعاهد والمراكز الثقافية التي ترتادها أعداد غفيرة من الجزائريين الذين نهلوا من ينبوع الثقافة الفرنسية أثناء ليل الاستعمار الطويل.

وتطبيقاً لاتفاقيات إيفيان فإن التعليم في الجزائر، لم يكن مزدوجاً رغم التنصيص

---

(1) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA , carton N°**124,(1959-1967)**, dossier: **«leçon générale sur les accords d'Evian, juin 1962** » , pp 07, 19

(2) Ibid, pp 07, 19

(3) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، مرجع سابق، ص 199.

على ذلك ولكنه بدأ فرنسياً محضاً لأن جميع المواد كانت تدرس باللغة الفرنسية حسب البرامج الفرنسية وبمعلمين وأساتذة إن لم يكونوا فرنسيين فممن تكونوا بواسطة مختلف الترقيات الإستعمارية وزودوا بذهنيات ترفض فكرة السيادة لأنها تفصلها عن (الوطن الأم). أما اللغة الوطنية، فكانت تدرس شكلياً وكلغة فقط، الأمر الذي جعل السلطات المختصة تستغني عن وضع برنامج علمي لتدريسها ومخطط مضبوط يهدف بالتدريج إلى إحلالها محل لغة المغتصب السابق[1].

ونظراً إلى المجهودات الجبارة التي بذلتها الدولة الجزائرية الفتية في قطاع التربية والتعليم، نستطيع القول إن اتفاقيات إيفيان قد رسخت اللغة الفرنسية ومكنت من نشرها عبر مختلف أنحاء الوطن ولم تترك حتى الأرياف والصحاري القاحلة وهي الأماكن التي عجز الإستعمار عن إيصال سمومه إليها أثناء ليله المظلم الطويل.

إن المنظور الفرنسي لهذه النقطة يرى بان الجزائر عاجزة عن التعريب[2]،الإدارة والإعلام و جزأرتها خلال السنوات الأولى للاستقلال وهي الضمانة المؤكدة في بقاء اللغة الفرنسية تسيطر على الساحة الوطنية الجزائرية لعقود متوالية[3]، وهذا هو عمق فرنسا في الجزائر الذي حرصت عليه ومن ورائها الجنرال ديغول عندما قررت توقيع اتفاقيات إيفيان وبناءً عليه ومهما يكن من أمر فإن الجزائر المستقلة والمستعمرة الفرنسية سابقا كانت ولازالت تحتل أهمية بالغة وخاصة في السياسة الخارجية الفرنسية، حيث كتب الجنرال شارل ديغول: " لقد كانت الجزائر تحتل في حياتنا القومية أهمية لا مجال للموازنة بينها وبين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا " [4].

---

(1) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، مرجع سابق، ص 200.

(2) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA , carton **N°124,(1959-1967)**, dossier: **«Leçon générale sur les accords d'Evian, juin 1962** » , pp 07, 19.

(3) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 46 .

(4) شارل ديغول، **مذكرات الأمل**، مصدر سابق، ص 49.

كما كتب أيضا " ليست ثمة سياسة يمكن أن تكون مقبولة وجديرة بفرنسا، سوى تلك التي ترمي إلى استبدال السيادة بالشراكة في شمال إفريقيا" [1].

وتكمن هذه الأهمية في ان النفوذ الفرنسي لا يمكن له أن يتعزز إلا عن طريق الجزائر وفي البحر الأبيض المتوسط[2]، ومنه إلى تونس والمغرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء، كل هذه الأهمية الإستراتيجية للجزائر ظلت سائدة و مكرسة في اتفاقيات إيفيان 1962 التي كانت أول مرجعية أساسية في العلاقات الثنائية بين فرنسا المستعمرة والجزائر المستقلة وفي هذا الشأن صرح وزير الدولة لشؤون الجزائر الفرنسي "جون دي بروجلي" في 04-11-1964 قائلا : " إن فرنسا وهي تواصل سياسة التعاون مع الجزائر إنما تعمل بطبيعة الحال على حماية مصالح محددة وأن اي خلاف بيننا وبين أي بلد آخر غير الجزائر من دول شمال إفريقيا إنما يكون مجرد توتر في العلاقات الثنائية، أما الصدام بيننا وبين الجزائر فإنه له أبعاد اخطر وآثار أعمق، ليس على نطاق العلاقات الفرنسية الجزائرية فحسب وإنما على صعيد جهودنا الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم".[3]

وعليه فقد كانت نظرة الجنرال ديغول شبه الشمولية قبل التوقيع على إتفاقيات إيفيان تنبع من قناعاته الشخصية للخروج ببلاده من التبعية الغربية الأمريكية إلى استرجاع فرنسا لمكانتها الدولية[4] خاصة بعدما تراجع دورها بعد الحرب العالمية الثانية وتحولت من دولة كبرى إلى دولة أقل تأثير على الصعيد العالمي، ولم تعد تظهر إلا من خلال ما يسمى بالسياسة الغربية مع بروز العملاقين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي[5].

---

[1] شارل ديغول، **مذكرات الأمل**، مصدر سابق، ص 53.

[2] نازلي معوض، مرجع سابق، ص36.

[3] صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962- 1981**، مرجع سابق، ص 136.

[4] A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 125,(1959-1967)**, dossier personnel/Mr Chayet/02**: « Conférence de presse tenue par Le General De Gaulle le 05/09/1961, au palais de L'Elysée** وانظر ايضا:

Charle De Gaulle , **Extraits pour l' Avenir** choisis par l'institut Charle De Gaulle, berger-levraut et plon, paris , 1973, pp 234-235

[5] إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، مؤسسة الأبحاث الدولية، لبنان، 1979، ص ص 198-199.

من هنا ركز الجنرال شارل ديغول على عدة محاور منها:

- العمل على توحيد أوروبا من أجل التخلص من الهيمنة الأمريكية[1].
- إنقاذ فرنسا من عقدة الإمبراطورية التي بدأت تجرها إلى الهاوية.
- تبديل سياسة السيادة بسياسة الشراكة وذلك عن طريق التعاون المتبادل وليس عن طريق القوة العسكرية والتسلط[2].
- العمل على جعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة سلام[3] محايدة[4] وإبعاده عن الصراع بين القوى العظمى[5] .

ولذلك كان الجنرال شارل ديغول وهو بصدد توقيع اتفاقيات إيفيان قد حدد إستراتيجية فرنسا تجاه الجزائر مدركا تماما مدى أهمية ومكانة الجزائر بالنسبة لأمن فرنسا ولتحقيق مصالحها انصب تخطيطه بالنسبة للجزائر على العمل لاستمرارية تحقيق أهداف بلاده الإستراتيجية[6]، غايتها الأساسية إفراغ إستقلال الجزائر من محتواه الحقيقي وذلك حتى يسهل احتواءها من جديد[7]، فقد حرصت فرنسا في عهد الجنرال وبالذات في السنوات الأولى من استقلال الجزائر على إقامة علاقات متميزة بين البلدين واستكمالا لمخططاتها التي من بينها ظاهرة استمرار الوجود العسكري الفرنسي في الجزائر والذي نصت عليه اتفاقيات إيفيان والذي بمقتضاه تمتعت فرنسا بامتيازات مرفقية ضخمة كونت لها ارتكازا استراتيجيا عسكريا لقوتها في البحر الأبيض المتوسط وساعدتها في استكمال

---

(1) شارل ديغول، مذكرات الأمل، مصدر سابق، ص 136.

(2) نفسه، ص ص 140–144.

(3) *Révolution Africaine*, **«pour une coopération rénovée et ouverte sur l'avenir»** , n° du 22 Avril 1971.

(4) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975)** n° de dossier A10.2.0, **« Etat des relations Franco-Algériennes »**.

(5) Daniel Colard, « **La politique méditerranéenne et proche orient de G. Pompidou »**, ***Revue Politique étrangère***, 1978, p 305.

(6) شارل ديغول، **مذكرات الأمل**، مصدر سابق، ص 140 وما بعدها.

(7) بول بالطا وكلودين ريللو، **إستراتيجية بومدين**، تعريب خليل وفِاد شاهين، دار القدس، لبنان، 1979، ص153 .

تجاربها النووية وفق ما نصت عليه اتفاقيات إيفيان وتطوير دفاعها الذاتي وهي الظاهرة التي قبلتها الجزائر حسب مقتضيات السياسة المرحلية آنذاك[1].

وإذا كانت اتفاقيات إيفيان قد حددت العلاقات بين البلدين في المجال الاقتصادي والمالي والبترولي فهي في نفس الوقت كرست إستمرارية الأهداف الإقتصادية الفرنسية في الجزائر حيث نصت الإتفاقية السادسة والمتعلقة بالتعاون المالي والإقتصادي على أن تقدم فرنسا إعانة مالية إلى الجزائر ولمدة ثلاث سنوات بقدر ما لها من مصالح وعلى مبدأ الأفضلية للرسوم الجمركية وحرية تنقل البضائع بين البلدين وحرية تنقل الأشخاص والعمال ودخول الجزائر في منطقة الفرنك حتى صدور عملتها النقدية الخاصة كما نصت الإتفاقية السابعة على ضمان حقوق فرنسا البترولية المكتسبة قبل الإستقلال وحق الأولوية للشركات الفرنسية ولمدة ست سنوات في الحصول على سندات التنقيب والإستغلال وتسديد فواتير المواد البترولية المصدرة لفرنسا وبقية بلدان منطقة الفرنك بالعملة الفرنسية [2].

بعدما تحقق شارل ديغول من عدم إمكانية الحفاظ على الإتفاقيات عمد على إعطاء هذه الأهداف بعدا استراتيجيا جديدا، من خلال الإستمرار في تقديم المساعدات المادية والعمل على ربطها بشروط تحقق لبلاده مكاسب بعيدة المدى، بدءا من سياسة[3] "تقسيم العمل الدولي" [4]، مرورا بالمشاركة التعاونية في ميدان البترول سنة 1965، إلى إتفاقية

---

(1) نازلي معوض، مرجع سابق، ص ص 36- 38 وانظر أيضا : بول بالطا وريللو، **إستراتيجية بومدين**، مرجع سابق، ص 144.

(2) لتفصيل أكثر أنظر بنود اتفاقيات إيفيان انظر ملحق رقم (01) الخاص باتفاقيات إيفيان، وانظر أيضا: عاطف سليمان، **معركة البترول في الجزائر**، دار الطليعة، لبنان، 1974، ص ص 22، 23.

(3) Salah Mouhoubi, **La politique de coopération Algéro-Française :bilan et perspectives,** O.P.U, Alger, 1986, p127. **et** Madjid Ben Chikh , **Droit International du sous-développement**, **nouvel ordre dans la dépendance**, berger-levraut, paris, 1983, p 11-12

(4) يقصد بها تدويل عملية الإنتاج أي دخول الاقتصاديات المكونة للمجتمع العالمي في عملية إنتاج تحتوي عمليات الإنتاج في البلدان المتخلفة على التخصص في نوع من الإنتاج يشجع على قيام التبادل الدولي، حيث تتحول كل الاقتصاديات تدريجيا إلى اقتصاديات مبادلة تخلق سوق دولية خاصة مع أوروبا الغربية في الإنتاج الصناعي .

تنقل اليد العاملة والتعاون الثقافي سنة 1968 بين البلدين هذه الإتفاقيات مكنته من ربط الإقتصاد الجزائري وجعله متمما للإقتصاد الفرنسي من ناحية تزويده باليد العاملة والمواد الأولية التي كانت بحاجة إليها والتي ستحقق لها الرفاهية الإقتصادية لا محالة مع ظروف ملائمة مثل التي أتيحت له من طرف الجزائر هذا من ناحية ومن ناحية أخرى مكنتها منى المحافظة على مكانتها الأولى كممول رئيسي للجزائر من حيث الصادرات[1]، لأن الجزائر لازالت إمكاناتها الإقتصادية لا تؤهلها .

ثانيا: الأسس الإقتصادية :

1- الصحراء الجزائرية :

تعتبر الصحراء الجزائرية ذات أهمية بالغة في أدبيات السياسة الفرنسية حيث شكلت أعقد المشاكل التي تأسست عليها العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال، فمفهوم البحر والمياه الإقليمية للدول التي تنظر من خلالها فرنسا للصحراء الجزائرية تختلف جذريا عن العقيدة الجزائرية في موضوع الصحراء، ومن هنا اختلفت مقاربة الطرفين الجيو-إستراتيجية لموضوع الصحراء وانعكست على مختلف العلاقات خاصة الأمنية والإقتصادية وأصبحت أساسا لم تستطع اتفاقيات إيفيان ان تتجاوزه، بل إن التنازل الكبير بالنسبة للمفاوض الجزائري كان في موضوع الصحراء على الرغم من حيازته السيادة عليها فاستكمال فرنسا لبرامجها النووية والسيطرة الاقتصادية على الثروات الباطنية، والعبور الآمن لإفريقيا السوداء شكل نقاط ارتكاز لمسار العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد ذلك إلى غاية التأميم فبراير 1971[2].

إلا أن الجانب الأخطر في موضوع الصحراء أو ما يسميه شارل ديغول -بحر الرمال الشاسع - كان منذ سنة 1960 حقلا رئيسيا من حقول إجراء التجارب النووية

---

[1] المجاهد، **مجلة أسبوعية**، العدد 1782، الجزائر، 1975/08/01، ص 12 .

[2] Hocine Malti**, Histoire du pétrole Algérien,** la découverte/poche, France, 2013, p152 .

الخاصة ببرنامج الدولة الفرنسية لبناء قوتها النووية المستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية و التي تتطلب أراض شاسعة خالية من العمران واستكمال الظروف الإستراتيجية التي حتمت على فرنسا الإحتفاظ بعلاقات خاصة مع الجزائر المستقلة[1]، مما يعني أن ملف الصحراء لا يتعلق بخصوص العلاقات الجزائرية الفرنسية بل يتعداه إلى رؤية فرنسا لعوامل استرجاع ثقلها الدولي وعصرنة وسائلها في الدفاع الإستراتيجي، وان كان ديغول قد أطلق عليها بما يسمى الشراكة إلا أنه اعتبر هذه الشراكة في أسوء أحوالها لا يمكن أن تكون خارج ضمان المصالح الإستراتيجية لفرنسا من ما يحولها من طبيعة الشراكة إلى طبيعة الهيمنة كما صرح الجنرال ديغول في 1961/09/05 بقصر الإليزيه في ندوة صحفية [2].

يضاف إلى ذلك الثروات التي تزخر بها الصحراء متمثلة في الغاز والنفط الأمر الذي سيبقي فرنسا بحاجة ماسة لها ولمدة طويلة وعليه فقد عمل الجنرال ديغول على أن تبقى الجزائر مرتبطة بفرنسا سياسيا إقتصاديا وثقافيا ضمن إستراتيجية سياسية مع المحافظة على الطابع الذي اكتسبته طيلة فترة الإحتلال [3]، حتى لا تقع في فلك دول أخرى معادية مثل الشيوعية.

لقد شكلت الصحراء الجزائرية محورا هاما من محاور الإستراتيجية الفرنسية حيث لعبت دورا هاما في تمديد حرب الجزائر وتغذية وقودها، فقد ركز الإعلام الفرنسي على الصحراء الجزائرية وخاصة منذ العام الثالث لحرب الجزائر، ركز عليها في مرحلة أولى للرد على الذين كانوا يستعملون الحجة الإقتصادية للمطالبة بإنهاء الحرب بأن ثروات الصحراء (البترول) كفيلة بتمويل الحرب بل حتى تحقيق الازدهار لفرنسا واستقلالها

[1] نازلي معوض، مرجع سابق، ص 37.

[2] A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 125,(1959-1967)**, dossier personnel/Mr Chayet/02 **: « Conférence de presse tenue par Le General De Gaulle le 05/09/1961, au palais de L'Elysée ».**

[3] شارل ديغول، **مذكرات الأمل**، مصدر سابق، ص 42.

الإقتصادي، ثم استعملت الصحراء في مرحلة ثانية بوصفها أداة تضمن استمرار الهيمنة الفرنسية على إفريقيا وذلك أن استمرار الحرب وعدم ظهور بوادر انتصار عسكري أو سياسي في الأفق أدى إلى بروز فكرة تقول: "لا مانع من إعطاء الإستقلال للشمال الجزائري مفصولا عن امتداداته الصحراوية إذ تظل الصحراء فرنسية"، و قد استعمل الجنرال ديغول نفسه هذه الفكرة في بيانه في 16 سبتمبر 1959[1] .

إن الصحراء الجزائرية ظلت دائما الحصن الأخير في أدبيات فرنسا الإستعمارية ويكمن في ما تمثله من عمق استراتيجي جراء مساحتها الشاسعة التي تبلغ 02 مليون كلم^2[2]، وموقعها ضمن المجال الإفريقي من أجل التحكم في العبور الجوي و البري إليها وإضافة إلى ما تحتويه من ثروات اقتصادية مهمة[3] فهذا الحصن سيفتح لها آفاق لهيمنتها في إفريقيا، كما تثير اقتصاديا مع اكتشاف البترول في الصحراء مما أدى بتذرع النواب الفرنسيين بواقع أن الصحراء هي منطقة صحراوية وليس هناك ما يستدعي حق تقرير المصير لها و أصبحوا يتحدثون عن تأميم الصحراء بل أن عددا منهم سيكون مستعدا للتخلي عن الجزائر مقابل أن تبقى الصحراء ملكية فرنسية [4].

ومهما يكن من أمر فان أهمية الصحراء الجزائرية الشاسعة وما تمثله من عمق إقتصادي وأمني إنطلاقا من المقولة الأمريكية " من يتموضع في الصحراء الجزائرية يسيطر إستراتيجيا على منطقة الساحل[5] وغرب إفريقيا"[6].

---

(1) محمد الميلي، مصدر سابق، ص ص 27-28.

(2) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°125,(1959-1967),** dossier p.v Lugrin**: « 4eme séance de Lugrin» , 25/07/1961.**

(3) حسين بن الضيف، مرجع سابق، ص 39

(4) أندريه ماندوز، **الثورة الجزائرية عبر النصوص**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ،الجزائر، 2008، ص 71.
وانظر أيضا : *المجاهد*، العدد 22 بتاريخ 16 أفريل 1958.

(5) الشريط الداخلي الإفريقي يشمل على الدول التالية : السنغال، غرب موريتانيا، مالي، أقصى جنوب الجزائر، شمال بوركينافاسو، النيجر، أقصى شمال نيجيريا، التشاد، السودان (خاصة منطقة الدارفور، كاردوفان) الرأس الاخضر.

(6) محمد الأمين حبيلة، **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1999- 2009 الادراكات الإستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائر،** مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2010، ص 19.

ففي مجال الطاقة النووية وتجاربها وبعدما تمكن الفرنسيون من تحقيق مشروعهم النووي وصنع القنبلة الذرية، كان لابد عليهم اختيار المكان الأمثل الذي سيتم فيه تفجير القنبلة، ثم وقع الإختيار على منطقة رقان بقلب الصحراء الجزائرية، و بانضمام فرنسا إلى "النادي الذري العالمي" وجدت في أراضي إفريقيا خير قاعدة لترسانتها ومشاريعها العسكرية، فوضع ساستها برنامجا لإقامة قواعد عسكرية اقتصادية في إفريقيا تحمي ظهر أوروبا الغربية من ناحية الجنوب وتمثل في الوقت نفسه مكانا مضمونا تهَرب إليه أوروبا مصانعها الحربية وإمكانياتها العسكرية [1] وتتخذه قاعدة للهجوم على المعسكر الشيوعي، حيث حذر جورج بومبيدو من الأخطار التي قد تنجم عن إفلات منطقة النفوذ هذه من فرنسا : " ينبغي أن نبرر سياستنا أي نيتنا في الإبقاء على وجودنا بها أطول مدة من الوقت لأننا إذا غادرناها جدَ آخرون في استخلافنا "[2] .

إن توظيف الصحراء الجزائرية صناعيا ابعد ما يكون عن سد حاجات سكانها وسكان البلدان المجاورة لها أو ضمان تنميتها اجتماعيا وثقافيا وقد كشفت المجلة العسكرية الفرنسية في مارس 1959 عن حقيقة هذا التوظيف إذ قالت : " إن فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من هذه الناحية، ناحية الحاجة إلى الميادين الشاسعة في الحرب الحديثة نظرا لاتساع الصحراء و قربها النسبي من الوطن الأم وهذه الوضعية الممتازة من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا في تطوير دفاعنا الوطني نظرا لأهمية مشكل الصواريخ والى مدى ارتباطه بمبدأ التجارب " [3] .

---

[1] Mustapha Arihir **, Les relations extérieures franco-Algériennes à l'épreuve de la reconnaissance de 1962 à nos jours ,** l'harmattan , paris, 2015, pp 62-73.

[2] **Archive de l'assemblée nationale, France,** J.O.R.F, **N°48 , jeudi 11/06/1964, et BDIC, N° Fdelta2177/5-5 documentation français1983, « Obj des assemblée générale » .**

ينظر ويقارن:

أحمد طالب الإبراهيمي، **مذكرات جزائري- هاجس البناء 1965-1978**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ج2، ص 367 .

[3] محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، مصدر سابق، ص ص 29-30.

والواقع أن قضية فصل الصحراء ارتبطت ارتباطا أساسيا بمفاوضات إيفيان وان جل المؤرخين يناقشونها عادة كلما تناولوا موضوع المفاوضات أو مظاهر السياسة الفرنسية منذ 1958[1]، إلا أن قضية الصحراء وفصلها ترجع إلى صدور القرار مجلس الوزراء في 07 اوت 1957 [2] الذي بموجب مرسومه يفصل الصحراء عن بقية التراب الجزائري، وجعل كيان خاص للصحراء التابع مباشرة لفرنسا حسب تصريحات القادة الفرنسيين، إن امتداد فرنسا من" دانكرك[3] إلى تمنراست[4]" وجعلت لها وزارة خاصة مستقلة ماليا وسياسيا وإداريا تتلقى أوامرها وتعليماتها من قصر الإليزي بفرنسا[5]. فالحكومة الفرنسية أثناء مفاوضات إيفيان زعمت إن الصحراء من خلق فرنسا وأنها ارض تخضع للسيادة الفرنسية، وان هذه الأرض تشكل قضية في حد ذاتها ينبغي أن يؤجل بحثها على اعتبار ان سكان الصحراء غير متجانسين و يشكلون تجمعات سكانية صغيرة ومتباعدة وهي في الحقيقة محاولة لاستدعاء النظرية الفرنسية بان النسيج الإجتماعي للصحراء الجزائرية غير متجانس وقد تشكل أصلا من مزيج سكاني يمتد من مالي إلى تشاد حسب طرح المفاوض الفرنسي المسجل في محاضر جلسات لقاء" ليغران" « Lugrin » الجلسة الثانية [6] .

---

[1] قويدر بشار، " **إستراتيجية فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلال مذكرات الجنرال ديغول**"، ملتقى وطني حول فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر، 1996، ص 127 .

[2] A.N.O.M, Algérie GGA, carton **N°3R/457-460**, **Journal Officiel de la République Française,** 08/08/1957, p 7831.

[3] مدينة فرنسية تقع في شمال فرنسا بها اكبر ميناء حيث وتعد من اكبر المراكز الصناعية في فرنسا وكان لها دور في الحرب العالمية الاولى حدثت بها واحدة من اكبر عمليات الانسحاب سميت معجزة دانكرك.

[4] مدينة جزائرية تقع في اقصى الجنوب الجزائري (في الصحراء الجزائرية) المحاذي للحدود الجزائرية المالية .

[5] محمد قنطاري،" **إستراتيجية السياسية الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية**"، ملتقى وطني حول فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954،الجزائر، 1996، ص 159 . لمزيد من التفصيل انظر أيضا ص 105 وما بعدها.

[6] A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 125,(1959-1967)**, dossier p.v Lugrin **: « 2eme séance de Lugrin», 21/07/1961, p02**

ولكن الرؤيا الفرنسية الأخطر كانت في اعتبار أن النقاش يجب أن يأخذ بعدا اقتصاديا لا يتعلق فقط بالسيادة وإنما ينظر اليه من زاوية الحق الدولي المشابه للمياه الإقليمية والثروات الباطنية فيها وحقوق السكان القاطنيين بها و أيضا حقوق الدول المجاورة، وهي رؤية تعجيزية في المفاوضات تثير نزعات اثنية حول الثروة الصحراوية وتجعل قضايا الجوار قنابل موقوتة في وجه الطرف الجزائري لأن المفاوض الفرنسي حسب محاضر جلسات ليغران « Lugrin »قدم مشكلة الصحراء ضمن مقاربة تنظر إليها كبحر داخلي يتطلب التفاوض على ثرواته من وجهة نظر متعددة تشرك أطراف الجوار[1] الذين هم في الحقيقة وجوه متعددة لعملة المفوض الفرنسي[2].

في سنة 1957 أدلى الجنرال ديغول بحديث مطول إلى الكاتب "موريس كلافل" جاء فيه على الخصوص: " لو أصل إلى الحكم لأفاوضن الجميع ولن استثني أحدا ولأقولن: ابتداءً من الآن لن يقتل أحد ولن ينتقم أحد من أحد. إن فرنسا سوف تعطي أقصى ما يمكن إنها لا تحب أنصاف الحلول التي تنقلب ضدها إنها تحب التنازلات الكبرى التي ترجع إليها كل شيء. إن الجزائر ستكون أكثر التحاما بفرنسا بقدر ما تكون حرة وبقدر ما يكون الجزائريون أحرارا فإنهم يكونون مرتبطين بالفرنسيين"[3].

وهذا ما عبر عنه الجنرال ديغول في المؤتمر الصحفي الذي عقده في 1961/09/05 في قصر الإليزي حيث قال[4] : "... كما توجد قضية الصحراء فيما

---

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°125,(1959-1967)**, dossier p.v Lugrin **: « 4eme séance de Lugrin» , 25/07/1961, p17.**

(2) الحقيقة أن مالي والنيجر والتشاد وموريتانيا وبوركينافسو كانت كلها تحت الهيمنة الفرنسية اقتصاديا أو سياسيا باعتبار القواعد العسكرية وشركات استثمار اليورانيوم التي لا تزال موجودة الى اليوم مما يجعل المفاوض الجزائري هو الحلقة الأضعف لصالح الطرف الفرنسي المدعوم بخماسية مالي والنيجر وتشاد موريتانيا وبوركينافاسو وهو ما تكرر عام 2013 بالتحالف العسكري لدول الساحل الخمس وإقصاء الطرف الجزائري في الحرب على الإرهاب.

(3) محمد العربي الزبيري، **ديغول ... والصحراء**، ملتقى وطني حول فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 1996، ص 194

(4) Olivier Long, **Le dossier secret des accords d'Evian**, OPU, Alger, 1989, p98.

يخص الصحراء، إن خط سيرنا هو الذي يحافظ على مصالحنا ويأخذ في الحسبان الواقع تتمثل مصالحنا فيما يلي: الإستغلال الكامل للبترول والغاز اللذين اكتشفناهما أو سنكتشفهما، الحصول على مطارات وحقوق تنقل تسمح لنا بإجراء اتصالاتنا مع إفريقيا السوداء، الواقع هو أنه لا يوجد جزائري واحد أنا اعلم ذلك لا يفكر في أن الصحراء يجب أن تكون جزء لا يتجزأ من الجزائر، وأنه لن توجد حكومة جزائرية مهما كان توجهها إزاء فرنسا لن تستمر في المطالبة دون توقف بالسيادة الجزائرية على الصحراء، وأخيرا اذا ما تأسست دولة جزائرية وتكون متعاونة مع فرنسا فإن أغلب سكان الصحراء سيتمسكون بهذا حتى وإن لم يعبروا عنه صراحة من قبل، هذا يعني أنه في النقاش الفرنسي – الجزائري الذي سيستأنف مع جبهة التحرير الوطني أو مع تنظيم تمثيلي آخر مشكل من المنتخبين، ليس من الضروري التوقف مطولا عند قضية السيادة على الصحراء، على الأقل من الجانب الفرنسي هذا يمكن ان يستعمل كشعار من أجل الدعاية. بالنسبة لفرنسا فذلك يعادل ضربة سيف في الماء ..." [1]

وعليه فان فهم موضوع الثروات الباطنية واستغلالها الكامل من طرف الفرنسيين كما جاء في تصريح الجنرال ديغول في 05 سبتمبر، و تجدر الإشارة هنا ان فرنسا قامت في سنة 1957 على اثر إنشاء عمالتي الواحات والساورة[2] وفق المرسوم 57-993 المؤرخ ب 1957/08/07 و في نفس الوقت أنشأت الحكومة الفرنسية منظمة خاصة

[1] A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 125,(1959-1967)**, dossier personnel/ Mr. Chayet/02 **: « Conférence de presse tenue par Le General De Gaulle le 05/09/1961, au palais de L'Elysée » , pp 06-07**

[2] انظر الملحق رقم (03) : خريطة التنقيب في الصحراء الجزائرية C.F.P.A إلى غاية جانفي 1961 أيضا توزيع للشركات الفرنسية و الأجنبية المستغلة للبترول وخطوط المواصلات.

ANOM , GGA/N° de carton **n° : 7G/1122**, de dossier :DSNA/122, **Activité économique, « Etude sur les sociétés de recherches de pétrole au Sahara et en Algérie », travaux de recherches C.F.P.A**

بالصحراء دعتها المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (O.C.R.S) [1] والمقصود من هذه المنظمة اشراك الأقطار المجاورة للصحراء الجزائرية في القيام بدور معين من أدوار المؤامرة مقابل منح هذه الأقطار فتات المائدة[2] .

وبتقسيم فرنسا المناطق الصحراوية على الشركات الفرنسية التي رفعت شعار إستصلاح الصحراء تمكنت من إستغلال ثرواتها الجوفية، هكذا تمركزت الشركة الوطنية للبحث عن البترول في الجزائر (SNREPAL) جنوب حاسي مسعود[3]، هذه الشركة المساهمة ب 40% من رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع، ويمكن أن نستتج أن شروط التعاقد في ارتفاع رأسمالها كانت اساسا مركزة على قاعدة قيمة حقل حاسي مسعود للإستثمار فيه و الذي ارتفع إحتياطه وتطور في فترة المفاوضات التي تمت بين هذه الشركة وشركة REP إلى 300.000000 طن حسب دراسة نشرتها مجلة شهرية La vie Française [4] بالإضافة إلى 50% من منطقة حاسي الرمل[5] .

وشغلت شركة البترول الفرنسية (CFP)[6] شمال حاسي مسعود زائد 49% من منطقة حاسي الرمل[7].

---

(1) ANOM , GGA/N° de carton :**7G/1122** , N° de dossier :DSNA/122, Activité économique, compagnies pétrolières, documentation, , « **Etude sur les sociétés de recherches de pétrole au Sahara et en Algérie » .**

(2) *المجاهد*، "**مؤامرة الاستعمار على صحرائنا**"، العدد99، 13 مارس 1961.

(3) منطقة بجنوب شرق الصحراء الجزائرية يقع بها أكبر حقول البترول في العالم تقع في ولاية ورقلة بالجزائر.

(4) *La vie Française*, **Repfrance , 27/06/1958 .**

(5) منطقة تقع في الجنوب الجزائري تحوي على إحتياط مهول من الغاز تقع بمدينة الأغواط الى جنوب الشرق

(6) انظر الملحق رقم (07) بطاقة فنية حول شركة CFP

ANOM , GGA/N° de carton :**7G/1122** , N° de **dossier : DSNA/122**, **« pétrole au sahara et en Algérie** » .

(7) انظر الملحق رقم (02) رسم بياني لشبكة اتصالات الشركة النفطية CFP بين مقرها في الجزائر العاصمة و البعثات الجيوفيزيائية في الصحراء الجزائرية.

ANOM , GGA/N° de **carton :7G/1122 , N° de dossier :DSNA/12**2, **« pétrole au Sahara et en Algérie** » .

واعطيت منطقة ايجلي[1] كاملة زائد الأنبوب الرابط بين إيجلي وسكيكدة [2] إلى شركة البحث عن بترول الصحراء واستغلاله (CREPS) في كل من تقنتورين، عين أمناس، زارزايتين، أيجلي، أوهانت، الصخيرة تقريبا كل حوض إليزي على الحدود الليبية الجزائرية جنوب شرق العرق الغربي بالإضافة إلى برج النيلي في شمال الأغواط والقاسي في حاسي مسعود وحوض الحمراء [3].

كما استفادت شركة بترول الجزائر (CPA) من حوض الحمراء[4]، وخصص حاسي العقرب[5] للشركة الوطنية لبترول أكيتانيا(SNPA)، وفي نفس سنة 1957 سعى روبرت لاكوست[6]إلى جلب الشركات الأجنبية والأمريكية[7] منها على وجه الخصوص وكان سعيه مدفوعا بسببين أساسيين: الأول هو الإستفادة من الرأس المال الاجنبي لأن الخزينة أفرغتها مصاريف الحرب و كذلك الإستفادة من الخبرات التقنية التي تتوفر عليها كبريات الشركات الأمريكية و البريطانية والألمانية[8]، وفي ما يخص المساهمة الألمانية فإن الشركة الألمانية وينتارشول « WINTRSHALL » قد وقعت مع الشركة الفرنسية

---

(1) منطقة تقع في الجنوب الجزائري تحوي على حقول بترول تعد أول ما اكتشف في الجزائر تقع بمدينة إليزي POLIGNAC سابقا شرق عين ام الناس على الحدود الليبية الجزائرية.

(2) منطقة تقع في الشمال الشرقي للجزائر بها مصانع لتكرير البترول و تمييع الغاز.

(3) A.N.O.M , GGA/N° de carton :**7G/1122** , N°de dossier : DSNA/122 Régie autonome des pétroles , SOGERAP, CREPS –TRAPSA**, R.A.P, Activité en Métropole au cours du mois de mars 1962** , n° 50, 05/04/1962**.**

(4) منطقة تقع في الجنوب الجزائري تحوي على حقول بترول تبعد على حاسي مسعود 18 كلم الى شمال شرق انظر الملحق رقم (04) مخطط انابيب النقل بين اوهانت و حوض الحمراء بالصحراء الجزائرية.
A.N.O.M , GGA/N° de carton :**7G/1122** , N°de dossier : DSNA/122 .

(5) منطقة تقع في الجنوب الجزائري تحوي على حقول البترول تقع بمدينة ورقلة جنوب حاسي مسعود

(6) نقابي ورجل سياسي فرنسي ولد في 05 جويلية 1898 معروف خاصة بكونه الحاكم العام للجزائر في حكومـــات غي مولي، موريس بورجيس مونوري وفيلكس غايارا من فيفري 1956 حتى ماي 1958.

(7) انظر الملحق رقم (05 **)**: خريطة توضح تمركز الشركات الفرنسية و الأجنبية و أهم حقول البترول و الغاز و النقل بالأنابيب في الصحراء الجزائرية لسنة 1957
A.M.A.E, Service de liaison avec l’Algérie **N° 86 ,(1962-1967**)n° de dossier :A10-1-2.

(8) محمد العربي الزبيري، **ديغول ... والصحراء**، مرجع سابق، ص 192.

« FRANCAREP» إتفاقية إستغلال البترول ضمن إجراءات يسمح لها فقط في المناطق التالية : حاسي فريدة الذي هو تحت إشراف FRANCAREP في حوض بولنياك أي منطقة إليزي حاليا هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن لها أن تستثمر في شمال العرق الغربي لاليزي على الحدود الليبية الجزائرية مع العلم أن هذه الشركة الفرنسية FRANCAREP شريك بنسبة 20% مع الشركة الجزائرية للبحث واستغلال البترول CAREP[1] في حقل حاسي فريدة فدخول الشركة الالمانية wintrshall وPETROPAR نتج عنه التالي : 35 % نسبة الفوائد لشركة FRANCAREP و 35% فوائد للشركة الألمانية wintrshall و10% لفائدة PETROPAR وتجدر الإشارة هنا أن الشركة FRANCAREP طلبت ترخيص لها وللشركة الألمانية بمساهمة كل منها ب 42.5 % و15% لــ PETROPAR[2] والسبب الثاني هو إشراك الغرب الإمبريالي في إستغلال الصحراء حتى يصبح معنيا بالحرب التي تخوضها فرنسا ضد الثورة الجزائرية[3].

أما في سنة 1958 فقد أعلن الجنرال ديغول عن خطته التي سيطبقها في الصحراء، حيث أعلن عن قانون البترول والتي تنص بنوده على :

- منح امتياز لمدة خمسين سنة تتحصل خلالها الشركات البترولية على تخفيض هام في الضرائب .
- ترك الحرية للشركات البترولية في أن تتنافس مع الدولة الفرنسية
- في استطاعة هذه الشركات أن تتولى نقل البترول إلى المكان الذي تريده بواسطة الأنابيب

---

[1] انظر الملحق رقم (06) بطاقة فنية حول شركة CAREP.
A.N.O.M , GGA/N° de carton :**7G/1122** , N° de dossier : DSNA/122 .

[2] ANOM , GGA/N° de carton :**7G/1122** , N° de dossier : DSNA/122, Activité économique, compagnies pétrolières, documentation, , « **Etude sur les sociétés de recherches de petrole au sahara et en Algérie** »

[3] محمد العربي الزبيري، **ديغول ... والصحراء**، مرجع سابق، ص 192.

- إعطاء الشركات المشتغلة نصف الأرباح اي أكثر بكثير من نسبة الأرباح التي تقام على أساس إتفاقيات البترول
- يتولى مجلس الدولة فض النزاع في حالة حدوث خلاف بين الشركات المشتغلة.

ومن هنا نلمس بأن هذا القانون وضع حدا لانتظار وتردد الشركات الأجنبية في الإقدام على إيداع رؤوس أموالها، فكانت المنح والإمتيازات مع تخفيض هام في الضرائب وتعهدت الحكومة الفرنسية على أن لا ترفع نسبة الضرائب البترولية لمدة طويلة[1]، وأمام هذه الإمتيازات اللامشروطة في الإستثمار فتحت أبواب الصحراء للشركات الغربية أمريكية، بريطانية، إيطالية وهولندية الراغبة في المساهمة بأموالها وتقنياتها في البحث عن البترول والغاز الطبيعي و إلى جانب إعفاء هذه الشركات من الضرائب وإعطائها رخص استخراج البترول لمدة ثلاثين سنة يتعهد لها بأن الأرباح ستبقى على شكل 50% طيلة 25 سنة مع العلم بأن الأرباح في الدول الأخرى من عائدات البترول ظلت تتزايد في العوام الأخيرة حتى بلغت وتجاوزت أحيانا 75 %من الأرباح[2].

ومهما يكن من أمر فإنه وبحلول سنة 1959 قدمت الحكومة الفرنسية حصيلة حول اكتشاف المزيد من حقول البترول في الصحراء الجزائرية حيث كانت آخر حصيلة قدمت حول هذا الملف هو 05 خمس حقول تنتج البترول في الجزائر حسب صحيفة paris–presse l'intransigeant [3].

و الجدير بالذكر أن الخبراء الفرنسيون وضعوا وتوصلوا إلى دراسة قرروا من خلالها أن إنتاج البترول سيبلغ في سنة 1965 35 مليون طن حسب صحيفة المجاهد

---

(1) محمد العيد مطمر، **حامي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة، العقيد سي الحواس**، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص 122.

(2) *المجاهد*، "**مؤامرة الإستعمار على صحرائنا**"، العدد99، 13 مارس 1961.

(3) *Paris-presse l'intransigeant*, « **Dernier Bilan du Sahara: cinq gisements productifs** » , 03/03/1959 .

على الأقل ويأتي بأرباح خالصة تتجاوز 100 مليار في العام ومن أجل ثلث هذا المقدار فقط كاد الإستعمار الغربي يشعل نار حرب عالمية ثالثة بتدبير العدوان الثلاثي على قناة السويس [1]، أما صحيفة " ليكو دالجي" « Echo D'Alger » فإنها تستشرف في مقال نشرته حسب معطياتها ومن خلال تصريح السيد روني ريشارد أن إنتاج البترول سيصل بحلول سنة 1965 إلى 50 مليون طن مع انخفاض سعر الغاز بنسبة 50% في نفس السنة[2].

إن هذه المعطيات تفرض واقعا جديدا يحتم النظرة الواقعية التي تقول بأن فرنسا لن تستطيع فك ارتباط مع الجزائر كما أن الجزائر الجديدة مضطرة للإرتباط إقتصاديا بفرنسا رغم التبعية الثقيلة.

إن العلاقات البراغماتية في ملف الصحراء فرضت نفسها على الجزائر نتيجة حجم الوجود الفرنسي والآثار الخطيرة لانسحابه الكلي و لكنها تعاملت مع متطلبات إحتياجاتها بشكل لا ينسجم مع حجم التضحيات التي قدمها الجزائريون قرنا وربع القرن ولكنه يقلل من إحتمال الإنهيارات الإقتصادية المتوقعة جراء انسحاب كلي لفرنسا سيعطي شكلا آخر من أشكال الأرض المحروقة .

لقد ظل ملف الصحراء قاعدة مستمرة للعلاقات الجزائرية الفرنسية وأساسا فرض نفسه على مختلف مراحل تلك العلاقات وحتى التأميمات لم تستطع صناعة القطيعة لأن ملف الصحراء لا يزال إلى اليوم حاضرا في هذه العلاقات بل تعمق اليوم بالبعد الإقتصادي والأمني رغم المقاربات الفرنسية غير الآمنة بالنسبة للجزائر في ظل تحالفات فرنسا في المنطقة.

---

[1] *المجاهد*، "**الصحراء الجزائرية مصدر رخاء و تقدم للجزائر وللمغرب العربي**"، العدد99، 13 مارس 1961، ص ص06-07.

[2] *ECHO d'Alger*, « **Pétrole saharien prévision pour 1965** », 05/03/1959

لقد كانت الرؤية الفرنسية لملف الصحراء على أنه ملف يتعلق بجغرافيا صنعها التوبوغرافيون الفرنسيون في فترة الإحتلال فالجزائر التي كان يسمع بها العالم كما يقول جوكس المفاوض الفرنسي في جلسات المفاوضات [1] الجزائرية الفرنسية كانت قطعة جغرافية محدودة مابين جبال الأطلس الصحراوي جنوبا والبحر الأبيض المتوسط شمالا بل أن نفس الرؤية الفرنسية تتعدى الجغرافيا إلى الأعراق والتاريخ فتعتبر أن تاريخ سكان الصحراء وأعراقهم لا تمت بصلة إلى شيء إسمه الجزائر تماما كما هي علاقة الهنود الحمر[2]، في أمريكا بصحراء تكساس[3]، التي هي حالة عمرانية وجغرافية أنشأتها القوى الإستعمارية المهيمنة على العالم الجديد.

وتجدر الإشارة أن الجزائر في سنة 1830 كانت دولة ذات سيادة، هذه الدولة بحدودها الحالية تعود إلى سنة 1515، وكان يعترف بها عدد كبير من الدول الأوروبية منها فرنسا وقد أبرمت معها عدة إتفاقيات و في الميدان العسكري كان لها جيش نظامي فيه تقريبا 15000 جندي وأسطول مكون من 60 سفينة[4].

ولعل هذه المقاربة هي التي انعكست باستمرار في كل مراحل العلاقات الجزائرية الفرنسية ومجالاتها الإقتصادية والثقافية ولا تزال إحدى أهم الأسس في زاوية النظر الفرنسية لعلاقات الجزائر معها وهو ما صنع التوجس الجزائري كرد فعل عالجت من خلاله الجزائر ملف السياسة والتنمية والمجتمع في ولايات الجنوب الكبير، وأعتقد ان الحضور الإقتصادي الكبير للشركات الأجنبية الكبرى يمثل إحدى أدوات الردع الجزائري لمحاولات الهيمنة الفرنسية وخلق توازن إستراتيجي جسدته الشراكة الجزائرية الأمريكية

---

(1) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, dossier : A10.1.1, **« Projet d'Arrete », 08/05/1962.**

(2) هم السكان الأصليون للعلم الجديد المكتشف من طرف كريسوف كولومبوس حيث يتمركزون في شمال الولايات المتحدة الأمريكية في شكل جماعات متكونة من طوائف على رأس كل طائفة زعيم.

(3) Alistair Horne, **Histoire de la guerre D'Algérie**, Editons Dahlab, Alger, 2007, p 488.

(4) فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، مصدر سابق، ص 58.

2- مشروع قسنطينة 1959-1964 :

لقد تعهدت فرنسا عشية إستقلال الجزائر 1962 باستكمال مشروع قسنطينة الذي وضع تحت تصرف الجزائر 20000 متعاون وضمان حرية تنقل الأشخاص إلى فرنسا بالملايين من الجزائريين وهذا ما ساعد وحافظ على تقوية العلاقات المتميزة على صعيد التبادل الثنائي بين البلدين، لكن هذا الموقف الفرنسي على أثر نزوح كتلة الفرنسيين من الجزائر إلى فرنسا خلق إضطراب في إتفاقيات إيفيان مما سمح بإنقاذ الجزائر من الفوضى والتدهور الإقتصادي[1].

إن مشروع قسنطينة (1959-1964)[2] جاء ضمن إستراتيجية سياسية إستعمارية تهدف إلى إرساء قواعد إقتصادية مبنية على تراكم لرأس المال وكذلك رفع مستوى التشغيل لدى الجزائريين بغية الإستقرار الإجتماعي[3]، فالمشروع يبدو ظاهريا إغرائيا واجتماعيا إلا أنه باطنيا كان مشروعا إستراتيجيا خطيرا يهدف إلى فصل الشعب عن ثورته .

إن مشروع قسنطينة من حيث كونه تعبيرا عن سياسة كولونيالية متطورة لم يكن في حد ذاته مشروع تنمية إقتصادية و ترقية إجتماعية لصالح المسلمين أو معالجة ظرفية لأوضاع الجزائر، بل مشروعا إستراتيجيا وخطة سياسة لها بعدان بعد قريب المدى وآخر غير مباشر بعيد المدى لايمكن التعرف عليه إلا بعد فترة زمنية لا تقل عن ربع قرن من الصعب محاصرته وتجنب نتائجه لاسيما الثقافية منها [4].

---

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N° 21,(1966-1975)** dossier A10.1.0: **« Les Relations franco-Algériennes bilan et perspectives », 29/09/69 , pp01-02**

(2) أعلن عن هذا المشروع في : 1958/10/03 في خطاب القاه الجنرال شارل ديغول في زيارة قام بها الى مدينة قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري وعبارة عن مخطط خماسي (1959-1964) ولكن هذا المشروع تأخر عن موعده المحدد وأوقف تنفيذه غداة الإستقلال 1962.

(3) Inga Brandell, **Les rapports Franco –Algériens depuis 1962 du pétrole et des hommes**, France, 1981, pp 17-18.

(4) ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 247.

وللتعجيل بنهاية الحرب بحيث تتمكن فرنسا من تحويل جزء من تكاليفها الحربية إلى مساعدة إقتصادية في نهاية الأمر بإحلال الشركات الإحتكارية ووكلاء الإستعمار محل الجنود المقاتلين في الجزائر[1]، مع تكوين طبقة بورجوازية تتعاون مع البورجوازية الفرنسية [2]، وذلك لتحقيق نوع من الإرتباط بين الجزائر وفرنسا [3].

وقد قصد الجنرال ديغول من مشروعه هذا (مشروع قسنطينة) أن يكون حلقة رئيسية مكملة لمخطط تقنوقراطي[4] ارتبطت به الإدارة الفرنسية بالجزائر منذ السنة الأولى للثورة 1955 وعرف بمكاتب الولاية العامة بالجزائر بالآفاق العشرية للتنمية الإقتصادية للجزائر و كل هذا يجعل من مشروع قسنطينة عبارة عن خطة هادفة لمواصلة سياسة قديمة بأسلوب عملي و تقنيات حديثة و نظرة جديدة هذا من جهة ومن جهة اخرى ربط الإقتصاد الجزائري الناشيء بآلة الإقتصاد الفرنسية الأكثر تطورا وفاعلية ومردودية ودفعه إلى الاندماج مع الإقتصاد الفرنسي[5].

و يرتكز هذا المشروع على سياسة تقسيم العمل مع فرنسا في حدود عدم حرمان الصناعة الفرنسية من سوقها كما توقع زيادة في المنتجات الفلاحية لكفاية سوق محلية واسعة، وتصدير كماليات إلى فرنسا وأوروبا في إطار السوق الأوروبية المشتركة، مع خلق صناعات تساعد على إستقلال فرنسا عن الشركات المتعددة الجنسيات [6].

لقد استطاع الجنرال ديغول من خلال مشروع قسنطينة التمهيد لخلق واقع وايجاد أوضاع سوف يكون لها نتائج بعيدة المدى على مقدرات الجزائر وهذا ما يعطي لمشروع قسنطينة صفة برنامج استراتيجي وخطة سياسية ذات مرامي بعيدة ما فتئت أن ظهرت

---

[1] إسماعيل العربي، **التنمية الإقتصادية في الدول العربية–المغرب**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 108.

[2] ANOM , N° de carton: **14CAB/48**, dossier « **extraits caractéristiques de l'opinion musulmane** ».

[3] سمير أمين، **المغرب العربي الحديث**،، ترجمة كميل . ق . ذاغر، دار الحداثة، لبنان، 1980، ص 151.

[4] ANOM , N° de carton: **14CAB/48**, dossier « **extraits caractéristiques de l'opinion musulmane** ».

[5] ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 248

[6] Inga Brandell, op.cit., pp 21-22.

انعكاساتها وارتسمت آفاقها بعد انتهاء الثورة وحصول الجزائر على استقلالها و تتلخص في تكوين أسس قوية سياسية ضاغطة كفيلة بربط الجزائر إقتصاديا وإجتماعيا ولا سيما ثقافيا بالمجال الفرنسي تحت أي غطاء وعلى أي شكل هذا وقد كانت هذه هي القوة التي عبرت عنها أدبيات الثورة في الستينيات بالقوة الثالثة [1].

هذا وقد انطلق الجنرال ديغول في خطته البعيدة المدى في إطار مشروع قسنطينة من قناعات آمن بها والتزم بها باتباعها في كل تحركاته السياسية بهدف محاولة أخذ المبادرة من الثورة الجزائرية سواء على مستوى الأهداف التنموية أو المواقف السياسية عندما صرح في 08 ديسمبر 1958 ببروز الشخصية الجزائرية و ضرورة ارتباطها بفرنسا ثم بعد فترة أعلن عن التجائه إلى تقرير المصير نظرا للمعطيات الجزائرية والوطنية والدولية حسب ما ورد في خطابه في 16 سبتمبر 1959 وذلك قبل أن يؤكد في 05 ديسمبر 1960 هذا التوجه بقوله " لان هناك جزائر وهناك كيان جزائري وهناك شخصية جزائرية فإلى الجزائريين يعود تقرير مصيرهم " [2]

إن مشروع قسنطينة يمكن ادراجه ضمن سياسة الإستعمار الجديد المسخرة لخدمة الإستراتيجية الإقتصادية الفرنسية والنظر اليه على أنه تنفيذ لخطة فرنسية تهدف إلى جعل الإقتصاد الجزائري قطاعا إضافيا للصناعة الفرنسية [3]

وإذا كان هذا المشروع يستهدف تطوير الجزائر بحيث تلتحق بأوروبا في ظرف جيل، فإنه كان يقوم على أساس حسابات سياسية خاطئة سبقتها أحداث الثورة وبينت عدم جدوى هذا المشروع، وعلى الرغم من ذلك فقد كان له الأثر في الحياة الإقتصادية ولا سيما في شرق

---

[1] تعود أصول القوة الثالثة الى القانون الإطار « La loi cadre » الذي وضعه لاكوست وسمح بتخريج أولى الدفعات الجزائرية المؤهلة إداريا قبل أن تنمو وتتطور في دواليب الإدارة الجزائرية الفتية لتصبح تيارا منجذبا الى دائرة النفوذ الفرنكوفوني الغربي و متعاطفا مع القيم الفرنسية عمليا و واقعيا .

انظر : ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 263.

[2] نفسه، ص ص 262–263.

[3] نفسه، ص 268.

البلاد من خلال بعض الإستثمارات في عدد من المشاريع الصغيرة والزراعة والصناعات الأساسية فغداة الإستقلال كان الإقتصاد الجزائري يحمل بصمات 132 عاما من الإستعمار تتمثل في عدم التكامل بين قطاعاته وعدم التوازن بين المناطق المختلفة مع بعض الإيجابيات مثل الزراعة والمؤسسات العامة والمنشآت النفطية المصممة عل النمط الرأسمالي[1].

ومهما يكن من أمر فقد اختلفت القراءات والتحاليل حول مشروع قسنطينة إلا أن الواقع يفرض علينا الوقوف على الحقائق فميثاق طرابلس في معرض تحليل الوثيقة يعتبر أن مشروع قسنطينة الذي وضع بهدف خلق قواعد إقتصادية للقوة الثالثة الجزائرية[2] قد وضع الخطوط الأولى لهذه السياسة المتحررة المزعومة التي تقوم على تحويل نظام الإستعمار العتيق إلى نظام إستعماري جديد يرمي إلى المحافظة بوسائل أخرى غير عسكرية على المصالح الإقتصادية و الإستراتيجية لفرنسا، و في عهد الرئيس أحمد بن بلة بدأت آثار مشروع قسنطينة تظهر للعيان لا سيما فيما يتصل بالقضايا الإقتصادية والأوضاع الإجتماعية و الثقافية وهذا ما اشار إليه ميثاق الجزائر 1964 فيما بعد عندما تعرض للمخاطر التي نجمت عن مشروع قسنطينة.

ولعل أكبر خسارة ألحقت بالجزائر من جراء انعكاس مشروع قسنطينة هو تأجيل الحسم في القضايا المصيرية في الوقت المناسب وإرجاء تصفية مخلفات الإستعمار إلى وقت لاحق وهذا ما جعلنا نتعثر في مرحلة البناء وعليه فقد اتضح لنا جليا أن عدم التصدي لهذا المشروع الخطير في مرحلة البناء والتشييد كان خطأ استراتيجيا قاتلا نحن الآن ندفع ثمنه غاليا على المستوى الثقافي و الروحي و الإجتماعي وحتى الإقتصادي [3].

---

(1) صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962-1981**، مرجع سابق، ص 31 .

(2) ANOM , N° de carton :**14CAB/48,** dossier « **extraits caractéristiques de l'opinion musulmane** » .

(3) ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص ص 269، 271 .

ثالثا: الأسس الثقافية و الإجتماعية :

1- الثقافية (اللغة):

لقد اعتبرت فرنسا موضوع الإيديولوجيا واللغة عامل استمرار لأهداف الإستيطان وركزت على اللغة لأنها حاملة الإيديولوجيا واستخدمتها سلاحا في الحرب على الجزائر، فبعد عامين من الغزو وفي 15 اكتوبر عام 1832 أرسل حاكم الجزائر دوروفيقو إلى وزير الحربية الفرنسي [1] يقول " إن إيالة الجزائر لن تكون حقيقة من الممتلكات الفرنسية إلا بعد أن تصبح لغتنا لغة قومية فيها، و تتأقلم فيها الفنون والعلوم التي يقوم عليها مجد بلادنا، والمعجزة التي ينبغي تحقيقها هي إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية تدريجيا، ومتى كانت اللغة الفرنسية لغة السلطة والإدارة فإنها سوف لا تلبث أن تنتشر بين الأهالي, ولا سيما إذا وجدت مدارسنا إقبالا من الجيل الجديد، مما يعني ان اللغة كانت منذ البدء وسيلة إستيطان وسلاحا في المعركة المستمرة ضد الجزائر ".[2]

ولتطبيق ذلك لجأت إلى غلق المدارس القرآنية وفتحت بدلا منها مدارس تابعة لها وذلك خلافا للدول الإستعمارية الأخرى، كما عملت على ضرب الإسلام لكونه عاملا محافظا على اللغة العربية والتقاليد الحياتية وأيضا تكوين نخبة من الجزائريين ليساعدوها في ذلك فقط دون التطلع إلى مراكز أخرى [3] والهدف هنا من فتح المدارس في الجزائر هو أن تكون عقولا مثل فولتير و مونتسكيو أو جان جاك روسو أن الهدف ببساطة هو أن نبدل لغة بلغة ودينا بدين وعادات بعادات[4].

---

[1] ANOM, FR GGA N° **1EE/2** (09/04/1832-16-01/1833), « **Lettre de duc Rovigo au Ministre de la guerre** ».

[2] عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص 64.

[3] سمير أمين، مرجع سابق، ص 130.

[4] صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962- 1981**، مرجع سابق، ص 33.

عمل الإستعمار على إبقاء النموذج الفرنسي من خلال العديد من الآليات، منذ العشرينات من القرن الماضي، وحرص على تكوين إنسان متشبع بالثقافة الغربية ومجرد من كل عناصر الشخصية الوطنية. وتضاعف ذلك التركيز بعد أن بدأت ملامح الوعي بالشخصية الوطنية تاخذ شكلا من الهيكلة القادرة على صناعة انماط متحررة أو رافضة ضمن حالات أخرى" ستكون مهيكلة في اتجاهات خارج الإطار الفرنسي وهياكل هذه العلاقات لاتخضع للنظريات المعروفة سابقا بالضرورة في الوسط الذي حاولت فرنسا فرضه في الجزائر " [1].

وأصبحت بذلك اللغة الفرنسية هي الوحيدة المستعملة في المؤسسات الخاصة والعامة ولذلك اعتبر الإستعمار الفرنسي من أقوى أنواع الإستعمار لأنه كان دائما إستعمارا ثقافيا[2]، وهنا يقول الفرنسيون وهم مؤمنون بفكرة أن إلحاق الجزائر بفرنسا هو حتمية ومشروع أرسى الإستعمار دعائمه [3] فانطلاقا من أن فرنسا قد احتلت الجزائر لأكثر من 130 عاما لم يكن عبثا منها واستقلالها اليوم في 1962 ماهو في الحقيقة إلا فك رباط وصلة وعلاقة رسمية كانت قائمة بين الكيانين، و الذي بقي بعد الإستقلال هو أخطر من الإستعمار نفسه وتجسد بالخصوص في اللغة والعادات أو ما يمكن تسميته بروح ديكارت التي ترمز إلى العقيدة الفرنسية التي تربط التفكير بالوجود فما دام فكر فرنسا في الجزائر فوجود فرنسا مستمر ولكن بشكل آخر ...كل هذا يمثل السيطرة على استمرار و إبقاء والمحافظة على العلاقات الثنائية المبنية على المصالح بين البلدين [4]

فرغم الأدبيات الثورية والمنطلقات اليسارية والقناعات المبدئة بثوابت الأمة الجزائرية وفي مقدمتها الإسلام والعربية التي التزم بها نظام الحكم في الجزائر المستقلة منذ 1962

---

(3) Inga Brandell, op.cit, pp 06-09.

(2) نازلي معوض، مرجع سابق، ص 62.

(3)ANOM, FR GGA N° **1EE/2** (09/04/1832-16-01/1833), **« Lettre de duc Rovigo au Ministre de la guerre »**.

(4) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie**, carton N° 22,(1966-1975), « CIRCULAIRE »** .

ونادى بها الحزب الواحد جبهة التحرير الوطني إلا أن انتشار التعليم بالفرنسية على حساب الفضاء الحضاري للغة العربية كان واقعا لا يمكن تجاوزه في الجزائر المستقلة وقد كان منطلق ذلك الأثر الإستعماري الفرنسي، وقد وجد الدافع إلى ذلك في مشروع قسنطينة[1] الذي رفع طاقة المدارس الجزائرية لاستقبال ثلث الاطفال وكانت قبل ذلك لا تتجاوز الربع فوصل عدد التلاميذ إلى أكثر من 800000 تلميذ وهذا ما أدى إلى تطور جماعات مؤثرة في جهاز الحكم بالجزائر ربطت وجودها واستمدت أسباب بقائها من الثقافة الغربية كما اتخذت وسيلة العمل وأداة التعامل اللغة الفرنسية، وقد تبلورت تلك التوجهات والقناعات مع تطور الإدارة الجزائرية في فترة الإستقلال حسب الأساليب و التنظيمات الفرنسية وهذا ما سمح بترسيخ القيم الإجتماعية المرتبطة باللغة الفرنسية بل عمل على نشر هذه اللغة حتى في الأوساط الشعبية وتغلغلها في أعماق البيئة الريفية الجزائرية التي ظلت طيلة الإحتلال وسطا محافظا متمسكا بقيمه بعيدا عن التأثيرات الأجنبية[2].

ولقد طبق الجنرال ديغول ذلك عندما قال: "إن السيطرة الإستعمارية التقليدية قد تجاوزها الزمن وأنه من الحكمة العمل على تطبيق سياسة من شأنها ان تبقي على تبعية الجزائر الثقافية لفرنسا، إلى جانب التبعية الإقتصادية، التي يصعب على الجزائر التخلص منها"[3].

ولذلك فإن نسبة التعليم قد قفزت في السنوات الأولى من حكمه من 438995 إلى 735475 بينما كانت قبل مجيئه ضئيلة جدا[4] كما فتحت الجامعة الجزائرية سنة 1958 [5]أبوابها أمام الجزائريين وذلك ضمن سياسة عامة تهدف إلى ربط الجزائر بفرنسا[6]،

---

(1) Paul Balta et Claudine Rulleau, **L'Algérie des Algériens,** éditions ouvrières, Paris, 1981, p 22.

(2) ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص ص265-.266.

(3) نازلي معوض، مرجع سابق، ص 63.

(4) نفسه ص 64.

(5) صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962- 1981، مرجع سابق،** ص ص 33-34.

(6) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21,(1966/1975),** dossier : A10.1.0. « Les relations franco-Algériennes bilan et perspectives » 26/09/1969.

ولقد جاءت إتفاقيات إيفيان مؤكدة عل هذه التبعية الثقافية على الرغم من أن سياسة الجزائر في تحقيق التعريب وجزأرة التعليم قد دخلت حيز التنفيذ . لكن حتى يومنا هذا لا تزال اللغة الفرنسية تحتل مكانة بارزة أملتها ضرورات إقتصادية وثقافية[1]، ولقد كتب أحمد طالب الابراهيمي" إن بلادنا ستظل لمرحلة طويلة قادمة في حاجة إلى اللغة الفرنسية التي هي بمثابة نافذة مفتوحة على الحضارة التكنولوجية العصرية"[2]،

يبدو أن إتفاقيات إيفيان في مادتها الثانية الخاصة بالتعاون الثقافي، تهدف إلى المحافظة على النفوذ الثقافي لفرنسا في الجزائر، كما نصت المادة الرابعة على أن تراعي الجزائر في توزيع أقسام كلياتها التوزيع الشائع في فرنسا وتتعهد بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لمساعدتها في تطوير التعليم والتكوين المهني والباحثين الذين تحتاج اليهم[3]، وهي نافذة حرص الطرف الفرنسي عبرها على ضمان تغلغل اللغة الفرنسية وترسيخها في الجزائر.[4]

إن هذه المهمة التي تبدو ثقافية في ظاهرها، أخطر بكثير من العمل العسكري الذي يهدف إلى فرض الإستعمار الإستيطاني. ولقد كانت فرنسا تدرك هذه الحقيقة وأبعادها، وتعرف أيضاً أن اللغة لا يمكن أن تكون محايدة كما أنها لا يمكن أن تكون مجرد وسيلة تبليغ، بل إنها وعاء حضاري وثقافي وعنصر أساسي من مقومات الشخصية بالإضافة إلى كونها أداة فعالة لاكتساب المعرفة ولصياغة نمط الحياة المميز للفرد والمجتمع على حد سواء[5]، وعطفا على هذا التحليل فإن إتفاقيات إيفيان جاءت صياغتها باللغة الفرنسية لا بالغة العربية من باب سيادة الجزائر والإكتفاء بالنص الفرنسي علما أن اللغة هي احدى مظاهر السيادة [6].

---

(1) صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962- 1981**، مرجع سابق، ص ص 33-34.

(2) أحمد طالب الابراهيمي، مصدر سابق، ص ص 49-50 ينظر و يقارن مع نازلي معوض، مرجع سابق، ص 66.

(3) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA , **carton N°124,(1959-1967)**, dossier : **« leçon générale sur les accords d'Evian, juin 1962 »** , pp 07, 19

(4) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 45، وأنظر أيضا: يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون**، ج2، مرجع سابق، ص ص 343-344.

(5) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، مرجع سابق، ص 198.

(6) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرون**، ج2، مرجع سابق، ص 345.

ففي هذا السياق عملت إتفاقيات إيفيان على تكريس اللغة الفرنسية ضرة للغة العربية[1] تحجبها عن الظهور متى شاءت، وتمنعها من التطور الحقيقي الذي يسمح لها بأن ترقى في وطنها على الأقل، إلى مصاف لغات العلم والتكنولوجية، وبأن تؤدي دورها الطبيعي في بناء الدولة المستقلة إستقلالاً كاملاً.

ومهما يكن من أمر فإن الجزائر غداة الإستقلال لم تكن تملك الإمكانيات المادية والبشرية و الفنية لمواجهة انتشار التعليم الفرنسي في الجزائر أو في استعمال حقها في نشر التعليم بالغة العربية في فرنسا [2].

2- الإجتماعية (الهجرة):

عرَف المؤتمر الدولي المنعقد في روما سنة 1924" المهاجر" بأن كل أجنبي يصل إلى بلد طلبا للعمل وبقصد الإقامة الدائمة وهذا نقيض العامل والذي يصل إلى بلد العمل فيه بصفة مؤقتة[3]. وإذا راعينا هذا التعريف تعذر علينا إطلاق المهاجر على جل الجزائريين في فرنسا ذلك أن خصائص المهاجر الجزائري ألا يقيم مدة طويلة بدون سفريات منتظمة إلى وطنه الأصلي فهجرته مؤقتة [4]

لقد كان للحرب العالمية الأولى السبب الأول في فتح باب الهجرة أمام الجزائريين إلى فرنسا فخلال الحرب تزايد حجم الهجرة الجزائرية لأسباب :

- أولها ارتفاع القيد عن الهجرة بصدور قانون 1914[5]، مما شجع الهجرة التلقائية إلى فرنسا.

---

[1] A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA , **carton N°126,(1959-1967)**, dossier: A10.1.1 Relations politiques franco-Algériennes, Accords et conventions, ACCORDS D'EVIANS, « **Langue française** », p05.

[2] محمد قنطاري، "**مذكرة حزب الشعب الجزائري إلى الجامعة العربية**"، *مجلة الذاكرة*، العدد 2، الجزائر، 1995 ص182.

[3] Jean Jacques Rager, **les musulmans Algériens en France et dans les pays islamiques**, Paris, 1950, p 125.

[4] عبد الحميد زوزو، **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 11.

[5] ألغى الوالي العام مرسوم 1874/05/16 المقيد للهجرة بقرار صدر في 1913/06/18 الى أن تأكد القرار بقانون 1914/07/15 الذي رفع القيد عن الهجرة . **J.O.R.F**, **15/07/1914** p 3103

- ثانيا الإشراف عل تنظيم الهجرة سنة 1916 من قبل السلطة حيث أسست مصلحة عمال المستعمرات التي كانت تشرف عليها وزارة الحربية الفرنسية وكانت هذه المصلحة تتولى تسجيل العمال في الجزائر ونقلهم إلى فرنسا ثم توزيعهم هناك[1] .
- ثالثا: إلحاق الشباب بوحدات الجيش الفرنسي قبل مرحلة الخدمة بحيث أن دفعة 1917 قد أجبرت على اللحاق بالعمل العسكري قبل الأوان بسنة وفي نفس الوقت كانت السلطة قد جندت عنوة 17000 عاملا في الدفاع الوطني[2]

وبحلول 1916 وهي السنة التي صدر فيها مرسوم الإشراف الرسمي، كان عدد المهاجرين في ارتفاع وبقي كذلك طيلة الحرب ويتبين في نهايتها أن التجمع الكلي للمهاجرين بلغ 270.000 مهاجر، عمل منهم 120.000 في التجهيزات العسكرية ومعمل الذخيرة وفي المواصلات والمناجم وفي حفر الخنادق بجبهات القتال، وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة الجزائرية خلال الحرب العالمية الأولى لم تحدث طواعية وإنما كانت إجبارية حيث اقتضت ظروف الحرب أن تجند السلطة الفرنسية هذه الإعداد للدفاع عن فرنسا ولتعويض الفرنسيين المجندين أيضا.

وكان تصرف السلطة هذا إيذانا بظهور مشكلة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا وقد أثارت جدلا بين المعمرين والنواب الجزائريين ولا زالت إلى يومنا هذا سببا في كثير من الخلافات بين الدولتين الجزائرية والفرنسية [3]

و عليه فإن الهجرة الجزائرية مثلت وتمثل بالنسبة للبلدين عاملا مهما وحساسا فيما يخص العلاقات القائمة بين فرنسا والجزائر، حيث كان عامل الهجرة بالنسبة للجزائر نموذجا ذا قيمة في سياسة التعاون المنشودة بين الدولتين، أما بالنسبة لفرنسا فإذا كانت

---

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 14.

[2] Jean Jacques Rager, op.cit, p 64.

وانظر أيضا: سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر**، منشورات ثالة، الجزائر، 2009، ص ص 08.

[3] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص ص14-15.

وانظر أيضا : سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر**، مرجع سابق، ص ص 08، 12.

الهجرة تساهم مساهمة حساسة في اقتصادها والتي تقدر ب 600.000 مهاجرا بما فيها 200.000 طفلا و 50.000 إمرأة، فإنها في نفس الوقت تطرح عدة مشاكل منها الصحة والسكن والتعليم والتكوين [1] وغيرها من المشاكل المصاحبة لذلك .

وتعود الهجرة على الجانب الجزائري بفوائد هامة نلخصها في أربعة مستويات فهي:

أ- تعتبر متنفسا لواحدة من أعلى معدلات المواليد في العالم.

ب- تعمل الهجرة على امتصاص البطالة ف 5/1 فقط من الجزائريين يشتغل وعادة ما تكون الوظيفة ليست بصفة دائمة.

ج- تمنح الهجرة فرصة التكوين في الخارج حيث يوجد مالا يقل عن 350.000 عاملا يدويا جزائريا في مصانع وورشات فرنسا أكثر مما يوجد في الجزائر.

د- تعتبر مصدرا هاما لإدخال العملة الصعبة للجزائر فالهجرة تحقق مداخيل تقدر بمالا يقل عن مليار دينار إلى الجزائر وهو نفس مداخيل المواد الخام التي تستغلها الجزائر بدون احتساب المحروقات [2].

فالهجرة تعتبر من أهم معطيات إقتصاد الجزائر وفي نفس الوقت لها تأثير مهم إجتماعيا لأن معظم العائلات الجزائرية تقتات على ما يرسله لها عائلها بالخارج من حوالات[3].

إن عامل الهجرة الذي أصبح مع الوقت يمثل رباطا إنسانيا ولحمة بشرية وعاملا إقتصاديا يشد الجزائر إلى فرنسا بعد أن ارتفع عدد العمال المهاجرين من 93068 سنة 1950 إلى 194271 سنة 1960 إلى 471020 سنة 1967 وظل في تزايد مستمر حتى بلغ 803986 سنة 1977 [4] .

---

[1] A.M.A.E, Direction Afrique du Nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975), « L'Emigration Algérienne en France** » .

[2] Ibid

[3] Ibid.

[4] ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 270 .

واذا ما رجعنا إلى الحقبة الاستعمارية وبالذات إلى فترة الحرب العالمية الأولى فقد كانت نتيجتها أن أرض فرنسا قد تم التعرف عليها من طرف المسلمين الجزائريين الذين جندوا للدفاع عنها فأخذت في أذهانهم شكل الأرض الموعودة، فعادوا متحمسين قائلين: " إنهم في فرنسا يحبوننا، وأنهم في فرنسا يعاملوننا بالحسنى، إنهم في فرنسا يعلموننا العمل إنهم في فرنسا يدفعون لنا " ولم يكن في ذهن الخماس حينئذ إلا فكرة واحدة وهي الهروب من الريف ومغادرة البلد الذي أصبح غير مضياف ولم يعد له فيه منذ زمن بعيد إلا البؤس فغادر 150.000 عاملا عبروا المتوسط وكونوا الرابط الذي جعل عمالا آخرين يغادرون، هذا هو أصل نزوح الجزائريين إلى فرنسا وهذه هي أسبابه الحقيقية [1].

ومع تتبع الأحداث التاريخية الكبرى فإنه و نتيجة للسياسة الإقتصادية والفرنسية في كل من الجزائر وفرنسا هاجر عدد كبير من الجزائريين بحثا عن العمل نتيجة عدم توفره بالجزائر وحاجة فرنسا إلى اليد العاملة [2]. ولا سيما أن فرنسا بدأت بتطوير سياستها الإقتصادية مطلع القرن العشرين، وقد قدر عدد المهاجرين سنة 1912، ما بين 4000 و5000 مهاجر [3]. وفي سنة 1913 بدأت عملية الهجرة المنظمة وتكونت في 1916/12/14 إدارة لعمال المستعمرات، تابعة لوزارة الحربية الفرنسية [4].

وازدادت أهمية الهجرة بعد الحرب العالمية الأولى[5] للمساهمة في الميدان العسكري والإقتصادي ثم تناقصت في سنوات 1930 على إثر الأزمة الإقتصادية العالمية، إلا أنه قدر عدد الهاجرين الجزائريين حينها ب200.000[6]. وفي سنة 1950 بلغ عددهم 24230 ثم بلغ في سنة الإستقلال 25149، وارتفع سنة 1963 إلى 50543 [7].

---

(1) فرحات عباس، **الشاب الجزائري 1930 –الجزائر من المستعمرة الى المقاطعة–**، مرجع سابق، ص 51.
(2) نازلي معوض، مرجع سابق، ص 51.
(3) عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، مرجع سابق، ص 134.
(4) Offredo, **L'Algérie avec ou sans la France**?, Cerf, France, 1973, p72.
(5) **إستصدار قانون رفع القيد عن الهجرة . J.O.R.F, 15/07/1914 p 3103**
(6) Offredo, op.cit, p73.
(7) عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، مرجع سابق، ص 141.

وهذه الزيادة جاءت نتيجة عوامل متعددة منها تدهور الإقتصاد الجزائري وهروب العديد من أصحاب رؤوس الأموال والإضطراب السياسي الذي شهدته المرحلة الإنتقالية [1].

واستنادا على إتفاقيات إيفيان[2]، نجد ان المفاوض الجزائري قد حرص كل الحرص على إبقاء المهاجرين بفرنسا[3] لعدم إمكانية إستيعاب الإقتصاد الجزائري لهم ولأنهم سيساعدون البلاد في توفير العملة الصعبة[4] وبالمقابل قبل المفاوض الفرنسي ذلك لأن العمال يساهمون في تطور الإقتصاد الفرنسي وأنهم يقومون بالأعمال الشاقة ويحصلون على أجور أقل من أجور العمال الفرنسيين [5].

ويرى الجانب الفرنسي أن الهجرة بعد الإستقلال أصبح لها صدى سياسي فصحيح أن البعض يهاجر إلى فرنسا للعمل لكن أيضا لتجاوز الإستغلال الذي يفرضه عليها النظام في الوسط الجزائري [6]، وبواسطة وبفضل الروابط التي صنعتها الهجرة في محيط المتوسط من خلال جاذبية فرنسا التي في نفس الوقت تصون هذه الفئات.

إن الهجرة تؤكد الحضور الفرنسي في الأذهان والمشاعر أكثر من تأثير المتعاونين الفرنسيين في الجزائر، و لأنها حتمية تمددت في التاريخ البيني فالنظام الجزائري يشعر بها كعقبة مقلقة تواجه ترسيخ الإستقلال.

والى غاية الملتقى حول الهجرة في سبتمبر1966 كانت تمر في صمت مثل عاهة يجب إخفائها[7]، ولكن منذ ذلك الوقت أصبحت الهجرة مرسمة كمشكل وطني موروث من الماضي.

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21,(1966-1975),** dossier :A10.1.0**, « Les Relations franco-Algériennes bilan et perspectives », 29/09/69 , pp01-02.**
(2) Benyoucef Ben khedda, **Les accords d'Evian- la fin de la guerre d'Algérie**, OPU, Alger, 1998, p89 .
(3) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA , carton **N°124,(1959-1967)**, dossier : **«Leçon générale sur les accords d'Evian, juin 1962** », pp 07, 19.
(4) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975)** dossier A10.2.0**: « L'émigration Algérienne en France».**
(5) نازلي معوض، مرجع سابق، ص 98.
(6) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22 ,(1966-1975), « L'Emigration Algérienne en France** »
(7) Ibid.

وبعد ذلك وفي كل مرة لم تتوقف الهجرة عن صناعة نفسها كموضوع غير الوطنية المتطرفة.

إن إتفاقية ديسمبر 1968 كانت تمثل نصرا واعترافا للعمل الوطني وحقوق المهاجر الذي يعتبر عند المستعمر السابق كأجنبي يملك كامل الحقوق. ولم يعد كالمستفيد من إتفاقيات إيفيان[1] . وفي النهاية وحاليا ننطلق من المفعول الواقعي للعمل لأن الفئة الوافدة أصبحت مدمجة في الحياة الإقتصادية رغم أننا نلاحظ في الصحافة خطابا مزعجا حول ضرورة إعادة الإدماج في التصنيع إنطلاقا من المخطط الرباعي[2].

من زاوية نظر أخرى فإن الهجرة أصبحت مرحلة ضرورية من أجل تأهيل إطارات المستقبل الذين تحتاجهم المصانع التي ستشيد في المستقبل، بل وأيضا يطالبون بتحويلهم إلى مكون من مكونات الأمة و فرنسا مطالبة بمعاملة المهاجرين الجزائريين بنفس المعاملة للمواطنين الفرنسيين ليصبح لهم الحق المزدوج في التمتع بحقوقهم في فرنسا وفي الجزائر أيضا، وعليه فإن على فرنسا تحمل وتصلح تبعات وانعكاسات الإستعمار وعليها أن تسيس بذكاء كل الأحداث فالنظام الجزائري يستطيع في مجال الهجرة أن يستغلها كمادة أساسية غنية ويوظفها في احتياجات السياسة الداخلية وسياساته الخارجية، فلقد أصبحت الجزائر المستعمرة السابقة درعا تناضل و تصارع من أجل تحسين عيش العمال المهاجرين ذوي الأصول الجزائرية[3]

ومن خلال ماسبق نجد أن الجزائر قد ارتبطت بفرنسا نتيجة عاملي الثقافة والهجرة وأن هذين العاملين لازالا يؤثران على كل تقارب وتباعد بين البلدين [4].

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22 ,(1966-1975), « L'Emigration Algérienne en France** »

(2) Ibid.

(3) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975), « L'Emigration Algérienne en France** »

(4) صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر**، مرجع سابق، ص 35

رابعا: الأسس السياسية

1- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :

لقد كان إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958[1] وسيلة تكتيكية تهدف إلى خلق الأداة الرسمية التي تحوز الصلاحيات لقيادة دولة جزائرية مستقلة كما أنه محاولة لفتح الحوار بين السلطات الفرنسية والقيادة الجزائرية، وبتعيين فرحات عباس على رأسها، أعطت الثورة عرضا خاصا لفرنسا للدخول في مفاوضات، لأنها كانت ترى فيه الرجل المعتدل والذي لا يحبذ فكرة العنف ويبحث عن الحلول دون التخلي عن فكرة ومبادئ أول نوفمبر، ويرجع سبب اختياره أيضا لأسباب إستراتيجية سياسية حيث يذكر سعد دحلب إن اختيار فرحات عباس رئيسا لأنه كان معتدلا ولم يكن ينافس أشخص بالإضافة إلى رغبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في جس نبض الفرنسيين واستدراجهم إلى المفاوضات[2]، وكان فرحات عباس معروفا بثقافته السياسية الواسعة التي تمكنه من إعطاء وزن دبلوماسي للثورة الجزائرية ومواجهة سياسة الجنرال ديغول، وهو معروف من طرف الفرنسيين بخبرته وحنكته السياسية [3] ففي حين كان يترأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فهو يسعى لإجراء المفوضات مع الدولة الفرنسية[4] .

لقد اتبعت الحكومة المؤقتة مجموعة من الأسس أهمها :

- الوفاء للماضي فرغم احتلال الفرنسيين للجزائر سنة 1830 ومحوهم للدولة الجزائرية إلا أن الثوار استطاعوا بعثها من خلال الحكومة الجديدة [5] .

---

(1) Slimane Chikh**, l'Algérie en armes ou le temps des certitudes**, eds casbah, alger, 1998, p114.

(2) سعد دحلب، **المهمة المنجزة من اجل الاستقلال**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 83.

(3) حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 191.

(4) نفسه، ص 183 .

(5) نبيل أحمد بلاسي، **الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص ص 201، 202.

- تعهد الحكومة أمام الشعب الجزائري بتحقيق الحرية والعدالة و التحرر الإجتماعي .
- وضعها أسس المفاوضات مع فرنسا التي تتلخص في حق الشعب الجزائري في الإستقلال وتقرير المصير .
- الإيمان بالوحدة المغربية وبالعروبة الجزائرية بدليل إشارتها أن الجزائر جزء لا يتجزء من الوطن العربي .
- تحديد سياستها فيما يتعلق بتسوية القضية الجزائرية مع فرنسا والأقلية الأوروبية وذلك بتعهد الحكومة الجزائرية الجديدة بمنحهم حق المواطنة وكل الضمانات الأساسية لمصالحهم المشروعة إذا رغبوا بأن يبقوا كفرنسيين فسيكون نظامهم نفس نظام الأجانب المعمول به في جميع أقطار العالم المتحضر .
- أما عن العلاقات بين الجزائر وفرنسا فقد أوضحت الحكومة أن العلاقات ستكون على أساس المساواة ليس مع فرنسا فقط ولكن مع جميع دول العالم .
- كما أعلنت الحكومة عن احترامها لميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان وإتفاقيات جنيف الخاصة بأسرى الحرب وتعتبر هذه المواثيق القاعدة الأساسية لهذه الحكومة في الميدان الدولي[1] .

وقد أنشئت الحكومة المؤقتة الجزائرية من أجل تحقيق أهداف محددة تتمثل أهمها في:

1-1- على المستوى الداخلي :

- محاولة حل مشكل القيادة بتحقيق نوع من الإنسجام و الوحدة التي افتقدتها لجنة التنسيق والتنفيذ.
- إبراز دور جبهة التحرير الوطني في قيادة الثورة الجزائرية وأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري [2].

---

[1] نبيل أحمد بلاسي، مرجع سابق، ص ص 201، 202 .

[2] جمال قنان، " **نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني** "، *مجلة الذاكرة*، العدد الرابع، المتحف الوطني للمجاهد، 1996 .

- إقناع الرأي العام العالمي أن المفاوض الجزائري الشرعي موجود ومستعد للتفاوض الرسمي مع الحكومة الفرنسية طبقا للشروط التي حددها بيان أول نوفمبر وأقرها مؤتمر الصومام، و تكذيب إدعاءات الجنرال ديغول، ووضع حد فاصل لما تدعيه الحكومة الفرنسية بأنها لم تجد مفاوضا شرعيا يمثل الشعب .
- مواجهة المؤسسات الفرنسية حيث يندرج تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ضمن مسار عام لمواجهة سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة بزعامة الجنرال ديغول وتحطيم المؤسسات الإستعمارية بإيجاد مؤسسات ثورية بديلة لتبسط تأثيرها تدريجيا على الساحة الدولية(1).
- إعادة بعث الدولة الجزائرية والتأكيد التاريخي على وجودها منذ القدم وتوجه الثورة إلى نتيجة سياسية تتمثل في إخراج الدولة من رحم الثورة.
- تقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير العسكرية حيث أصبح مشكل الأسلحة أخطر العقبات التي تعاني منها الثورة فكان هدف الحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكل التسليح وجلب خبراء من أجل تدريب الجنود ومحاولة التخلص من الخطوط المكهربة(2).

1-2 على المستوى الخارجي :

إحتلت الأبعاد الدولية والدبلوماسية عموما قسما هاما من أهدافها المسطرة والتي يمكن ايجازها في :

- التأكيد على البعد الإسلامي العربي للجزائر دولة و شعبا وهذا ما تجلى من خلال الرسالة التي بعث بها فرحات عباس إلى الرئيس جمال عبد الناصر- الذي اتهمته فرنسا بدعم الثورة من خلال الدعاية الكبيرة التي قامت بها للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومن ورائه كل دول الكتلة الشيوعية من أجل أن تقع على

(1) سعد دحلب، مصدر سابق، ص 82.

(2) فتحي الديب، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، 1990 ص 395.

فرنسا مسؤولية تمديد وإطالة حرب الجزائر[1]– هذه الرسالة والمتضمنة "أن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو استجابة لنداء العروبة الصارخ الذي تصاعد بصفة علنية في كل أرجاء الوطن العربي الكبير" [2].

- مواجهة سياسة ديغول الخارجية وتقوية النشاط الدبلوماسي الخارجي بهدف التعريف بالقضية الجزائرية وكسب الرأي العالمي إلى جانب الثورة وأن وجود حكومة سوف يؤدي إلى تبدل جذري للخارج حيال القضية الجزائرية كما عبر عمار أوعمران بأن تأسيس الحكومة المؤقتة يعتبر كخطوة هجومية من الناحية الدبلوماسية [3] .
- محاولة جبهة التحرير الوطني الإستفادة من الوضع الدولي آنذاك والمتمثل في الصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشيوعي بزعامة الإتحاد السوفياتي والمعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والإستفادة من الدعم الدبلوماسي للدول الإشتراكية [4] مع المحافظة على إستقلالية القرار السياسي الجزائري .

1-3 موقف فرنسا من إعلان تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA:

كان الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية بالنسبة لفرنسا ضربة موجعة لأنه سيدحض أطروحتها ويرد على إدعائها بعدم وجود مفاوض رسمي كما أن الإعلان جاء قبل أيام قلائل من تنظيم إستفتاء حول الدستور المتعلق بالجمهورية الخامسة [5] .

مما سيؤدي إلى إفشال محاولات الطرف الفرنسي الهادفة إلى تجميد القضية الجزائرية في المحافل الدولية واعتبارها قضية داخلية ومواجهة أهداف فرنسا حول تشكيل الحكومة والمتمثلة في إعلان رئيس الجمهورية الفرنسية شارل ديغول أن " فرنسا ستقطع علاقاتها

---

[1] ANOM, Algérie GGA , carton **n°15CAB/74**, **LA PAIX DES BRAVES,** 24/11/1961.

[2] أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح– مع ركب الثورة التحريرية**–، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر ،1982، ج3، ص 402.

[3] Gilbert Meynier **, Histoire intérieure du FLN 1954-1962,** Casbah éditions, Alger, 2003, pp 581-607.

[4] Ibid, pp 607-608.

[5] جمال قنان،" **نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني**"، مرجع سابق، ص 31.

فورا مع أية حكومة تعترف بالحكومة الجزائرية" [1]، وأنذرت بما قد ينجم عن إعتراف الدول بالحكومة الجزائرية من تعكير لصفو العلاقات بينها وبين فرنسا وبذلت الحكومة الفرنسية قصارى جهودها الدبلوماسية للعمل دون حصول الجزائر على الإعترافات الدولية[2] .

وموازاة مع ذلك قامت السلطات الفرنسية لإطلاق عدة مشاريع إصلاحية كان الهدف منها إستدراج الجزائريين لإضعاف جبهة التحرير الوطني وتم اتخاذ تدابير خاصة على الصعيد السياسي والإجتماعي والإقتصادي حتى تبقى الجزائر مرتبطة بفرنسا و من بينها:

- مشروع قسنطينة أكتوبر 1958. [3]
- سلم الشجعان. [4]
- مبدأ تقرير المصير.[5]

اذ أرادت فرنسا أن تؤسس إرتباطا إستراتيجيا يهيئ لها الأرضية لبناء علاقات مع الجزائر سواء كان في إطار فدرالي معها أو في حالة إستقلال الجزائر من أجل الهيمنة الثقافية و الإقتصادية ومن ثم التبعية لها على المدى الطويل و هذا ما حدث بالفعل بعد إستقلال الجزائر في جويلية 1962 في وضع أسس متينة لعلاقاتها مع فرنسا .

أما على الصعيد العسكري فحدثت تعزيزات للجيش الفرنسي لم يسبق لها مثيل وكان تعزيز القدرة العسكرية الفرنسية كخيار حتمي فرض نفسه في أواخر 1958 وذلك بالرغم من عدد المجندين الفرنسيين المسلمين لتدعيم الجيش الفرنسي [6]

---

[1] جمال قنان،" **نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني** "، مرجع سابق، ص 31.

[2] طلاس مصطفى، بسام العسلي، مرجع سابق، ص 370.

[3] A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N° 21,(1966-1975)** dossier A10.1.0**: « Les Relations franco-algériennes bilan et perspectives », 29/09/69 , pp01-02.**

[4] ANOM, Algérie GGA, carton **n°15CAB**/74, **LA PAIX DES BRAVES,** 24/11/1961.

[5] A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA , **carton N°126,(1959-1967)**, dossier Pouvoir règlementaire, ACCORDS D'EVIANS, « **travaux relatifs a l'application des accords d'evian», pp 1, 2.**

[6] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين 19 و20**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2012، ص 186.

إن عمق العلاقات التي كانت فرنسا تحرص على صناعتها تتطور بشكل عميق ومعقد ففي الوقت الذي كانت الحكومة المؤقتة تتأسس في ظل مقاربات جزائرية ثورية ضد فرنسا كانت فرنسا تعزز وجودها العسكري بالتعزيزات في الجيش الفرنسي الذي كان جزء هام من مكوناته هو المكون المسلم بل والمكون الجزائري الذي كان الجنرال ديغول يفهم أبعاده الإستراتيجية في مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية كما عكسه تصريحه الشهير عندما اشتكى له جنرالاته من فرار ضباط الجيش الفرنسي من أصل جزائري فقال " أولئك مستقبل فرنسا في الجزائر " [1]

2- برنامج طرابلس 1962:

يعتبر ميثاق طرابلس1962 من أهم مواثيق الثورة الجزائرية على غرار بيان أول نوفمبر 1954 ومؤتمر الصومام 1956 وذلك بحكم المرحلة و التصورات والأفكار الجديدة التي أقرها، فقد تم وضعه في الفترة الإنتقالية بعد وقف إطلاق النار حيث قرر المجلس الوطني للثورة إجراء دورة إستثنائية قصد التحضير لحدث هام ألا وهو إستقلال الجزائر المرتقب وانعقدت هذه الدورة في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس[2]، وتجدر الإشارة أن فكرة انعقادهذا المؤتمر طرحت لما تم إستدعاء المجلس الوطني للثورة للإنعقاد خلال الإجتماع الذي عقدته الحكومة المؤقتة بالرباط[3] في 22 مارس 1962 وبطلب من أحمد بن بلة [4].

وكانت الحكومة المؤقتة تتفادى فكرة إستدعاء المجلس الوطني للثورة للإنعقاد في تلك

---

[1] يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين 19 و20**، مرجع سابق، ص 186.

[2] علي هارون، **خيبة الإنطلاق** أو **فتنة صيف 1962**، ترجمة الصادق عماري و آخرون، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص 11.

[3] الرباط هي العاصمة السياسة للمملكة المغربية.

[4] أحمد بن بلة هو أول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة ولد في 25 ديسمبر 1916 في بلدية مغنية ولاية تلمسان أقصى غرب الجزائر على الحدود الجزائرية المغربية .

الفترة المبكرة لدخول إتفاقيات إيفيان حيز التنفيذ وهو ما عبر عنه لخضر بن طوبال[1] عندما طلب من أحمد بن بلة سحب إقتراحه هذا إلا أن بن بلة رفض التخلي عنه وشرع في البحث عن طرق أخرى لإرغام الحكومة المؤقتة على دعوة المجلس للإنعقاد كما ينص عليه القانون المنظم للمؤسسات المؤقتة للثورة في مادته السابعة والعشرون[2]. وانعقد المؤتمر في العاصمة الليبية طرابلس ذلك المؤتمر الذي جاء لوضع آليات جزائر ما بعد الإستقلال والذي يقال عنه أنه ما زال مفتوحا إلى يومنا هذا[3] بسبب الإختلافات الإيديولوجية وغيرها .

وهي الفترة التي كانت بداية لعهد التحولات الكبرى للمجتمع الجزائري فالثورة الجزائرية قوضت أركان الإستعمار في الجزائر وكانت الضرورة الملحة عليها إعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة على أسس جديدة تختلف جذريا على ما كانت عليه في عهد الإستعمار[4] رغم أن المشاكل و العراقيل التي كانت تعترض بناء الدولة حديثة الإستقلال ومن ضمنها الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية السيئة بالإضافة إلى نشاط منظمة الجيش السري التي كثفت من أعمالها الإرهابية في تلك الحقبة بغية خلط الأوراق[5] للجانب الفرنسي قبل الجزائري .

كما أن اتفاقيات إيفيان وانعكاساتها على مستقبل الجزائر أنتجت واقعا أدى إلى إنعقاد مؤتمر طرابلس لمواجهة التحديات المطروحة وحل كل المشاكل العالقة من خلال محاولة إعطاء ديناميكية جديدة في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية الإجتماعية والثقافية[6].

---

[1] لخضر بن طوبال مناضل في حزب الشعب وقائد الولاية الثانية بعد كل من ديدوش مراد و زيغود يوسف .

[2] إبراهيم لونيسي، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني 1954 -1992** دار الهومة، الجزائر، ص 11.

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، مرجع سابق، ص ص 202 ،204 وانظر ايضا : نور الدين حاروش، **مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية قراءة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الامة، الجزائر، 2012، ص ص 404-405.

[4] محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر1954، طبعة خاصة، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 278.

[5] نفسه، ص 278.

[6] نفسه، ص 279.

لقد جاءت الوثيقة التي عرفت تاريخيا بميثاق طرابلس مرتكزة على محورين رئيسيين[1] :

- تقييم الوضع في البلاد 1830الى 1962 بما في ذلك إتفاقيات إيفيان التي كانت مستهل أشغال مؤتمر طرابلس الذي بدأ جلسته بقراءة متأنية لإتفاقيات إيفيان التي كانت قيادة الأركان قد شنت عليها حملة واسعة النطاق واصفة إياها بالعمل الخياني الذي قدم للإستعمار تنازلات بدون مقابل[2] .
- تنظيم الدولة الجزائرية المقبلة بأبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية[3] والثقافية .

فبالنسبة للمحور الأول أعطى البرنامج تقييما شاملا للأوضاع في الجزائر من الإحتلال إلى غاية توقيع إتفاقيات إيفيان مركزا على السيادة الوطنية والسياسة الفرنسية الهادفة إلى تقويضها [4] .

وبما أن إتفاقيات إيفيان كانت قد شكلت الفيصل في هذا المجال فإن البرنامج وقف عند تحليل هذه الإتفاقيات مطولا مشيرا إلى مسألة التعاون بين الجزائر وفرنسا حيث اعتبره قيدا من قيود التبعية الإقتصادية والثقافية [5]ويكرس لامتداد فرنسا في الجزائر ومن ثم إلى دول الساحل وإفريقيا السوداء .

كما اعتبر إحتفاظ الحكومة الفرنسية بقاعدة المرسى الكبير والمطارات العسكرية والمنشآت الذرية بالجنوب من شأنه أن يحد من حرية الدولة الجزائرية ويهدد سيادتها.

---

[1] Louis Tourrnoire, **De Gaulle et L'Algérie**, Ed fayd, Paris, 1972, p 483.

[2] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962**، ج2، مرجع سابق، ص 167

[3] A.M.A.E,Service de liaison avec l'Algérie **N° 86 , (1962-1967)** n° de dossier :A10-1-2, **«L doctrine algérienne du pétrole »**.

[4] بن يوسف بن خدة، **إتفاقيات إيفيان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 17 وما بعدها وانظر أيضا محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962**، ج2، مرجع سابق، ص 171.

[5] بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات إيفيان**، مصدر سابق، ص 17 وما بعدها.

وبذلك نلاحظ أنه رغم المكاسب المحققة بواسطة إتفاقيات إيفيان فإن ذلك لم يمنع برنامج طرابلس التحفظ عليها بتبيان مخاطرها المحتملة كما لم يمنعه من التنبه للمشروع الإستعماري الذي يهدف لإبقاء مصير الجزائر مرتبطا بفرنسا بطرق وأشكال جديدة مما يشكل تهديدا حقيقيا في استكمال أبعاد الإستقلال الوطني وترسيخ دعائم السيادة الوطنية .

و بديهي أن في مثل هذا الموقف دليلا على رسوخ الفكر الوطني في هذه المرحلة وعلى الإستمرارية والتواصل بين إيدولوجية الثورة الجزائرية وإيديولوجية الحركة الوطنية في واحد من أهم مبادئه وهو استرجاع السيادة كاملة غير المنقوصة[1].

واذا كانت إتفاقيات إيفيان قد شكلت لجبهة التحرير الوطني الحاجز الأكبر في هذا التقييم فذلك لا يعني أنها لم تكن واعية لحجم التحديات الأخرى والتي من ضمنها المنظمة السرية المسلحة والتي كان مبرمجا القضاء عليها بشكل عاجل[2]، كما قيم ميثاق طرابلس الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية مستخلصة من ذلك التقييم مأساوية هذه الأوضاع وكيفية معالجتها بتسطير برنامج حكومي يعمل على امتصاص رواسب الإستعمار وآثاره.

لقد سطر برنامج طرابلس الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة الجزائرية حديثة الإستقلال في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وهو ما أطلق عليه الثورة الديمقراطية الشعبية[3] كما حدد برنامج طرابلس المحاور الكبرى للثورة الديمقراطية الشعبية وحصرها[4] في :

- الثورة الزراعية التي تشتمل على الإصلاح الزراعي المرتكز على شعار:

---

[1] محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**، مرجع سابق، ص 280.

[2] Mohammed Harbi, **Le FLN mirage et realite 1945-1962** , NAQD/ENAL, Alger, 1993, p317 **.**

[3] A.M.A.E, Service de liaison avec **l'Algérie n° 86 /1962-1967** n° de dossier :**A10-1-2**, **« La Doctrine Algérienne du pétrole ».**

[4] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، مرجع سابق، ص 185.

الأرض لمن يخدمها[1]، وعلى تحديث الفلاحة بواسطة توزيع التقنيات العصرية على أوسع نطاق وتنويع الزراعات الغنية وإحلالها محل الزراعات الفقيرة وإعادة جمع الثروة الحيوانية والعمل على تنميتها وتطويرها ثم المحافظة على الثروة العقارية وتوسيعها بواسطة إستصلاح الأراضي المنجرفة وتشجير الغابات المحروقة وتوسيع المساحات المروية بالإضافة إلى التركيز على إستصلاح مساحات جديدة [2]، وإنشاء تعاونيات حكومية وإقامة صناعة تخدم الإحتياجات الزراعية وتأميم وسائل الإنتاج والنقل والخدمات والعمومية والبنوك والتجارة الخارجية وتأميم المناجم والمحروقات[3] والصناعة الثقيلة[4]

– تطوير المنشآت بواسطة تأميم وسائل النقل وتحسين وتجديد شبكات الطرق والسكك الحديدية وإقامة شبكات جديدة للمواصلات البرية قصد الربط بين المدن الكبرى والأسواق القروية.

– تأميم البنوك والتجارة الخارجية، لأن السيطرة على هذين القطاعين كان ضروريا لممارسة الرقابة الوطنية وللتمكن من توجيهها في الإتجاه الذي يضمن القضاء على النظام الإمتيازي بين فرنسا والجزائر ويسمح للدولة بالإشراف المباشر على التصدير والإستيراد وبمراقبة الأسعار على جميع المستويات وهي المهمة التي تبدو تقنية لكنها تكتسي في الواقع طابعاً سياسياً لأنها تهدف إلى جعل البلاد تسلك موقف الرفض المتمثل في العمل على قطع علاقات الإمتياز مع المستعمر السابق واستبدالها بعلاقات حرة مع البلدان التي تعرض أفضل الأسعار ويضمن التعامل معها مبادلات متوازنة أساسها المنفعة المتبادلة[5].

---

(1) عبد الكريم بوصفصاف، **معجم أعلام الجزائر في القرنين19 و20**، مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة، 2002، ج1، ص 156.

(2) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962**، ج2، مرجع سابق، ص 185

(3) A.M.A.E, Service de liaison avec l'Algérie n° **86 ,(1962-1967)** n° de dossier :**A10-1-2**, **«La doctrine algérienne du pétrole »**.

(4) بوصفصاف، مرجع سابق، ص 156.

(5) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962**، ج2، مرجع سابق، ص 186.

– تأميم الثروات المعدنية والطاقة والذي وإن كان ينتظر تحقيقه على الأمد الطويل [1]، فإن إدراجه في البرنامج يعني أن مصالح الدولة مطالبة بتوفير مايحتاج إليه من شروط مثل تكوين المهندسين والتقنيين وتوسيع شبكات الكهرباء والغاز إلى كافة أنحاء البلاد[2].

– تطوير الصناعة وتنميتها حيث حدد برنامج طرابلس مهمة الدولة في العمل على توسيع القطاع العمومي الموجود ليشمل المناجم ومصانع الإسمنت و الإعداد لإنشاء صناعات قاعدية لابد منها للفلاحة العصرية وصناعات نفطية وحديدية في انتظار الصناعات التحويلية والثقيلة التي توفر للجزائر إمكانيات إنشائها بالتدريج، أما ميادين الإقتصاد الأخرى فإن الدولة تتركها للمبادرة الخاصة التي ينبغي تشجيعها وتوجيهها في إطار المخططات العامة، كما أن على الدولة تحسين الصناعة التقليدية وإنشاء صناعات صغيرة محلية وجهوية لاستثمار المواد الأولية ذات الطابع الفلاحي خاصة[3].

لقد تكونت وثيقة طرابلس من ثلاثة أجزاء وملحق خاص حول علاقة حزب جبهة التحرير الوطني والدولة، وكان الجزء الثاني قد خصص لهدف الثورة وهو الإنتقال من ثورة تحريرية إلى ثورة ديمقراطية شعبية تتشكل من فئات المجتمع الفلاحين والعمال الأثرياء و المثقفين وكذلك القضاء على مخلفات الإستعمار والإعتماد على الحزب الواحد وهو حزب جبهة التحرير الوطني الذي أصبح بدلا من جبهة التحرير الوطني منذ ميثاق طرابلس 1962 بالإضافة إلى محاربة الإمبريالية بكل أشكالها والإقطاعية بكل صورها والبرجوازية أيضا ودعم حركات التحرر في السياسة الخارجية والعمل على الوحدة المغاربية والعربية والإفريقية[4].

---

[1] A.M.A.E, Service de liaison avec l'Algérie **n° 86 ,(1962-1967)** n° de dossier :**A10-1-2**, «**La doctrine algérienne du pétrole ».**

[2] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، مرجع سابق، ص 186 وانظر أيضا عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق، ص 156.

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، مرجع سابق، ص 186.

[4] رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، دار المعرفة، الجزائر، 2004، الجزء الثاني ص 05.

وينص الجزء الثالث للوثيقة على بناء إقتصاد وطني متحرر من كل تبعية رأسمالية[1]، وهذا بالإعتماد على الإقتصاد الموجه والمخطط الذي يسعى إلى نقلة نوعية في المجال الزراعي وهذا عن طريق توزيع الأراضي تحت شعار" الأرض لمن يخدمها".[2]

لقد كان الإهتمام بالوثيقة وكيفية بناء الدولة الجزائرية والقضاء على الرأسمالية المتحالفة والرأسمالية الأجنبية، وهذا الوضع فرض على الدولة الجزائرية وضع برنامج إنتقالي لإنتصار الثورة الإشتراكية المتماشية مع العامل المادي والبشري للبلاد والقضاء على التبعية المعتمدة على الإستعمار الأجنبي والرأسمالي المحتكر وهذا عن طريق القيام بثورة زراعية وتأميم وسائل الإنتاج وتشجيع النظام الإشتراكي حتى لا يكون للبرجوازية البيروقراطية سيطرة في الجزائر وجعل العامل المسير لمؤسسات بلده الإقتصادية والسياسية من ما يزيده ثقة في تسييره لمؤسسات البلاد[3].

لقد حدد ميثاق طرابلس ضرورة الإعتماد على الإمكانيات الموجودة في الجزائر وتطوير قطاع الانتاج والتمويل مع مبادئ الإشتراكية من هذا التمويل يعتمد على الإدخار الوطني والضرائب كي لا تقع البلاد تحت الضغط الدولي والتخلص تدريجيا من المساعدات الخارجية والإصلاح الذاتي للمؤسسات الصناعية وخلق مؤسسات جديدة في الدولة والإهتمام بالصناعات الخفيفة والمتوسطة لسد حاجيات الشعب وتصدير الفائض والإهتمام بقطاع السياحة كما تهدف الثورة الديمقراطية الشعبية في القضاء على الأمية وترقية الطب وتنمية الثقافة الوطنية وبناء سكنات ومنصب عمل والتخلص من بنود إتفاقيات إيفيان[4] .

---

[1] A.M.A.E, Service de liaison avec l'Algérie **n° 86 ,(1962-1967)** n° de dossier :**A10-1-2, « La doctrine algérienne du pétrole ».**

[2] بوصفصاف، مرجع سابق، ص 156.

[3] رابح لونيسي، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، مرجع سابق، ص 06.

[4] بوصفصاف، مرجع سابق، ص 157 وما بعدها.

إن من أهم ما جاء في وثيقة طرابلس هذا المقتطف الذي يعبر بشكل كبير على استراتيجية فرنسا المهيمنة على توجهات الدولة الجزائرية حديثة الاستقلال في جميع الميادين الحيوية سواء كانت إقتصادية أو أمنية أو حتى ثقافية :

" إن الحكومة الفرنسية تحاول توجيه إستقلال بلادنا حسب مقتضيات سياستها الإستعمارية ... وتمثل إتفاقيات إيفيان قاعدة للإستعمار الجديد تريد فرنسا إستعمالها لِتُمَكِّن هيمنتها وتنظيمها في شكل جديد، إن المستعمرين الفرنسيين يحاولون أن يجعلوا من قبولنا التكتيكي لإتفاقيات إيفيان نكسة إيديولوجية تنتهي إلى التخلي عن أهداف الثورة"[1].

"والحكومة الفرنسية لا تعتمد فقط على قواتها العسكرية وعلى الأقلية الفرنسية لتخريب تطور الجزائر بل إنها تستغل التناقضات السياسية والإجتماعية داخل جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وتحاول أن تجد ضمنها حلفاء موضوعيين قد ينسلخون عن الثورة وينقلبون ضدها، وهذا التكتيك الإستعماري يمكن تلخيصه كما يلي: بعث قوة ثالثة في صفوف جبهة التحرير الوطني تتكون من الوطنيين المعتدلين الذين يقتنعون بالإستقلال ولكنهم يعارضون كل عمل ثوري حقيقي ثم ترك عناصر القوة الثالثة تتصارع مع المناضلين والإطارات التي تبقى وفية للمصالح الشعبية ولمقاومة الإستعمار... إن رغبة الحكومة الفرنسية هي أن تتغلب النزعة المعتدلة على القوى الثورية وهذا ما يجعل ممكناً قيام تجربة تشترك فيها فرنسا مع جبهة التحرير الوطني في نطاق الإستعمار الجديد"[2].

بعد هذه الصورة المجملة يعود برنامج طرابلس إلى التأكيد على "أن حرب التحرير التي قام بها الشعب الجزائري قد أعادت للجزائر سيادتها الوطنية واستقلالها، لكن المعركة لم تنته، بل العكس، يجب أن تستمر لتوسيع ودعم الإنتصارات وذلك بواسطة الثورة الديمقراطية الشعبية التي هي تشييد واع للبلاد في إطار المبادئ الإشتراكية والسلطة للشعب[3].

---

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962**، ج2، مرجع سابق، ص 175 .

[2] نفسه.

[3] نفسه، ص 181 .

وبعد تحديد المهام الأساسية، إنتقل برنامج طرابلس إلى تعداد الوسائل الواجب استعمالها لتجسيد الثورة الديمقراطية على أرض الواقع، وحصر هذه الوسائل في ثلاثة رئيسية هي: بناء إقتصاد وطني وانتهاج السياسة الإجتماعية التي ترمي إلى إفادة الجماهير ورفع مستوى معيشة العمال والقضاء على الأمية وتحسين الأوضاع السكنية والصحية وتحرير المرأة ثم انتهاج سياسة دولية أساسها الإستقلال الوطني ومناهضة الإمبريالية[1].

فيما يخص بناء الإقتصاد الوطني. وانطلاقاً من كون فرنسا كانت تسيطر كلية على الإقتصاد الجزائري بحكم الإستعمار، وبأن هذا الأخير مختل التوازن وغير متناسق والسبب يرجع إلى نهب خيرات البلاد واستنزافها وتحويلها إلى فرنسا وسياسة الإقطاع التي كانت تمارسها الأقلية الأوروبية في الجزائر على حساب الجزائريين وهذا ما جاء في وثيقة طرابلس للقضاء على الإقطاع[2] .

لقد تمت المصادقة على المشروع بدون مناقشة لأن اهتمام المؤتمرين كان منصرفا إلى تشكيل المكتب السياسي[3] والجدير بالذكر أن ميثاق طرابلس كان يتضمن في جدول أعماله نقطتين هامتين هما : برنامج طرابلس أو ما يسمى ميثاق طرابلس وتعيين المكتب السياسي .

الأولى تمت المصادقة عليها بدون مناقشة أو ملاحظة تذكر أما النقطة الثانية والمتعلقة بتعيين المكتب السياسي أو قيادة جبهة التحرير الوطني فقد عرفت أجواء حادة من التوتر تعثرت عندها أشغال المؤتمر حيث تحولت المداولات إلى جو من التدخلات والإستفزازات الصريحة [4].

---

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، مرجع سابق، ص 184 .

[2] نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص ص 406 وما بعدها.

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، مرجع سابق، ص 182. وأنظر أيضا : نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص ص 408 .

[4] نفسه، ص ص 408.

الفصل الثالث:
النفوذ الفرنسي في الجزائر من خلال إتفاقيات إيفيان 1962-1972

أولا- المرحلة الإنتقالية وبداية تطبيق إتفاقيات إيفيان 1962

1-هيئات الفترة الإنتقالية

2- تعيين الهيئة التنفيذية المؤقتة

3- تكوين القوة المحلية

4-إعادة اللاجئين

5- منظمة الجيش السري خلال الفترة الإنتقالية

6-الإستفتاء و تقرير المصير من خلال إتفاقيات إيفيان

ثانيا- إعلان الإستقلال و قيام الجمهورية الجزائرية

1- الإعتراف بالإستقلال و تحويل السلطات

2-الجمعية الوطنية التأسيسية

3- وصول أحمد بن بلة إلى الحكم

4- دستور الجمهورية الجزائرية 1963

5-تحديات الدولة الفتية عشية الإستقلال

ثالثا- علاقات التعاون الثنائي بين إلتزامات إيفيان وتحديات الدولة الجزائرية 1962 -1972

1-العلاقات الجزائرية الفرنسية بين استراتيجية ديغول و إتفاقيات إيفيان :

2- علاقات التعاون الإقتصادي

3-التعاون الإجتماعي

3- التعاون العسكري و التقني

4- التعاون التقني و الثقافي

أولا- المرحلة الإنتقالية وبداية تطبيق إتفاقيات إيفيان 1962 :

إن الحديث عن إتفاقيات إيفيان كمن يقلب حجرا فيجد تحته عقربا، هذا شأن الأعمال الكبرى التي تلتصق بجسم الأمة فتزرع فيه الأمل واليأس في نفس الوقت[1]، فعندما أبرمت إتفاقيات إيفيان يوم 1962/03/18[2] أحس الكثير من الساسة الفرنسيين بمرارة شديدة ومنهم رئيس الوزراء آنذاك ميشال دوبري والماريشال جوان فطلب هذا الأخير مقابلة الجنرال ديغول ليلومه على توقيع الإتفاقيات، وعند المقابلة بادره الماريشال جوان بقوله :

ماذا فعلت يا جنرال ؟ فأجابه ديغول بكل هدوء والفرحة تغمره ما أربح الصفقة التي أبرمناها يا صديقي إن ما أعطينا باليد اليمنى سنأخذه باليد اليسرى وشرح ديغول ما وراء إتفاقيات إيفيان فخرج الماريشال جوان ومن معه من مكتب الجنرال ديغول مقتنعا ولم يطعن قط في إتفاقيات إيفيان وهو الذي كان قد نشر بلاغا يحتج فيه على خطاب الجنرال في 1960/11/04 والذي أعلن فيه عن إمكانية إنشاء جزائر جزائرية[3]

تبتدئ الفترة الإنتقالية من وقت إيقاف القتال - إطلاق النار- والتي ستمتد على مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر على أقل تقدير وستة اشهر على أكثر تقدير وبعد هذه المدة يقع إستفتاء تقرير المصير للمصادقة على حل الإستقلال والتعاون وفق ما نصت عليه إتفاقيات إيفيان في مادتها الأولى و الثانية والتي وقع ضبطها بين الجانب الجزائري والجانب الفرنسي والتي ستصبح نافذة المفعول بعد الإستقلال[4].

وعليه فقد امتدت الفترة الإنتقالية من 19 مارس إلى 20 سبتمبر 1962، حيث ذكرت الفترة الإنتقالية في المبادئ العامة المثبتة في التصريح العام عند الإشارة إلى

---

(1) عبد المجيد شيخي،" **إتفاقيات إيفيان** أو **ميثاق الإستعمار الجديد**"، محاضرة ألقيت في قسنطينة يوم 19 مارس 1993

(2) انظر الملحق رقم (01) .

(3) Gilbert Guilleminault, **Le Roman vrai de la V^{e} République- La France du general 1963-1966** , Broché , Paris, 1981, p 120

(4) *المجاهد*، "**بيان وفد التفاوض**"، 20 مارس 1962، ص.08

الإتفاق الذي تم بين الحكومة الفرنسية وممثلي جبهة التحرير الوطني في محادثات إيفيان 07-18-مارس1962 والذي يحدد تنظيم السلطات العامة في الجزائر خلال الفترة الإنتقالية بعد وقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962، وأكد عليها الفصل الأول من التصريح العام مع إضافة الضمانات الخاصة بتقرير المصير[1]، إلا أن الإتفاقية الثانية من إتفاقيات إيفيان وضحت بشكل كبير طبيعة الفترة الإنتقالية من خلال عنوانها ومحتواها الذي جاء في سبعة أبواب وأربعة وعشرين مادة[2]، وعليه وبناء على نص هذه الإتفاقية فإن الفترة الإنتقالية تمتد من يوم 19 مارس 1962 وقف إطلاق النار إلى انتخاب الجمعية التأسيسية ونقل السلطات العامة إليها على أن تتولى هيئة تنفيذية مؤقتة خلال الفترة الإنتقالية إدارة شؤون الجزائر والإشراف على وقف إطلاق النار[3] وتنظيم الإستفتاء حول تقرير المصير وانتخاب الجمعية التأسيسية

ويتكون التنظيم المؤقت للسلطات العامة في الجزائر من المندوب السامي الفرنسي والهيئة المؤقتة ومحكمة الأمن العام بشأن ضمان الخدمات وتطبيق شروط الإستفتاء في أجل أقصاه ستة اشهر [4].

(1) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, dossier Pouvoir réglementaire, ACCORDS D'EVIANS, «**travaux relatifs a l'application des accords d'evian», 28/04/1962.**

(2) انظر الملحق رقم (01) .

(3) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°124,(1959-1967),** dossier: « **Période transitoire entre le cessez le feu et l'exécutif provisoire maintient de l'ordre » .**

(4) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, dossier : A10.1.1 Pouvoir réglementaire, ACCORDS D'EVIANS, « **travaux relatifs a l'application des accords d'Evian», 28/04/1962.**

1- هيئات الفترة الإنتقالية:

- المندوب السامي الفرنسي :

عينت الحكومة الفرنسية في 19 مارس 1962 السيد كريستيان فوشي محافظا ساميا بمساعدة برنار تريكو مستشار الرئيس ديغول السابق للشؤون الجزائرية ويعتبر المندوب السامي مؤتمنا طوال الفترة الإنتقالية على سلطات الجمهورية الفرنسية في الجزائر لاسيما في ميادين الدفاع و الأمن[1] والشؤون الخارجية و النقد و كل ماله علاقة بالإقتصاد وأيضا الحفاظ على النظام العام إذ أن مهمته الأساسية هي السهر على حماية المصالح الفرنسية في الجزائر[2]، و قد جاء الإعلان عن منصب المندوب السامي الفرنسي في مواد الباب الثاني من إتفاقية الفترة الإنتقالية إذ تنص المادة الرابعة من هذه الإتفاقية على أنه يمثل حكومة الجمهورية ويوضع تحت سلطة وزير الدولة المختص بشؤون الجزائر ويعين المندوب السامي بواسطة مرسوم من مجلس الوزراء، كما تنص المادة الخامسة على ما يلي : " أنه مكلف برعاية مصالح الدولة الفرنسية في الجزائر وبالتعاون مع الهيئة التنفيذية المؤقتة بشأن المحفظة على القانون" [3].

وتنص المادة السادسة على: " تسهيل مهمة الهيئة التنفيذية المؤقتة في توظيف الجزائريين" [4].

لقد كانت فرنسا حريصة على وضع الأسس الأولى لاستقرار الجزائر ضمن توجهات الكبرى للسياسة الفرنسية ولذلك أوكلت للمندوب السامي الفرنسي أهم الملفات المتعلقة بالدفاع والشؤون الخارجية والأمن العام خلال الفترة الإنتقالية التي كانت تضن أنها كانت ستطول ولذلك نصت الإتفاقية الثانية على مجموعة من البنود والصلاحيات التي

---

[1] محمد عباس، **نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 740 .

[2] Décret N° **62-391**, 09/04/1962 .

[3] Décret N° **62-306**, 19/03/1962.

[4] انظر الملحق رقم **(01)** النص الأصلي الخاص باتفاقيات إيفيان.

تجعل القرار كله بيد المندوب السامي و بالرغم من وجود هيئة تنفيذية مؤقتة تتشارك معه في إدارة المرحلة الإنتقالية إلا أن الجانب الفرنسي استطاع أن يفرغها من قوة القرار حسب ما نصت عليه هذه الإتفاقيات

وهذا يدفعنا إلى القول بأن إكراهات الثورة دفعت إلى الإقرار بالإتفاقية والتوجه نحو إستفتاء تقرير المصير لكن فرنسا لم تستسلم لخيارات الجزائريين بل عملت للإلتفاف عليها وهذا ما بدأ مع المندوب السامي كقوة قرار في المجالات الحساسة كان يراد من ورائها بناء القوة المحلية ووضع أسس لسياسة الدفاع الخارجية لمسناها بعد ذلك في الإتفاقيات الممضاة من 1962-1966 التي كانت مرحلة هامة في رسم سياسة وتوجهات الجزائر لكن تلك الفترة في تحليلي لم تكن كافية لتحقيق ضمان كامل للمصالح الفرنسية مما اقتضى تجديد كل الإتفاقيات وفي كل المجالات في سنة 1966 و 1967

- الهيئة التنفيذية المؤقتة:

تم تأسيس الهيئة التنفيذية المؤقتة بمقتضى الباب الثالث من إتفاقية إيقاف إطلاق النار التي وقعت بإيفيان مساء يم 18 مارس 1962[1] بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلي الحكومة الفرنسية [2].

ولقد كانت نظرة الفرنسيين لاتفاقيات إيفيان على أنها تمثل خارطة الطريق المستقبلية لضمان المصالح الإستراتيجية لفرنسا و تثبيت مكتسباتها الإستعمارية في الجزائر عبر قواعد عمل واسعة ودقيقة تضمنها الإتفاق واستطاعت فرنسا ببعض المساعدات والدعاية أن تقنع الجزائريين المفاوضين بنجاعة هذه الإتفاقيات للتأسيس للحكم الراشد باعتبار " أن مهمتنا المشتركة والمقدسة تملي علينا تجسيد إتفاقيات إيفيان والسهر على تطبيقها من

---

(1) يحي بوعزيز،" **الهيئة التنفيذية المؤقتة في إتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962**"، محاضرة ألقيت في الملتقى الوطني الثالث للثورة، 28-29 اكتوبر 1992، ص 150.

(2) انظر الملحق رقم (01) النص الأصلي الخاص باتفاقيات إيفيان.

طرف الجميع و ألا نبخل بأية وسيلة في سبيل ذلك ومهما كان الثمن وما يترتب عنها من نتائج، أن إتفاقيات إيفيان بمثابة قاموس للسياسة الراشدة "[1].

- **إنشاء محكمة النظام العام :**

وهي هيئة قضاة جزائريين و فرنسيين متساوية الأعضاء تم تأسيسها بمقتضى مرسوم 19 مارس 1962 [2]، حيث جاء ذكرها في الباب الخامس من الإتفاقية الثانية تشتمل على 18 مادة وقد نصت عليها المادة الثانية والعشرون على:

أن تشكل محكمة للأمن العام تتكون من عدد متساو من قضاة يتبعون القانون المدني العام الفرنسي وقضاة يتبعون القانون المدني المحلي الاسلامي[3]، تنظمها وتحدد اختصاصاتها كما نصت المادة الأولى على أن هذه المحكمة تنظر في الجرائم والجنح التي ارتكبت فيما بعد 19 مارس 1962 بالجزائر وخاصة تلك التي تسبب في الإخلال بأمن السلط العامة، ولهذه المحكمة ثلاث دوائر بتلمسان إلى اختصاص محكمة الإستئناف وهران، وتيزي وزو إلى اختصاص محكمة الإستئناف الجزائر العاصمة، وسطيف إلى اختصاص محكمة الإستئناف قسنطينة[4] ويمكن أن تضاف لها دوائر أخرى إن دعت الحاجة لذلك وكل دائرة تتألف من رئيس وأربعة قضاة، حيث تم تجهيز مصلحة مركزية مصغرة في روشي نوار وضعت تحت تصرف الرئيس الأول السيد فينييرو « Vigneron »[5] والمدعي العام

---

[1] عبد الرحمن فارس، **الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965**، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 138.

[2] A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, **carton N°124,(1959-1967)**, dossier : **«Mesures prise pour l'installation du tribunal de l'ordre public en Algérie» 06/04/1962.**

[3] أنظر الملحق رقم (01) النص الأصلي الخاص باتفاقيات إيفيان .

[4] A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°124,(1959-1967)**, dossier : **«Mesures prise pour l'installation du tribunal de l'ordre public en Algérie» 06/04/1962.**

[5] A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)** , N° dossier :A10.1.1, **« Essai d'inventaire », 1962.**

جيرتروفير «Gerthoffer»[1] الذين أسندت لهما مسؤولية تسيير وعمل هذا الجهاز القضائي الجديد. [2]

وبموجب نص المادة الثانية والعشرون تولت محكمة الأمن المختلطة النظر في قضايا المس بالأمن خلال تنفيذ بنود الفترة الإنتقالية والعمل على احترام بنود وقف إطلاق النار رغم السلوك المعادي لها من أفراد منظمة الجيش السري[3].

وتجدر الإشارة إلى أن أول غرفة قضائية انطلقت هي الغرفة القضائية لتيزي وزو التي تم تنصيبها في البداية على أن يتم الشروع في أعمالها و مهامها ابتداءً من 04 أفريل 1962 .[4]

- مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة:

حددت مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة من خلال مجموعة من المواد نصت عليها إتفاقيات إيفيان حيث :

تنص المادة التاسعة من هذه الإتفاقية على أنه : " تقع مسؤوليات إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر على المجلس التنفيذي المؤقت الذي يتكون على الشكل التالي: الرئيس ونائب الرئيس وعشرة أعضاء. و مهمة هذه الهيئة التنفيذية إعداد وتنفيذ تقرير المصير ويوكل إليها أمر اقتراح أعضاء اللجنة المركزية للمراقبة التي نص عليها قانون حق تقرير المصير، وإدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر إلى أن يتم وضع النظم المترتبة عن

---

(1) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)** , N° dossier :A10.1.1, **« Essai d'inventaire », 1962.**

(2) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA**, carton N°124,(1959-1967)**, dossier : **«Mesures prise pour l'installation du tribunal de l'ordre public en Algérie» 06/04/1962.**

(3) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967**), N° dossier : A10.1.1, **« Projet d'expose », 06/04/1962, et « L'application du cessez –le-feu par le F.L.N » 26/04/1962.**

(4) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°124,(1959-1967)**, dossier: **« Mesures prise pour l'installation du tribunal de l'ordre public en Algérie» 06/04/1962.**

الإقتراع العام وسيتم وضع هذه النظم بعد ممارسة حق تقرير المصير و تدير الهيئة التنفيذية المؤقتة المرافق العامة على مختلف المستويات ولا تغير هذه النظم من استمرار تطبيق المادة 34 من الدستور [1] .

وتنص المادة العاشرة على أن : التراب الجزائري الذي تمارس عليه الهيئة التنفيذية المؤقتة اختصاصتها من خمسة عشر عمالة هي: الجزائر، باتنة، عنابة، قسنطينة، المدية، مستغانم، الواحات، وهران، الأصنام، سعيدة، الساورة، سطيف تيارت، تيزي وزو، تلمسان[2].

وتنص المادة الحادية عشر على أن: الإختصاص المباشر للحكومة الفرنسية للشؤون العامة التي تتعلق بالجزائر في مجال السياسة الخارجية والدفاع وأمن البلاد والقضاء والنقد والعلاقات الإقتصادية بين الجزائر والبلدان الأخرى وكذلك شؤون التعليم والمواصلات اللاسلكية والموانئ والمطارات، وستحدد المراسيم اختصاصات كل من الحكومة الفرنسية والهيئة التنفيذية المؤقتة على ألا يعدل شيئ بالنسبة لاختصاصات العمالات و البلديات في الجزائر[3].

كما نصت المادة الثانية عشر على[4]: أن المسؤولية داخل الهيئة التنفيذية المؤقتة مسؤولية جماعية ويكلف الرئيس بمساعدة نائبه بإعداد وتنفيذ تقرير المصير وتوزع اختصاصات الهيئة التنفيذية المؤقتة على المندوبين للشؤون العامة والشؤون الإقتصادية والمالية والإدارية والإجتماعية والثقافية والأشغال العامة والبريد ويحدد المرسوم الذي يعين

---

(1) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, dossier Pouvoir réglementaire, ACCORDS D'EVIANS, **« travaux relatifs a l'application des accords d'Evian», 28/04/1962.**

(2) انظر الملحق رقم **(01)** النص الأصلي الخاص باتفاقيات إيفيان .

(3) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, N° dossier : A10.1.1, **« Pouvoir réglementaire de l'exécutif provisoire », 1962.**

(4) انظر الملحق **رقم (01)** النص الأصلي الخاص باتفاقيات إيفيان.

أعضاء المجلس التنفيذي المؤقت اختصاصات كل مندوب لا سيما فيما يتعلق بإدارة المرافق التي تكون تحت سلطة الهيئة، وتنص المادة الثالثة عشر على أن الرئيس وأعضاء المجلس التنفيذي المؤقت يشكلون مكتبهم ويقدمون قائمة بذلك إلى المجلس للمصادقة عليها[1] .

وتنص المادة الرابعة عشر على: للهيئة التنفيذية المؤقتة سلطة سن اللوائح الخاصة بالجزائر فقط وتعيين الموظفين في المناصب الإدارية وعليه أن يعجل بتنفيذ السياسة الخاصة بترقية الجزائريين المسلمين ويسهل عليهم تولي المناصب الإدارية العليا[2].

وتنص المادة الخامسة عشر: على أن الهيئة التنفيذية المؤقتة تضمن حفظ الأمن العام وتوضع تحت سلطته قوة الأمن العام المشار إليها في الباب الرابع و قوة الشرطة[3].

وتنص المادة السابعة عشر على : مداولة الهيئة التنفيذية المؤقتة بشأن إعداد وتنفيذ إستفتاء تقرير المصير مع مراعاة الشروط الواردة في المرسوم التنفيذي المتعلق بالمادة الأولى من القانون المؤرخ في 14 جانفي 1961 على أن يتم الإقتراع بشأن تقرير المصير في مدة تتراوح من ثلاثة إلى ستة أشهر و سيحدد تاريخه بناء على إقتراح من الهيئة التنفيذية المؤقتة بعد شهرين من إنشائه [4].

وتنص المادة السادسة عشر على أن : تضمن الهيئة التنفيذية المؤقتة في تعيين الولاة ونوابهم الذين يخضعون لسلطة الهيئة بعد مشاورة الهيئة التنفيذية .

أما المادة السابعة عشر تنص على : مداولة الهيئة التنفيذية المؤقتة بشأن إعداد وتنفيذ إستفتاء تقرير المصير مع مراعاة الشروط الواردة في المرسوم التنفيذي المتعلق

---

[1] A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°124,(1959-1967)**, dossier : **«Leçon sur les accords d'Evian, Période transitoire , entre le cessez le feu et l'exécutif provisoire, maintient de l' ordre », juin 1962.**

[2] A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, N° dossier : A10.1.1, **« Pouvoir réglementaire de l'exécutif provisoire », 1962.**

[3] انظر الملحق رقم **(01)** النص الأصلي الخاص باتفاقيات إيفيان.

[4] انظر الملحق **رقم (01)** النص الأصلي الخاص باتفاقيات إيفيان .

بالمادة الأولى من القانون المؤرخ في 14 جانفي 1961 على أن يتم الإقتراع بشأن تقرير المصير في مدة تتراوح من ثلاثة إلى ستة اشهر، وسيحدد تاريخه بناء على إقتراح من الهيئة التنفيذية المؤقتة بعد شهرين من إنشائه[1] .

وتنص المادة الثامنة عشر والأخيرة في الباب الثالث على : إخطار المندوب السامي الفرنسي باجتماعات الهيئة و بجدول أعمالها مسبقا وتسليمه محاضر الجلسات فورا ويستطيع حضور الجلسات ويشارك في المناقشات ويستطيع أن يطلب إعادة المناقشة لتصبح لازمة . وفيما يتعلق بالأعداد للإستفتاء وحفظ الأمن فإن المندوب السامي الفرنسي و الهيئة التنفيذية المؤقتة يشتركان في اتخاذ القرار و توزيع الإختصاصات.

2- تعيين الهيئة التنفيذية المؤقتة:

بعد مشاورات ومراجعات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و الحكومة الفرنسية تم التوصل إلى تعيين السيد فارس عبد الرحمن بتاريخ 26 مارس 1962 رئيسا للهيئة التنفيذية المؤقتة كما وافقتا على أعضاء هذه الهيئة والمندوب السامي للحكومة الفرنسية السيد كريستيان فوشي [2]، وفي 29 مارس 1962 نصب فارس عبد الرحمن رسميا في الحي الإداري روشي نوار Rocher noir بومرداس حاليا [3] مع أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة وعددهم 12 عضوا منهم ثلاث فرنسيين وتسعة جزائريين : ثلاث مندوبين من الأعيان الجزائريين مع تحديد مهمة كل واحد منهم على الشكل التالي[4]:

1- عبد الرحمن فارس، رئيسا

2- روجي روت، نائب رئيس

[1] A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°124,(1959-1967)**, dossier : **« Leçon sur les accords d'Evian, Période transitoire , entre le cessez le feu et l'exécutif provisoire, maintient de l' ordre », juin 1962.**

[2] Ibid.

[3] عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، ص132 .

[4] A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, **carton N°126,(1959-1967)**, N° dossier **: A120.1.1, « Projet d'expose », 06/04/1962.**

3- شوقي مصطفاي مسؤولا على الشؤون العامة
4- بلعيد عبد السلام مسؤولا على الشؤون الإقتصادية
5- امحمد الشيخ مسؤولا على الشؤون الزراعية
6- جان مانوني مسؤولا على الشؤون المالية
7- عبد الرزاق شنتوف على الشؤون الإدارية
8- عبد القادر الحصار مسؤولا على الأمن العام
9- بومدين حميدو مسؤولا على الشؤون الإجتماعية
10- شارل كوئنغ مسؤولا على الأشغال العمومية.
11- محمد بن تفيتفة مسؤولا على البريد.
12- الشيخ البيوض مسؤولا على الشؤون الثقافية [1]

وعليه وبمقتضى إتفاقية الفترة الإنتقالية كذلك عينت الحكومة الفرنسية كريستيان فوشي بصفته المندوب السامي الفرنسي في الجزائر .

- تحديد مدة الهيئة التنفيذية :

تكلف الهيئة التنفيذية المؤقتة بتسيير الشؤون العامة في الجزائر في المرحلة الإنتقالية المحددة بين تاريخ إيقاف وقف إطلاق النار والاعلان عن الإستقلال وتعمل بانسجام مع المندوب السامي لفرنسا بالجزائر، وبعد التوقيع على إتفاقيات إيفيان وتنصيب الهيئة التنفيذية المؤقتة وتعيين المندوب السامي لفرنسا بالجزائر قرر الجنرال ديغول إجراء الإستفتاء بفرنسا في 1962/04/08[2]، حول السياسة التي انتهجها بالجزائر وعلى وثيقة إتفاقيات إيفيان، وبمجرد الإعلان عن نتائج الإستفتاء الذي جرى في فرنسا والذي أظهر

(1) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, dossier **: A10.1.1**, **« Projet d'expose», 06/04/1962.**

(2) A.M.A.E.E,, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, **carton N°126,(1959-1967)**, dossier Pouvoir réglementaire, ACCORDS D'EVIANS, **«travaux relatifs a l'application des accords d'Evian», 28/04/1962.**

موافقة الشعب الفرنسي على سياسة الجنرال ديغول بخصوص الجزائر نشرت في الجريدة الرسمية جميع النصوص و المراسيم المتعلقة بتنظيم شؤون المحافظة السامية وكذا الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية وهكذا استكملت هذه الهيئة تأسيسها بصورة شرعية و تم تعين واليا لولاية سعيدة السيد مقداد رئيسا للقوات المحلية وفق التدابير المنصوص عليها في إتفاقيات إيفيان[1]

- أعمال الهيئة التنفيذية :

لقد قامت هذه الهيئة بثلاث أعمال كبرى وأساسية وهي[2] :

أ- حفظت الأمن و أمنت الإستقرار وضبطت الأمور الإدارية على مستوى التراب الوطني بمقدرة و كفاءة عالية ووجدت المساعدة الكاملة من مناضلي جبهة التحرير الوطني لأداء مهامها في مختلف المجالات .

ب- أعدت للإستفتاء العام وأنجزته كذلك بكافاءة ومقدرة وفي جو من الأمن و الإستقرار والنزاهة بعيدا عن تدخل القوات العسكرية الفرنسية وضغط المستوطنين الأوروبيين[3].

ج- تمكنت بعد جهود مضنية من وضع حد لإرهاب وتخريب منظمة الجيش السرية الإرهابية الفرنسية، وتوصلت معها إلى وضع حد للتنقل الجماعي للسكان و التخريب الأعمى للمؤسسات العمومية بعد أن تأكدت أن الأمور تجاوزتها، وأن الجزائر مستقلة لا محالة ولا فائدة من مواصلة سياسة التعنت و العجرفة وبعد إعلان الإستقلال يوم 03 جويلية 1962 سلمت هذه الهيئة التنفيذية المؤقتة مهامها للحكومة الجزائرية الجديدة التي تأسست بعد عدة أسابيع [4].

---

(1) عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، ص 139.

(2) يحي بوعزيز، "**الهيئة التنفيذية المؤقتة في اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962**"، مرجع سابق.

(3) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)** , N° dossier : A10.1.1, **« Pouvoir réglementaire de l'exécutif provisoire », 1962.**

(4) يحي بوعزيز،" **الهيئة التنفيذية المؤقتة في اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962**"، مرجع سابق.

3- تكوين القوة المحلية:

شكل الجانب الأمني في الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية أهمية بالغة بالنسبة للحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني[1] حيث جاء الإعلان عن تكوين القوة المحلية ضمن إتفاقيات إيفيان في الباب الرابع من الإتفاقية الثانية إذ تنص المادة التسعة عشر على أن: تنشأ القوة للأمن خاصة بالجزائر وتخضع هذه القوة لسلطة الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تقرر كيفية عملها[2] .

وتنص المادة العشرون على أن : تتكون قوة الأمن من ستين الف60000 جندي[3]، وتبدأ بأربعين الف40000 جنديا الذين يسرحون من صفوف الجيش الفرنسي أو من وحدات الحركى و القومية يقودهم ضباط جزائريون ينتقون من داخل الجيش الإستعماري و تكلف هذه القوة بالحفاظ على الأمن و توضع تحت تصرف الهيئة التنفيذية المؤقتة[4] وتتكون من:

- قوة الدرك ومجموعات الأمن المتنقلة[5] ستصل إلى 12000 بتاريخ 15 أفريل 1962حسب التقديرات الأولى للتقارير الفرنسية الميدانية مدعمة ببعض المجموعات من الحركى والمقدر عددها 5000 عنصرا [6].
- قررت وزارة الحربية إرسال نسبة 75 % من الجزائريين لتكوين وحدات متطوعة من الجيش الفرنسي برتبة ضباط وصف ضباط[7].

(1) بداني أحمد، **الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس -05 جويلية 1962**، مذكرة ماجستيير في التاريخ **الحديث** والمعاصر، **2012-2013** جامعة وهران، الجزائر ص43.

(2) انظر الملحق رقم (01) النص الأصلي الخاص باتفاقيات إيفيان .

(3) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, N° dossier : A10.1.1, **« La force locale », 10/05/1962.**

(4) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، مرجع سابق، ص ص 196-197.

(5) محمود الواعي،" **مهام جبهة التحرير و جيش التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية من 19 مارس الى 26 سبتمبر 1962**"، محاضرة ألقيت في فعاليات الملتقى الثالث للثورة الجزائرية، باتنة، 28-29 اكتوبر 1992.

(6) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, dossier : A10.1.1, **« Projet d'expose , la force locale», 06/04/1962.**

(7) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)** , N° dossier : A10.1.1, **« La force locale », 10/05/1962.**

- 25% منها غير مسموح لها الإلتحاق بالقوة المحلية بسبب انشغالها بحفظ النظام داخل المدن.
- وحدات مؤلفة من المطلوبين للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي من الجزائريين في الجزائر[1].

وتجدر الإشارة أنه للهيئة التنفيذية المؤقتة السلطة في تكملة قوة حفظ الأمن باستدعاء جنود الإحتياط[2]، وقد كانت التقارير الفرنسية بتاريخ 06 افريل 1962 تشير إلى نجاح الخطة المعتمدة في تكوين وجاهزية القوة المحلية خلال الأيام الأولى للمرحلة الإنتقالية ففي 15 أفريل 1962 كان تعبير الجهات الفرنسية في الجزائر دقيقا في وصف القوة المحلية على أنها في الطريق الصحيح و على قدم وساق[3]، مما يعني أن الرضا الفرنسي يترجم حالة واقعية تتجاوز توجهات جبهة وجيش التحرير بل وتتجاوز حتى الهيئة التنفيذية التي كانت الجهة الفرنسية تريد إبقائها شكلية فقط من خلال سياسة الأمر الواقع للهيئة التنفيذية في تكملة قوة حفظ الأمن باستدعاء جنود الإحتياط[4].

وتنص المادة الواحدة والعشرون على أن: يعين قائد قوة الأمن بمرسوم الهيئة التنفيذية المؤقتة، وعليه وبمقتضى المواد المذكورة أعلاه فإن إعلان تشكيل القوة المحلية في مقر الهيئة التنفيذية المؤقتة يوم 21 أفريل 1962 ثم تجلت هذه القوة في تكوين الدرك الوطني في صيف سنة 1962، غير أن القوة المحلية كانت المنفذ الذي تسلل عبره الكثير من الجزائريين المناهضين للثورة وأعوان الجيش الفرنسي من "الحركى" و" القومية" الذين شملهم العفو الشامل بمقتضى إتفاقيات إيفيان[5]، رغم أن التقارير الفرنسية تشير عكس

---

(1) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)** , N° dossier : A10.1.1, **« La force locale », 10/05/1962.**

(2) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص63 .

(3) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, **carton N°126,(1959-1967)**, dossier : A10.1.1, **« Projet d'expose , la force locale», 06/04/1962.**

(4) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA**, carton N°126,(1959-1967)** , N° dossier : A10.1.1, **« La force locale », 10/05/1962.**

(5) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 63 .

ذلك تماما حيث أحصت مجموعة من نقاط الضعف بالنسبة لبداية تشكل القوة المحلية في ظل تسرب عدد ضخم من مجندي و ضباط الجيش الفرنسي من الجزائريين لالتحاقهم بجيش التحرير الوطني مجهزين بأسلحة لا ترغب فرنسا أن يحوزها جيش التحرير لأن ذلك أحدث و سيحدث إختلالات في التجهيز بالسلاح، حيث أصدرت أوامر بإيقاف التسليح حتى ينتهي تيار الفرار باتجاه جيش التحرير الذي كان بالنسبة لها مشكلا كبيرا، واعتبرت أنه من المهم جدا أن تأخذ الحكومة المؤقتة موقفا رسميا و واضحا وأن تعطي أوامر صارمة لجيش التحرير الوطني من شأنه أن يوقف هذا الإلتحاق برفضه استقبال المجموعات الفارة من الجيش الفرنسي وأن تضغط الهيئة التنفيذية المؤقتة من جانبها على هذا الموقف، ضف إلى ذلك فقد اعتبر المندوب السامي أن القوة المحلية لا تستطيع ضمان الأمن في المناطق الحضرية مما يشكل نقطة ضعف حقيقية في إدارة المرحلة الإنتقالية ويستدعي إجراءات تكميلية تمثلت في إنشاء جهاز معين للشرطة يكون جاهزا للتدخل السريع في المدن الكبرى والمناطق الحضرية أكثر فعالية ونجاعة(1).

إن الهدف من تكوين القوة المحلية حسب ما نصت عليه المادة التاسعة عشر بالخصوص هو تكوين قوة تضاهي قوة جيش التحرير الوطني في الولايات الثورية الستة، إذ كان تجهيز وتأطير هذه القوة من فرنسا تحت ستار الهيئة التنفيذية المؤقتة قبل موعد الإستفتاء وقبل دخول وحدات جيش التحرير الوطني من قواعدها الخلفية في تونس والمغرب(2) .

لقد كانت الحكومة الفرنسية تراهن أن تكون القوة المحلية نواة الجيش الجزائري بعد الإعلان عن استرجاع السيادة الوطنية(3)، وكانت فصول المؤامرة السرية تنسج لتجريد جيش

---

(1) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, **carton N°126,(1959-1967)** , N° dossier : A10.1.1, **« La force locale », 10/05/1962.**

(2) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 63 .

(3) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، مرجع سابق، ص 197، ينظر و يقارن مع ما جاء في التقارير الفرنسية حول موضوع القوة المحلية و مشكلة الفارين من الجيش الفرنسي :

A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton N°**126,(1959-1967)** , N° dossier : A10.1.1, **« La force locale », 10/05/1962**

التحرير الوطني المرابط على الحدود من السلاح قبل دخوله إلى الجزائر لتسهيل نقل السلطات العامة إلى حكومة موالية لفرنسا إلا أن قيادة جيش التحرير الوطني وإدراكا منها بخطورة الإهتمام الفرنسي بالقوة المحلية و محاولة إختراق جيش التحرير الوطني بهذه القوة سارعت إلى إحتواء القوة المحلية بالذات ليظل جيش التحرير الوطني القوة الشرعية والوحيدة في الجزائر[1] .

وقد اختلف التعامل مع هذه القوة من ولاية ثورية إلى أخرى ولكن في غالب جهات الوطن جردت من سلاحها ولباسها العسكري وإنهاء مهام أفرادها، أما بعض الولايات فقد أعطت لأفراد القوة المحلية الإختيار بين الإنخراط في جيش التحرير الوطني أو العودة إلى ديارهم بعد تسليم أسلحتهم مقابل تعويض مالي ولكن غالبيتهم فضلوا الإنضمام إلى جيش التحرير الوطني و أصبحوا يعرفون باسم دفعة 19 مارس1962 في الجيش الوطني الشعبي بعد الإستقلال[2] .

4- إعادة اللاجئين:

أدت الإستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة إلى نزوح الكثير من العائلات الجزائرية إلى الدول المجاورة تونس المغرب و ليبيا و التي ظهر فيها الكثير من مخيمات اللاجئين الجزائريين التي استغلت من طرف جبهة التحرير الوطني في الدعاية ضد الإستعمار من خلال إبراز معاناة الشعب الجزائري[3]، ومع وصول سنة 1962 بلغ عدد اللاجئين نصف مليون جزائري[4]

---

(1) محمود الواعي، مرجع سابق، ينظر و يقارن مع محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، مرجع سابق، ص 197 وما بعدها حيث يرى أن عملية الإختراق للجيش الجزائري قد غيرت بنية الجيش وبنية الدولة في نفس الوقت .

(2) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص ص 63-64 .

(3) بداني أحمد، مرجع سابق، ص49

(4) محمود الواعي، مرجع سابق، ينظر ويقارن مع ما جاء في: Secretariat d'etat aux affaires Algériennes SEAA , carton **n°126,(1959-1967)** , N° dossier :A10.1.1, **« Repartriement des algériens refugies à l'etranger », 06/04/1962** و انظر ايضا : بداني أحمد، مرجع سابق، ص50

إلا أنه وحسب الأرشيف الفرنسي التابع لوزارة الخارجية الفرنسية فقد قدر عددهم نحو 170.000 لاجئا [1]. أما احصائيات الأمم المتحدة فتفيد بأن عدد اللاجئين في كل من تونس و المغرب بلغ 200.000 لاجئا جزائريا[2]، وحسب شهادات اللاجئين العائدين فإن هناك 100.000 لاجئا آخر قد عادوا إلى الجزائر بوسائلهم الخاصة ومنه فقد كان العدد الإجمالي للاجئين ما بين 300.000 و 350.000 لاجئ جزائري[3].

ومهما يكن من أمر فإن هذا التضارب في إحصاء عدد اللاجئين أدى إلى نتيجة واحدة مفادها أن مسألة اللاجئين إستغلت أحسن استغلال من طرف جبهة و جيش التحرير الوطني فكانت بمثابة القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، حيث تعود جذور مشكلة اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب إلى سياسة التهجير والإبعاد التي مارستها السلطات الإستعمارية الفرنسية على الشعب الجزائري الذي احتضن الثورة [4]حيث تمثلت في الإستنطقات والتفتيش والتعذيب والإقامة الجبرية و الحد من حرية التنقل والتعدي على الحرمات والنهب والتخريب و كل ذلك ألحق أضرارا جسيمة بممتلكاتهم وأموالهم بسبب الدور العظيم الذي قام به هؤلاء السكان اثناء الثورة في تقديم المساعدات البشرية والمادية والمعنوية والأمنية للمجاهدين بصفة عامة وللوحدات المتنقلة والدوريات بصفة خاصة الذاهبة والآتية إلى تونس والمغرب لجلب السلاح والذخيرة والأدوية والمؤن ونقل الجرحى من المجاهدين[5]، واستخدمت سلطات الإحتلال وسائل عديدة منها إقامة

---

(1) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)** , N° dossier : A10.1.1, **« Repartriement des Algériens refugies à l'etranger », 06/04/1962**

(2) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، مرجع سابق، ص549، ينظر و يقارن : بإحصائيات الأرشيف الفرنسي لوزارة الخارجية الفرنسية

(3) شهادة محمد بن علي قبائلي في حديث أجراه في مدينة سيدي فرج بولاية سوق أهراس مع عمار بوحوش يوم الاربعاء 1990/10/24، نقلا عن عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، مرجع سابق، ص 550.

(4) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص ص 63-65.

(5) محمود الواعي، مرجع سابق.

المحتشدات ومراكز التجميع لعزل الثورة عن قواعدها الشعبية في الداخل أو إقامة خطي شال وموريس لعزل الثورة عن محيطها المغاربي بعد إستقلال تونس والمغرب[1] .

بعد توصل الجزائر وفرنسا إلى اتفاق يوم 18 مارس 1962 بشأن إيقاف العمليات العسكرية وتشكيل حكومة إنتقالية، بدأ اللاجئون الجزائريون في تونس والمغرب يستعدون للعودة إلى بلدهم، لكن المشكل العويص الذي واجه اللاجئين هو أن الفقرة الرابعة من إتفاقيات إيفيان حيث تنص على عدم جلاء القوات الفرنسية من مراكزها بالحدود إلى غاية إجراء الإستفتاء الخاص بتقرير المصير، واللاجئون لا يمكنهم العودة إلى وطنهم إلا بعد الحصول على موافقة الحكومة الإنتقالية التي تسير الجزائر في الفترة الممتدة من وقف إطلاق النار إلى غاية يوم إعلان نتائج الإستفتاء[2].

وتجدر الإشارة أنه خلال مفاوضات إيفيان شددت جبهة التحرير الوطني على مسألة اللاجئين التي تضمنها الباب السادس من الإتفاقية الثانية المنصوص عليها في المادة الثالثة والعشرين[3]، ومما جاء فيها تقام لجان في الجزائر وخارجها لاتخاذ جميع الإجراءات الإدارية وغيرها من أجل إعادة اللاجئين الجزائريين في الخارج وخاصة في تونس والمغرب[4]، وتم الإتفاق على عودتهم إلى الجزائر وأنشئ لهذا الغرض لجان مقرها في المغرب وتونس لتسهيل العودة والذهاب إلى أماكن الإقامة[5]، وقد كلفت الهيئة التنفيذية المؤقتة باتخاذ التدابير الأولية من الناحية الإقتصادية والإجتماعية وغيرها لضمان عودتهم إلى ديارهم وتمكينهم من الإندماج في الحياة الوطنية والطبيعية واستئناف أعمالهم في

---

[1] ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص ص 63-65

[2] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، مرجع سابق، ص548.

[3] انظر الملحق رقم (01) النص الأصلي الخاص باتفاقيات إيفيان.

[4] Le Combat, « **En ouvrant ce soir sa réunion plénière à Tunis : Le FLN etudie sa prochaine reconversion en parti politique** », 16/04/1962

[5] بداني أحمد، مرجع سابق، ص50.

الجزائر[1] حيث خصص لهذه العملية 02 مليار فرنك و حدد يوم 10 ماي 1962[2] لتنفيذ ذلك وتتكون هذه اللجان من ثلاثة أعضاء :

- الأول يعينه المندوب السامي الفرنسي.
- الثاني تعينه الهيئة التنفيذية المؤقتة من خلال مندوبية الشؤون الإجتماعية التي كان على رأسها بومدين حميدو بالتنسيق مع جيش التحرير الوطني والولايات الحدودية الجزائرية في كل من تونس عن طريق مدينة الكاف و المغرب عن طريق وجدة[3] .
- الثالث : تعينه المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة طبقا للاتفاقية الدولية المنظمة لهذه المفوضية[4]، وستقوم المرافق المدنية المختصة بمرافقة عمليات العودة إلى أرض الوطن عند نقطة العبور على الحدود[5].

وبمقتضى نص المادة الثالثة والعشرين من الإتفاقية الخاصة بالفترة الإنتقالية[6]، قامت الهيئة التنفيذية المؤقتة بتشكيل لجنة جزائرية فرنسية مختلطة قصد تسهيل عملية عودة اللاجئين[7] بالتنسيق مع قيادة الثورة في الداخل وفي تونس والمغرب فضلا عن التنسيق وموافقة كل من الحكومة التونسية و المغربية[8] والمفوضية السامية للاجئين والصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر الجزائري الذي لعب دورا بارزا في عملية

(1) بن يوسف بن خدة، **إتفاقيات إيفيان**، مصدر سابق، ص 89.

(2) محمود الواعي، مرجع سابق، يقارن مع : تقارير المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة في نيويورك لسنة 1964 بان عملية نقل اللاجئين إلى الجزائر حسب هذه التقارير قد كلفتها ما لا يقل عن 1.241.000 دولار أمريكي انظر : عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، مرجع سابق، ص549.

(3) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, **carton N°126,(1959-1967)** , N° dossier : A10.1.1 **« Repartriement des Algériens refugies à l'etranger », 06/04/1962**

(4) Ibid.

(5) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 64.

(6) انظر الملحق رقم (01) النص الأصلي الخاص باتفاقيات إيفيان.

(7) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، مرجع سابق، ص ص 548–549.

(8) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)** , N° dossier :A10.1.1, **« Repartriement des Algériens refugies à l'etranger », 06/04/1962**

تسجيل اللاجئين و إعطائهم بطاقات ووثائق تمكنهم من الحصول على مساعدات مادية من المسؤولين داخل الجزائر بعد عودتهم إلى أرض الوطن، و تجدر الإشارة إلى أن قيام المنظمة السرية للجيش بعمليات إرهابية ضد المواطنين الجزائريين بعد التوقيع على إتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962 فقد تأخرت عمليات نقل اللاجئين الجزائريين من تونس و المغرب إلى الجزائر إلى أن توصل أعضاء الحكومة الإنتقالية إلى إتفاق مع أعضاء المنظمة السرية للجيش في أفريل 1962[1].

وعليه فقد اتخذت الهيئة التنفيذية مجموعة من التدابير الإستعجالية لتسهيل عملية عودة اللاجئين الجزائريين إلى أرض الوطن ومنها :

- إعداد ألف خيمة لتوزيعها في مراكز العبور[2].
- تحديد مراكز التجهيزات الضرورية في القالة، سوق اهراس و تبسة بالنسبة للاجئين القادمين من تونس[3].
- مغنية، سعيدة، عين الصفراء ومشرية بالنسبة للاجئين القادمين من المغرب.
- إقامة مراكز طبية 12 فرقة طبية حيث جرت الفحوص الطبية في 15000 خيمة أقيمت خصيصا لهذه الفحوص[4] تحت رعاية الصليب الأحمر الدولي في نقاط العبور، ووضع أطباء وبيطريين جزائريين لتقديم الخدمات الطبية للاجئين و فحص مواشيهم .
- تحضير كمية مؤونة تكفي لمدة شهر توضع تحت تصرف اللجان[5].

---

(1) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، مرجع سابق، ص ص 548-549.

(2) محمود الواعي، مرجع سابق.

(3) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 65.

(4) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، مرجع سابق، ص 549.

(5) محمود الواعي، مرجع سابق.

- تحضير صهاريج مياه صالحة للشرب و 220000 غطاء[1]، حيث كانت الولاية الأولى في الشرق و الولاية الخامسة في الغرب المعنيين بمرور اللاجئين و في كل ولاية حددت مراكز العبور كالآتي :

تكون نقاط العبور بالنسبة للاجئين القادمين من تونس في لاكروا، بابوس، غار الدماء، سوق أهراس، ساقية سيدي يوسف، تالة، نقرين، تبسة، عن طريق الكويف .

نقاط العبور بالنسبة للاجئين العائدين من المغرب تكون في برقنت، العريشة، فقيق، بني ونيف، جاطو، حفيز، الزطا، بشا،الطريق البري والسكة الحديدية التي تربط زوج فاقو بمغنية. مع وضع لجان مكلفة بمراقبة الحالة المدنية للاجئين في نقاط الإستقبال والعبور[2].

وقد قامت الدول الأجنبية بتقديم المساعدات إلى اللاجئين الجزائريين عن طريق الصليب الأحمر الدولي[3]، وفي هذا الإطار حددت الهيئة التنفيذية المؤقتة الموانئ التي تستقبل الإعانات التي سيقدمها الصليب الأحمر الدولي لهذه العملية فبالنسبة للمطارات منها مطار الجزائر العاصمة والمطارات العسكرية في سوق أهراس وتبسة[4]، وبالنسبة للشرق الجزائري فقد خصصت موانئ عنابة، وميناء بني صاف بالنسبة للغرب الجزائري فضلا عن قيام قيادة النواحي والمناطق الثورية في تكوين لجان الإستقبال ومراكز الإيواء والإطعام والعلاج والتعليم خاصة خلال عملية إعادة توطين اللاجئين في إقاماتهم الأصلية[5]، حيث تدخل هذه العملية في إستراتيجية جبهة التحرير الوطني الرامية لتجنيد الجزائريين وتصويتهم جماعيا للإستقلال التام، وبفضل هذه الإستراتيجية الناجحة تمكن

---

[1] محمود الواعي، مرجع سابق.

[2] ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص، 65.

[3] A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)** , N° dossier : A10.1.1, **« Repartriement des Algériens refugies à l'etranger », 06/04/1962**

[4] محمود الواعي، مرجع سابق.

[5] ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 66 .

اللاجئون مثل بقية سكان الجزائر، أن يؤثروا في نتيجة الإنتخابات التي كانت لصالح الجزائر[1] .

5- منظمة الجيش السري خلال الفترة الإنتقالية:

في 20 مارس 1962 أصدرت المنظمة السرية الإرهابية تعليمة رقم 29 تحت قيادة الجنرال صلان إلى جميع المدنيين و العسكريين التابعين للمنظمة السرية ملخصها كالتالي " القيام بالأرض المحروقة " [2]، الدمار، الخراب، إعادة الجزائر إلى ما كانت عليه سنة 1830 بقنص العرب والتنكيل بقوات السلام، حرق العمارات العمومية وتخريب جميع المصالح العمومية الحكومية (حرق مكتبة الجزائر)[3]، وضع المتفجرات والسيارات الملغمة والمفخخة في الأماكن العمومية و الساحات و الأسواق و دور السينما التي يتجمع فيها الجزائريون (كما وقع انفجار سيارة ملغمة بالطحطاحة بالمدينة الجديدة بوهران) [4] وحرق خزانات البترول بمارية الميناء وهران"[5].

ثارت ثائرة غلاة المستوطنين في الجزائر على إثر توقيع إتفاقيات إيفيان والذين حاولوا نسف إتفاقية وقف إطلاق النار 1962/03/19 وذلك بمضاعفة الأعمال الإجرامية والتخريبية لمنظمة الجيش السري والتي أسستها جبهة الجزائر الفرنسية في 1960/06/16 وكان هدفها مقصودا وواضحا اذ سعت من خلال نشاطها الإرهابي إلى جر الجزائريين

---

(1) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، مرجع سابق، ص 550.

(2) Paul Balta et Claudine Rulleau**, L'Algérie des Algériens vingt ans après**, op.cit, p 24.

(3) François Mauriac**, Le nouveau-bloc notes 1965-1967**, edition Flammarion, Paris , 1968, p 159.

(4) محمد قنطاري، "**19 مارس 1962 (لايقاف النار و القتال) طبقا لاتفاقيات إيفيان و دور الولاية الخامسة في غرب الجزائر**"، محاضرة القيت في فعاليات الملتقى الثالث للثورة الجزائرية، باتنة، 28–29 اكتوبر 1992 . ينظر و يقارن مع محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954–1962**، ج2، مرجع سابق، ص 197 وما بعدها حيث يرى أن عملية الاختراق للجيش الجزائري قد غيرت بنية الجيش و بنية الدولة في نفس الوقت .

(5)**SHAT, 1H1791-2 « Bilans des événements »**

إلى الإخلال بشرط وقف إطلاق النار، ولكن وبقصد تفويت الفرصة على المناهضين لاتفاقيات إيفيان اتجه الجزائريون إلى ضبط النفس(1) وتنفيذ تعليمات قيادة الثورة(2).

وكانت هذه الأحداث وغيرها دافعا إلى اجتماع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مرتين بتاريخ 26 أفريل 1962 في الفترة الصباحية، و دام النقاش ثلاث ساعات واجتماع آخر بعد الظهر على الساعة الخامسة حيث كان النقاش حول الوضعية الأمنية في الجزائر وأحداث 17 و 19 أفريل 1962 التي وقعت بين جيش التحرير والجيش الفرنسي، اذ أصدر جيش التحرير الوطني بيانا حول ما يحدث وأمام خطورة ما يجري من أعمال إرهابية راح ضحيتها العشرات من الجزائريين برصاص المنظمة الإرهابية التي تستمد قوتها ووسائلها من الجيش الفرنسي نفسه، وحمل البيان الجيش الفرنسي مسؤولية ما يحدث واعتبره انتهاكا صارخا ومتعمدا لإتفاقيات إيفيان كما حذر البيان الجيش الفرنسي من الخطر الذي يمكن ان يقع إذا ما نفذ صبر مقاتلينا وشعبنا صاحب التجارب القاسية، وإذا لم يتم وضع حد لعمليات التفتيش والمداهمات والإعتقالات في أقرب الآجال فستتخذ هيئة الأركان مجبرة كل الإجراءات من أجل إعطاء الأوامر لوحداتها التي هي في حالة دفاع شرعي للرد على كل محاولات الإعتداء، وأضاف البيان " إن الإنضباط الذي يظهر على جيشنا و شعبنا لا يعني بأي حال من الأحوال الإستسلام غير المشروط " (3).

ومن جهتها نشرت صحيفة لو باريزيان البيان وسلطت الضوء على الفقرة التي يتهكم فيها جيش التحرير الوطني على الجيش الفرنسي حيث ورد في البيان ما يلي :

---

(1) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)** , N° dossier : A10.1.1, **« L'application du cessez –le-feu par le FLN », 26/04/1962.**

(2) **SHAT, 1H1787 .**

(3) *Libération*, **« Le G.P.R.A examine les récents incidents entre unités de L' ALN et unites françaises »,** 27/04/1962 .

- *Le Comba*, **« L'A.L.N met en garde la France contre la violation systématique des accords d'Evian »,** 27/04/1962.

" لم نكن نفكر في أن إتفاقيات إيفيان يمكن ان تترجم بإعطاء الحرية المطلقة وبدون تحفظ للقوات الفرنسية في حين تعمل الإتفاقيات على وضع جيش التحرير الوطني داخل الثلاجة"[1]

ونشرت كل من صحيفة إمانيتي [2] وصحيفة لوموند حول نفس الموضوع بيان جيش التحرير الوطني[3]، حول الأعمال الإجرامية لمنظمة الجيش السري[4]، يتهم فيها جيش التحرير الوطني بمواصلة الجيش الفرنسي الحرب على الرغم من توقيع إتفاقيات إيفيان والذي يعتبر خرقا لها من خلال مواصلة منظمة الجيش السري أعمالها الإرهابية[5].

وتضيف صحيفة إمانيتي انه وعلى الرغم من الأعمال الإجرامية و الإرهابية لمنظمة الجيش السري والتي راح ضحيتها عشرات الجزائريين ومئات الجرحى الذين لم يتم إسعافهم من طرف الأطباء الفرنسيين المتواجدين في المستشفيات، لأنها أصبحت المستهدفة الأولى من طرف إرهابيي المنظمة، وأمام هذا الوضع الخطير تضيف الصحيفة أن جبهة التحرير الوطني أخذت كل الإجراءات اللازمة من اجل وضع مصلحة للتمريض والإسعاف في الأحياء الجزائرية على مستوى المدن الكبرى، خاصة وهران والعاصمة أين تقوم فرق طبية جزائرية مكونة من أطباء وممرضين جزائريين بالتكفل الكامل بالجرحى[6] وضحايا المنظمة الإرهابية ولم يقتصر عملها على ترويع السكان فقط وإنما تعداه إلى تحريض الأوروبيين والنقابات العمالية على الإضرابات المتكررة في كل من وهران الجزائر العاصمة و عنابة [7] من أجل ضرب الإقتصاد الوطني الذي سيؤدي لا محالة إلى تدمير التنظيم الإداري و البنى التحتية للجزائر [8].

---

(1) *Le Parisien*, « **Mise en garde des fellagas aux Autorités Française** », 27/04/1962

(2) *Humanité* « **Un communiqué de l'état –major général de L'A.L.N** » 28/04/1962,

(3) Le *Monde*, « **Un communiqué de L'A.L.N accuse l'armée Française de –continuer la guerre- », 28/04/1962.**

(4) *Le monde* « **L'Agence FLN réclame des mesures d'urgence contre L'O.A.S** » 26/04/1962.

(5) *Le Monde*, « **Un communiqué de L'A.L.N accuse l'armée Française de –continuer la guerre- », 28/04/1962.**

(6) *Humanité* « **Un communiqué de l'état –major général de L'A.L.N** » 28/04/1962.

(7) *Ibid.*

(8) *Humanité* «**L'Agence APS: la volonté des autorités françaises d'appliquer les accords d'Evian sera mise à l'épreuve cette semaine**» 16/04/1962.

وعليه فقد كان إيقاف نشاط منظمة الجيش السري الفرنسي والقضاء عليها في الجزائر أكبر تحد واجهته الهيئة التنفيذية المؤقتة في المجال الأمني، حيث كانت كل الأطراف في الجزائر ابتداءً من السلطات الفرنسية و الهيئة التنفيذية المؤقتة و جبهة التحرير الوطني تتجه نحو الحل الأمني للقضاء على منظمة الجيش السري على اعتبار أنها منظمة إرهابية لكن فشل هذا الحل أدى إلى محاولة إيجاد حلول سياسية بعيدة عن إستعمال القوة [1].

بدأت أولى الإتصالات مع منظمة الجيش السري بشكل فردي و سري جسده لقاء عبد الرحمن فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة و جون جاك سوزيني القيادي في منظمة الجيش السري في بداية ماي 1962[2]، حيث طلب سوزيني من السيد عبد الرحمن فارس أن يكون السيد جاك شوفالي واسطة اتصال بينهما من أجل ترتيب موعد آخر فقد كان الأول مجرد جس نبض، وعليه فقد قام جاك شوفالي برفقة جان ماري تين بعد ثلاثة أيام من ترتيب موعد للطرفين في 01 جوان وكان الموعد في بيت جاك شوفالي بالأبيار على الساعة السابعة مساءا حيث أعدوا مذكرة لكي يعرضوها على رئيس الهيئة التنفيذية إلا أنه رفض ذلك معللا أن الإتفاقيات الوحيدة المعتمدة هي إتفاقيات إيفيان[3].

وتجدر الإشارة أن سوزيني لم يكن بمفرده بل بصحبة كل من الكولونيل غارد ومسؤول المليشيا التابعة لمنظمة الجيش السري حيث طرح في اللقاء الثاني نفس المسائل السابقة والخاصة بضمانات إضافية، كالقوات المحلية، والشرطة، وأضاف الكولونيل غارد مسألة العلَم، وبهذا الخصوص أكد له رئيس الهيئة التنفيذية أن البلد المستقل يملك علما واحدا لا أكثر حيث استغرق اللقاء أكثر من ساعتين [4].

---

(1) أحمد بداني، مرجع سابق، ص ص 45- 46.

(2) عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، ص ص 166 و ما بعدها.

(3) Yves Courière **, La guerre d'Algérie :Les feux du désespoir**, Fayard, France, 1971, p 634.

(4) عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، ص ص 172 و ما بعدها .

وهي كلها في الحقيقة تعبر عن حالة اليأس التي وصل اليها أعضاء منظمة الجيش السري فلما يئسوا من محاولة نسف الإتفاقيات جراء رفضهم لفكرة الجزائر جزائرية، عندها طالبوا بتعديلها على الأقل وذلك بتقوية الضمانات للأوروبيين، ولعل تبرير موقف ورد فعل غلاة المستوطنين من خلال منظمة الجيش السري وأعمالها الإجرامية هي أن كل ما سبق إتفاقيات إيفيان من اتفاقيات ابرمت سواءا مع تونس سنة 1954 لتسري مدة خمسة عشر سنة وما آلت إليه حيث تم إلغاؤها بعد ثمانية اشهر، أو تلك التي أبرمت مع المغرب والمتعلقة بقواعد أغادير والدار البيضاء لبضع سنين غير أن الفرنسيين لم يبقوا فيها إلا أشهر قليلة فظلت هذه الإتفاقيات على غرار إتفاقيات إيفيان مجرد إتفاقيات ظرفية لا تعمر طويلا و سرعان ما يتم إلغائها قبل أن يجف حبرها [1] .

لقد تركزت عمليات الإرهاب للمنظمة السرية العسكرية بغرب الوطن خاصة مدينة وهران[2] و سيدي بلعباس[3] للضغط على الدولة الفرنسية و على القيادة العليا للثورة الجزائرية على اقتطاع جزء من القطر الجزائري لإقامة دولة مستقلة للأوروبيين بالجزائر لأن أغلب الجالية الفرنسية تقطن غرب الجزائر و كانت تفضل أن يكون غرب الوطن دولة مستقلة[4]، والدليل على ذلك هو تمركز قيادة المنظمة السرية بوهران[5]، فبعد إيقاف النار في 19 مارس 1962 زاد تعنت المنظمة السرية ضد إستقلال الجزائر خاصة في القطاع الوهراني آملين أن يكون دولة مستقلة لأوروبي الجزائر[6] وعندما فقدت المنظمة

---

(1) موريس أللي، **الجزائر و إتفاقيات إيفيان**، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008 ص ص 51-52.

(2) **SHAT, 1H1791-2 « Bilans des evenements ».**

(3) *Le Combat*, **« L'A.L.N met en garde la France contre la violation systematique des accords d'evian »,** 27/04/1962.

(4) *Humanité* « **L'Agence A.P.S : la situation s'aggrave en Algérie** » 28/04/1962.

(5) محمد قنطاري،" **19 مارس 1962 (لايقاف النار و القتال) طبقا لاتفاقيات إيفيان و دور الولاية الخامسة في غرب الجزائر**"، مرجع سابق.

(6) *Le Monde* « **Une fusillade éclate à Oran, la responsabilité de ces incidents entre européens et Algériens n'a pu être établie** » N° 5432 , 06/07/1962.

السرية و عملاؤها الأمل في الجزائر الفرنسية و اقتطاع جزء من الجزائر ليكون دولة للأوروبيين أعلنوا عن الأرض المحروقة والإرهاب و الحرق و السلب و النهب[1].

إلا أنه وبعد اكتشاف هذه الإتصالات من طرف شوقي مصطفاي دخلت الهيئة التنفيذية المؤقتة في الخط من خلال فتح مشاورات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ولهذا الغرض شكلت لجنة مكونة من عبد الرحمن فارس، شوقي مصطفاي و محمد بن تفيتفة للذهاب إلى طرابلس و تونس من أجل استشارة الحكومة المؤقتة، وبعد إستشارة أعضاء الحكومة عادت اللجنة إلى الجزائر و عقد لقاء يوم 17 جوان 1962[2] وكان اللقاء الأخير بين جان جاك سوزيني والهيئة التنفيذية المؤقتة [3] في منزل جون ماري تيني جمع عبد الرحمن فارس، شوقي مصطفاي، جاك شوفالي، جون ماري، تيني و جون جاك سوزيني وخلص إلى توقيع ينهي العمل المسلح لمنظمة الجيش السري في الجزائر[4].

ومهما يكن من أمر فإن خطة منظمة الجيش السري كانت حتى توقيع إتفاقيات إيفيان ترمي إلى منع الأوروبيين بالقوة من مغادرة الجزائر وما إن اقترب موعد الإستقلال 05 جويلية 1962 حتى كان الرحيل الجماعي للأقدام السوداء[5] من الجزائر بداية من 14 ماي 1962 وبذلك أعطت تصرفاتهم المعادية لتقرير مصير الجزائر العذر لحكومة

---

[1] محمد قنطاري، "**19 مارس 1962 (لايقاف النار و القتال) طبقا لاتفاقيات إيفيان ودور الولاية الخامسة في غرب الجزائر**"، مرجع سابق.

[2] جودي الأخضر بوالطمين،" **دور جبهة وجيش التحرير الوطني بالولاية الثانية الشمال القسنطيني خلال الفترة الانتقالية 19 مارس /20 مارس 1962**"، محاضرة القيت في فعاليات الملتقى الثالث للثورة الجزائرية، باتنة، 28–29 اكتوبر 1992 .

[3] Gilbert Meynier **,** op.cit, pp 638-641.

[4] عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، ص ص 176 و ما بعدها .

[5] تسمية أطلقت على الأوروبيين الذين غادروا الجزائر نظرا لرفضهم الكفاح في عين المكان و تفضيلهم الإلتحاق بالوطن الأم وتنازلوا عن ممتلكاتهم بثمن بخس للجزائريين ففي آواخر جوان 1962 غادر الجزائر منهم ما يقرب من 560.000 منهم ما يقارب 100.000 من اليهود . انظر:

M'hamed yosfi, **L'OAS et la fin de la guerre D' Algérie**, entreprise nationale du livre, Alger , 1985,pp123-163.

الجمهورية الجزائرية في التخلص من القيد الذي نصت عليه إتفاقيات إيفيان والخاص بضمان الحريات وحقوق الأقلية الأوروبية في الجزائر، ولحفظ ماء الوجه أفضت المفاوضات السرية بين الهيئة التنفيذية المؤقتة والطرف الفرنسي إلى وقف العمليات الإجرامية في وهران يوم 1962/06/26[1]، غير أن هذا الإتفاق ظل شكليا ودون مصداقية ذلك أن الحكومة المؤقتة فقدت الشرعية بعد انسحابها الإنفرادي من أشغال مؤتمر طرابلس يوم 1962/06/07، في حين انتهى تأثير منظمة الجيش السري على الساحة الجزائرية بصورة فعلية بفضل اليقظة الشعبية وانضباط قيادة جيش التحرير الوطني على إثر عزلتها في الساحة الفرنسية بالذات [2].

6- الإستفتاء و تقرير المصير من خلال إتفاقيات إيفيان :

يعتبر إستفتاء تقرير المصير المهمة الأساسية التي أوكلت إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة لأنه المحطة الفاصلة بين مرحلة الجزائر المستعمرة و مرحلة الجزائر المستقلة ونظرا لأهمية هذا الإستفتاء فقد أوليت له أهمية بالغة من خلال الحرص على تنظيمه في وقته والسهر على توفير كل الظروف الحسنة و الإمكانات اللازمة لذلك [3]، فلقد جاء الإعلان عن تقرير المصير في الباب السابع من الإتفاقية الثانية الخاصة بالفترة الانتقالية [4]، حيث تم الإتفاق على عدة أمور في مفاوضات إيفيان فيما يتعلق باستفتاء تقرير المصير أهمها :

أ – الهدف من الإستفتاء و معرفة رغبة الشعب الجزائري .

ب- الولايات التي ستجرى فيها عملية الإستفتاء.

ج- المدة التي سيجري فيها الإستفتاء والتي حددت بثلاثة اشهر كحد أدنى وستة أشهر كحد أقصى .

---

(1) Fernand Careras, **L'Accord FLN –OAS des négociations secrete au cessez le feu** , Robert laffont, , paris, 1967, p 249 .

(2) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص75 .

(3) أحمد بداني، مرجع سابق، ص ص 55- 56.

(4) انظر الملحق رقم (01) النص الأصلي الخاص باتفاقيات إيفيان .

ويشتمل محور شروط الإستفتاء حول تقرير المصير على أربعة أبواب و ثمانية فصول و46 مادة[1]، الباب الأول: عن تكوين هيئة الناخبين وفيها ثلاثة فصول، الباب الثاني: عن تنظيم الإقتراع وفيه فصلان، الباب الثالث: عن مراقبة الإستفتاء و فيه ثلاثة فصول ،أما الباب الرابع : عن تنظيم العقوبات[2].

ويعتبر الإستفتاء أيضا أحد أهم الإنجازات التي نجحت فيها الهيئة التنفيذية المؤقتة بعد أن استطاعت أن تبرهن فيه عن مدى كفاءتها ومقدرتها ونزاهتها بعيدا عن القوات العسكرية الفرنسية و ضغط المستوطنين الأوروبيين[3] .

نصت إتفاقية إيفيان على تنظيم الإستفتاء كما نصت على أنه يعد من صلاحيات الهيئة التنفيذية المؤقتة و التي حددت موعد إجرائه يوم 1962/07/01 بالإتفاق مع المندوب السامي الفرنسي وبناءً عليه فقد تم استدعاء هيئة الناخبين في الجزائر من أجل مشاركتهم في استفتاء تقرير المصير[4]، حيث قامت هذه الهيئة بتشكيل لجنة للإشراف عليه استنادا إلى القانون الإنتخابي الصادر في الجريدة الرسمية الفرنسية[5] والذي ينص على تشكيل لجنة مركزية لمراقبة الإستفتاء[6] في 22 جوان 1962 مكونة من الرئيس وستة أعضاء و مقرها في روشي نوار بومرداس حاليا ومهمتها الإشراف على الجوانب التقنية لعملية التصويت و الفرز [7] ضمت هذه اللجنة الأسماء التالية [8]:

- قدور ساطور رئيسا.
- عمار بن تومي.

---

(1) Décret N° **62-305** , 19/03/1962, et A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, dossier: A10.1.1, **«Projet d'Arrete », 08/05/1962.**

(2) Ibid.

(3)يحي بوعزيز،" **الهيئة التنفيذية المؤقتة في اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962**"، مرجع سابق.

(4) Décret N° **62-449** , 08/06/1962.

(5) Décret N° **62-305** , 19/03/1962, et A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, **carton N°126,(1959-1967)**, dossier: A10.1.1, **«Projet d'Arrete », 08/05/1962**.

(6) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, **carton N°126,(1959-1967),** dossier : A10.1.1, **« Projet d'Arrete », 08/05/1962.**

(7) Le **Décret n° 62-649 du 08/06/1962.**

(8) Le **Décret n° 62-500 du 02/06/1962.**

- الهادي مصطفى عضوا .
- عبد اللطيف رحال عضوا .
- أحمد هني عضوا .
- ألكسندر شولي عضوا.
- جون غيو عضوا .

وفيما يخص التقسيم الإداري لمراكز إجراء الإستفتاء أبقت الهيئة التنفيذية على النظام الذي كان ساريا خلال الفترة الإستعمارية والذي يحدد الدوائر الإنتخابية بخمسة عشر وهي: الجزائر، باتنة، عنابة، قسنطينة، المدية، مستغانم، الواحات، وهران، الأصنام (الشلف حاليا)، سعيدة، الساورة، سطيف، تيارت، تيزي وزو، وتلمسان وأكد قانون الإنتخابات على أن كل المواطنين الساكنين في الجزائر سيشاركون في الإستفتاء بشرط أن يكونوا مسجلين في القوائم الانتخابية، وفي منتصف شهر ماي 1962 حاولت فرنسا توسيع الوعاء الإنتخابي من خلال إصدار قرار في 16 ماي 1962 ينص على أن الأشخاص المقيمين حاليا في الجزائر والذين سيقيمون خلال فترة الإستفتاء لهم الحق في المشاركة فيه حيث تم مراسلة رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة إستنادا على بعض المراسيم[1] و المواد المنصوص عليها [2] أنه من حق المواطنين المولودين في الجزائر و المقيمين في فرنسا وفي مقاطعات ما وراء البحار ويحوزون على اثبات إقامتهم في الجزائر بحيث لا تقل عن 05 سنوات على الأقل في المشاركة في استفتاء تقرير المصير[3]، وعملت اللجنة المكلفة من طرف الهيئة التنفيذية المؤقتة و التي كان يترأسها قدور ساطور من خلال اللجان التي تم إنشاؤها اي في كل دائرة إنتخابية على فتح التسجيل في القوائم الإنتخابية

---

(1) Le **Décret n° 62-306 du 19 mars 1962 portant organisation provisoire du pouvoirs publics en Algérie.**

(2) Le **Décret n° 62-305 du 19 mars 1962 portant règlement du référendum d'autodétermination.**

(3) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, dossier : A10.1.1, **« Projet d'Arrete », 08/05/1962.**

من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المسجلين و استمرت هذه العملية إلى غاية 30 ماي 1962 الذي حدد كآخر أجل للتسجيل في القوائم الإنتخابية[1].

وعليه وكما نصت عليه إتفاقيات إيفيان فإن الهيئة التنفيذية هي الجهة المخولة قانونيا بتحديد تاريخ الإستفتاء حيث حددت تاريخه يوم 01 جويلية 1962، وعليه فقد قام جيش التحرير الوطني بمهمة التنظيم الإداري مع الهيئة التنفيذية و مراقبة الأمن العام أثناء فترة إيقاف القتال[2] وبتحضير كل الوسائل المادية لإجرائه بصورة جدية و كانت جبهة التحرير الوطني وجيشها على إطلاع كامل بما يجري في البلاد و في يقظة منقطعة النظير فاستعدت وأعدت كل ما يجب لهذا اليوم الفاصل في تاريخ الجزائر حيث جندت الجماهير ووزعت عناصرها على كل مراكز الإقتراع لضمان نجاح القيام بهذا الواجب الضروري لاعتراف فرنسا علانية باستقلال الجزائر كما اعترفت بأسس الإستقلال في إتفاقيات إيفيان [3].

ولم يتم ذلك إلا من خلال تجنيد جبهة التحرير الوطني إطارات سياسية من عسكريين ومدنيين وبعد إعداد برنامج إعلامي و دعائي وزعت الإطارات حسب برنامج كل ولاية لتجنيد الشعب من أجل إنجاح عملية الإستفتاء أما من الناحية المادية فقد جند جيش التحرير الوطني اللجان الشعبية في كل بلدية للتحضير المادي وقد قامت بما يلي[4]:

- إحصاء السكان وإعداد القوائم الانتخابية و تحضير البطاقات و توزيعها.
- تحضير الصناديق و تعيين أعضاء المكاتب و تحديد المقرات التي ستجري فيها عملية الإستفتاء و كل ما يتعلق بهذه العملية .
- طبع الملصقات و المناشير و توزيعها على أوسع نطاق.

---

(1) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, dossier : A10.1.1, **« Projet d'Arrete », 08/05/1962.**

(2) محمود الواعي، مرجع سابق.

(3) جودي الأخضر بوالطمين، مرجع سابق.

(4) محمود الواعي، مرجع سابق.

- تحضير وسائل النقل والتنقل بالإستعانة بوسائل المواطنين المجندين لهذه العملية .
- عقد مهرجانات و تجمعات عبر المدن و الأحياء و القرى و الأرياف تحت إشراف المسؤولين السياسيين و بمشاركة الإطارات المختلفة للتوعية والتجنيد وإذكاء الحس الوطني .
- طبع صيغة الإستفتاء بالعربية و بالفرنسية.
- عينت الهيئة التنفيذية اللجنة المكلفة بمتابعة عملية الإستفتاء[1] عبر الوطن والمكونة من إبن عجيلة عياش، و الحاج سعيد الشريف و ميسوم اصبيح[2].

لقد كانت عملية الإستفتاء الشعبي الوسيلة الوحيدة التي لجأ اليها الجنرال ديغول لتغطية الهزيمة الحربية في الجزائر ولحفظ ماء الوجه، ولم يكن تقرير المصير عبر الإستفتاء الذي أعلن عنه إلا وسيلة من والوسائل التي اعتاد عليها الجنرال كلما تعلق الأمر بالمسائل المصيرية داخل فرنسا من غير مراعاة حزبه أو الاحزاب الاخرى. وهو يعلم النتيجة مسبقا وعزاءه الوحيد في مواجهة الشعب الرأي العام الفرنسي هو الخضوع و الرضوخ لإرادة الشعب في تقرير مصيره[3].

تمت دعوة كل الجزائريين للتوجه إلى صناديق التصويت وفق الصيغة المتفق عليها و التي طلبت من الشعب الجزائري بأن يصوت عليها "بنعم" أو "لا "و هي كالآتي :

" هل تريدون ان تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا في إطار ما تم الإتفاق عليه في 19 مارس 1962".

وتجدر الإشارة أنه دار نقاش كبير في الحقيقة حول أفضل الصيغ التي يمر بها الإستفتاء دون وجود انعكاسات سلبية له حيث تشير التقارير الفرنسية أنه قد تمت مراسلة

---

(1)A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, dossier : A10.1.1, « **Projet d'Arrete** », **08/05/1962.**

(2) محمود الواعي، مرجع سابق.

(3) نفسه.

من الرئاسة الفرنسية إلى لوي جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية [1] إلا أنه وخلال إقامة السيد فارس في باريس نهاية شهر افريل[2]،طالب بطرح سؤال واحد في الإستفتاء يخص الإستقلال والتعاون مع فرنسا معللا وجهة نظره بأن صيغة السؤالين في سؤال يمكن لها أن تحدث إرتباكا لدى الناخبين[3]، غير أن إعتماد هذه الصيغة يؤدي حتما إلى ظهور عدة سلبيات وعراقيل منها:

- من جهة تتيح الجمع بين طرفي التنافس من أقصى أنصار" الجزائر فرنسية" وأقصى أنصار " الإستقلال التام" مما يدفع إلى إستقطاب كل الأصوات السلبية .
- و من جهة أخرى و في حالة تجاوز عدد الأصوات السلبية لعدد الأصوات الايجابية فإن مايمكن استخلاصه في هذه الوضعية هو إستحالة الجزم بأن الفرنسة أو الإنفصال ستكون الحالة السائدة.
- و أخيرا على صعيد السياسة الداخلية الفرنسية يكون من المؤسف إهمال الصيغ الثلاثة المتعلقة بتقرير المصير الواردة في خطاب 16 سبتمبر 1959 وهي الفرنسة، الإستقلال، الشراكة والتعاون. الذي أسس لخيار و سياسة تقرير المصير.
- ومما لا شك فيه أن "متطرفي" جبهة التحرير الوطني سوف يصوتون بـــ "نعم" على السؤال الأول وبـــ "لا" على السؤال الثاني و في هذه الحالة يكون من الأفضل إعتماد سؤال واحد كفيل بإزالة كل المخاطر.

إن ورود كلمة السيادة في الصيغ الأولى للنقاش حول الإستفتاء في إتفاقيات إيفيان والتي لم ترسم، و تعمد إلغاؤها من الصيغة النهائية التي اعتمدها مجلس الوزراء الفرنسي

---

(1) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, dossier : A10.1.1, **« Au sujet de la forme des questions a poser lors du scrutin d'autodetermination », 10/05/1962.**

(2) *Le Figaro* **« Près d'une heure d'entretien entre le général de Gaulle et M. Farés »** , 27/04/1962 .

(3) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, dossier : A10.1.1, **« Au sujet de la forme des questions a poser lors du scrutin d'autodétermination », 10/05/1962.**

المنعقد بتاريخ 16 ماي 1962، حيث تم إرسالها يوم 17 ماي 1962 بناء على المراسلة عبر برقية والتي تمت ما بين السيد لوي جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية والمندوب السامي الفرنسي السيد كريستيان فوشي[1] مما يعطي الدلالة الواضحة المؤكدة على ملاحظاتي الأولى حول إرادة الهيمنة والإلحاق التي كانت تسعى إليها فرنسا من خلال إيفيان والتي كانت محل تحفظ من أطراف جزائرية كان على رأسها هيئة الأركان منذ انعقاد مؤتمر طرابلس 27 ماي إلى 07 جوان 1962 بل إن المصطلحات الثلاث: الإستقلال، الشراكة والتعاون، الفرنسة، التي حرص عليها المفاوض الفرنسي كانت باستمرار تنافي مفاهيم السيادة التي تتناسب مع حجم الثورة لأن النزعة الإستعمارية أرغمتها ثورة الشعب على المفاوضات ولكنها لم تنته من السياسة الفرنسية المبنية على استراتيجية الهيمنة.

جرت عملية الإستفتاء في الفاتح من شهر جويلية 1962 في جو من الفرح العارم ولقد تابع رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة جزء كبيرا من العمليات وهو على متن طائرة مروحية حيث شاهد أفواج الرجال و النساء متوجهين بخطى حثيثة إلى مكاتب الإقتراع، وبعد معاينة العمليات من طرف اللجنة المركزية للمراقبة المنشأة بمقتضى إتفاقيات إيفيان، تم فرز الأصـــوات يـــوم 02 جولية 1962 وكانت نتيجة الإستفتاء كما يلي المصوتون ب "نعم": 5.915.000 صوت(99.72 %)، من مجموع 6.000.000 ناخب[2] أما المصوتون بـــ " لا " : 16.534 (0.27%)، وقد امتنع عن التصويت حوالي 40.000 او50.000 (أقل من 1%)، وعندئذ زار عبد الرحمن فارس المندوب السامي الفرنسي كريستيان فوشي وأطلعه على النتيجة بصفة رسمية.

[1] انظر الملحق رقم (08) : وهو نص البرقية الخاص بالصيغة النهائية للسؤال الخاص باستفتاء تقرير المصير.

[2] عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، ص ص 188 و ما بعدها .

ثانيا- إعلان الإستقلال و قيام الجمهورية الجزائرية :

1- الإعتراف بالإستقلال و تحويل السلطات:

على إثر النتائج المعلنة لإستفتاء تقرير المصير01 /1962/07 وبمقتضى المادة (24) من الباب السابع المتعلقة بنتائج تقرير المصير، وطبقا للمادة (27) من لائحة تقرير المصير[1]:

- تعترف فرنسا فورا باستقلال الجزائر.
- يتم نقل السلطات فورا إلى الجزائريين[2].
- تنظّم الهيئة التنفيذية المؤقتة خلال ثلاثة أسابيع إنتخابات لتشكيل الجمعية الوطنية الجزائرية التي تتسلم السلطات [3].

و بناء على ذلك أُعلنت نتائج الإستفتاء يوم السبت 03 جويلية 1962 و بعث الرئيس الفرنسي الجنرال "شارل ديغول" إلى السيد "عبد الرحمن فارس" رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة للجمهورية الجزائرية رسالة الإعتراف باستقلال الجزائر.

وبذلك أعتُبر يوم الإثنين 05 جويلية 1962 التاريخ الرسمي لإسترجاع السيادة الوطنية التي سُلبت في 05 جويلية من سنة 1830، وكانت قد أعلنت فرنسا الإعتراف باستقلال الجزائر من خلال الإعلان الرسمي الذي صدر عن الجنرال ديغول يوم 07/04/ 1962 في باريس والذي قرأه الجنرال في اجتماع مجلس الوزراء في دورته الإستثنائية الثلاثاء 1962/07/03 حيث جاء فيه[4] :

---

(1) انظر الملحق رقم (01).

(2) *Le Monde,* « **Le General De gaulle à M. Fares : les compétences afférentes à la souvrainté sont transférées à l'éxécutif provisoire** » N° 5430 04/07/1962, p02.

(3) انظر الملحق رقم (01) .

(4) *Le Monde* « **La déclaration du chef de l'état –le peuple Algérien s'est prononcé pour l'independence de l'Algérie coopérant avec la France**» N° 5430 , 04/07/1962.

- "بمقتضى إستفتاء 08 جانفي 1961 فإن الشعب الفرنسي إعترف بحق سكان الجزائر في اختيار مصيرهم السياسي بالنسبة للجمهورية الفرنسية .
- بمقتضى استفتاء 08 افريل 1962 [1]صادق الشعب الفرنسي على تصريحات الحكومة بتاريخ 19 مارس 1962 في حالة ما اختار سكان الجزائر طبقا لقانون 1961/01/14[2] تأسيس دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا.
- بمقتضى إستفتاء تقرير المصير 01 جولية 1962 فإن الشعب الجزائري عبر بأغلبية على خيار استقلال الجزائر في اطار التعاون مع فرنسا .
- وبناء على ذلك تكون العلاقات بين فرنسا والجزائر من الآن فصاعدا مبنية على أساس الشروط المقررة في التصريحات الحكومية بتاريخ 1962/03/19، فإن رئيس الجمهورية الفرنسية يعلن بأن فرنسا تعترف رسميا باستقلال الجزائر .

حرر في باريس 1962/07/03 **شارل ديغول** "[3]

ومقارنة مع النص الرسمي الذي تثبتنا منه في الوثائق الرسمية من خلال الأرشيف الفرنسي بمختلف الصيغ التي نشرتها وسائل الإعلام لإعلان الرئيس ديغول عن إستقلال الجزائر سجلنا إختلافا حيث تفتقد الصيغ المنشورة في وسائل الإعلام فقرات تشير إلى مسائل تتعلق بالمواطنة في الجزائر المستقلة و كذا الديمقراطية و حقوق الانسان [4] .

وبمجرد تسليم رسالة الجنرال ديغول إلى رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة من طرف السيد فوشي والسيد تريكو في مقر الهيئة التنفيذية المؤقتة ببومرداس، أعلن السيد فوشي

---

(1) Le **Décret n° 62-421 du 13 /04/ 1962 concernant les accords d'Evian.**

(2) Le **Décret n° 61-44 du 14 /01/ 1962 concernant l'autodétermination des populations algériennes et l'organisation des pouvoirs publics en Algérie avant l'autodétermination .**

(3) *Le Monde* « **La déclaration du chef de l'état –le peuple Algérien s'est prononcé pour l'indépendance de l'Algérie coopérant avec la France**» N° 5430 , 04/07/1962.

(4) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, dossier : A10.1.1, **«Déclaration du président de la république Française» 03/07/1962.**

ينظر ويقارن مع:

Le Monde « **La déclaration du chef de l'état –le peuple Algérien s'est prononcé pour l'indépendance de l'Algérie coopérant avec la France-** » N° 5430 , 04/07/1962.

عن تعيين السيد جان مارسال جانيني كسفير أول لفرنسا لدى الجزائر[1] حيث منحه السيد رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة إعتماده فورا و قبل أن ينصرف الجميع طلب السيد تريكو من رئيس الهيئة التنفيذية ما إذا كان ينبغي أن يصدر أمرا بفتح الحدود حيث أجاب بالموافقة على ذلك وعلى الساعة الثانية عشر ظهرا انتظمت مراسيم مؤثرة قام بها كشاف وجندي برفع العلم الجزائري[2].

وعلى إثر الإعلان الرسمي على إستقلال الجزائر تلقى رئيس الهيئة التنفيذية رسائل تهنئة من الرئيس بورقيبة، والسيد عصمت اينونو الوزير الأول التركي، المارشال تيتو رئيس الجمهورية يوغسلافيا و من السيد فرناندو كونستيلا وزير خارجية إسبانيا كما اعترفت فيما بعد دول أخرى رسميا باستقلال الجزائر الإتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، الصين الشعبية، ليبيا، المغرب، بلجيكا، بريطانيا ألمانيا الغربية إيطاليا، إيران، هولندا، السويد، الدنمارك، الكونغو، السنغال، الكويت، النرويج، الفيلبين، مصر[3].

وتجدر الإشارة أن فرنسا قامت بتصفية مكتب المندوب السامي باعتباره ممثلا للسيادة لفرنسية وعينت جان مارسال جانيني سفيرا لها في الجزائر الذي قدم أوراق اعتماده لرئيس الهيئة التنفيذية عبد الرحمن فارس يوم 1962/07/07 [4].

كما أصدر الجنرال ديغول مرسوما أنهى به نيابة 68 نائبا و 34 شيخا [5] كانوا يمثلون مقاطعات الجزائر في البرلمان الفرنسي[6]. فقد جرت عمليات تسليم السلطات على مستوى الولايات والدوائر ومحافظات الشرطة في ظروف عادية[7] .

---

[1] *Le Monde* « **M.jean-Marcel Jeanneney premier ambassadeur de France auprès de l'Algérie nouvelle** » N° 5430 04/07/1962, p02 .

[2] عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، ص 190.

[3] محمد محمد حسنين، **الإستعمار الفرنسي من القرن 16 الى عهد ديغول و الجمهورية الخامسة**، مرجع سابق، ص 552 وما بعدها.

[4] عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، ص ص 190-191 .

[5] *Le Monde* « **une ordonnance met fin au mandat des 102 parlementaires d'Algérie** » **N° 5434**, 09/07/1962 .

[6] محمد حسنين، **الإستعمار الفرنسي**، مرجع سابق، ص 552 وما بعدها.

[7] عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، ص 191.

2- الجمعية الوطنية التأسيسية:

نص الفصل الخامس من التصريح العام لاتفاقيات إيفيان على أن : تكلف الهيئة التنفيذية المؤقتة بانتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية في أجل أقصاه ثلاثة أسابيع والتي تنتقل إليها سلطاتها [1].

لقد مرت الجزائر خلال الفترة الإنتقالية بظروف داخلية حالت دون تنظيم إنتخاب الجمعية التأسيسية في أجلها المحدد، حيث كان الإختلاف بين أطراف قيادة الثورة حول تفسير إتفاقيات إيفيان و طبيعة السلطة في الجزائر بعد الإستقلال، ذلك الإختلاف الذي ظهر مبكرا قبل إعلان الإستقلال و تحديد من سيحكم على عكس الثورات التي قامت على نفس النمط مثل ما حدث في روسيا(تروتسكيون) و تونس (اليوسفيون) وغيرها، هذا الصراع الذي حدث بين قيادة الثورة وبالذات قبيل الإستفتاء، و أوشك على تصدع الوحدة الوطنية[2] إلى أن تمكن المكتب السياسي بالتنسيق مع هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني من حسم الموقف و بذلك أخمدت فتنة الحرب الأهلية [3]، حيث يرجع سبب الإختلاف إلى اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية أثناء انعقاد مؤتمر طرابلس في دورته العادية يوم 27 ماي 1962 و كان ضمن جدول أعماله اختيار المكتب السياسي ليمثل جبهة التحرير الوطني[4]، خلال الفترة الإنتقالية الممتدة من إعلان الإستقلال إلى إنتخاب الجمعية التأسيسية الوطنية التي كان من المفروض أن تتسلم السلطات من الهيئة التنفيذية المؤقتة ويبدو أن تشكيلة المكتب السياسي نالت الإجماع من أغلبية المجلس الذي

---

(1) انظر الملحق رقم (01) النص الأصلي الخاص باتفاقيات إيفيان.

(2) Maurice Duverger, « **La maladie infantile du nationalisme Algérien** », *le Monde* **N° 5432**, 06/07/1962,

(3) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 76.

(4) *Le Monde* « **Après l'échec du compromis entre Alger et Tlemcen :les querelles persistantes entre le G.P.R.A et M. Benbella sont sévèrement jugées par les militants F.L.N** » N° 5447 24/07/1962,

يعد الهيئة الشرعية الوحيدة، غير أن رئيس الحكومة المؤقتة اعترض على هذا الإجراء وغادر أشغال الدورة يوم 07 جوان 1962 [1].

وفي يوم 29 جوان أعلن رئيس الحكومة المؤقتة عشية الإستفتاء عزل العقيد هواري بومدين وتجريده من رتبته العسكرية بدعوى قطع الطريق أمام قيام دكتاتورية محتملة في الجزائر، وقد أثار هذا القرار سخط الكثيرين إذ لم يكن من المعقول أن يحرم المناضلون يوم النصر من المشاركة في إدارة شؤون بلادهم[2]، لكن قيادة الثورة الجزائرية حسمت الأمر لصالح المكتب السياسي ولما تم حسم الصراع لصالح المكتب السياسي[3] في أوائل سبتمبر 1962 دخل بومدين عاصمة البلاد يوم 08 سبتمبر 1962 على رأس 4000 جندي[4].

وتجدر الإشارة إلى أن الولاية الرابعة قد أصرت على أن تكون الإنتخابات في 1962/09/16، وربحا للوقت وذلك من أجل وضع جهاز للحزب في كامل القطر الجزائري لتهيئة العملية الإنتخابية[5]، فإن المكتب السياسي الذي قرر بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة تنظيم الإنتخابات يوم 20 سبتمبر 1962[6]، وكان هذا الإنتخاب مصحوبا بالإستفتاء على مشروع قانون يتعلق بمهام الجمعية التأسيسية، وكان الترشح في قائمة واحدة [7] طبقا لتوجهات برنامج طرابلس[8] ومنها النضال في جبهة التحرير

(1) Guy Sitbon , « **Le CNRA est la seule expression organique de la légitimité** » *le Monde* N° 5441, 17/07/1962,

(2) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 77 .

(3) **André Pautard, « M. Ben Bella a fait acclamer à Alger l'armée nationale populaire- le colonel Boumediene :l'armée dépend du bureau politique** » *Le Monde*, 11/09/1962.

(4) **Michel Goué, « Le bureau politique s'efforce d'établir un compromis acceptable par les diverses fractions militaires** » *Le Monde*, 9-10/09/1962,

(5) Ibid.

(6) *Le Monde* « **Ajournées a deux reprises : les élections à l'assemblée nationale sont fixées au jeudi 20 septembre** » 11/09/1962, p 06,

(7) *Le Monde* « **Assuré de la majorité à l'assemblée Algérienne –M. Ahmed Ben Bella devra compter avec une double opposition »,** 15/09/1962.

(8) Guy Sitbon , op.cit.

الوطني والنزاهة و الكفاءة و التمثيل الوطني، وفي 21 سبتمبر 1962 نشرت اللجنة المركزية لمراقبة الإنتخابات القائمة الرسمية للنواب في خمسة عشر عمالة وقد أنتخب فرحات عباس رئيسا للمجلس الوطني الأول في تاريخ الجزائر المستقلة بينما حصل الحاج بن علا على منصب نائب الرئيس الأول علما بأن عدد أعضاء هذا المجلس التأسيسي هو 196 عضوا[1]، وكانت الأشغال قد دامت إلى غاية 25 /1962/09 و هو التاريخ الذي سلم فيه عبد الرحمن فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة سلطة الهيئة لفرحات عباس رئيس المجلس الوطني الجزائري و في نفس الوقت بعث بن يوسف بن خدة برسالة إلى المجلس الوطني يسلمه فيها سلطات الحكومة المؤقتة .

وتجدر الإشارة أن أعضاء الحكومة المؤقتة قد حلوا بالعاصمة على متن الخطوط الجوية التونسية في 1962/07/04 مباشرة بعد الإعلان الرسمي على إستقلال الجزائر في 1962/07/03و كان في استقبالها رئيس الهيئة التنفيذية عبد الرحمن فارس وأعضاء وجميع موظفي الهيئة كما كان في استقبالهم أيضا كل من العقيد محند أولحاج[2] و العقيد عز الدين وكان الإستقبال رسميا محفوفا باستعراض فرقة من جيش التحرير الوطني القى فيه السيد عبد الرحمن فارس كلمة بالمناسب.[3]

تولى المكتب السياسي و المسؤولون العسكريون إعداد قوائم المرشحين لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي بمعدل قائمة واحدة عن كل ولاية كما أشرفوا على تحضير الحملة الانتخابية [4]، أما أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة المرشحين في القوائم و الذين تم انتخابهم فهم السادة : عبد الرحمن فارس رئيس الهيئة التنفيذية و و خميستي مدير ديوان

---

(1) Guy Sitbon , op.cit.

(2) Michel Goué « **De l'aeroport à la préfecture d'Alger , des centaines de milliers d'Algériens ont acclamé le président et les membres du GPRA** », *Le Monde*, n° 5431 , 05/07/1962, p 02 .

(3) عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، ص ص 191-192 .

(4) Michel Goué « **La population Algérienne participe sans entrain aux réunions électorales organisée par le bureau politique** », *Le Monde*, 19/09/1962, p 03.

رئيس الهيئة التنفيذية و روت نائب رئيس الهيئة التنفيذية ومانوني مندوب الشؤون المالية وكوئينغ مندوب الأشغال العمومية.

3- وصول أحمد بن بلة إلى الحكم :

دخل بن بلة أحمد العاصمة في 1962/09/04[1]، بعد أن حسم الصراع لصالح المكتب السياسي، وفي 1962/09/08 دخل هواري بومدين العاصمة [2]على رأس 4000 جندي حيث تقرر إنتخاب المجلس[3]، ثم أجريت الإنتخابات للمجلس التأسيسي وأعلنت النتائج في 1962/09/20 ووافق المجلس على تعيين بن بلة أحمد رئيسا للحكومة كما أنتخب فرحات عباس لرئاسة المجلس[4]، وكانت الأشغال قد دامت إلى غاية 1962/09/25[5]، وهو التاريخ الذي سلم فيه عبد الرحمن فارس سلطة الهيئة التنفيذية المؤقتة لفرحات عباس رئيس المجلس الوطني الجزائري وفي نفس اليوم بعث بن يوسف بن خدة برسالة إلى المجلس الوطني يسلمه فيها سلطات الحكومة المؤقتة [6].

وقد قام أعضاء المكتب السياسي المنبثق عن مؤتمر طرابلس بترشيح أحمد بن بلة [7] لرئاسة الحكومة و قد حصل على تزكية المجلس الوطني بواسطة الإنتخاب يوم 1962/09/26، وفي 1962/09/28 تم تشكيل أول حكومة جزائرية في عهد الإستقلال من 18 وزيرا و تم تعيين كل من رابح بطاط نائب رئيس الحكومة، هواري بومدين

---

(1) جوان جيلسبي، **ثورة الجزائر**، ترجمة عبد الرحمن صدقي ابو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة،(د.ت.ن)، ص 246.

(2) *Le Monde*, « **Des troupes du colonel Boumediene feraient mouvement vers Alger** », 09-10/09/1962,

(3) عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، دار البعث، ط1، قسنطينة ،1991 ،ج 3، ص ص 319 وما بعدها.

(4) جوان جيلسبي، مرجع سابق، ص 246.

(5) A.M.A.E.E, Secrétariat d’état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°124,(1959-1967)**, dossier : « **Arrivée de Ben bella au pouvoir Assemblée nationale constituante débats du 20/09/1962 au 20/09/1963** ».

(6) عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج 3، مصدر سابق، ص ص 319 وما بعدها.

(7) Jean Lacouture **, « Pourquoi Ben Bella ?** » *le Monde* N° 5432, 06/07/1962.

وزيرا للدفاع الوطني، أحمد مدغري وزيرا للداخلية، و محمد خميستي وزيرا للشؤون الخارجية، عبد العزيز بوتفليقة وزير الشباب والرياضة، توفيق المدني وزيرا للأوقاف[(1)].

بعد تشكيل الحكومة إنعقد إجتماع في روشي نوار بين الرئيس بن بلة و أعضاء الحكومة وأعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة قدم خلاله كل مندوب تقريرا مفصلا عن المشاكل المطروحة على وزارته وسلم عبد الرحمن فارس شخصيا للرئيس بن بلة كل وثائق الأرشيف الخاص برئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة، وفي يوم 1962/09/27 وبعد تشكيل المكتب برئاسة فرحات عباس صعد عبد الرحمن فارس إلى المنصة الرئاسية من أجل تسليم الوثائق الرسمية المتضمنة إثبات إنتقال السلطات إلى الرئيس أحمد بن بلة حسب ما تقتضيه الأعراف والتقاليد[(2)]، وفي 1963/09/15 أنتخب أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية [(3)].

4- دستور الجمهورية الجزائرية 1963:

ركز النظام السياسي الجزائري منذ الإستقلال على التأسيس الدستوري للعلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية من حيث التركيزُ على مظاهر التأثير والتأثر بينهما برغم التوجه الظاهر لإعطاء الأولوية للسلطة التنفيذية وهذا يعود إلى عوامل تاريخية تمتد إلى الفترة الإستعمارية[(4)].

لقد تولى المكتب السياسي إعداد المشروع الأصلي للدستور وقرر طرحه للمناقشة في ندوات جهوية للإطارات أنعقدت في الفترة الممتدة من 20 إلى 27 جويلية 1963 في كل من الجزائر، وهران وقسنطينة، حيث وافقت عليه في 1963/07/31 بحضور رئيس

---

(1) عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج 3، مصدر سابق، ص ص 334 وما بعدها.

(2) عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، ص ص 208-209 .

(3) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°124,(1959-1967)**, dossier : **« Arrivée de Ben Bella au pouvoir Assemblée nationale constituante débats du 20/09/1962 au 20/09/1963 ».**

(4) عمر فرحاتي، "**العلاقة بين السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية في الجزائر بين فترتي الأحادية و التعددية**"، *مجلة الإجتهاد القضائي*، مخبر أثر الإجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع.

الحكومة والأمين العام للمكتب السياسي أحمد بن بلة والسيد الحاج بن علا مسؤول الجبهة و المنظمات الوطنية واكثر من 2000 مندوب، وبعد أن سجلت الإطارات في اللائحة السياسية أن مشروع الدستور مطابق لبرنامج طرابلس[1] ويستجيب لمبادئ الثورة ويضع قواعد دستورية متينة تكرس الإشتراكية في الجزائر[2].

عرف دستور 1963 بأنه دستور برنامج يغلب فيه الطابع الإيديولوجي على الجانب القانوني وبأنه يكرس الإشتراكية وهيمنة الحزب الحاكم، وأن صياغته كان المفترض أن تكون من اختصاصات المجلس التأسيسي المشكل بحكم إتفاقيات إيفيان، غير أن أحمد بن بلة أوكل مهمة مناقشة الدستور وتقويم مشروع الدستور في جويلية 1963 إلى المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني وعرضه فيما بعد على المجلس والإستفتاء بعد التصويت عليه .

وما يعاب على دستور 1963 حسب الملاحظين هو الأحادية[3]، التي تحمل معالم نظام يجمع السلطات بيد الرئيس الذي يعتبر في الوقت نفسه رئيسا للوزراء ورئيسا للحزب وتجتمع كل السلطات في شخصه لذلك صاحبته خلافات حادة بين قادة الثورة الأمر الذي اختصر حياته في 23 يوما فقط حيث جمده رئيس الجمهورية أحمد بن بلة تطبيقا للمادة 59 من الدستور والتي تنص على أنه في حالة الخطر الوشيك الوقوع يمكن لرئيس الجمهورية إتخاذ التدابير الإستثنائية لحماية استقلال الأمة والمؤسسات الجمهورية [4].

و الجدير بالذكر أنه قد أدخلت عليه بعض التعديلات من طرف اللجنة التشريعية، وبعد موافقة الجمعية التأسيسية بدأ الإستفتاء حول الدستور في 1963/09/08 بتشكيل لجنة وطنية لمراقبة الإستفتاء التي أعلنت على النتائج النهائية بالتصويت الإيجابي و تم

---

(1) *Le Monde*, « **Le programme de tripoli** », 11/07/1962, p03

(2) عمر فرحاتي، مرجع سابق.

(3) نفسه .

(4) جريدة *المساء* «**دستور 1963 لم يعمر طويلا بسبب خلافات ما بعد الإستقلال** »، 2013/04/12 .

إصدار الدستور في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ 1963/09/10[1]، حيث يعتبر أول دستور عرفته الجزائر بعد الإستقلال و قد وضع طبقا لبرنامج طرابلس الذي صادق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية في جوان 1962، ويتكون دستور 1963 من مقدمة و عشرة نقاط أساسية مثبتة في 78 مادة لكنه لم يعمر طويلا لأنه في 1963/10/03 تم تجميد الدستور و تولى الرئيس بن بلة كل الصلاحيات ولم يعمل بأول دستور في الجزائر المستقلة إلا لمدة اسبوعين، وبعد انقلاب جوان 1965/06/19 تم الغاء دستور 1963[2]، والعمل بأمر 1965/07/10 الدستور المصغر، وتشكيل مجلس الثورة كهيئة عليا [3].

5- تحديات الدولة الفتية عشية الإستقلال:

إن المهام الإقتصادية والإجتماعية التي أسندت للهيئة التنفيذية المؤقتة هي وضع نواة للإدارة الإقتصادية الجزائرية في شكل مديريات للتجارة الداخلية والخارجية والصناعة والتكوين والطاقة والوقود واستغلال البترول، غير أن الرحيل الجماعي للأوروبيين[4]، وتهريب رؤوس الأموال وتخريب المؤسسات الإنتاجية غيَر من طبيعة مهام الهيئة المؤقتة وعجل بإنهاء الإمتيازات والحقوق الممنوحة للأقلية الأوروبية بموجب إتفاقيات إيفيان، ولذلك ورثت الهيئة المؤقتة مشكلة الشغور في الإدارة و الأملاك وكان عليها التكيف مع تردي الوضع الأمني في إعادة النشاط الإقتصادي و الإجتماعي .[5]

و كانت العقبة الكؤود في وجه الهيئة المؤقتة هي الإشراف على تسيير ملف البترول الذي كان مجالا مفتوحا للشركات الفرنسية بمقتضى إتفاقيات إيفيان، حيث سعت فرنسا

(1) نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص ص 380.

(2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، 1963/09/10.

(3) المرسوم الرئاسي رقم 182-65، الصادر بتاريخ 10 /1965/07.

(4) *Le Monde*, **« Le mouvement des départs a repris à Oran»**, 11/07/1962, p02.

(5) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 67 .

إلى منع الجزائر من ممارسة حقها في الإشراف الفعلي على ثرواتها الباطنية، بل أعدت الحكومة الفرنسية مشاريع قوانين تضمن السيطرة الفرنسية الكاملة و الدائمة على قطاع المحروقات الجزائرية في التنقيب و الإستغلال و التسويق[1] في حين كانت الهيئة التنفيذية المؤقتة منشغلة بمهام إعداد إستفتاء تقرير المصير و نقل السلطات العامة .[2]

وهنا تتجلى طبيعة المخادعة الفرنسية للطرف الجزائري إذ كانت ملامح و توجهات الإستفتاء واضحة في اختيار الشعب الجزائري للإستقلال، والذي تنشأ منه سلطة جزائرية سيكون لها قرارات في تسيير السلطة والثروة فاستغلت فرنسا الوقت القليل المتبقي لها قبل نتائج الإستفتاء لإصدار ترسانة من القوانين تعرقل أي سيادة يمكن أن تكون لسلطة ما بعد الإستفتاء على الثروة الإستراتيجية ممثلة في المحروقات بحيث تضمن لها امتداد النفوذ الإقتصادي و الإستراتيجي في الجزائر والذي سيكون قاعدة لأشكال أخرى من النفوذ على غرار النفوذ السياسي و الأمني فقد انعكست في كل مسار الجزائر بعد الإستقلال ظاهرة النفوذ الفرنسي سلبا و إيجابا وهو ما يفسر مؤشر التباعد و التقارب في العلاقات الثنائية من خلال المصلحة الإقتصادية أولا وباستمرار، و يعطينا ذلك إنطباعا واضحا للإنسحاب العسكري الفرنسي من الجزائر و تأسيس أدوات أخرى لاستمرار النفوذ في الجزائري .

و إذا كانت أجهزة الإدارة المدنية في جميع المستويات لازالت حكرا على الموظفين الأوروبيين و بعض الجزائريين خريجي مراكز لاصاص بعد وقف إطلاق النار فإنهم فضلوا مغادرة مناصبهم الإدارية في الجزائر منذ شهر افريل 1962 و الرحيل إلى فرنسا في شكل موجات لا تقل عن 8000 راحل في اليوم[3] و كان الهدف الخفي واضحا في زرع

---

[1] انظر الملحق رقم (01) النص الأصلي الخاص باتفاقيات إيفيان البند الخاص بالثروات الباطنية .

[2] ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص ص 67–68

[3] *Le Combat*, « **Le FLN invite les européens à la coopération a declaré hier soir le dr Mostefai membre de l'executif provisoire** », 28/04/1962.
Le Monde, « **L'Accession de l'Algérie a l'independance et la crise au sein du F.L.N** », N° 5430 , 04/07/1962.

الشك في قدرة الإطارات الجزائرية في تسيير المرافق العمومية وفي تعطيل الإدارات وتثبيط معنويات الجزائريين غير أن يقظة قيادة الثورة تدخلت لتجنيد المواطنين من ذوي النزاهة والكفاءة في إدارة الشؤون العامة للجزائر خاصة في الإدارة والتعليم والبريد [1].

وهذه صورة أخرى من صور الإرباك التي حاولت فرنسا نشرها وسط الجزائر حديثة الإستقلال لأن هذا الفراغ سيعطي الانطباع بعجز السلطة الناشئة [2]عن التكفل باحتياجات الجزائريين ويخلق الإضطرابات التي تحتم العودة إلى استجداء الطرف الفرنسي و يبرر إستمرار النفوذ الفرنسي في الجزائر أو يدفع الجزائر إلى حالة الفشل الذي ستكون نتيجته إما الإنفلات الأمني أو عودة التدخل الفرنسي في الجزائر لعدم قدرة الجزائريين على إدارة شؤون الدولة وهذا ما روجت له الدعاية الإعلامية الفرنسية [3].

---

[1] ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 68

[2] *Le Monde*, « **La naissance du nouvel état Algérien et la crise au sein du FLN** », N° 5433, 07/07/1962
Le Monde, « **L'Accession de l'Algérie a l'independance et la crise au sein du F.L.N** », N° 5430 , 04/07/1962

[3] *Le Monde*, N° **5431** du 05/07/1962 ,et N° **5432** du 06/07/1962,et N° **5433** du 07/07/1962.

ثالثا- علاقات التعاون الثنائي بين التزامات إيفيان وتحديات الدولة الجزائرية 1962-1972:

1- العلاقات الجزائرية الفرنسية بين استراتيجية ديغول و إتفاقيات إيفيان :

تحتل الجزائر في الإستراتيجية الفرنسية عموما و الديغولية خصوصا مكانة متميزة، و قد اكتسبت هذه المكانة من موقعها الهام وما تكتنزه أرضها من خيرات ظاهرة و باطنة و سماؤها من فضاءات استراتيجية مهمة و لم يكن الجنرال ديغول و تياره يراود خلدهم لحظة واحدة أن تتخلى فرنسا عن الجزائر مهما كانت الظروف لأنها باختصار كما عبر عن ذلك ديغول نفسه[1] " ملكية خاصة بالفرنسيين دون سواهم " [2]

إن الفلسفة و السياسية الديغولية تجاه الجزائر قد تأسست وفق رؤية واضحة لا يكتنفها الغموض بالنسبة لها حول الجزائر في المعالم الكبرى ماضيا وحاضرا و مستقبلا فمصلحة فرنسا هي المقدمة فهذه الرؤية [3] و عليه فإن الممارسة الديغولية هي بالدرجة الأولى رد فعل على السياسة التي مورست خلال الجمهورية الرابعة و أدت إلى إغراق البلاد سواء داخليا أم خارجيا حيث كان على فرنسا أن تواجه مشكلتين عويصتين ميزتا الحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهما من جهة التناحر بين معسكرين متصارعين رأسمالي وشيوعي وانعكاسات ذلك على المكونات الإجتماعية للدول الرأسمالية ومن جهة أخرى مسألة تصفية الإستعمار التي كانت إحدى إفرازاتها وهي القضية الجزائرية بمثابة القشة التي قصمت ظهر الجمهورية الرابعة [4] .

---

(1) لزهر بديدة، « **السياسة الديغولية تجاه الجزائر بين الأمس و اليوم** »، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص19

(2) آني راي غولدزيغر، **جذور حرب الجزائر 1940-1945**، ترجمة وردة لبنان، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص 410، نقلا عن لزهر بديدة، مرجع سابق، ص 19.

(3) لزهر بديدة، مرجع سابق، ص19 .

(4) Alfred Grosser, **La Quatrième République et sa politique exterieure,** Armand Colin, Paris, 1961, p45

لقد آمن الجنرال ديغول أن السياسة الخارجية لبلد كفرنسا تبقى هي السياسة الحقيقية التي ينبغي أن تسخر كل الإمكانيات الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية لخدمتها و تظل غاية كل تحرك فعال للدولة، فقد عملت الإستراتيجية الديغولية على التكيف مع تحولات التي بدأت تنتاب المجتمع الدولي التي نتج عنها انبعاث دول جديدة كانت خاضعة للهيمنة الإستعمارية، وحاولت تشكيل قوة جديدة عبرت عن نفسها في مؤتمر باندونغ افريل 1955 وعمقت مسلسل وعيها بواسطة مؤتمرات حركة عدم الإنحياز، و من هذا المنطلق فقد سعى ديغول إلى إعادة صياغة الأشكال العلائقية بين فرنسا و مستعمراتها السابقة بشكل يضمن استمرارية الهيمنة الفرنسية، ولا سيما في إفريقيا التي تصر فرنسا على وضعها في منطقة نفوذها بحكم ارتباطاتها الإستعمارية التقليدية معها[1] خاصة الجزائر، التي كانت القضية المفصلية و المحورية للسياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي والتي حالت دون قيام علاقات نموذجية بينهما، إذ لم تتحدد الخطوط العريضة للسياسة الفرنسية تجاه الوطن العربي و لم توضح إلا بعد تصفية القضية الجزائرية[2]، بفضل إتفاقيات إيفيان والتي وضعت حسب المؤرخين الفرنسيين حدا للسرطان الذي دمر الجمهورية الفرنسية الرابعة[3] .

إن العلاقات الفرنسية العربية كانت تعيش عند وصول الجنرال ديغول إلى السلطة أقصى حالات التدهور و الإنحدار باستثناء لبنان الذي ظل مرتبطا بفرنسا[4]، فإن أغلب الدول العربية توترت علاقاتها مع فرنسا[5] بسبب موقفها إزاء الحرب في الجزائر[6]، وقد

---

(1) حسان بوقنطار، مرجع سابق، ص 33 و ما بعدها .

(2) Paul Balta et Claudine Rulleau, **La politique arabe de la France,** op .cit, pp 63, 163, 164

(3) Jacque Julliard, **La Quatrième république : naissance et mort, « Le cancer Algérien »,** chapitre 07, pp185-217.

(4) حسان بوقنطار، مرجع سابق ص 34.

(5) Paul Balta et Claudine Rulleau, **La politique arabe de la France ,** op.cit, p 63.

(6) حسان بوقنطار، مرجع سابق ص 34 ينظر ويقارن مع Paul balta et Claudine Rulleau, **La politique arabe de la France ,** op .cit, p 63.

وصل هذا التوتر إلى قطع العلاقات بين الطرفين، وعليه فقد عمل الجنرال ديغول على تخليص فرنسا من المأزق الذي وضعته فيه القضية الجزائرية من أجل استكمال استراتيجيته الشاملة في الوطن العربي عموما وبشكل واضح في الجزائر على وجه الخصوص حيث كان هدف الرئيس الفرنسي هو وضع الأسس التي تسمح له عندما يعلن إستقلال الجزائر بأن يجني دون إراقة واضحة لماء الوجه ثمار سياسته في الجزائر وبالفعل فقد ترتب عن هذا الحل عودة التلاقي و التقارب من جديد بين الطرفين [1] .

والجدير بالذكر أن السيد جان دي بروغلي[2] قد حدد في 04 نوفمبر 1964 المسألة بوضوح عندما أشار إلى أن الجزائر تشكل " الباب الضيق" الذي يمكن بواسطته لفرنسا ان تتصل بالعالم الثالث، و أضاف أن أي خلاف بين فرنسا و أي بلد آخر من المغرب يشكل توترا بسيطا عند الطرفين لكن خلافا مع الجزائر عكس ذلك يؤدي إلى أكثر من توتر بسيط في العلاقات الفرنسية الجزائرية يضع في خطر جهود تحركنا الدبلوماسي في العالم كله [3].

منذ سنة 1943 وحتى سنة 1962 عاشت فرنسا معظم فتراتها تحت حكم الديغوليين من الجنرال كاترو و خليفته إيف شاتينيو اللذين عينهما ديغول نفسه عندما كان قائدا لفرنسا سنوات الأربعينيات من القرن العشرين وصولا إلى جاك سوستال الديغولي وانتهاء بعودة الجنرال ديغول إلى السلطة و تسييره لملفها 1958-1962[4]، و بعد التوقيع على إتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962 و إعلان إستقلال الجزائر 05 جويلية 1962 كان لزاما على الجنرال ديغول أن يعمل على تدشين مرحلة جديدة من العلاقات بين الجزائر وفرنسا

(1) حسان بوقنطار، مرجع سابق ص، 35 .

(2) **جان دي بروغلي** كاتب الدولة السابق للشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية.

(3) *Le Monde*, 07/11/1964. وانظر أيضا Paul Balta et Claudine Rulleau**, La politique arabe de la France ,** op .cit., p152 وأيضا Salah Mouhoubi, op.cit, pp 84-85 et Mustapha Arihir, op.cit, p 98.

(4) لزهر بديدة، مرجع سابق، ص22 .

مستفيدا من الإرث الاستعماري الثقيل ساعيا إلى رسم فلسفة جديدة لهذا الإستعمار أساسها الإستغلال و البراغماتية في العلاقات الثنائية و الشراكة بمفهوم التبعية ومن هذه النظرة يمكننا إعتبار الديغولية عرابة الإستعمار الجديد من خلال إتفاقيات ايفيان1962 التي كانت سلاحها الإستراتيجي الموجه[1].

لقد وضعت الديغولية لنفسها فلسفة خاصة في العلاقات الدولية وخطة عمل تطبق برؤى مبنية على قاعدة فوائد ومكاسب أكبر لفرنسا بمقابل خسائر وتكاليف أقل لها ولتحقيق هذه الرؤية في علاقتها المستجدة مع الجزائر ركزت الديغولية على مجموعة من الضوابط[2] من أجل تحقيق بعض الشروط حيث يذكر الجنرال ديغول في مذكراته ما يلي: " لكي نوافق على منح الجزائر نظام مشاركة دون تركها و شأنها لا بد من تحقيق بعض الشروط كإقرار تبادل عميق بينها و بين فرنسا في النواحي الإنسانية و الإقتصادية والثقافية و أن تستمر جميع المجالات و المبادلات المبنية على الأفضلية و أن تستورد المنتوجات و تصدر معفاة من الرسوم من قبل الطرفين بشكل متبادل و أن يخضع النقد إلى منطقة الفرنك، وأن يتمكن مواطنو البلدين من التنقل بحرية من بلد إلى آخر و أن يستقروا حيث يريدون، وأن يزاولوا مهنهم فيهما، وأن يُدخلوا إليها كل ما ما يملكونه، أو يتركوه فيها أو يسحبوه بحرية و يجب أن يحصل المواطنون على ضمانات شديدة تتعلق بأشخاصهم و أموالهم و حقوقهم المدنية و طريقة حياتهم ولغتهم و مدارسهم..." [3].

وانطلاقا من هذا و مقارنة بما جاء في إتفاقيات إيفيان 1962 فإن هذه الأخيرة بنيت على أسس وركائز الرؤية الإستراتيجية للجنرال، حيث كفلت إتفاقيات إيفيان للمستوطنين حرية البقاء في الجزائر[4] من أجل إحكام سيطرتهم على الإدارة والتعليم والإقتصاد

[1] Salah Mouhoubi, op.cit, p 84.

[2] شارل ديغول، **مذكرات الأمل – التجديد – 1958–1962**، مصدر سابق، ص ص 126–127 .

[3] نفسه، ص ص 126–127 .

[4] أنظر ملحق رقم (01) البند الخاص بالضمانات .

والقضاء[1]، حيث يرى الجنرال أن لفرنسيي الجزائر الحق في الإحتفاظ بجنسيتهم و أن يشتركوا إلزاميا بالوظائف الرسمية والإدارية والقضائية أو أن يقيموا في الجزائر بوصفهم مواطنين فرنسيين، و يتمتعون حينئذ بأحكام إتفاقية للإقامة تنطوي على امتيازات خاصة، ويجب أن تظل فرنسا متمتعة بالأموال الضخمة التي وظفتها لاكتشاف نفط الصحراء[2] واستثماره و نقله[3]، وأن تضمن بالنسبة إلى المستقبل أفضلية خاصة فيمل يتعلق بالتنقيب عن مصادر بترولية حديثة و استثمارها [4].

أيضا من بين الركائز الأساسية لاستراتيجية الجنرال ديغول هي إستمرار سلسلة التجارب الذرية والفضائية التي باشرتها فرنسا في الجزائر، والتي تنطوي على أهمية بالغة الأمر الذي يقتضي استبقاء الجهاز العسكري والفني الفرنسي في الجزائر[5]، وبالمقابل ستمنح فرنسا للجزائر مساعدات إلى أقصى حد ممكن في سبيل تنميتها حسب ما أورده الجنرال ديغول وقد جاء في إتفاقيات إيفيان[6] وذلك بمنح الجزائر مساعدة سنوية هامة و متابعة تنفيذ مخطط قسنطينة (1959- 1964) الذي كان الوعاء الذي ترعرعت فيه القوة الثالثة وقد قصد الجنرال ديغول من مشروعه هذا (مشروع قسنطينة) أن يكون حلقة رئيسية مكملة لمخطط تقنوقراطي[7].

---

(1) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°124,(1959-1967)**, dossier : **« leçon générale sur les accords d'Evian, juin 1962 »**, , pp 07, 19.

(2) ANOM , GGA/**N° de carton :7G/1122** , N° de dossier : DSNA/122, **« petrole au sahara et en Algérie »** .

(3) شارل ديغول، **مذكرات الأمل – التجديد – 1958–1962**، مصدر سابق، ص 127.

(4) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 125,(1959-1967)**, dossier personnel/ Mr. Chayet/02 **: « Conference de presse tenue par Le General De Gaulle le 05/09/1961, au palais de L'elysee » , pp 06-07** .

ينظر ويقارن مع شارل ديغول، **مذكرات الامل**، مصدر سابق، ص 127 .

(5) *Le Monde*, **«Les attributions des autorités militaires en Algérie –Le commandemant de la base stratégique de Mers-El –Kébir dépendra directement de paris** », N° **5432,** 06/07/1962 ,

(6) انظر بنود اتفاقيات إيفيان والبند المتعلق بإعلان الإتفاق الخاص بالمسائل العسكرية الملحق رقم (01).

(7) ANOM, **N°de carton :14CAB/48** comm en 2020, dossier **extraits caracteristiques de l'opinion musulmane**

كما تجدر الإشارة أن فرنسا مستعدة لجعل إرشادات خبرائها تحت تصرف الجزائر في مختلف النشاطات و قبول عمالها و طلابها على نطاق واسع[1] وهي محاولة لبقاء ملف الهجرة و المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا في يد هذه الأخيرة تستعمله متى تشاء وكيفما تشاء لأن هذا الملف الحساس و الخطير له تبعات على الجزائر بصفة خاصة في الجوانب الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية و حتى السياسية و السلطات الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول تعرف جيدا أن الطرف الذي يمسك بجميع خيوط هذا الملف يكون هو صاحب التأثير و بالتالي يمارس الضغط و يصوغ القرارات [2].

و مهما يكن من أمر فإن الجنرال ديغول قد حاول في البداية أن يقيم مع الجزائر المسترجعة لسيادتها حديثا علاقات قائمة على مفهومي الشراكة والتعاون وفقا لوجهة نظره لأن، الواقائع جاءت منافية للمفهوم المتداول عند الجميع، خاصة و أنه حاول استغلال الوضعية التي كانت تمر بها الجزائر الخارجة لتوها من قبضة الإحتلال الفرنسي، الذي لم يترك اقتصادا قائما و لا مؤسسات و لا إدارات جزائرية مكتملة، لها تجربتها و رصيدها من التسيير والقيادة[3] نتيجة للهروب الجماعي والمقصود للأوروبيين في صائفة 1962[4] و صناعة أمر واقع يشل قدرات الدولة الجزائرية عن إمكانية التسيير و إدخالها في أزمة حقيقية بينها وبين الشعب، وبينها وبين المحيط الخارجي، و يفرض عليه الإستجداء للفرنسيين من أجل بقائهم مما يتيح شروطا جديدة ستكون لصالح فرنسا مهيمنة وليست شريكة تحت دعوة إتاحة الفرصة للنخبة الجزائرية أن تكتسب الثقافة الفرنسية[5]، وتتمكن من الخبرة الإقتصادية في إدارة المؤسسات المختلفة وعليه فلا معنى و الحال هذه أن تكون

(1) شارل ديغول، **مذكرات الأمل – التجديد – 1958–1962**، مصدر سابق، ص 127.
(2) لزهر بديدة، مرجع سابق، ص23.
(3) نفسه. ص 23.
(4) *Le Monde*, **« Le mouvement des départs a repris à Oran»**, 11/07/1962, p02.
(5) شارل ديغول، **مذكرات الأمل – التجديد – 1958–1962**، مصدر سابق، ص 127.

الشراكة بين دولتين لا مجال للمقارنة بينهما و في جميع المجالات، فذلك يعني أن الشراكة و التعاون بمنظور ديغول هما أولا وأخيرا متخذتان كيافطة لا غير، والهدف هو إبقاء الجزائر تحت التبعية التامة لفرنسا و لتكريس تلك التبعية إستغل الإليزي، كل تلك المعايير التي ذكرناها، وبخاصة ملفي المحروقات والهجرة، لتحديد علاقات بلادهم مع الجزائر[1].

وإن كان بالنسبة للجزائر القبول بالتعاون مع المستعمر القديم شر لابد منه، فإن كل من فرنسا و الجزائر وجدت في هذا التعاون سبيلا لمناهضة نظام القوى العظمى الذي يحد من حرية التحرك و العمل في الساحة الدولية[2]، و أمام تقهقر مكانة فرنسا دوليا مما جعل الجنرال ديغول يؤسس لسياسية جديدة للعظمة أو كما تسمى " القوة الناعمة "[3] والتي ترتكز أساسا على الهيمنة الإقتصادية و الثقافية و تقوم على أساس سياسة التعاون اللا متكافئ[4] بين دول عالم الشمال وعالم الجنوب ولكي تصبح العلاقات بينهما متكافئة ومنسجمة عليها أن تقوم وفق مبدأ المصالح المشتركة وليس مبدأ مساعدة الشمال لعالم الجنوب [5]

2- علاقات التعاون الإقتصادي:

لقد اتبعت فرنسا منذ إحتلالها الجزائر سياسة الإخضاع وهذه السياسة في جانبها الإقتصادي معناها إخضاع المستعمرة لمصالح دولة الأصل وماهي إلا وسيلة للحصول على الثروات مع احتكار أسواقها ومكانتها الإستراتيجية والإقتصادية [6].

---

(1) Salah Mouhoubi, op .cit. , p 140.

(2) جيلالي بشلاغم، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002-2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، 2010-2011، ص 73.

(3) Mustapha Arihir, op.cit, pp 104-105.

(4) Salah mouhoubi, op .cit. , p 152.

(5) إسماعيل دبش، «**المقاربة الدولية للرئيس الراحل هواري بومدين (1965-1978) ممارسة وإدراك جزائري للعولمة في القرن الواحد والعشرين**»، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية* ،ع1، الجزائر، 2001-2002، ص 31 .

(6) محمد محمد حسنين، مرجع سابق، ص 18.

إن الضرورات الإستراتيجية التي حتمت على فرنسا الديغولية إقامة علاقات مميزة مع الجزائر خاصة في السنوات الأولى من الإستقلال، هو ظاهرة استمرار الوجود العسكري الفرنسي الذي نصت عليه إتفاقيات إيفيان[1] والتي بمقتضاها تمتعت فرنسا بامتيازات مرفقية ضخمة، كونت لها ارتكازا إستراتيجيا عسكريا لقوتها في البحر الأبيض المتوسط وساعدتها في استكمال تجاربها الذرية و تطوير دفاعها الذاتي وهي الظاهرة التي قبلها الطرف الجزائري على مضض ولمقتضيات السياسة المرحلية آنذاك[2]، فقد كان الجنرال شارل ديغول هو صاحب هذه السياسة، ومنذ قدومه إلى السلطة سنة 1958 بدأ في العمل من أجل إنقاذ فرنسا من ورطتها في الجزائر التي أصبحت مؤثرة على فرنسا سياسيا واقتصاديا ودوليا، وبكل هدوء عمد الجنرال إلى حل هذه الأزمة على مراحل حتى يتسنى له أن يركز مجهوداته على قضية واحدة في كل فترة[3].

وللمحافظة على سلامة فرنسا كان يرى أن الإستعمار وخاصة في الجزائر أصبح عبئا وأموالا مرهونة عقيمة الفائدة[4] مما يدفع إلى مفاوضة قيادة الشعب الفرنسي لقيادة الشعب الجزائري وتوج ذلك المسعى اللقاء بالتوقيع على إتفاقيات إيفيان في 1962/03/18 والتي بموجبها استعادت الجزائر استقلالها وحريتها[5]، وقبلها قال ديغول "إن شعبا يضطهد شعبا آخر لا يمكنه أن يكون حرا وأن فرنسا يجب أن تنشىء علاقات تعاون بدلا من العلاقات الإستعمارية مع البلدان التابعة لها ومن جهة أخرى فإن استقلال فرنسا لا يمكنه أن يتعزز إلا عن طريق رعاياها القدامى والعكس بالعكس" [6].

---

[1] نازلي معوض، مرجع سابق، ص 29، وأنظر ايضا: بول بالطا و كلودين ريللو، **استراتيجية بومدين**، مرجع سابق، ص 144 .

[2] نازلي معوض، مرجع سابق، ص ص 37-38 .

[3] عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر 1979، ص 121.

[4] نفسه، ص 122.

[5] نفسه، ص 124 .

[6] بول بالطا و كلودين ريللو، **سياسة فرنسا في البلاد العربية**، **مرجع سابق**، ص ص 31-32.

فمصالح فرنسا قد أملت على ديغول أن يقيم علاقات خاصة مع الجزائر وذلك ما نصت عليه إتفاقيات إيفيان التي نظمت سبل التعاون مع البلدين وما حصلت عليه فرنسا من امتيازات لخصها الجنرال ديغول بقوله "تتركز هذه الفوائد في احتفاظ فرنسا بامتيازاتها الإقتصادية القائمة في الجزائر وضمان بعض الحقوق الإستراتيجية والعسكرية مثل إستمرار التجارب الذرية في الصحراء"[1]، و ضمن هذه السياسة ترى فرنسا أن الجزائر هي الباب الضيق الذي يمكن لها أن تمر منه إلى العالم الثالث[2]، وهذا ما دفع ديغول ومن خلفه على العمل باستمرار من أجل الحفاظ على التعاون النموذجي رغم الأزمات السياسية المتكررة بين البلدين نتيجة صراع المصالح و تصادمها[3].

لقد أدركت فرنسا أن الأمن القومي لا يعتمد فقط على الأبعاد الإستراتيجية والسياسية فحسب و إنما يعتمد أيضا على تطوير القدرات الإقتصادية و العلمية في الدولة، فكلما تطورت التنمية الإقتصادية كلما زاد الأمن وامتدت جذوره [4]، ولذلك سعت دائما في سياستها الخارجية إلى مراعاة مصالحها الإقتصادية و ضمانها [5]، والتي تهدف إلى تأمين عاملين أساسيين هما :

أ – البحث عن المواد الأولية .

ب– تصدير الصناعات الفرنسية والبحث عن أسواق لترويج سلعها و منتوجاتها.

حيث عملت على تطوير هذين العاملين باستمرار ومن خلال هذين العاملين إستطاعت أن تبني شبكة من العلاقات الواسعة مع دول العالم الثالث أكثر من أي دولة أخرى[6].

---

(1) نازلي معوض، مرجع سابق، ص 29 .

(2) نفسه، ص36 .

(3) صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962–1981**، مرجع سابق، ص 24.

(4) نفسه، ص 143.

(5) ريمون بار و جان فرانسوا بونسيه، **فرنسا –التحديات السياسية و الإقتصادية –دراسات إستراتيجية**، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1981، ص 02 .

(6) نفسه، ص 02.

وعليه فإن فرنسا الرأسمالية التي قدرت أهمية الجزائر الإقتصادية عملت قبل أن تهزم عسكريا و سياسيا إلى خلق هياكل انتاجية و فنية و صناعية مبنية على أسس تبقي الجزائر بواسطتها ولمدة طويلة مرتبطة بفرنسا وهو ما يطلق عليه بالميراث الإيجابي للإستعمار[1]، وإذا كانت إتفاقيات إيفيان قد حددت العلاقات بين البلدين في المجال الإقتصادي والمالي والبترول، وفي نفس الوقت كرست استمرارية الأهداف الإقتصادية الفرنسية في الجزائر[2]، حيث نصت الإتفاقية السادسة والمتعلقة بالتعاون المالي والإقتصادي على أن تقدم فرنسا إعانة مالية إلى الجزائر ولمدة ثلاث 03 سنوات بقدر ما لها من مصالح وعلى مبدأ الأفضلية للرسوم الجمركية وحرية تنقل البضائع والعمال بين البلدين ودخول الجزائر في منطقة الفرنك حتى صدور نقدها الخاص[3]، كما نصت الإتفاقية السابعة على ضمان حقوق فرنسا البترولية المكتسبة قبل الاستقلال[4]، وحق الأولوية للشركات الفرنسية ولمدة ست سنوات في الحصول على سندات التنقيب والإستغلال و تسديد أثمان المواد البترولية المصدرة إلى فرنسا و بقية بلدان منطقة الفرنك بالعملة الفرنسية [5].

2-1- البترول في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1962-1972:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ اهتمام فرنسا الإستعمارية بالبترول الذي كانت في أشد الحاجة اليه حتى تنهض باقتصاد البلاد وتخرج من حالة الركود[6]، ومن أجل ذلك فقد وجهت أنظارها ومجهوداتها إلى صحراء الجزائر للبحث والتنقيب[7] عنه حيث كانت بعض

---

(1) Gerard Viratele**, L'Algérie Algérienne, les editions ouvrieres**, 2eme edition, France, 1973, pp 90-144.

(2) عاطف سليمان، مرجع سابق، ص ص 22-23.

(3) انظر الملحق رقم (01) النص الأصلي الخاص باتفاقيات إيفيان .

(4) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, dossier : A10.1.1, **et les cartons : 125,(1959-1967) , 124,(1995-1967), dossier : « Leçon sur les accords d'Evian » , 20/06/1962.**

(5) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°124,(1959-1967)**, dossier : **« Leçon sur les accords d'Evian », 20 juin1962**

(6) عاطف سليمان، مرجع سابق، ص ص 12-13.

(7) نازلي معوض، مرجع سابق، ص 39.

المحاولات في سنة 1870 لكنها توقفت في سنة 1930[(1)]، ثم استأنفت رسميا ما بين سنتي 1952 و1953 حيث منحت أول ترخيص تنقيب إلى شركات المؤسسات العامة الفرنسية– ايراب الحكومية وشركة البترول الفرنسية – وعلى الرغم أن سنة 1939 تم أول إكتشاف البترول في الجزائر[(2)]، فإن سنة 1956 تعد أول إكتشاف لإحدى حقوله في الصحراء (حقل عجيلة) من قبل شركة « RAP » التي تملكها الحكومة الفرنسية، وقد جاء هذا الإكتشاف في ظل جهود فرنسية مضنية لتقليل الإعتماد على مصادر النفط التي تسيطر عليها الشركات الأنغلو –سكسونية حيث شهدت هذه الفترة زيارة ديغول للآبار الجزائرية [(3)].

ومع قيام الثورة التحريرية 1954 واشتدادها منحت الحكومة الفرنسية تسهيلات للشركات الأجنبية (أنجلو– أمريكية) لدفع حكوماتها لمساعدتها في الإحتفاظ بالجزائر، مقابل الحصول على الأموال لاستخراج البترول، إلا أنها بالمقابل كانت تحرص على الإحتفاظ لنفسها باستثمار هذا القطاع الحيوي[(4)]، وهذه السياسة مبنية على" المحافظة على الجزائر من أجل أن لا تضيع الصحراء، أو تدويل الصحراء من أجل أن لا تضيع الجزائر"[(5)]. وتجدر الإشارة أن ســـنة 1954 تعد السنة التي تم فيها أول اكتشاف للغاز (حقل برقة) [(6)].

وفي عام 1961 كان النفط الجزائري يلبي حوالي 94% من حاجات فرنسا من النفط [(7)] وبالفعل فقد مارست الشركات البترولية في الجزائر ضغوطا من أجل إطالة

---

(1) إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 145.

(2) سمير أمين، مرجع سابق، ص149. ولمزيد من التفصيل انظر الفصل الأول من الأطروحة الخاص بالأسس الإقتصادية.

(3) يوسف خليفة اليوسف، **الإقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطوراته**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015، ص ص 147، وانظر أيضا: Inga Brandell, op.cit, pp 67-68

(4) عاطف سليمان، مرجع سابق، ص ص 14 ،21، وانظر أيضا: Inga Brandell, op.cit, pp67-68

(5) Inga Brandell, op.cit, p65-69

و انظر أيضا : الفصل الأول من الأطروحة الخاص بالأسس الإقتصادية.

(6) Ibid, p 65-67

(7) يوسف خليفة اليوسف، مرجع سابق، ص ص 147.

الحرب ومن أجل أن تخرج إتفاقيات إيفيان لصالحها[1]، هذه الإتفاقيات[2]التي وقع عليها الطرف الفرنسي والذي كان غير متيقن من إمكانية الحفاظ عليها بل بعدما تأكد وتحقق له من عدم إمكانية الحفاظ على هذه الإتفاقيات وبأنها ليست نهائية كما وقع عليها الجانب الجزائري مضطرا على أمل تعديلها مستقبلا وعند الإستقلال كانت فرنسا تسيطر على ثلثي2/3 إنتاج البترول وحوالي ثلاثة أرباع 3/4 مساحته و93 بالمائة من احتياطه الثابت[3].

وعليه فقد أعطى الجنرال ديغول البعد الإستراتيجي لأهدافه الإقتصادية في الجزائر من خلال الإستمرار في تقديم المساعدات المادية والعمل على ربطها بشروط تحقق لبلاده مكاسب بعيدة المدى بدء من سياسة ما يسمى بتقسيم العمل الدولي[4] ومرورا بالمشاركة التعاونية في ميدان البترول سنة 1965، إلى إتفاقية تنقل اليد العاملة والتعاون الثقافي سنة 1968[5] بين البلدين، هذه الإتفاقيات التي مكنتها من ربط الإقتصاد الجزائري وجعله مكملا للإقتصاد الفرنسي من ناحية وتزويده بالمواد الأولية واليد العاملة التي كانت[6] بحاجة إليها ومن ناحية أخرى مكنتها من المحافظة على مكانتها الأولى كممول رئيسي للجزائر من حيث الصادرات، فعندما إستقلت الجزائر عام 1962 استمرت إمتيازات الشركة الفرنسية[7] التي وقع على تأسيسها الرئيس شارل ديغول مع الجزائريين وفي عام 1965 تم دمج شركة

---

(6) Jean , Offredo, op.cit, p23

(2) انظر بنود إتفاقيات إيفيان والبند المتعلق باستغلال ثروات باطن الأرض الملحق رقم (01).

(3) عاطف سليمان، مرجع سابق، ص 25 وانظر أيضا : نازلي معوض، مرجع سابق، ص ص، 27–30.

(4) Salah mouhoubi, op.cit, p127. **et** Madjid ben chikh, op.cit, p 11-12 .

(5) Le **Décret n° 69-243 du 18 /03/ 1969** portant publication de l'accord entre le gouvernement de la république Française et la république Algérienne démocratique et populaire relatif à la ciculation à l'emploi et au séjour en France des ressortissants Algériens et leurs familles**,** Alger , **27/12/1968 , J.O.R.F , 22/03/1969**

(6) A.M.A.E, Direction Afrique du nord Service, Algérie, carton **N °21,(1966/1975)**, dossier :A10.1.2. **« Accord relatif à la circulation, à l'emploi et au séjour en France des ressortissants Algériens et de leurs familles » Alger , 27/12/1968**

(7) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°131,(1959-1967)**, dossier : 6441 **« Bulletin d'écoute du Monde islamique » , 07/03/1963.**

«RAP» مع تجمع شركات حكومية فرنسية كانت تعمل في التنقيب عن الغاز في فرنسا اسمها « BRP » وسميت الشركة الجديدة التي بدأت نشاطات عالمية « ELF »[1].

ونتيجة لهذا الوضع كانت صناعة البترول مجرد مصدر لتسويقه إلى فرنسا ولهذا بدأت الجزائر معركتها البترولية الشاقة التي أدت إلى إتفاقيات 1965[2] ثم قيام الجزائر بتأميم بترولها في 24 فيفري 1971 بنسبة 51 [3]من الفروع الجزائرية للشركات الفرنسية حيث قام الفرنسيون بالتنديد على إثر هذا القرار و الإعلان عن مجابهته بالقوة وعندما فشل الطرف الفرنسي قاموا بمقاطعة البترول الجزائري الذي وصفوه بأنه بترول أحمر [4].

وبهذا يصبح مفهوم العلاقات في الفترة الممتدة من 1962–1965 أحادي الجانب لأن فرنسا عملت على تفريغ الجزائر طاقويا وعلى مستوى الموارد البشرية وهو ما يفسر ظاهرة الهجرة المهولة التي شهدتها هذه الفترة إلى فرنسا التي كانت إلى عهد قريب محاربة من الشعب الجزائري لأن الجزائر أصبحت مكبلة كليا بنتائج الإتفاقيات وانعكس هذا الوضع اجتماعيا بأحداث اختلالات في الإقتصاد انعكست على الدولة والمجتمع مما فرض على الطرف الجزائري إعادة القراءة لإتفاقيات إيفيان على ضوء تحفظات مؤتمر طرابلس[5] .

لم تكن فرنسا مستعدة للدخول في مفاوضات من جديد رغم مطالبة الطرف الجزائري الملحة بهذا الإجراء، و ذلك بسبب الضغوطات الداخلية على الرئيس ديغول إلا أنه استجاب لطلب الجزائر سنة 1963 بإعادة النظر و فتح المفاوضات حول إتفاقيات إيفيان، التي أصبحت لا تتناسب مع الوضع الجديد خاصة بالنسبة لاستغلال المعادن والبترول، وكيفية استثمارهما واتخذ قراره السياسي بفتح المفاوضات حيث إلتف الطرفان الجزائري و الفرنسي

---

(1) يوسف خليفة اليوسف، مرجع سابق، ص ص 147.

(2) Nicole Grimaud , **La politique extèrieure de l'Algérie 1962-1978 , ed** Rahma, Alger, 1994, p62

(3) Salah mouhoubi, op.cit, p106 **.** Mustapha Arihir, op.cit, p 110

(4) عاطف سليمان، مرجع سابق، ص155 و انظر ايضا :

Salah mouhoubi**,** op.cit, p107 **et** Mustapha Arihir**,** op.cit, pp115- 116

(5) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°86,(1962-1967)**, dossier : **« La doctrine Algérienne du petrole», 05 decembre 1963**

حول طاولة المفاوضات في ماي 1964 من أجل وضع سيناريو جديد[1] في مجال المحروقات، الذي توج ببروتوكول إتفاق في 1965/07/29[2] على الرغم من صعوبتها الكامنة في تحديد نظام جديد للمستقبل يكون في نفس الوقت مقبولا من الطرفين.

وأمام المقاومة الشديدة التي أبدتها المعارضة الفرنسية وبإشراك رجال الأعمال والأوساط الإدارية والمهنية المعنية، ورفض مجلس الشيوخ مرتين متتاليتين التصديق على الإتفاقيات [3]، إستطاع الجنرال من خلال تقديره للمصلحة الوطنية لفرنسا التوصل إلى توقيع إتفاق جديد في 29 جويلية 1965[4] في ميدان البترول والإستثمارات، هذا الإتفاق الذي خدم بلاده كثيرا فيما بعد و الذي أصبح بداية لعهد جديد أقل توترا في العلاقات بين الدولتين باستثناء الصعوبات المتعلقة باستيراد الخمور (النبيذ) ومحدودية المساعدات المالية و الفنية التي التزمت فرنسا بتقديمها للجزائر[5].

على إثر ذلك فقد اتخذت الحكومة الجزائرية تدابير سريعة بتأميم المصالح الفرنسية المتبقية لإجبارها على التخلي عن سياستها في الجزائر وعدم المس بكرامة السيادة

---

(1) Hocine Malti**, Histoire du pétrole Algérien,** op.cit, p55 .

(2) Le **Décret n° 65-1133 du 17 /12/ 1965** portant publication de l'accord entre la France et la république Algérienne démocratique et populaire concernant le règlement de questions touchant les hydrocarbures et développement industriel de l'Algérie et ses annexes, signés le **29/07/1965**

(3) Maurice Couve de murville**, Une politique étrangère 1955-1965,** plon, France, 1969, p 442

(4) انظر نص الإتفاقية الذي ينص على إنشاء نظام جديد للإستغلال مبني على التساوي بين الدولتين و هو أكثر مرونة من حقوق الإمتياز، حيث يترك للجزائر حرية تقرير من سيستغل الثروات المكتشفة مع حرية تحديد الشروط اللازمة لذلك، كما عدل النظام المالي لتقريبه من النظام المالي الساري في الشرق الأوسط ونص الإتفاق على مبدأ مراجعته بعد 5سنوات باتفاق مشترك ابتداءا من 07/29/ 1969 لمزيد من التفصيل انظر :

A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N° 21,(1966/1975)**, dossier : A10.1.2 **« l'accord entre la France et la république algérienne concernant le règlement de questions touchant les hydrocarbures et développement industriel de l'Algérie et ses annexes », signés le 29/07/1965**

A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 111,(1965/1972)**, dossier : A.31.2.3.

(5) Maurice couve de murville**, Une politique étrangère1955-1965,** op.cit, pp 441-442

الوطنية ومن ضمنها استكمال برنامجها النووي حيث استمرت فرنسا في تجاربها النووية رغم المعارضة الشديدة لها، لذلك لجأ الجنرال ديغول اتخاذ قرار في سنة 1964 بترحيل الجيوش الفرنسية و أتبعه بقرار آخر في 1966/09/03 بنقل قاعدة رقان الذرية من الصحراء، و في أكتوبر 1966 تخلت فرنسا نهائيا عن قاعدة المرسى الكبير قبل الموعد المحدد بعشر سنوات[1]، وكانت المصلحة أساس الأسباب التي أدت إلى هذا السلوك رغم المعارضة الداخلية الشرسة التي ظلت تطالب باستمرار إتخاذ قرارات مشددة تجاه سياسة التأميم التي شملت ممتلكات الفرنسيين و مصالح بلادهم العامة لاعتبارات و رؤية الجنرال ديغول الإستراتيجية لاسترجاع هيبة فرنسا الدولية في ظل ثلاث عوامل رئيسية :

أ – تنامي القوة الأمريكية و بداية سيطرتها على مراكز النفوذ في العالم و التي ستكون على حساب فرنسا خاصة في إفريقيا والوطن العربي[2] وبالذات سياستها تجاه فلسطين و الشرق الأوسط .

ب- إرتفاع وتيرة الحرب الباردة وظهور فواعل جديدة- ظهور حركة عدم الإنحياز- لا تخدم المصالح الفرنسية بالضرورة حيث أكدت فيها الجزائر أنها غير منحازة و منفتحة على الدول الإشتراكية (الإتحاد السوفياتي و الصين) دون تبعية و تدخل في الشؤون الداخلية .

---

[1] Paul balta et claudine rulleau, **, La politique arabe de la France,** op.cit, p 149.

[2] إن فرنسا تتحرك إفريقيا وفقا لاعتبارات إقتصادية و يحكمها منطق التجارة اكثر من منطق السياسة خاصة بعدما تحولت الدبلوماسية الفرنسية في إفريقيا بالذات الى قاطرة تجر وراءها ليس فقط الشركات الفرنسية، وإنما كذلك المصالح الأمريكية رغم أن فرنسا تجد منافسة كبيرة في تجارتها مع إفريقيا من طرف أمريكا، ضف الى ذلك أن هناك خلافات أساسية حول كيفية مواجهة السوفيات في القارة وحول إقامة قوة ردع إفريقية بمشاركة فرنسية تدعمها التكنولوجيا الغربية هذا الوضع أثر عموما في سياسة فرنسا تجاه إفريقيا ومن ثم انعكس ذلك على توجهها نحو الجزائر التي ظلت منذ الإستقلال حتى رحيل جسكار ديستان لم تأخذ مجراها الطبيعي نتيجة تعارض سياستهما في إفريقيا .لمزيد من التفصيل انظر:

Edmond Jouve, « **L'Afrique, en jeu mondial-le role de la France** » **,** *Tricontinentale,* N°-**01**, PCM/ petite colection maspero , France , 1981, pp 87-90

ج- الدور الجزائري الذي أصبح واضحا في التأثير في الوطن العربي وإفريقيا[1]، لاسيما أن الجزائر قد حددت سياستها الجديدة و موقعها من العالم من خلال ميثاق طرابلس بأنها دولة عربية إفريقية إشتراكية متضامنة مع أشقائها في التاريخ واللغة والدين و متحفظة تجاه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط [2]وهذا مما جعل الجنرال ديغول ينتهج سياسة الشراكة والتعاون النموذجي مع الجزائر في تصدير النموذج الفرنسي و يستغلها في إختراق أسواق العالم العربي، و إن كانت هذه السياسة لا تخدم مصلحة الجزائر لأنها انعكست سلبا عليها بتوغل فرنسا في أسواق الطاقة في الشرق الأوسط وهذا ما مكنها من تصحيح و تحسين علاقاتها مع العالم العربي عبر إستغلال قوة الجزائر وتأثيرها الإقليمي، ولأنها كانت السبب الرئيس في توتر علاقات فرنسا الإستعمارية مع البلاد العربية، فالجنرال ديغول أدرك معادلة الجزائر والوطن العربي فاستغلها في توسيع نفوذ فرنسا في المنطقة، لأن الجزائر القادرة على توتير العلاقات عربيا هي أيضا الأقدر على تحسينها[3] وهو ما لم يدركه معارضوه ولا من خلفه جورج بونبيدو و جسكار ديستان.

2-2 النبيذ الجزائري في العلاقات الجزائرية الفرنسية :

حتى يتم للإستعمار الفرنسي إستغلال الجزائر كان لابد أن يسيطر على الأرض وأن يحول الإنتاج الزراعي من إنتاج لسد إحتياجات الشعب إلى إنتاج للسوق الفرنسي وتحويل فلاحي الجزائر إلى عمال أجراء وتكوين طبقة إقطاعية شبه رأسمالية تملك الأرض

---

(1) في الوقت الذي نادت فيه الجزائر للحد من تدخل الدول الكبرى في القارة الإفريقية ظلت فرنسا متجاهلة هذا النداء واستمرت في خلق وتغذية الصراعات فيها بحجة الدفاع عن المصالح المشتركة التي تربطها بالدول الصديقة والحليفة في القارة الإفريقية. انظر:

Edmond Jouve « **L'Afrique, en jeu mondial-le role de la France** » , op.cit, pp 87-90.

(2) Maurice Couve de Murville**, Une politique étrangère1955-1965,** op.cit, p 443 .

(3) Paul balta et Claudine Rulleau**, La politique arabe de la France, op.cit**, p 163.

والثروة[1] طبقة تشعر بأن ملكيتها واحتكارها لهذه الأرض ترجع إلى الإستعمار، حتى تصبح هي دعامته الأولى في حكم الجزائر، والسيطرة الإدارية والسياسية عليها[2] سياسة مبنية على أساس من التفرقة العنصرية [3].

ولقد اتخذ سلب الأرض وتوزيعها على المستوطنين سياسة اتخذت عدة أشكال وفي عهود مختلفة وبقيت هذه العملية مستمرة حتى سنة 1951 وبلغت هذه المساحات حوالي ثلث الأراضي الصالحة للزراعة وكانت من أجودها إنتاجا وأحسنها موقعا، كما كانت بمثابة العمود الفقري للإقتصاد الجزائري إلا أنه ومنذ نهاية القرن 19 تناقصت أهمية القطاع الزراعي[4]، ولحاجة فرنسا إلى الخمور كانت زراعة الكروم هي الطابع الغالب على الفلاحة والتي بدأت في سنة 1880 وامتدت على مساحة 40 ألف هكتار وارتفعت سنة 1940 إلى 400ألف هكتار [5] .

وعلى الرغم من ذلك فإن فرنسا لم تحترم عهودها نتيجة الضغوط الداخلية التي مارسها مزارعي الكروم وأصحاب الأملاك المؤممة بالجزائر بمقتضى مرسوم 1963/03/22[6] ومرسوم 1963/03/28[7]، حيث قامت بتخفيض استيرادها من النبيذ[8] من 5.112.000 هكتولتر وحدد سعره بـــ68 دينار جزائري للهكتولتر الواحد[9] الى3.5 00.000 فقط وتذكر مصادر أخرى أنه تم التخفيض عل النحو التالي : استراد 8750.000 هكتولتر بالنسبة للفترة 1964/1963 ثم 8250.000 هكتولتر 1965/1964،

---

(1) علي الشلقاني، **ثورة الجزائر**، دار النديم، مصر، 1956، ص ص31-32.

(2) نفسه، ص ص34-42.

(3) نفسه، ص 102.

(4) إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 114.

(5) صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962-1981**، مرجع سابق، ص 26.

(6) Le **Decret n° 63-95 du 22/03/ 1963** concernant l'organisation et gestion des entreprises industrielles, minières et artisanales ainsi que les exploitations agricoles vacantes.

(7) **Le Décret n° 63-98 du 28/03/ 1963** concernant les règles de répartition du revenu des exploitations et entreprises d'autogestion.

(8) Offredo Jean, op.cit , pp 46-47 .

(9) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton N° **21,(1966/1975)**, dossier : A10.1.2. « protocole d'accord » 27/11/1969.

أما بالنسبة للفترة 1966/1965 وصلت الكمية 7750.000 و7250.000 هكتولتر بالنسبة للفترة 1967/1966 إلى أن وصلت الكمية الى07 مليون هكتولتر بالنسبة لــسنتي 1967/1966 أي بمعدل نصف مليون هكتولتر يخفض كل سنة وبتخفيض وصل إلى 250.000 هكتولتر في السنة الأخيرة لبروتوكول الإتفاق [1] قيد السيران [2] وذلك من أجل إفشال المخطط الثلاثي الجزائري 1967–1969 لاسيما أنها كانت تدرك أهمية مردود مبيعات الخمور بالنسبة للإقتصاد الجزائري وأهمية تأثيرها وما قد تسببه من إحراج بالنسبة للسلطات الجزائرية التي كانت قد وضعت خطتها الإقتصادية قبل الإعلان على المقاطعة الفرنسية للنبيذ الجزائري[3].

وتجدر الإشارة أنه قد تم التعاقد ضمن بروتوكول إتفاق في 1964/01/18[4]، وأثارت ضجة حول حركة تأميم الشركات الفرنسية بموجب قرار 17–08–1967 وعن كيفية التعويضات لها والمراوغة من أجل الحيلولة دون مراجعة أسعار البترول التي نصت عليها إتفاقية 1965[5]، رغم أن نسبة 70% بالمائة من بترول الجزائر تنتجها شركات فرنسية ونسبة 75% بالمائة منه يباع في فرنسا، فإن مساهمة الشركات الفرنسية في البحث والتنقيب تراجعت من 67 بالمائة سنة 1965 إلى 38 %بالمائة سنتي 1969–1970 [6]، ومهما يكن من أمر فإن الجزائر واصلت تصدير منتوجاتها إلى فرنسا في هذه الفترة 1962–1964 كما كان الأمر في العهد الإستعماري أي دون حواجز جمركية

---

(1) Archives Nationales, **Ag/5(2) /58** « **Le vin Algérien** ».

(2) Inga Brandell, op.cit, p p 32-34.

و انظر أيضا : الفصل الاول من الأطروحة الخاص بالأسس الإقتصادية.

(3) Offredo Jean, op.cit , p 47 .

(4) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975), « Les intrigues françaises contre l'Algérie , Le problème du vin** » .

(5) **Le Décret n° 65-1133 du 17 /12/ 1965** portant publication de l' accord entre la France et la république Algérienne démocratique et populaire concernant le règlement d e questions touchant les hydrocarbures et développement industriel de l'Algérie et ses annexes, signés **le 29/08/1965.**

(6) Offredo Jean, op.cit , p28

باستثناء الخمور التي كانت تمثل 26% [1] من نسبة صادرات الجزائر إلى فرنسا أي أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد البترول[2]، وعليه فإن الإستعمار الفرنسي في الجزائر قد نظم إقتصاد محمياته كي تتجاوب مع متطلبات المتروبول و ليس بالنظر إلى حاجات و مصالح البلدان المعنية كالكروم التي غرستها فرنسا في الجزائر [3].

3- التعاون الإجتماعي:

3-1 الهجرة :

لم يتم التعرض للهجرة في السنة الأولى للإستقلال على اعتبار أن تلك الفترة لم تطرح مشكل المهاجرين، إذ كان عدد العائدين إلى الجزائر يفوق عدد الذين يهاجرون إلى فرنسا[4] ضف إلى ذلك ما تضمنته إتفاقيات إيفيان 1962 حول حرية تنقل الأشخاص بين البلدين فالشرط الوحيد أن يكون الشخص مصحوبا ببطاقة تعريف الهوية، وفي المادة السابعة من الباب الثاني من إتفاقيات إيفيان والخاص بالمبادلات "يتمتع الرعايا الجزائريون المقيمون في فرنسا وخاصة العمال بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون فيماعدا الحقوق السياسية"[5]، أما بعد ذلك فقد كانت الهجرة موضوع مفاوضات بين الطرف الجزائري والطرف الفرنسي وانتهت باتفاق أبرم بتاريخ 10 /1964/04 ويلخص هذا الإتفاق في اعتماد مبدأ ينص على أن عدد المهاجرين الجزائريين لفرنسا يتحدد حسب اليد العاملة الجزائرية المتوفرة من جهة وحسب إمكانيات سوق العمل الفرنسي من جهة أخرى، وقد اعتبر الطرف الفرنسي أن عدد 12000 مهاجر هو أقصى ما يمكن أن تتحمله السوق الفرنسية سنويا، كما نص الإتفاق المذكور على أن تحديد عدد المهاجرين

---

(1) Inga Brandell, op.cit, p32

(2) محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، مصدر سابق، ص 220

(3) Paul Balta et Claudine Rulleau**, La politique arabe de la France,** op.cit, p210

(4) محمد الميلي، مصدر سابق، ص221.

(5) انظر بنود اتفاقيات إيفيان والبند المتعلق بالمبادلات الملحق رقم (01)

على الأساس السابق الذكر يتم كل ثلاثة أشهر[1] كما ينص هذا الإتفاق على اجتياز طالبي الهجرة لمراقبة صحية[2] تتم في كل من مدن الجزائر و وهران وعنابة وقسنطينة وهي رقابة يمارسها أطباء فرنسيون يشتغلون في إطار التعاون و يوضعون مباشرة تحت تصرف وزير الشؤون الإجتماعية الجزائري[3].

فمنذ ثلاثينيات القرن العشرين زمن الهجرة إلى ما كان يعرف آنذاك بالوطن الأم أي فرنسا ربط القادة الوطنيون الجزائريون على الدوام بين ضرورة الإستقلال الوطني و حل مسألة الهجرة بالنسبة اليهم بأن تحصل الجزائر على الإستقلال ليتوقف رحيل الجزائريين و تبدأ العودة إلى الوطن لكي يبنوا بلدهم وهكذا تجذرت أسطورة العودة في أوساط الجالية الجزائرية في فرنسا [4].

أدت موجات الهجرة الجديدة إلى تصدع البنود الواردة في معاهدة إيفيان 1962، ففي 09 جانفي 1964 جرى الإتفاق بين وزير الشؤون الإجتماعية في الحكومة الجزائرية ووزير العمل الفرنسي على ما يلي: "– تقدر الحكومتان أن من مصلحة فرنسا و الجزائر تطبيع تيارات اليد العاملة بين البلدين – منذ الوقت الحالي حتى الأول من شهر جويلية " [5].

3-2 تأميم أملاك الفرنسيين المهجورة 1963

لقد قامت الدولة الجزائرية في مارس 1963 بإجراءات اجتماعية تحاول من خلالها التعبير عن سيادة الدولة و كرامة الجزائري وترد على المراهنين على استمرار مشاهد

---

(1) محمد الميلي، مصدر سابق، ص 220

(2) Inga Brandell, op.cit, pp 109-110

(3) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975), « L'Emigration Algériennes en France »**

وانظر أيضا محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، مصدر سابق، ص 220 و أنظر ايضا : وثائق الملتقى الوطني حول الهجرة، الجزائر، 1966.

(4) Benjamin Stora, **Histoire de l'Algérie depuis l'indépendance,** Edition la découverte, paris, 1995 , p13 .

(5) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975), « L'Emigration Algériennes en France »**

و انظر أيضا محمد الميلي، مصدر سابق، ص 220 وما بعدها.

مخلفات الإستعمار على حسب تعبير الرئيس بن بلة " في مارس 1963 أصدرت حكومتي قرارات مارس التي أممت الجزء الأعظم من الملكيات العقارية خشية تخريبها إذ عند إبرام إتفاقيات إيفيان عمد بعض الكولون قبل رحيلهم إلى حرق محاصيلهم وإبادة مدخراتهم وتخريب آلاتهم و لهذا قررنا أن نستولي على الأرض قبل إصدار القانون ومنها كان تأميم "لاتراب"[1] الشهيرة التي كان يملكها بورجو والأملاك الأخرى التي كانت تحت تصرف جرمان و افير سانك غروشان ...فور ... "[2].

ويقدر عدد الأروبيين الذين غادروا الجزائر ما بين شهر جانفي وسبتمبر 1962 ب800.000 أوروبي[3]، ومن بقي منهم يقارب 180.000 فرنسيا تم إحصاؤهم بداية سنة 1963[4] وإذا ما قارناها بحسب مصادر أخرى فإننا نجد أن عددهم يقارب فقط من 560.000 منهم ما يقرب 100.000من اليهود[5]، أما بالنسبة لعدد الحركى الذين رحلوا تلقائيا بعد 1962/07/05 على إثر المخطط الذي بمقتضاه تم تجريدهم من أسلحتهم فقد بلغ عددهم في بداية 1960 أكثر من 180.000 حركيا [6] و متعاونا مع الجيش الفرنسي وقد تسارعت عملية الرحيل بعد 05/ 1962/07 على وجه الخصوص[7] وكان لهذا الرحيل الجماعي آثار سلبية خاصة وأن أغلبهم كان يتولى مناصب ووظائف هامة فقد نجم عنه حدوث خلل و تعطيل في تسيير البلاد و تفكك الإدارة و تشير الإحصائيات أن حوالي

---

(1) من أكبر و أغنى المزارع في الجزائر كانت تسمى La Trappe و بعد التأميم تم دمجها في قطاع التسيير الذاتي أطلق عليها إسم " ضيعة عمار بوشاويه " وهو اسم أحد عمالها الذي استشهد في الثورة . روبير ميرل، **مذكرات أحمد بن بلة**، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، بيروت،(د.ت)، ص 176.

(2) روبير ميرل، مصدر سابق، ص176.

(3) *Le Figaro*, **« La coopération est la dernière chance de la France en Algérie déclare dr Mannoni membre de l'exécutif provisoire »,** 04/05/1962.

(4) Bastien Chastagner, « **l'indépendence de l'Algérie , juillet 1962 » Chargé d'étude documentaire, responsable du fonds Algérie, p 14** .

(5) Benjamin Stora, **Histoire de l'Algérie depuis l'indépendence ,** opcit, p13

ينظر و يقارن مع : ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 205 .

(6) *Le Monde*, **« Correspondance- Le cas des Harkis »,** 15/09//1962.

(7) Bastien Chastagner, op.cit, p 14.

80.00 منهم كانوا موظفين في الإدارة ويمثلون نسبة 82% بينما كان الجزائريون لا يمثلون سنة 1959 سوى 5.2% في الصنف(أ) و 11.08% في الصنف (ب) 19.4 % في الصنف (س) و 53.7 في الصنف(د) و تقدر نسبة الموظفين الأروبيين الذين تركوا وظائفهم بـــ 70 % وهذا ما انعكس مباشرة على إقتصاد البلاد حيث انخفضت طاقة النشاط الصناعي و التجاري إلى مستوى 80 % مقارنة بسنة 1954 ضف إلى ذلك تسريح المحجوزين و إطلاق سراح المساجين في ظرف 21 يوما[1] ابتداءً من صدور مرسوم العفو عن المعتقلين و المحتجزين[2] في 1962/03/22 [3]، مما جعل الوضع الإجتماعي في حالة مأساوية [4].

لقد سرعت الأحداث ما بين وقف إطلاق النار و الإعلان عن الإستقلال صيف 1962 الهجرة حيث شلت الحياة الإقتصادية و الإدارية نظرا لهروب و تهريب رؤوس الأموال.

بعد انتزاع الإستقلال سنة 1962 وبناءًا على إتفاقيات إيفيان التي اعتمدت إستقلال الجزائر حددت واجبات و حقوق رعايا البلدين إذ خصصت 14 مادة لحقوق الفرنسيين في الجزائر ومادتين فقط لحقوق الجزائريين في فرنسا وبحسب المادتين 7 و11 يتمتع الجزائريون وبخاصة العمال منهم بالحقوق نفسها التي يحظى بها الفرنسيون باستثناء الحقوق السياسية وبعض الحقوق النقابية و حرية التجمع كما يتمتعون بحرية الإنتقال بين البلدين، لكن التاريخ سيقلب التكهنات والإتفاقيات، فقد غادر أوروبيوا الجزائر بكثافة و في الإتجاه نفسه ازدادت حدة هجرة العمال الجزائريون.

---

(1) A.M.A.E.E,, Secrétariat d'Etat aux Affaires Algériennes SEAA , carton **N°126,(1959-1967)**, dossier : A10.1.1, **« Libération des assignes a résidence surveillée en Algérie», 06/04/1962.**

(2) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°124,(1959-1967**), dossier : **« Télégramme n° 28628 / à 21h00 envoyé du haut commissaire à la présidence de la république et le premier ministre », 10-09 /05/1962, concernant les détenus libérés et les internés .**

(3) Le **Décret n° 62-327 du 22/03/ 1962 portant Amnistie.**

(4) محمود الواعي و مسعود مزهودي، " **منظمة الجيش السري O.A.S**"، محاضرة القيت في فعاليات الملتقى الثالث للثورة الجزائرية، باتنة، 28-29 اكتوبر 1992 .

إن سبع سنوات ونصف من الحرب المتسمة بالدمار وانتقال السكان و ضراوة المنظمة العسكرية السرية في تدمير البنى التحتية وهجرة الأوروبيين الكثيفة والسريعة(1) تحت تأثير الخوف الذي أثارته المنظمة و الذي تسبب في تفريغ جزء هام من إتفاقيات إيفيان من محتواها منذ البدء(2)، واختلال الجزائر العميق الناجم عن ذلك كله والوصول المفاجئ لعشرات الآلاف من السجناء الجزائريين المحررين(3) أو الجنود المسرحين هي عوامل تفسر الهجرة إلى فرنسا إبان صيف 1962، حيث سجل دخول 91744 جزائري إلى فرنسا ووصول عائلات بأكملها ما بين 1962/09/01 و1962/11/11 فضلت الإقامة في المحافظات في أوج ازدهارها الإقتصادي إذ شكلت المنطقة الباريسية قطب الجذب الأهم (4).

وإذا ما رجعنا إلى الشروط المنصوص عليها في إتفاقيات إيفيان 1962 فإنه وحسب تصور أندرييه فونتين(5) " فيجب أن تحافظ اتفاقيات إيفيان 1962 قدر الإمكان على الشعور الوطني و أن تؤمن في نفس الوقت الأمان للأشخاص والممتلكات الفرنسية في الجزائر وأن تؤمن إمداداتها من البترول الذي يجب الإستمرار في دفع ثمنه بالفرنكات الفرنسية وأن تضمن أيضا السيطرة على شواطئنا الجنوبية التي قد يهددها قيام سلطة معادية في الجزائر"(6)، ومن جهة أخرى فقد وافق الجزائريون من جانبهم على هذه الإتفاقيات و ذلك

---

(1) Benjamin Stora, **Histoire de l'Algérie depuis l'indépendance ,** opcit, p13

(2) Paul balta et claudine rulleau**, La politique arabe de la France**, op.cit, p 149

(3) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton N°126/1959-1967, dossier : A10.1.1, **« Libération des assignes a résidence surveillée en Algérie», 06/04/1962.**

(4) Benjamin Stora, **Histoire de l'Algérie depuis l'indépendence ,** opcit, p13 .

(5) ولد فونتين في 30 مارس 1921 في باريس، وكان والده تاجراً، انضم في مرحلة أولى إلى المجلة الأسبوعية الكاثوليكية"تان بريزان"، قبل أن يلفت نظر أوبير بوف–ميري مدير"لوموند"في تلك الفترة. وعين مديراً لقسم الدوليات في الصحيفة العام 1951، ورقي إلى منصب رئيس التحرير في العام 1969. وقد تولى إدارة الصحيفة في كانون الثاني يناير 1985 عندما كانت تعاني أزمة مالية. بلغ اندريه فونتين السن القانونية في العام 1990، إلا أن ولايته مددت بسبب عدم الاتفاق على من يخلفه. وعُين مكانه بعد ذلك جاك لوسورن في العام 1991. وتمكن فونتين خلال توليه إدارة الصحيفة من تصحيح وضعها المالي.

(6) Paul balta et claudine rulleau**, La politique arabe de la France,** op.cit, pp148- 149

كي يسرعوا عملية الوصول إلى الإستقلال تدريجيا وعن طريق تصفية كل المعيقات التي تحول دون سيادتهم بحسب ظروف و احتياجات بلادهم إلى وضع حد للصراع العسكري .

أما على الصعيد السياسي فلم يكن سوى البداية حيث أن تاريخ أية حركة للتحرر الوطني موسوم باتفاقيات تقيد سيادة البلدان المتحررة و التي تحاول الإنفكاك منها حين تستطيع إلى ذلك سبيلا، وأن فقرة من الاتفاقيات تتيح لكل واحد أن يحفظ ماء وجهه بفتحها مجالا للمساومات الممكنة والتكيفات الضرورية حيث أن "العلاقات بين البلدين ستقوم على الإحترام المتبادل لإستقلال كل منهما وعلى تبادل المنافع لفائدة الطرفين" [(1)].

وعليه وبفعل عمليات منظمة الجيش السري الإرهابية والتي نجم عنها الهروب الجماعي لأوروبيي الجزائر فقد اتخذت الحكومة الجزائرية تدابير تأميمية تمتد إلى عدة سنوات أولى هذه التدابير هدفت إلى تأميم الأراضي ومصادرة أملاك الفرنسيين المهجورة عام 1963 في عدد من القطاعات الاقتصاد الوسطية كالتبغ و تصنيع الكبريت والنقل البري والمصانع الغذائية ودور السينما والبنوك وشركات التأمين[(2)] وغيرها، فبمقتضى المرسوم 1963/10/02[(3)] الخاص بتأميم الملكيات الزراعية للأجانب اصبحت تخضع لأحكام المرسوم الصادر في 1963/03/18[(4)] والذي يتضمن تنظيم الأملاك الشاغرة والمرسوم الصادر في 22 /1963/03 [(5)].

وبالمرسوم 1962/03/28[(6)] تم التأميم و مصادرة الأراضي والأملاك المهجورة 1963، وفي 04 افريل 1963 قرر رئيس الحكومة إنشاء الديوان الوطني لإنعاش القطاع

---

(1) Paul balta et claudine rulleau**, La politique arabe de la France,** op.cit, 148- 149.
(2) Ibid, pp148- 149.
(3) Le **Decret n° 63-388 du 02/10/ 1963.**
(4) Le **Decret n° 63-88 du 18/03/ 1963.**
(5) Le **Decret n° 63-95 du 22/03/ 1963** concernant l'organisation et gestion des entreprises industrielles, minières et artisanales ainsi que les exploitations agricoles vacantes**.**
(6) Le **Décret n° 63-98 du 28/03/1963** concernant les règles de répartition du revenu des exploitations et entreprises d'autogestion.

الإشتراكي ليكون بديلا للمكتب الوطني للأملاك الشاغرة[1]، وتجدر الإشارة أن الأراضي الخصبة التي تم تأميمها والتي كان يمتلكها المستوطنون بلغت مساحتها نحو 3.000.000 من الهكتارات[2] .

4- التعاون العسكري و التقني :

عندما أعلن إستقلال الجزائر في 1962/07/05 وحسب ما نصت عليه إتفاقيات إيفيان[3] كان التعاون العسكري والتقني قد دخل حيز التنفيذ من خلال التفصيل الكبير الذي حملته الإتفاقيات المذكورة حيث تعرضت لكل إحتياجات وحالات عمل القوات الفرنسية وجنودها وقواعدها المتبقية في الجزائر .

لقد تم الإتفاق على تقليص تعداد القوات العسكرية الفرنسية إلى 80.000 جندي[4] قبل ماي 1963، والجلاء التام كان مبرمجا في غضون عامين، أي قبل 1964 على الرغم من أن الإتفاقيات سمحت لفرنسا بالاحتفاظ بالقاعدة البحرية بالمرسى الكبير[5] والقاعدة الجوية ببوسفر لمدة 15 عشر عاما أما مركز التجارب النووية برقان وكذا المواقع التابعة له فلمدة 05 سنوات، إلا أنه تم جلاء الكل بين 1967 و1968، كما جرى الرحيل الكبير بين جويلية ونوفمبر 1962، وفي نهاية السنة خفض جهاز الطيران إلى 180 طائرة تقريبا إذ أنه منذ الإستقلال كان للقوات الفرنسية في الجزائر مجرد صفة القوات الأجنبية متمركزة في إقليم دولة مستقلة، وفي نهاية ماي 1964 تم وضع نهاية لوجود سلاح الجو الفرنسي في الجزائر [6] .

---

(1) Le **Décret n° 63-100 du 04/04/ 1963** portant nouvelle dénomination du bureau à la protection et à la gestion des bien vacants et fixant ses attributions.

(2) جوان جيلسبي، مرجع سابق، ص 234.

(3) انظر بنود اتفاقيات إيفيان والبند المتعلق بإعلان الإتفاق الخاص بالمسائل العسكرية الملحق رقم (01).

(4) Nicole Grimaud , op.cit, p62.

(5) *Le Monde*, «**Les attributions des autorités militaires en Algérie –Le commandement de la base stratégique de Mers-El –Kébir dépendra directement de paris** », N° 5432, 06/07//1962.

(6) ميشال فورجي، **الحرب الباردة و حرب الجزائر 1954-1964**، ترجمة مختار عالم، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص ص 306-307.

وعلى غرار إتفاقيات إيفيان وما جاء فيها فلقد وقعت الجزائر مع فرنسا بعد ذلك وخلال كل سنة عدة إتفاقيات في المجال التقني والعسكري ما بين 1963 و1965 عكست حجم التعاون العسكري ومجالاته المتعددة والدقيقة التي جعلت التعاون يتحول إلى حالة لا يمكن الإنفكاك عنها بسهولة خلال السنوات التي تلت الإستقلال وكان لها انعكاساتها المستقبلية في القطاع العسكري الجزائري .

ففي 22 افريل 1963 تم تبادل رسائل حول ربط للعمل بين المدرسة الجوية المحترفة "كاب ماتيفو" أو برج البحري حاليا وبين الديوان الفرنسي من اجل الجزائر[1]، وهو قطاع تأسست من خلاله البحرية الجزائرية وسمحت هذه الإتفاقيات بالعمل المشترك الذي كان ضروريا لتأسيس الإحترافية ولكنه عبَر أيضا عن بقاء الظلال الفرنسية في منظومة الجزائر لسنوات .

كما تمت مراسلات في 12 جوان 1963 وأمضي بروتوكول إتفاق يتضمن المساعدة التقنية من طرف الدرك الفرنسي للدرك الجزائري[2]، حيث أن الدرك الوطني أنشئ على غرار الدرك الفرنسي وتولى رئاسته أحد ضباط القوات الفرنسية الفارين إلى الجيش الجزائري وكذلك الذي جاء من بعده على رأس الجهاز، واستمرت منظومة التأسيس لهذا الجهاز الوسط بين الوظيفة العسكرية في فضاء القوات المسلحة وبين العمل في المحيط المدني تسير على النمط الفرنسي لسنوات طويلة.

من جهة أخرى وفي 23 أكتوبر 1963 تم أيضا إمضاء بروتوكول إتفاق تضمن وضعية العسكريين والمتعاونين العسكريين تحت تصرف الجزائر في القطاع العسكري التقني والثقافي [3] والذين كانت احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم ضمن اهتمامات الإتفاق

[1] A.M.A.E ,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°21,(1966/1975)**, dossier: A10.1.2. **« Nomenclature d'accords et procès verbaux 1962 à 1973 »**.
[2] Ibid.
[3] Ibid

للمدة الطويلة التي يقضونها في العمل ضمن دائرة التعاون مع الجيش الجزائري في القطاعين الثقافي والتقني حيث تعكس هذا الإتفاقات حالة لا تتناسب مع المدة التي تفصل الجيشين الفرنسي والجزائري عن حالة الحرب خصوصا عندما يتعلق الأمر بالتعاون الثقافي الذي سيحمل إيديولوجية كان من المتوقع أن تكون متناقضة لولا الحرص الفرنسي على الإستمرارية في الإستغلال للساحة الجزائرية عبر وسائل متعددة وفي مراكز ومواقع حساسة تتعلق بالثقافة في وسط الجيش.

وبعد قرابة السنة أي في 28 جويلية 1964 تم إمضاء بروتوكول إتفاق تضمن المساعدة التقنية من طرف مصالح القوات الفرنسية إلى مصالح الصحة للجيش الوطني الجزائري[1]، مما يدل على الحالة المستمرة للحضور الفرنسي في القطاع الحساس المتعلق بالصحة العسكرية التي هي جزء من أسلحة الحروب، ولم يتوقف التعاون العسكري في هذا المستوى وإنما امتد إلى مساحات مصالح الهندسة العسكرية أيضا من خلال إمضاء إتفاقيات مكملة للإتفاقيات السابقة في مجالات أخرى لا تقل أهمية مثل إتفاق 27 جويلية 1965 الذي تضمنه بروتوكول إتفاق حول إرسال مساعدات تقنية من مصالح الهندسة العسكرية تحت تصرف الجمهورية الجزائرية الشعبية[2] كما نصت الإتفاقية وإن كان في الحقيقة صورة من صور حضور فرنسي في التكوين والتأطير في قلب وظائف القوات المسلحة الجزائرية.

و أمام هذا الكم الهائل من المساعدات التقنية في المجال العسكري و التي تطورت بشكل مرضي للحيلولة دون تمكن السوفييت من فرض سيطرتهم التي قد تؤثر على الجيش الجزائري [3].

---

[1] A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton N° **21,(1966/1975)**, dossier : A10.1.2. **« Nomenclature d'accords et procès verbaux 1962 à 1973 »**.

[2] Ibid.

[3] A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°22,(1966-1975), dossier : n° A.10.2.0 « Politique de coopération avec l' Afrique du nord -Algérie** »11/06/1970 .

5- التعاون التقني و الثقافي:

لقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى تقهقر أهمية اللغة الفرنسية في العالم و المفارقة الظاهرة هي أن تصفية الإستعمار خاصة حصول بلدان إفريقيا السوداء على الإستقلال هي التي أتاحت للغة الفرنسية أن تحتل مكانها إلى حد ما من جديد في المحافل الدولية لذا شكلت إفريقيا الشمالية همزة الوصل مع هذه البلدان، ورغما عن سياسة التعريب فإن دول المغرب لم تطرح جانبا إستعمال اللغة الفرنسية، ورغم الرغبة في التعريب في الجزائر فإن وزير الثقافة الدكتور احمد طالب الإبراهيمي صرح في مارس 1972 قائلا[1] : "سنكون بحاجة للغة الفرنسية لمرحلة طويلة من الزمن لكونها نافذة مفتوحة على الحضارة التقنية و ذلك بإنتظار أن تتكيف اللغة العربية مع العالم الحديث " ففي سنة 1972 ازداد عدد الجزائريون الذين يتعلمون اللغة الفرنسية خمسة أضعاف أكثر مما كانوا عليه منذ عشر سنوات أي منذ إستقلال الجزائر 1962 فمن أصل 2060000 طالب جزائري هناك أكثر من النصف يدرسون اللغة الفرنسية [2].

إن سياسة التعاون تحت كل المسميات والأشكال أخذت منذ الإنطلاق شكلا إرتجاليا على نطاق واسع تميز باضطراب في المؤسسات الإدارية والإقتصادية جراء رحيل الفرنسيين في ظروف مأساوية نتيجة الأعمال الإرهابية التي قامت بها منظمة الجيش السري، إلا أن فرنسا إلتزمت بكل ما جاء في إتفاقيات إيفيان حول تقديم مساعدات إقتصادية ومالية هامة تمثلت في منح الجزائر 04 ملايير فرنك مابين 1962 إلى 1968 كما وضعت تحت تصرف الجزائر أكثر من 20.000 متعاون من أجل الإبقاء على العلاقات المتميزة في إطار التبادل ومنذ ذلك الوقت بدأت الجزائر تحقق تدريجيا توازنها واستقرارها السياسي[3].

---

(1) Paul Balta et Claudine Rulleau**, La politique arabe de la France,** op.cit, p120

(2) Ibid, p120.

(3) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°22,(1966-1975), dossier : n°A .10.2.0 « Politique de coopération avec l' Afrique du nord -Algérie** »11/06/1970 .

لقد ارتكز عمل الحكومة الجزائرية بعد الإستقلال على تنفيذ السياسة العامة التي وافقت عليها الجمعية الوطنية التأسيسية و استوحت الحكومة مبادئ هذه السياسة من أدبيات الثورة الجزائرية بشأن تحقيق هدفين أساسيين وهما الإصلاح الزراعي و تعريب التعليم[1]، حيث كان التعليم من أهم المشاكل التي واجهت مهام الحكومة في تنفيذ برنامج طرابلس بعد الإستقلال، إذ كانت مشكلة التعليم ذات وجهين في الجزائر الأول بناء جديد لمؤسسات تعليمية تستوعب جميع الأطفال، و الوجه الثاني تعريب التعليم فلم يكن يتوفر من الأماكن ما يستوعب سوى ربع الأطفال الذين هم في سن الدراسة غداة الإستقلال، فبعد أن قامت منظمة الجيش السري بتدمير البنى التحتية في الجزائر تحت شعار فلنتركها كما كانت قبل 1830 وكان قد طال التدمير على وجه الخصوص المدارس و المعاهد والجامعات والمكتبات، لذلك فإن إنشاء عدد كاف من المدارس الإبتدائية تطلب نفقات كبيرة للتسيير و التجهيز لنحو 1.2 مليون تلميذ خلال العام الدراسي 1962-1963، وقد كان انسحاب معظم المدرسين الفرنسيين مع رحيل الجماعي للمستوطنين[2] فالإحصائيات تؤكد على وجود 17000 مدرس فرنسي قبل الإستقلال حيث لم يتبقى منهم إلا 14000 سنة 1964[3].

لقد كانت سنة 1964 غنية بالإتفاقيات في مجال التعاون الثقافي والفني بين البلدين بعد تجديد الإتفاقيات التي عقدت سنة 1963، ورغم أن المغرب كان قد أثار النزاع بشأن الحدود مع الجزائر في مطلع شهر أكتوبر من سنة 1963، والذي شغل الجزائر عن التنمية في الداخل، فإن الجزائر الوفية لمبادئها السياسية تجاه بناء المغرب العربي سهلت تسوية هذا الخلاف مع بلد شقيق محترمة بذلك القيم التقليدية الإفريقية في التفاهم السلمي.

---

(1) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 223

(2) *Le Figaro*, **« La coopération est la dernière chance de la France en Algérie déclare Dr Mannoni membre de l'exécutif provisoire»,** 04/05/1962.

(3) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 225 .

5-1-الدخول المدرسي الأول 1963/1962:

واجهت الحكومة الجزائرية مشكلة فتح المدارس خلال السنة الدراسية الأولى بعد الإستقلال ولم يكن ذلك بالأمر السهل مما استدعى تخصيص ميزانية ضخمة للنهوض بالقطاع[1] عبر عنها الرئيس احمد بن بلة بقوله[2]: " من بين الشؤون التي اهتممنا بها منذ الإستقلال اكثر من سواها ولا نزال نضع التعليم في المقام الأول لقد طرحت علينا السنة المدرسية في أكتوبر1962 مشاكل رهيبة ولكنها أخيرا حلت على نطاق واسع بفضل – وهذا ما يجب ان يقال – معلمي و أساتذة التعاون الثقافي الذين استجابوا في معظمهم لنداء الحكومة الفرنسية ولكن من وجهتنا كنا واعين بأهمية القضية التي هي الإعداد السريع لكوادر كانت بلادنا في أشد الحاجة اليها و كنا مصممين على بذل مجهود مرموق فيها.

ولعل الرأي العام هنا أو فيما وراء البحر الأبيض المتوسط لا يعلم بالقدر الكافي أن الجزائر هي أحد البلدان النادرة التي كرست ربع ميزانيتها للتعليم"[3]، والجدير بالذكر أنه تم تسجيل مليون متمدرس في المستويين الابتدائي والمتوسط بالنسبة للدخول المدرسي 1962/ 1963، و أكثر من أربعة ملايين ونصف 1981/1980 وما يقارب ستة ملايين ونصف بالنسبة للسنة الدراسية 1990/1989[4]، علمنا أن المجلس التنفيذي لليونيسكو في دورته62 قرر تقديم مساعدة للجزائر عن طريق التصويت تقدر بـــ مليون فرنك من أجل الدخول المدرسي 1963/1962، ضف إلى ذلك إرسال 60 أستاذ تعليم ثاوي وتقني والذين سيكونون تحت السلطة المباشرة للحكومة الجزائرية، بحيث يتم تدفع مستحاقاتهم جزء يتفل به المجلس المذكور والجزء الآخر الحكومة الجزائرية حيث دعم مشروع المساعدة بالمناسبة جوليان كايين" باسم فرنو " الذي وضعه السيد "روني ماهو" الرئيس

---

(1) Paul Balta, **Le grand Magreb des independances à l'an 2000** , éditions la Découverte, Paris, 1990, pp 86-87.

(2) روبير ميرل، مصدر سابق، ص164.

(3) نفسه.

(4) Paul Balta, **Le grand Magreb des independances à l'an 2000** , op.cit, pp 86-87.

التنفيذي، وصرح في هذا الصدد: " الجزائر بحاجة إلى 25000 معلم و2000 أستاذ ثانوي وتقني، وأن فرنسا ستلتزم بتقديم كل المساعدات اللازمة و الممكنة ويجب علينا أن نتجاوز الماضي وأن نتطلع إلى المستقبل ما يحمله من أمل"[1].

وفي خطابه أمام نواب الجمعية الوطنية التأسيسية لنيل الثقة على برنامج الحكومة بتاريخ 28 سبتمبر 1962 أعلن رئيس الحكومة: "أن المدارس ستفتح ابوابها اعتبارا من 15 اكتوبر 1962"، وقد كلف الجيش الوطني الشعبي بإخلاء الثكنات العسكرية والمؤسسات التي كانت تابعة للجيش والإدارة الفرنسية حتى تكون جاهزة لاستقبال التلاميذ كما تم تحويل العديد من السجون الإستعمارية إلى مدارس بعد إجراء بعض التعديلات عليها[2]، كما تجدر الإشارة أنه طوال السنوات الأولى التي تلت الإستقلال كانت هناك حاجة هائلة إلى المعلمين بوجه أخص، و بالفعل تضاعفت أعداد المتمدرسين دفعة واحدة فانتقلت من 335.000 عام 1961 إلى حوالي 780.000 في أكتوبر 1962، ثم أن المعلمين الفرنسيين الذين كانوا يمثلون أكثر من 85% من مجموع مستخدمي سلك التعليم غادر معظمهم أماكن عملهم[3] في ذلك التاريخ، وعليه كان من الواجب مواجهة هذا الوضع الشديد الخطورة المتولد عن تلك المضايقات كلها وصار اللجوء إلى توظيف مكثف للممرنين أمرا لا مناص منه حيث كان المستوى الثقافي العام لأولئك الممرنين دون شهادة التعليم المتوسط ولم تكن لهم أية تجربة مهنية [4].

5-2- المتعاونون الفرنسيون :

لقد التزمت فرنسا بتقديم المساعدات للجزائر المستقلة حديثا في مجال التعليم خاصة، حيث ورد في مذكرات الجنرال ديغول أن فرنسا ستقدم العدد اللازم من المعلمين

---

(1) Le Monde, **« Le conseil exécutif de l'UNESCO vote un credit d'urgence de 1 million de NF pour l'Algérie »,** 11/09/1962.

(2) ميلود بلعالية، مرجع سابق، ص 204

(3) *Le Monde*, **«Interview d'Ahmed Ben Bella à l'United press les Européens ont des droits et des obligations, l'Arabisme est une culture , non un racisme, l'Algérie se fera avec tous ses enfants »,** 22/04//1962.

(4) أحمد طالب الإبراهيمي، ج2، مصدر سابق، ص ص 58-59.

والأساتذة في مختلف مستويات التربية الوطنية لكي يتاح للنخبة الجزائرية أن تكتسب الثقافة الفرنسية وأن يتم تعليم الشعب الجزائري باللغة الفرنسية[1]، فقد بلغ عدد المتعاونين الفرنسيين في السنة الدراسية 1963/1962 مابين 13200 أستاذ و 9500 خبير، أما بالنسبة للدخول المدرسي لسنة 1969/1968 فقد قدر العدد بــ 7250 أستاذ و2200 خبير[2]، وهنا نلاحظ تراجع واضح في الحضور الثقافي الفرنسي في الجزائر، وعليه فقد اتسم التعاون الثقافي والتقني بعدة بروتوكولات إتفاق بين الجزائر وفرنسا في بداية الإستقلال، حيث أبرمت عدة إتفاقيات حول التوزيع المؤقت للمؤسسات التعليمية في الجزائر وقد وقع البلدان عليها في 1962/09/07 و تم تعديلها في 06/11/ 1963[3].

و تنص مواد الإتفاقيتين على كيفية توزيع المؤسسات التعليمية أين حددت فرنسا من خلال الإتفاق المؤسسات التعليمية التي تبقى تابعة لفرنسا ابتداءا من 09/15/ 1963 مثل ثانوية ديكارت وفيكتور هيقو في العاصمة وغيرها وتلك التي ستعيدها إليها ابتداءا من 1965/09/15 [4].

يبلغ عدد الأساتذة الجزائريين الذين يدرسون اللغة الفرنسية 265 مدرسا بينهم 150 مدرسا تابعوا دورات تدريبية في الجزائر و37 مدرسا تابعوها في فرنسا وقد أرسلت وزارة الخارجية الفرنسية 1093 عضوا من القطاع التعليمي، وأرسلت ايضا 5686 عضوا تحت شعار التعاون[5] كان بينهم 203 عضو خصصوا لمهام الإعداد التربوي[6]، والجدير بالذكر

---

(1) شارل ديغول، **مذكرات الأمل – التجديد – 1958–1962**، مصدر سابق، ص 127.

(2) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22, (1966-1975)** dossier A10.2.0**: « Bilan et orientations de notre politique culturelle scientifique et technique avec les pays d'afrique du nord, evolution des effectives d'enseignants et experts en Algérie », p03.**

(3) Le **Décret n° 64-190 du 26 /02/ 1964** portant publication du protocole France et l'Algérie relatif à la répartition des établissements d'enseignement du **11/06/1963 .**

(4) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21,(1966/1975)**, dossier : A10.1.2. « Protocole relatif à la répartition des établissements d'enseignement »07/09/1962.

(5) *Le Monde*, **« Les enseigants se rendant en Algérie conserveront le bénifice de leur affectation en france»,** 11/09//1962.p06.

(6) Paul balta et claudine rulleau, **La politique arabe de la France,** op.cit, p239.

أنه يوجد في الجزائر خمسة مراكز ثقافية في الجزائر ووهران، قسنطينة وعنابة وتلمسان وهي تحوي على 80.000 مجلد تقريبا، أما المؤسسات الفرنسية- الأجنبية للتعليم فهي ثانوية ديكارت في الجزائر[1] (2000 تلميذ بينهم 562 جزائريا)، وباستور في وهران (1221 تلميذا بينهم 417 جزائريا)، و ثانوية ماري كوري في عنابة[2] (603 تلميذ بينهم بينهم 321 جزائريا)، و ثانوية فكتور هيغو في قسنطينة (173 تلميذ بينهم 54 جزائريا)[3].

وعليه فإذا كان وجود المهاجرين الجزائريين في فرنسا يمثل اليد العاملة أو الطبقة الشغيلة[4]، فإن وجود الفرنسيين في الجزائر منذ الرحيل الجماعي لهم في السنوات التي تلت الإستقلال مباشرة يمثلون المتعاونون الفرنسيون في الغالب[5]، حيث نصت إتفاقيات إيفيان في الفصل الخاص بالتعاون أن فرنسا ستلتزم في حدود قدراتها على تقديم ووضع كل الوسائل اللازمة للجزائر من أجل مساعدتها على تطوير التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي، فرنسا تضع تحت تصرف الجزائر طاقم من المدرسين والمتخصصين الباحثين الذين يمكن أن تحتاج اليهم، وأمام ظاهرة النزوح الجماعي للأوروبين نهاية 1962 وجدت الجزائر نفسها خلال السنوات الأولى للإستقلال الحاجة الماسة لمثل هؤلاء المختصين وعليه و في نهاية 1962 وصل عدد الفرنسيين 18000 فرنسي يعملون في الجزائر منهم ما يقرب من 10.000 مدرس[6] .

وقد كان التعاون الثنائي ذا فائدة للجزائر، وعلى الأخص في مجال توظيف المعلمين، إذ لم تكن قدراتنا الوطنية كافية غداة الاستقلال لسد العجز الكبير الذي نجم عن مغادرة المعلمين الفرنسيين للتراب الجزائري بصورة جماعية، ولمواجهة انفجار طلبات

---

(1) Paul balta et claudine rulleau, **La politique arabe de la France,** op.cit, p120.
(2) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21,(1966/1975)**, dossier : A10.1.2. « Protocole relatif à la répartition des établissements d'enseignement »07/09/1962.
(3) Paul balta et claudine rulleau**, La politique arabe de la France,** op.cit, p239
(4) Inga Brandell, op.cit, p125
(5) حسان بوقنطار، مرجع سابق، ص103 .
(6) Inga Brandell, op.cit, p125.

التمدرس خلال الفترة التي تلت الإستقلال فإن هذا المدد من المعلمين كان أمرا حتميا لا مناص منه [1]، و قد بلغ نسبا كبيرة فجعل الجزائر تابعة لبعض البلدان التي تزودها بالمعلمين، لقد كان المعلمين الأجانب يمثلون في الطور الإبتدائي وحده أكثر من 52% من المجموع في عام 1963/1962 ثم انخفض إلى 40% عام 1970. [2]

[1] *Le Monde*, **« M. Ben Bella déclare dans une interview à Europe N° 1 : nous entendons respecter les accords de coopération avec la France, nous serions heureux que les français reviennent nombreux »,** 15/09//1962.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، ج2، مصدر سابق، ص 72.

الفصل الرابع

مسارات التباعد و التقارب في العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1962

أولا- العوامل التاريخية

1- مسألة الإعتذار

2- قضية الأرشيف الجزائري

3- الحركى والأقدام السوداء

4-تعويض ضحايا الإستعمار والتفجيرات النووية

ثانيا- العوامل الإقتصادية

1- التعاون و الشراكة المتعددة

2- تعدد الإتفاقيات وتوسع دائرة النفوذ

3 صراع النفط و المحروقات

4- مقاطعة البترول الجزائري إثر قرار التأميم 24 فيفري 1971

5- الجالية الجزائرية

ثالثا- الأبعاد الإستراتيجية

1- القوة الثالثة

2- العلاقات المتوسطية

3-الإديولوجيا واللغة

4-الصراع في الشرق الأوسط

أولا- العوامل التاريخية :

يعتبر المشكل الإستعماري جوهر الخلاف التاريخي بين الجزائر و فرنسا من حيث التعارض الشديد في الرؤى بين الطرفين حول الأسباب والدوافع الحقيقية للإحتلال الفرنسي للجزائر، حيث تتمسك فرنسا بموقفها والمتمثل في أن هدف الإستعمار تجسد في حمل رسالة حضارية إلى العالم الثالث إنطلاقا من الجزائر، و هذا التوجه يجد مكانته في فكرة عبء الرجل الأبيض الذي يشعر بالتزام أخلاقي تجاه الإنسانية، وهو ما يدفعه إلى مساعدة الشعوب المتخلفة من خلال نقل الحضارة إليها وتحريرها كما جاء في العديد من مبررات الإحتلال الدعائية ومنها رسالة نداء دوبورمون[1] إلى سكان الجزائر بعد إنزال القوات الفرنسية في سيدي فرج [2]، كما جاء أيضا على لسان من خلفوهم في الحكم فقد كانت رؤية إستراتيجية واحدة وهذا ما ورد في تصريح للجنرال ديغول على هامش لقاء خاص مع أحد النواب سنة 1959 في الإليزي قوله :" نحن من أعراق بيضاء وثقافة إغريقية لاتينية وديانة مسيحية والمسلمون الذين رأيناهم بعمائمهم وعباءاتهم وهم غير فرنسيين فالعرب عرب والفرنسيون فرنسيون، والإدماج سيسمح لهم بأن يكونوا فرنسيين لا يمكن منعهم من الإقامة في فرنسا التي يجذبهم فيها مستوى الحياة العالي، وهناك لن تكون قريتي كولامبي الكنيستين وإنما تكون كولومبي المسجدين " [3].

أما الجزائر فلا زالت تنظر إلى ذلك الإستعمار على أنه تجسيد لعلاقة القوي بالضعيف بل أكثر من ذلك فإنها تعتبره نقطة سوداء في تاريخ فرنسا، وعليه ترى أنه من واجبها تجاه الإنسانية أن تعترف بجرائمها في الجزائر [4].

---

(1) ANOM, FR,MI, N° **F80/1670-1 et 2 « Les Rapports De Bourmont » .**

(2) عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**،، ج1، مصدر سابق، ص 29-30.

(3) Alain peyrefitte, **C'était de Gaulle,** 1994, tome1, p51 نقلا عن. Pierre Daum, **Le Dernier Tabou-" Les harkis restes en Algérie après l'independance**, actes sud, France 2015, pp102-103.

(4) عبد المالك حطاب، مرجع سابق، ص 196.

إن هذا التصور حول مسؤولية الرجل الأبيض الأوروبي اتسع لاحقا ليشمل مفهوم الأبوة بمعنى أنه كما أن الأب يمارس الوصاية على أبنائه القصر الذين لا يدركون مصلحتهم ويحتاجونه ليقوم بتوجيههم، فإن الحكومات الأوروبية تسعى لإنجاز المهمة التاريخية والواجب الإنساني الملقى على عاتقها والمتمثل أساسا في فرض سيطرتها ونفوذها على تلك الشعوب حتى تتمكن من قيادتها ودفعها في الإتجاه الذي من المفترض أن تكون له عوائد إيجابية لتلك الدول المتخلفة، ولم تكن هذه الأطروحة التضليلية إلا تبريرات وضعتها الدول الأوروبية من أجل استعمارها وإخفاء الأسباب والدوافع الحقيقية لذلك الإستعمار، إذ أثبتت كثير من الحالات وأهمها حالة الجزائر أن الإستعمار كان سببا لتعطيل المسار الحضاري لتلك الدول المستعمرة ولم يكن من أجل نشر النهضة التي عرفتها أوروبا أو تمرير رسالة حضارية[1].

إن للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر ظاهرة مميزة تتمثل فيما أطلق عليه واقع جزائري – فرنسي مشترك جعلها تتصف في إطار العلاقات الدولية الحديثة بطابع خاص وغير عادي، وهو ما تفسره عدة عوامل تاريخية، استراتيجية وسياسية وإقتصادية، وكذا إجتماعية وثقافية، وهذه العوامل بقدر ما تخص الجزائر فهي تخص وبالدرجة الأولى الجانب الفرنسي ورؤيته الإستراتيجية للجزائر فيما يتعلق بتطورات الرؤية الفرنسية لأهمية تعاملها مع الجزائر سواء كانت بالنسبة لعهد الإحتلال أو في الوقت الحاضر[2].

وتحمل هذه الرؤية بين طياتها بالنسبة لفرنسا ذكريات عنيفة وعميقة لإستعمار إستيطاني تاريخي دام 132 سنة تخللته حروب و معارك، ومعاناة وأحزان يمكن أن تترك بين طياتها المجال لآفاق مستقبلية شخصها التاريخ المشترك بين البلدين[3] وظلت حاضرة على كل المستويات وفي كل المراحل، بل شهدت نهايتها حرب تحريرية وطنية شرسة

---

(1) عبد المالك حطاب، مرجع سابق، ص 198.

(2) صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962–1981**، مرجع سابق، ص 7 .

(3) Maurice Couve De Murville **, Une politique étrangère 1958-1969, op.cit,** pp 44-45.

ذهب ضحيتها مليون ونصف مليون جزائري ورحيل جماعي للمستوطنين الفرنسيين وتحول الجزائر إلى دولة مستقلة لم يتقبل المستوطنون و الغلاة منهم استقلالها فكانت ولادته عسيرة ودموية شهدت حالة من الجرائم العنيفة ضد الأبرياء وضد المنشئات وضد الحالة الجديدة كلها، حيث كانت المنظمة السرية الإجرامية متصدرة لنموذج العداوة والإستعمارية من خلال الأعمال التخريبية التي قامت بها [1] تحت شعار لنتركها كما وجدناها عام 1830. [2]

لقد كانت العلاقات مهيكلة ولكن هيكلة العلاقات الجديدة لا تخضع للنظريات المعروفة [3] لأن التغيرات الحاصلة بعد إيفيان كانت رهينة لإيفيان زمنا ولكنها سرعان ما بدأت تأخذ شكلا آخر مع التطورات الدولية الحاصلة في ميزان القوى لأن أي تحرر في العالم يرفض التعامل مع توجهات المستعمر و ينتج عن ذلك صراع حقيقي وجذري، والجزائر كانت مستعمرة مميزة بتعدادها السكاني وثرواتها الكبيرة من المستعمرات الفرنسية[4] وكانت فرنسا تحرص على استمرارها في الحظيرة الإستعمارية ولذلك أكد قادتها على عدم اتخاذ إجراءات الإستقلال مع دول المغرب العربي قبل أن تؤسس أطراف ومجالات وآليات الإعتماد المتبادل مع فرنسا لصناعة ارتباط تعاقدي للعلاقات[5] أكدته الإتفاقيات وتجديدها بعد أربع سنوات لضمان الإنتفاع الحر والمستمر للمكاسب والحقوق الإقتصادية وحماية الإستثمارات الخاصة بالفرنسيين . [6]

---

[1] منظمة عسكرية سرية تشكلت على إثر توقيع إتفاقيات إيفيان 1962/03/18 من عسكريين ومستوطنين قامت بأعمال تخريبية داخل الجزائر وفرنسا من أجل المحافظة على الجزائر – فرنسية.

[2] **BDIC, 4 delta/0928 , OAS et 4delta res/0155, « Tract anti OAS »(1961-1962)** .

[3] صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962–1981**، مرجع سابق، ص 7 .

[4] Inga Brandell, op.cit, pp 65-66.

[5] سالم برقوق، **الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي**، طاكسيج كوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 120.

[6] أنظر نص اتفاقيات إيفيان،الملحق رقم (1) .

1- مسألة الإعتذار :

إن مطالبة الجزائر لفرنسا بالاعتراف والاعتذار والتعويض عن جرائمها إبان الفترة الإستعمارية "مطلب شرعي" و" حق تاريخي " بسبب جريمتها المتعلقة بالإبادة والنهب والقتل والتهجير والتجارب النووية التي هي من الجرائم الاستعمارية "لا تتقادم أبدا مهما طال الزمن"، وأنه على فرنسا أن لا تخجل من هذا المطلب الشرعي لأن العديد من القوى الإستعمارية إعتذرت وقدمت تعويضات للدول التي استعمرتها[(1)].

وتملص فرنسا من قضية الإعتذار عن الحقبة الإستعمارية، ورفضها مطلب التعويض لضحايا التفجيرات النووية مطلع ستينيات القرن الماضي هو عين الإصرار على البعد الإستعماري الذي انتهى إلى إقرار الفرنسيين قانونا [(2)] لتمجيد الإستعمار[(3)] .

ويعتبر اعتذار فرنسا الاستعمارية للجزائر صورة لمحاكمة الذاكرة الفرنسية وكشف حقيقة الممارسات الإستعمارية الفرنسية في الجزائر، والتي قال فيها فرحات عباس: " إنها لمعجزة أننا لم نلق نفس مصير الهنود الحمر."[(4)]

ومع ان بعض الاطراف في فرنسا تقبل مبدأ الاعتذار مقابل إعتذار ايضا من الجزائر على الإغتيالات التي طالت المدنيين الفرنسيين أثناء الثورة الجزائرية فان اطراف اليمين المتطرف في فرنسا تصر على رفض مبدأ الاعتذار اصلا كما يعبر كتاب ونخب إستعمارية مثل باسكال بوركينز،" الذي أعلن أنّه يدين كل فرنسي يدعم خيار الإعتذار الفرنسي للجزائر، إضافة إلى دانيال لوفيير صحاب كتاب: حتى نقضي على فكرة التوبة الكولونيالية"[(5)].

[(1)]علاوة العايب و خشام محمد،" **ندوة الجرائم الإستعمارية الفرنسية ما بين 1830 و1954**"، جمعية مشعل الشهيد، منتدى يومية *المجاهد*، 30 جوان 2010.

[(2)] **B.D.I.C, DV 141/1-4**, « **loi du 23/02/2005 portant reconaissance de la Nation** ».

وانظر أيضا : فريدريك آبيكاسيس و جيلبار مينيي، **من أجل تاريخ فرنسي جزائري**، ترجمة خولة طالب الابراهيمي، دار النشر إيناس، الجزائر، 2011، ص 17، و أيضا:

J.O.R.F , 24 Fevrier 2005**, Loi N° 2005- 158** du 23 fevrier 2005

[(3)] Mustapha Arihir, op.cit, p253.

[(4)] Fehat Abbas, **Autopsie d'une guerre**, Editions Garnier, France, 1980, p13.

[(5)] هيثم سليماني، "**هل تطالب تونس فرنسا بالإعتذار عن انتهاكات فترة الاستعمار؟** "

http://arabi21.com/story/965931

والملاحظ أنّ هذه الحدية لها شعبية واسعة في فرنسا تغذيها دعاية اليمين المتطرف الذي أصبح يستفيد من تقدمه السياسي لترسيخ القيم الإستعمارية ورفض الإعتذار الذي يعبر عنه ما قام به وزير الدفاع الفرنسي السابق جيرارد لونغه عبر حركة بذيئة خلال رده على طلب وزير المجاهدين الجزائري من فرنسا الإعتراف بالجرائم الإستعمارية وذلك خلال برنامج تلفزيوني، ولما استجوبته بعض الصحف حول الجدل الذي أثارته حركته البذيئة قال" إن على فرنسا عدم الخجل من تواجدها في الجزائر خلال الإستعمار، على الأقل هذه قناعتي رغم رغبتي في وجود علاقة سلمية بين الدولتين، مع أن ذلك قد يكون من المستحيل في ظل التذكير الدائم بالفترة الإستعمارية "[1].

وعندما تحدث وزير المجاهدين السابق محمد الشريف عباس عن دور اليهود السياسي في فرنسا رد وزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير قائلا: "العلاقات مع الجزائر ستكون أحسن عندما يرحل جيل نوفمبر"، ثم طلب عند زيارته للجزائر" لا أريد أن يستقبلني محمد الشريف عباس في المطار"، وحدث ذلك ولم يكن الرد الجزائري يتجاوز عبارات وزير الخارجية الدبلوماسية مثل "من اللباقة أن نحسن معاملة بعضنا خاصة وأن العلاقات بين البلدين تسير إلى تحسّن" [2] وعلى الدبلوماسيين فتح جسور تواصل مع البلدان التي يعملون بها وليس من المهنية التمييز بين مواطني تلك الدول." وكأن الجزائر لم تشهد حادث المروحة الذي كان بسبب إساءة القنصل الفرنسي المتعمدة للداي حسين واستفزازه لصناعة مبررات طلب الإعتذار الجزائري المهين والذي كان رفضه سببا في بداية الاحتلال الذي دام 132 سنة [3].

وكل ذلك الرفض للاعتذار كانت تصاحبه قرائن القناعة برفض الاعتذر وتصريحات على شاكلة ليس سهلا لبلد دافع عن سياسته الاستعمارية طوال قرن أن يغير من موقفه

---

(1) كريمة خلاص ،"***صعاليك السياسة الفرنسية يهينون الجزائر*** "، *صحيفة الشروق اليومي، عدد، 146211، الجزائر 01 نوفمبر 2012.*

(2) **م. هدنة**، "**سيلٌ من الإهانات الفرنسية ضد الجزائر**"، *الشروق أون لاين*، **الجزائر** ، 2014/09/08 .

(3) نفسه.

بسرعة، و أن الاستعمار كان شيئا إيجابيا وأن المجتمع الذي بناه الاستعمار كان عادلا وأخويا، أو أن هذا التفكير سائد فقط عند المسنين الفرنسيين، بينما الأجيال الجديدة والمثقفة لديها نظرة مختلفة بخصوص الاستعمار، هناك شرائح كثيرة في المجتمع الفرنسي تريد فتح النقاش حول الحقبة الاستعمارية بمشاركة المؤسسات الفرنسية من أجل معرفة حقيقة الماضي من جهة وبناء مستقبل مشترك بين الجزائر وفرنسا من جهة أخرى [1].

وتعتبر حالة رفض الاعتراف بالجرائم الاستعمارية وعدم القدرة على الاعتذار منها حاجزا مهما أمام فتح صفحة جديدة بين فرنسا والجزائر بسبب استمرار رفض الدولة الفرنسية الاعتراف بأن الاستعمار لم يكن أمرا عادلا أو شرعيا وأن الجمهورية الفرنسية لم تحترم مبادئ العدالة وعدم استخدام القوة ضد شعب طموحه الوحيد كان الاستقلال والحرية بالرغم من النداءات التي تؤكد على المؤسسات الفرنسية أن تعترف رسميا و على المؤرخين بذل جهود أكبر من أجل تسليط الضوء على هذه الفترة الاستعمارية الصعبة، كونه المفتاح الحقيقي لفتح عهد جديد من العلاقات بين البلدين تكون مبنية على الاحترام وعدم إنكار الماضي[2] والتبادل البراغماتي في ظل الإقرار بالحقيقة الاستعمارية التي يقفز عليها الجانب الفرنسي الرسمي وغير الرسمي ويرى أنه لا فائدة ولا جدوى من أن تعتذر فرنسا للجزائر لأن الاستعمار انتهى، والآن هو زمن العلاقات المفيدة بينهما [3].

ومن هنا يبقى موضوع الاعتذار أحد الأسباب في اضطراب العلاقات الجزائرية الفرنسية، وتظهر انعكاساته عند أي خلاف بين الجانبين في العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية مثلما حدث في الحرب العربية الإسرائيلية أو في أزمة تأميم المحروقات 1971، لأن فرنسا لم تنخرط في حركة الاعتذار مع استمرار تساؤلات الرأي العام الجزائري حول موقف الاستعلاء الفرنسي امام وضوح جريمة الاستعمار و المسؤولية

---

[1] طاهر هاني، " **إيفيان الحجر الأساس للعلاقات الجزائرية-الفرنسية** " حوار مع المؤرخ جيل مونسرون، فرانس 24، باريس 2012/03/16.

[2] طاهر هاني، مرجع سابق.

[3] جان لوي بلانش، حوار مع قناة الجزيرة حول، "**لماذا ترفض فرنسا الإعتذار للجزائر؟**".
http://www.aljazeera.net/programs/arab-present-situation/2016/3/21

التاريخية لفرنسا تجاه جريمتها والاصرار على القراءة الفرنسية للاعتذار قراءة براغماتية متهربة من المسؤولية حيث تعترف بالوقائع ولا تتحمل مسؤولية الأجداد كما عبر عنها الجنرال ديغول في 1959" بأن جزائر الآباء قد ماتت"[1] في حين تحمل هي مسؤولية أجداد غيرها لأحفادهم في أكثر من موضع.

و يتكرر على لسان الرسميين الفرنسيين عبارات مثل " الصفحات القاتمة و الآلام وأوجه الظلم كانت كثيرة خلال الفترة التي قضتها فرنسا في الجزائر ولذلك فنحن مع الاعتراف بالوقائع وليس مع الندامة، فالندامة مفهوم ديني ولا مكانة لها في العلاقات بين الدول ولا نريد الاستمرار في جرح المشاعر، ولا لطلب الصفح فتلك أحداث تاريخية، والتاريخ جزء من الماضي، أما الآن فلنبن المستقبل[2]، ولا نتخذ أحداث الماضي ذريعة لإعاقة تنمية العلاقات بين البلدين" متجاهلين أن الجزائريين ليسوا استثناء في المطالبة بالاعتذار بل أنهم يبنون موقفهم على حالات مشابهة، بالرغم من ان تلك الحالات هي اعتذار أوربا للأوربيين وليس للأفارقة، مثل اعتذار ألمانيا لفرنسا او اعتذار فرنسا عما ارتكبه مواطنوها زمن حكومة فيشي بحق اليهود وتقنين التجريم ضد من يتجرأ على نقد الهولوكوست الذي اعتذرت بسببه اعتذارا شاملا لكل يهود العالم[3]، وتم تعويضهم في كل دولة " قصرت في التعامل مع مواطنتهم" باعتبارها من درجة دنيا، ولكن فرنسا او جزء منها له وجهة نظر تقوم على أن الأحفاد لا يعتذرون عما فعله الأجداد" وان استنطاق التاريخ من جديد سيؤدي الى مزيد من سوء الفهم"[4] وربما يكون مدخلا لعدم التفاهم في حين يقبل جزء آخر الاعتراف بعيدا عن الدخول في قضية التنافس بين الذاكرات لأن هذه القضية خطيرة وثقيلة " [5].

---

[1] شارل ديغول، **مذكرات الأمل – التجديد – 1958–1962**، مصدر سابق، ص ص 122–123

[2] يحي اليحياوي، "**عذر فرنسا في رفض الإعتذار للجزائر**"، مدونات الجزيرة، 2013 .
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/2/7

[3]. فريدريك ابيكاسيس وجيلبار مينيي، مرجع سابق، ص146

[4] يحي اليحياوي، مرجع سابق.

[5] *فرانس 24* ندوة صحفية، "**بنوا هامون مرشح اليسار لرئاسيات فرنسا**"، باريس، 19 فيفري ،2017،
http://www.france24.com/ar/france. /

و" فرنسا تشعر بـــ"الإحراج" في الإعتراف بالجرائم التي اقترفتها خلال إحتلالها للجزائر لأن "بعض المتورطين في تلك الجرائم تولوا مناصب قيادية في فرنسا بعد إستقلال الجزائر" فقد وجد العديد من هؤلاء القادة من مقترفي الجرائم أو مساندي نظرية "الطابع الحضاري للإستعمار" صعوبة في التعاطي مع "نظرة نقدية وموضوعية" لتلك الحقبة مثل فرانسوا ميتران الذي أصبح رئيسا لفرنسا بين 1981 و 1995 وهو الذي شغل منصب وزير الداخلية إبان حرب التحرير الجزائرية، وأمضى خلال تلك الفترة على العديد من الأوامر لإعدام الثوار الجزائريين ومناضلي جبهة التحرير الوطني" [1].

وبالرغم من أن الجزائر أصبحت خلال الحقبة الأولى من سنوات الإستقلال قادرة على تخليص نفسها من أية إرتباطات قد تفرض تنازلها عن طلب الإعتذار الفرنسيّ عن حقبة الإستعمار إلا أنها لا تزال رهينة في ظل موازين وتوجهات دولية لم تتح هامش نفوذ على مستوى عدم الإنحياز أو غيره مما جعل العلاقات الجزائرية الفرنسية غير متوازنة باستمرار، ولا مساعدة على بعث شراكة تجعل الجزائر تستفيد من إرتباطها التاريخي بفرنسا، خصوصا وأن الإتفاقيات الأولى قد كبلت هذه العلاقات لصالح فرنسا بشكل كبير يفرض على الجزائر حركية مستمرة تستخدم فيها كل أدواتها التاريخية ومنها المطالبة بالإعتذار لتحقيق مصالحها الإستراتيجية أو على الأقل حمايتها في ظل الجرأة الفرنسية الشاردة[2].

إن الجرائم وحقوق أهلها لا تسقط بالتقادم، وقد شكلت الجرائم التي تعرض لها الشعب الجزائري إبان المرحلة الإستعمارية عقدة في العلاقات البينية للجزائر وفرنسا، حيث ترفض فرنسا الرسمية إلى اليوم الإعتراف بها رغم ما في ذلك من خسارة وتعطيل للمصالح المشتركة و تحاول جاهدة إخفاء وتجاهل جرائمها وإبعادها من المفاوضات حتى

---

(1) جيل مانسرون، " **الحرج الفرنسي في الإعتراف بجرائم الإستعمار** "، ملتقى الجزائر بعد 50 سنة تحرير التاريخ، المركز الوطني للأبحاث ما قبل التاريخية والانثروبولجية والتاريخية، الجزائر، جويلية 2012.

(2) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, **carton n° 21,(1966-1975)**, dossier :A10.1.2.

يرحل مرتكبوها وشهودها فتحال على التاريخ وتطوى، وساعدها على ذلك ضعف منسوب المطالبة الجزائرية التي لم ترتق إلى المستوى الذي يصنع الضغط على الجانب الفرنسي، حيث نسجل من أهم المواقف في مطلب الإعتذار مطالبات شخصية او جمعوية اوفي حالات محدودة كالأيام الدراسية والخطابات الدبلوماسية مثل الملتقى البرلماني في أكتوبر 2009 والذي عبر عن موقف جزائري مشترك لرئاسة الجمهورية، والبرلمان كسلطة تشريعية، والحكومة كسلطة تنفيذية، وحزب جبهة التحرير كقاعدة سياسية للسلطة **و** جاء في رسالة رئيس الجمهورية إلى الإجتماع[1] "من حق الجزائريين المطالبة بهذا الإعتراف، لأنه أيضا حقنا في الذاكرة الجماعية وسنبقى نرفع هذا المطلب ومن بعدنا أبناؤنا وأحفادنا إلى أن يتحقق"[2]، "كيف يمكن لمن يتحدث عن تمجيد الإستعمار أن يتناسى مطالب الشعوب المستعمرة وعلى رأسها الشعب الجزائري، بضرورة أن يعتذر المستعمر لكل هذه الشعوب " كما قال رئيس المجلس الشعبي الوطني، عبد العزيز زياري " في الوقت الذي تنتظر فيه الجزائر إعتراف فرنسا بماضيها الإستعماري وبمسؤولياتها في الجرائم التي ارتكبتها في بلادنا، نجد هناك من يعمل على تمجيد التاريخ الاستعماري وتزييف الحقائق ورهن زياري تطور العلاقات الجزائرية الفرنسية باعتذار الطرف الآخر الفرنسي معتبرا ذلك "خطوة ملموسة نحو مصالحة لا غنى عنها، مصالحة تطمح إليها الأمتان الجزائرية والفرنسية"، معتبرا تبني باريس لقانون 23 فبراير 2005، الممجد للإستعمار، ما هو إلا "محاولة يراد من ورائها التهرب من المسؤولية إزاء ما اقترف من جرائم ضد الإنسانية وتشويه حقائق التاريخ" [3].

لقد " طالبت الجزائر ولا زالت تطالب بتجريم الإحتلال الفرنسي والإعتراف بما قام به من جرائم في حق الشعب الجزائري على غرار التجارب النووية والألغام والتقتيل الجماعي ونهب الثروات" و"ستظل الجزائر تطالب فرنسا بالاعتراف بجرائمها المرتكبة

---

(1) *مجلة البرلمان*، **تقارير المجلس الشعبي الوطني**، الدورة الخريفية 2009، اليوم البرلماني حول كفاح الشعب الجزائري ضد الإحتلال ،2009/10/29، مطبوعات : م.ش.و، الجزائر 2010

(2) نفسه.

(3) *مجلة البرلمان*، **تقارير المجلس الشعبي الوطني**، مرجع سابق.

في حق الجزائريين إبان الحقبة الاستعمارية، وهو مطلب كل الشعب الجزائري، لأنه حق شرعي وتاريخي وأخلاقي وسياسي " **مثلما عبر ممثل الحكومة الجزائرية والمسؤول الاول في حزب الاغلبية جبهة التحرير** [1]

ورغم التفهم والعقلانية التي أدت ببعض قادتها السياسيين على الحديث بما يشبه الإعتراف بها واستنكارها أو تجريمها، أو الإعتراف بأن الإستعمار الفرنسي للجزائر يتناقض وكون فرنسا بلد الحرية والمساواة والأخوة والدعوة إلى تجاوز هذه المعضلة باتجاه رحاب الشراكة المثمرة والربح الوفير، ومزيد من النفع المشترك الذي أسس له ديغول بقوله ان الشعب الحر لا تكتمل حريته وهو يستعبد شعبا آخر. [2]

لكن ضغوط اليمين المتطرف وحقد الأقدام السوداء تمكنتا من تكريس قانوني وإعلامي وسط الرأي العام حول "الدور الإيجابي للإستعمار"، مما استفز الذاكرة الجزائرية ومختلف مكونات منظومة الأسرة الثورية التي رفعت شعار "تجريم الإستعمار" ولم تتمكن من تحويله إلى مستوى تجريم قانوني، لاعتبارات تتعلق بميزان القوى والخوف من التداعيات.

ومع أن "الإعتذار في علاقات الدول وسيلة للتقارب والمصالحة[3]، فهو ايضا عبارة عن حالة تكفير عن الذنبورد لجزء من الحقوق كما حصل في الإعتذار الإيطاليّ الرسميّ للشعب الليبيّ وتعويضه بما قيمته 05 مليارات دولار، بمقدار ربع مليار دولار لمدة عشرين عاما إضافة إلى تعويض ضحايا الألغام بانجاز مستشفى لعلاج وزرع الأعضاء للمتضررين من الألغام[4].

(1) عبد العزيز بلخادم، **كلمة جبهة التحرير**، *مجلة البرلمان*، **تقارير المجلس الشعبي الوطني**، الدورة الخريفية 2009، اليوم البرلماني حول كفاح الشعب الجزائري ضد الإحتلال ،2009/10/29، مطبوعات : م.ش.و، الجزائر 2010.

(2) صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962-1981**، مرجع سابق، ص ص 23-30 .

(3) محمد السعيد، " **الاعتذار في العلاقات الدولية وسيلة للتقارب والمصالحة**"، جريدة *الشروق اليومي*، الجزائر، العدد: 2950، 31 مايو 2010، ص06. وأنظر ايضا عصام الشيخ، **العلاقات الفرنسية الجزائرية ومسالة التوبة الكولونيالية** ، موقع بحوث رؤية مختلفة على الرابط .

.http://bohothe.blogspot.com/2010/09/blog-post_27.html#!/tcmbck

(4) محمد السعيد، مرجع سابق.

إن الاحتلال لم يكن فعلا شخصيا ذاتيا، ولم يكن سياسة فرد أو جماعة أو ما سواهما، فما قامت به فرنسا كان فعلا منظما ومخططا في سياسة دولة إستيطانية إستباحت الجزائر أرضا وشعبا ولغة وثقافة ودينا وقيما بما يتنافى مع القيم الفرنسية ذاتها و يجعل الإعتذار الفرنسي للجزائر " واعتراف فرنسا بماضيها الإستعماري هو انسجام مع مبادئ الثورة الفرنسية التي قامت على أساسها الجمهورية الفرنسية وهي "الحرية الإخاء والعدالة"، و هذا الإعتراف بجرائمها سيغير من نظرة المجتمع الفرنسي ومن علاقة فرنسا مع بلدان الضفة الغربية للبحر الأبيض المتوسط خصوصا مع الجزائر[1] والجزائر إنما تطالب إعتذار الدولة الفرنسية وليس شخصا أو حزبا منها .

وبغض النظر عن الآثار التي خلفتها التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية والتي لا تزال تسقط العديد من الضحايا من السكان إلى وقتنا الحالي والذين يجب تعويضهم "ماديا" فإن إعتذار فرنسا للشعب الجزائري هو "دين معنوي" أكثر من أي شيء آخر [2].

إن المطالبة بالإعتذار هو مطلب يعني مؤسسة الدولة الفرنسية ولا ينال بالضرورة الشخص المسؤول من اليمين كان أم من اليسار ولكن فرنسا لا تريد الإعتذار لأنها لا تزال ترى الإستعمار صورة من صور الحضارة خلافا لمثيلاتها من الدول الإستعمارية التي إعتذرت عن جريمتها في حق الشعوب فقد اعتذار الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسن عن الإغتيالات السياسية أثناء الثورة البلشفية من قبل الثوار البلاشفة ضدّ معارضيهم بالرغم من أن ليون تروتسكي كان يرى الإعتذار خطأ وهو منفي من الإتحاد السوفيتي لآرائه المخالفة عام 1929 في الدانمارك معتبرا أن أي ثورة لها ضحايا وكان هو أحد ضحاياها الأوائل [3].

---

(1) جيل مانسرون، " مرجع سابق.

(2) نفسه.

(3) ليون تروتسكي، **تاريخ الثورة الروسية**، ترجمة : اكرم ديري – الهيثم الأيوبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ج1، ص4 .

وانظر محاضرة ألقاها ليون تروتسكي في 27 نوفمبر 1929 في كوبنهاغن (عاصمة الدانمارك) بدعوة من التجمع الدانماركي الطلاب الاشتراكيون وعنوان المحاضرة الأصلي هو "**دفاعا عن الثورة الروسية**"، *الحوار المتمدن*، **محور: الأرشيف الماركسي** ، العدد: 4604، 2014 .

ان فرنسا ترى ان الجزائر أقل من أن يعتذر لها حيث يعتبر المؤرخ بنجامين سطورا " إن الهروب الفرنسي للأمام فيما يتعلق بهذه القضية يعود إلى وقوف باريس على أرضية قانونية صلبة تحميها من أي موقف تقدم عليه الجزائر بهذا الخصوص، وذلك إستنادا إلى نصوص إتفاقيات إيفيان، التي غلقت الباب أمام مطالبة أي طرف بتبعات الإستعمار الذي استمر لمدة 132 سنة[1]، في حين علق المؤرخ الجزائري محمد حربي على الموقف الفرنسي، بأنه يعبر عن سياسة "الخطوات الصغيرة" التي لا يمكن أن تصل إلى درجة "الندم" الذي تطالب به الجزائر وقد ترجم هذا المعنى رد وزارة الخارجية الفرنسية على اعتذار إيطاليا على إستعمار ليبيا لتؤكد بأن الموقف الفرنسي من قضية الماضي الإستعماري لا تزحزحه تطورات مواقف الدول الإستعمارية الأخرى لانها مصممة على عدم الإعتراف بجرائمها في الجزائر حيث أكدت الخارجية الفرنسية على لسان الناطق باسمها، "إيريك شوفاليي أن الإتفاق الموقع مطلع هذا الأسبوع بين ليبيا وإيطاليا "لا يعتبر سابقة ولا مرجعا" في التعاطي مع القضايا الإستعمارية [2].

---

[1] محمد مسلم " **فرنسا ترفض الإعتذار للجزائر وتؤكد أنه ليس هناك ما يستدعي الندم** " جريدة *الشروق اليومي*، 2008/09/03، رابط الموضوع في أرشيف الجريدة الالكتروني :
http://www.echoroukonline.com/ara/index.php?news=25550.

[2] محمد مسلم ، مرجع سابق.

2- قضية الأرشيف الجزائريّ

تعود قضية النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف باعتبارها مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية التي ما تزال قائمة إلى الآن منذ 1962 و ذلك عندما أصدرت السلطات الإستعمارية آنذاك قرار يتعلق بترحيل جميع الوثائق المخطوطة و المطبوعة و المصورة بما فيها أرشيف السيادة و الأرشيف الإداري و التاريخي الذي من بينه ذاك التعلق بتأريخ القرنين الخامس عشر و السادس عشر الميلادين و بفترة الوجود الفرنسي في الجزائر[1]، وعليه فقد نقلت السلطات الإستعمارية في مارس 1962 كل أرشيف الجزائر بقرار رسمي حيث تم اجتماع تحت رئاسة "ماكسيم روكس" ببومرداس وكان يشغل منصب الكاتب العام للإدارة في الجزائر حول الأرشيف وإصدر تعليمة إلى كل المسؤولين الجهويين عن المحفوظات الأرشيفية بضرورة نقل شامل لكل الأرشيف إلى فرنسا[2] ومن هنا بدأت عملية السطو ويتعلق الأمر بالتعليمة رقم DGAG/AG2/534 في 06 مارس 1962 [3].

إن استمرار مطالبة السلطات الجزائرية و إصرارها على إعادة الأرشيف الذي يقدر حجمه ب 200.000 علبة[4] أي ما يقارب 600 طن من الوثائق[5] و ذلك من أجل كتابة تاريخها و تنقيته ادى إلى لجوء فرنسا إلى اتخاذ قرارات تم بموجبها إعادة بعض الوثائق و التي كان من بينها 450 سجلا في سنة 1967 جلها يتعلق ما قبل 1830[6] و 153

---

(1) صالح سعود، **الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 دراسة مستقبلية**، طاكسيج .كوم، الجزائر، 2009، ص 160.

(2) Mehenni Akbal, **Archive Algériennes de la France coloniale**, editions Hibr, Alger2014, pp 24-25.

(3) Ibid, p 105.

(4) Abdelkrim Badjadja, « **Panorama des Archives de l'Algérie moderne et contemporaine** » **in la guerre d'Algérie1954-2004 la fin de l'amnésie sous la direction de Mohammed Harbi et Bendjamin Stora,** editions chihab , Alger , 2004, pp 299-302.

(5) صالح سعود، **الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 دراسة مستقبلية**، مرجع سابق، ص 160.

(6) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21,(1966/1975)**, dossier : A10.1.2. « **protocole d'accord** » **27/11/1969.**

علبة في سنة 175 و 133 سجلا في سنة 1983 و امتنعت عن إعادة ما تبقى منها بحجة متطلبات إنسانية وضرورات إستراتيجية متعلقة بأمنها[1]، والجدير بالذكر أن عملية نقل الأرشيف تمت عبر مراحل فابتداء من شهري جانفي وفيفري 1961 تم إعلام المسؤولين الجهويين للمحفوظات الأرشيفية بالجزائر بتعليمات شفوية بضرورة نقل الأرشيف لاسيما السري منه وهذا حسب رسالة أرسلت في 6مارس 1961 من طرف المدير العام للأرشيف بفرنسا والتي رد عليها مسؤول المحفوظات بقسنطينة بإرسال كل المحفوظات المتعلقة بالشرطة والأمن العام يوم17 ماي 1961[2]. أما على مستوى محفوظات أرشيف وهران فقد تم نقل 5 أطنان من الأرشيف التي تم نقلها إلى المرسى الكبير يوم 24 ماي 1961 حيث تعلق الأمر بوثائق أرشيفية تتميز بأنها ذات طابع سري لأنها تمس أمن الأشخاص [3].

ومع بداية 1962 في جانفي تم إشعار المسؤولين الجهويين للمحفوظات من طرف البعثة العامة للتحضير من أجل نقل القسم الثاني من الأرشيف إلى فرنسا حيث تم إجتماع حضره ممثلون عن الإدارة العامة والمسؤولين الجهويين عن المحفوظات يوم 09 فيفري 1962 بالبعثة العامة وقد تكفل المسؤولون الجهويون ببعث كل الوثائق المكتوبة والمطبوعة إلى فرنسا[4].

ولم تسمح الحكومة الفرنسية بحصول الجزائر على الأرشيف الوطنيّ التاريخي للجزائر، خصوصا الأرشيف المتعلق بالفترة الاستعمارية الفرنسية، إضافة إلى خرائط الألغام المنتشرة على المناطق الحدودية، حيث تعكس مبادرة الألغام المسلمة من قائد أركان القوات الفرنسية جون لويس جورج لقائد أركان القوات الجزائرية الفريق أحمد قايد صالح رغبة وإرادة السلطات الفرنسية في إزالة الحواجز الموروثة عن العهد الاستعماري، و تأمل في بناء علاقات ثقة مع الجزائر [5]، علما انها لم تكن مفيدة كثيرا في كشف

---

[1] صالح سعود، **الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 دراسة مستقبلية**، مرجع سابق، ص 160.

[2] Mehenni Akbal, op.cit, pp 24-25.

[3] Ibid, pp 24-25.

[4] Ibid, pp 23-24.

[5] أحمد مقعاش " **الجزائر تتسلم خرائط الألغام الفرنسية** "*قناة بي بي سي* ،22 أكتوبر2007 .

الألغام الفرنسية في منطقة الحدود، رغم تركيز الفرنسيين على إعطاء تسليم خرائط الألغام طابعا رسميا، رافقه تغطية إعلامية فرنسية مكثفة، تغطي تبادل الخرائط مع ساعات مسجلة من الأرشيف السينمائي عن الفترة الاستعمارية.

وعلى مستوى قضية الأرشيف كانت هناك مراسلة من السفارة الفرنسية في 66/12/23، حيث ردت السفارة الفرنسية على طلب الجزائر لاسترجاع أرشيفها[1] والذي تضمن رد المديرية العامة للأرشيف الفرنسي بأنها تضع تحت تصرف الجزائر 450 سجل أصلي باللغة التركية والعربية المتعلق بإدارة جزائرية قبل 1830، وأيضا قبل جويلية 67 ستستقبل بدون مقابل "ميكرو فيلم" يحتوي على وثائق باللغة الاسبانية كان موجودا في أكس ان بروفانس، وهو صور محفوظة في روما والأندلس ويتعلق أمر الوثائق بالإحتلال الاسباني لسواحل إفريقيا ولم ترد الخارجية الجزائرية سوى بتلقي الرسالة [2].

قال وزير المجاهدين الجزائري الشريف عباس أنّ الأرشيف الذي استلمته الجزائر عن فرنسا يمجّد الفترة الاستعمارية، ولا يعكس الاعتراف الفرنسيّ بحقيقة المذابح والمجازر المقترفة في حقّ الشعب الجزائري، وقال أنّ الفرنسيين لا يريدون تسليم الوثائق السرية التي تفضح الأوامر العسكرية الفرنسية ضدّ الأبرياء والعزل، منذ مجازر 08 ماي 1945 إلى سنة 1962، واعتبر أنّ مجازر ماي 1945 كانت المنعرج الحاسم لتوضيح حقيقة الإستعمار الفرنسيّ الهمجي في الجزائر، وأنّ الجزائر تقترب من اختطاف الإعتراف الفرنسيّ بجريمة الإستعمار في تلك الأحداث التاريخية المعروفة للعامل بأسره هذا الإعتراف المنقوص الذي عبر عنه الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند ولكن في ظل البراغماتية الفرنسية وليس في رؤية حقيقية للجرائم الإستعمارية[3].

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21 ,(1966/1975)**, dossier:A10.1.2 « **protocole d'accord** » **27/11/1969.**

(2) Ibid.

(3) *صوت الأحرار*،" **محمد الشريف عباس وزير المجاهدين: إسترجاع أرشيف ثورة التحرير أولى من قانون تجريم الإستعمار"، 18 /2012/03**

إن الأرشيف لا يزال محل نزاع بين الطرفين الفرنسي والجزائري ولذلك فإن العلب المتعلقة بموضوع النزاع حول الأرشيف لم تتح لنا في البحث داخل الأرشيف الفرنسي الأمر الذي اضطرنا إلى طلب تدخل مسؤوليي الأرشيف وتقديم طلب للجهات المسؤولة ولكن للأسف كان الرد بعد مدة بالرفض باعتباره حالة نزاع بين البلدين[1]، وبالرغم من أن القوانين المتعلقة بالأرشيف تستثني أرشيف الشرطة والإستعلامات هو فقط " لن يفتح قبل 50 سنة، وأحيانا حتى 75 سنة، ويمكن الوصول إليه عن طريق " الرخصة "، لكن أرشيف ما قبل 1958 مفتوح للجميع. حسب السيدة مارتين دوبوادوفري مديرة الأرشيف الوطني الفرنسي لما وراء البحار " ومقرها إيكس أونبروفانس قرب مدينة مارسيليا[2].

تؤكد دوبوادوفري مديرة أرشيف فرنسا أن فتح الأرشيف يكون للجميع، سواء أكانوا جزائريين أو أجانب، باحثين أو قراء أو مواطنين عاديين، بشرط توفر فيه الشروط التي يحددها القانون لفتح الأرشيف، فالقانون الفرنسي ينص على أن هناك نوعا من الأرشيف يفتح بعد 25 سنة، وآخر بعد 30 سنة، وآخر بعد 50 سنة لأرشيف الخواص، وأرشيف الدفاع الوطني، وآخر بعد 75 سنة لأرشيف الحالة المدنية والأرشيف القضائي، وهناك من الأرشيف ما لا يفتح إلا بعد مرور 125 سنة مثل أرشيف السر الطبي[3]. وبالتالي فإن كل أرشيف وصل إلى المدة التي يحددها القانون يصبح لديه " القابلية للإطلاع عليه أما الأرشيف الذي لم يبلغ المدة التي يحددها القانون، فإنه يمكن القيام بإجراء استثنائي، من خلال التقدم بطلب "ترخيص" للإطلاع على أرشيف معين، ويقدم الطلب لمديرية الأرشيف الفرنسي، وتقوم بإخطار الجهات المعنية، التي قد توافق وقد لا توافق. ويمكن للجميع سواء أكانوا قراء أو باحثين أو مواطنين عاديين بطلب هذه الرخصة، على أن يوضحوا سبب طلبها[4].

---

(1) انظر ملحق رقم : **(09)**

(2) محمد لعقاب،" **الجزائر فرنسا: علاقات عبر الأرشيف**"، حوار مع مديرة أرشيف فرنسا، *صوت الأحرار* ،عدد 09، جوان، 2012

(3) نفسه.

(4) نفسه.

وأضافت دوبوادوفري أن فرنسا وقعت مع الجزائر اتفاقية التعاون في مجال الأرشيف وتبادل نسخ (لأن أرشيف الجزائر في فرنسا هو أيضا أرشيف فرنسي، وهناك أرشيف فرنسا في الجزائر وهو أيضا أرشيف جزائري) حسب المدة التي يحددها القانون. معتبرة أن الأرشيف التقني للجزائر، وأرشيف العمل اليومي، بقي في الجزائر بعد الإستقلال، وأن فرنسا لم تأخذ معها سوى ما تسميه " أرشيف السيادة "[1].

وقدم السفير الفرنسي برنار إيميه، ممثلا للجمهورية الفرنسية في الجزائر، إلى الأرشيف الجزائري ممثلا بمديره عبد المجيد شيخي 22 مجلدا تحمل نسخ من الوثائق الدبلوماسية الفرنسية التي تغطي أحداث الثورة التحريرية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1954 إلى 1962 . وجاء في بيان للسفارة الفرنسية بالجزائر، أن هذه الخطوة تدخل في إطار الحوار السلمي وثقة تشارك مع الجزائر بشأن مسألة الأرشفة وأنه تم تشكيل فريق عمل ثنائي، اين تم اجتماعهم 6 مرات بمشاركة مديري الأرشيف الجزائري والفرنسي[2].

ولكن ملف الأرشيف ليس قضية معزولة بل هو ملف مرتبط بغيره من الملفات التاريخية العالقة " فإن ملفي التفجيرات النووية والمفقودين لا يمكن مناقشته بمعزل عن ملف الأرشيف لأن الملفات الثلاثة مرتبطة ولا يمكن فصلها فالحديث عن المفقودين أو مواقع التفجيرات النووية –وحتى خرائط الألغام على خطي شال وموريس– مستحيل دون العودة إلى الأرشيف الوطني الجزائري لدى فرنسا . [3]

إن مماطلة فرنسا في عدم اعادة الوثائق التاريخية التي استولت عليها ونقلتها إلى فرنسا (باريس، ايكس ان بروفانس، نانت، ومناطق اخرى من فرنسا) قبل الاستقلال حتى لا

---

[1] محمد لعقاب، مرجع سابق.

[2] "**بيان السفارة الفرنسية حول تسليم بعض الأرشيف**"، جريدة *الحياة*، الجزائر، الخميس 8 سبتمبر 2016.

[3] **تصريح وزير المجاهدين**2016/02/15:
http://www.elkhabar.com/press/article/100532/#sthash.v10ZE3RG.dpuf

تتمكن الجزائر من اعادة كتابة تاريخها[1] والاستفادة منها فهذا الأرشيف أصبح وسيلة ضغط وابتزاز تحاول فرنسا من خلاله اطالة امد ارتباط العلاقات تاريخيا بين قوة استعمارية وبلد كان مستعمرة لها [2].

حيث كان الهدف من ورائها سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا لأن هذه الوثائق لا تتعلق بفترة التحرير فقط ولا حتى بفترة الإستعمار بل تعود إلى ما قبل 1830 وتكمن أهمية هذه الوثائق في عدة عوامل [3]:

- ما يتعلق بالسيادة الجزائرية وحقها في استعادة هذه الوثائق حسب ما نصت عليه قرارات منظمة اليونيسكو سنة 1960 وسنة 1966
- إداريا و قانونيا من حق الجزائر أن تستفيد منها في بناء هياكلها الخاصة ولتتمكن من حل كثير من المشاكل الإجتماعية التي لاتزال عالقة بدون حل.
- إقتصاديا حتى تتمكن الجزائر من الإستفادة من قائمة المصادر الجيولوجية والهيدرولية في البلاد وهو إحصاء يتطلب للقيام به من جديد نفقات طائلة .
- ثقافية واجتماعية حتى تتمكن الجزائر من إعادة كتابة تاريخها بطريقة صحيحة ونقية من الشوائب التي علقت به من خلال عملية التزييف التي مارسها المستعمر عن طريق مفكريه وكتَابه الذين كانوا من ضمن أدواته الفعالة للسيطرة على الجزائر[4]

3- الأقدام السوداء والحركى

الأقدام السوداء أو بالفرنسيةPied-Noir تسمية تطلق على المعمرين أو المستوطنين الأوروبيين اللذين سكنوا أو ولدوا في المغرب العربي عموما وفي الجزائر خصوصا إبان الإستعمار الفرنسي ما بين 1832-1962 وأغلبيتهم تنحدر من أصول فرنسية أو إيطالية

---

(1) *Afrique-Asie*, N°254, France ;07-12-1981, pp 56, 57 .
(2) Mehenni Akbal, op.cit, p90.
(3) Revolution Africaine, **Algérie,** 03-12-1981, 32-33.
(4) Ibid, pp 32-33**.**

أو إسبانية أو مالطية وحتى من أوروبا الشرقية، 80% من الأوروبيين القاطنين في «الجزائر الفرنسية» أنذاك بحسب إحصاء عام 1948 ولدوا فيها لأجيال متتالية. ونسبة 11% منهم فقط، أوروبية ولدت في فرنسا، أما النسبة المتبقية فهي لأوروبيين أسبان وإيطاليين وآخرين من دول أوروبية كسويسرا وألمانيا، ولم يسموا أنفسهم بالأقدام السوداء إلا عند انهيار جزائر الكولون بقلب إيجابي لهذه التسمية التي كانت سلبية في البداية[1]

كما شمل حسب السلطات الفرنسية سنة 1962 المرحلين من الجزائر بعد 5 يوليو 1962 وعددهم يقدر بأكثر من مليون نسمة كانت نسبتهم تمثل أكثر من 12% من سكان الجزائر، ثم توسع المصطلح ليشمل الفرنسيين العائدين من تونس والمغرب والمصطلح يستثنى المسلمين الجنود المسلمين اللذين كانوا في صفوف الجيش الفرنسي والمنسحبين معه غداة استقلال الجزائر حيث يعرف هؤلاء بمصطلح أخر هو الحركى[2].

والحركى هم من الجزائريين الذين حاربوا في صفوف القوات الفرنسية ضد الجزائر أيام الإستعمار، والذين ما زالوا يعيشون في فرنساولكنهم لا يحوزون[3] نفس حقوق الجنود الفرنسيين ولم يستفيدوا من قانون المحاربين إلا عام1974 بعد 12 سنة من الإستقلال، وقد فرض الوضع الإستعماري حالتهم لأن كل الجيوش الكولونيالية [4] تضم أفرادا من البلد الأصل، ولهذا فان فرنسا حينما احتلت الجزائر سنة 1830، قتلت كل من كان يقف ضدها، ولكن بعد ثلاث سنوات انضم جزائريون تحت رايتها العسكرية، حتى أن هناك من الجزائريين من وقفوا مع الجيش الفرنسي ضد الأمير عبد القادر، كما كان يُنظر إلى

---

[1] فريدريك ابيكاسيس وجيلبار مينيي، مرجع سابق، ص140.

[2] **BDIC, 4 delta 0880/93, « Les harkis ».**

[3] جمال يحياوي، "**الحركى من قوة احتياطية الى مشكلة سياسية**"، أعمال الملتقى الوطني حول : **استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص 168 وما بعدها

[4] بيار دوم، "**على فرنسا أن تعترف بجرائمها في الجزائر**" حوار: لطيفة داريب، جريدة *المساء*، الجزائر 23/11/ 2016
http://www.el-massa.com
- SHAT , N° 1H1458 .

العسكري الجزائري المنخرط في الجيش الفرنسي قبل اندلاع الثورة الجزائرية، بإعجاب كبير خاصة إذا كان قياديا، وكان عددهم ما لا يقل عن 50 ألف جزائري التحقوا بالجيش الفرنسي إراديا، وأصبحوا مهنيين ومحترفين، عكس الكثير من الجزائريين الذين التحقوا بالجبال، وكان أغلبهم من الريفيين الذين لا يمتلكون الخبرة العسكرية[1].

وحسب شهادة السيد لخضر بورقعة:" أن ما كان متواترا لدينا أنهم في حدود 250 ألف فرد، لكن عمليّا أظن أن الرقم أكبر بكثير، شخصيا أعرف في إحدى مناطق الولاية الرابعة أن هناك 1500 حركي يتوزعون على ثلاثة عروش فقط. وعليه، بحساب المسلحين المهيكلين و"البيّاعين" وأعوان الإدارة والمتعاطفين مع فرنسا ممن يرفضون الثورة، سنجد أضعاف هذا العدد المتداول، لكن حتى لو اقتصرنا على رقم 250 ألف مهيكل في الجيش الفرنسي، فلا يمكن أن ننسى أن كل واحد منهم له تأثير على 4 إلى 5 أفراد من عائلته، وبالتالي هم في المجموع يتجاوزون مليون جزائري"[2].

وقد حاول قادة الثورة إقناعهم بالإنضمام إليهم، ولكن عددا قليلا منهم من إلتحق «بالجبل» [3]، وكان ذلك علامة شجاعة لأن معظم من لبى النداء استشهدوا ولم يكن من السهل أبدا التخلي عن جيش منظم وقوي بجماعة متكونة غير محترفة وتملك أسلحة بسيطة، ولهذا أعتبر من التحق بالثورة من أصحاب الشرف لأنهم غطوا عارهم بتوبة ثورية وتضحيات من أجل بلادهم، في حين أن آخرين كانوا من الذين أكملوا في طريق الخيانة خصوصا من إلتحق بالمنظمة السرية، فقد كانت محاولة قادة المنظمة السرية استيعاب الحركى في صفوفها لتلاقي الغايات بينهما في التضرر من إستقلال الجزائر دافعا للمسؤولين الفرنسيين السياسيين والعسكريين إلى تعامل آخر مع الحركى ضمن منظومة الحكم بعد

[1] بيار دوم، مرجع سابق.

[2] لخضر بورقعة، **شهادة حول الحركى**، حوار مع *الشروق*، رابط الموقع :

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/188460.html

[3] **SHAT, N° 1H1458 .**

الإستعمار لأن فرنسا كانت تعمل على التخلص من ملف الحركى فهي لا تريد تجديد الحرب مع الجزائر كما يقول الوزير الحربية آنذاك " بيار مسامرPierre Messmer "[1].

ولذلك لم تتخذ فرنسا أي اجراءات لانقاذ المضطهدين منهم رغم انهم قدموا خدمات جليلة لفرنسا وبالتالي تحولوا إلى مستهدفين من الوضع الناشئ بعد مارس 1962 حيث كانت التخوفات واضحة من إلتحاقهم بالمنظمة الإرهابية التي بقي الجيش يكافح ضد إرهابها إلى غاية سبتمبر 1962 لأنها أصبحت تهدد الدولة الفرنسية ذاتها لاسيما بعد حادثة كلامار الصغيرة[2] لوبوتي كلامار attentat du petit –clamart [3] التي كانت موجهة ضد الجنرال شارل ديغول في 22 اوت 1962[4].

من زاوية أخرى كانت فرنسا من خلال وزير الحربية تنظر إلى الحركى على أنهم جزائريون طماعون يريدون السفر المجاني إلى فرنسا وهم يدقون أبواب الثكنات يطلبون أن تتكفل بهم فرنسا، كما أنه بالإمكان أن يكونوا بوابة للاختراق الذي يمكن أن تقوم به جهات تريد الإنتقام من فرنسا[5] .

وهذه النظرة التفصيلية إنما هي جزئية في الإنتهازية والعنصرية الفرنسية التي عبَر عنها ديغول وهو يرفض الإدماج [6] حسب "الان بيرفيت" "Alain peyrefitte" النائب الفرنسي الذي نقل من حوار خاص مع الجنرال ديغول في الإليزي قوله :" نحن من أعراق بيضاء وثقافة إغريقية لاتينية وديانة مسيحية والمسلمون الذين رأيناهم بعمائمهم

---

[1] Pierre Daum, **Le Dernier Tabou,** op.cit, p 96.

[2] شارل ديغول، **مذكرات الأمل – التجديد – 1958-1962**، مرجع سابق، ص 146 .

[3] Archives nationales**, N° AG /5(1) / 2082« attentat du petit –clamart contre le general de Gaulle ».**

[4] Pierre Daum, **Le Dernier Tabou,** op.cit, p 97.

[5] Ibid, p 102.

[6] Mohand Hamoumou et Abderahmen Moumen, « **L'histoire des Harkis et Français musulmans : Lafin d'un tabou ? », in La guerre d'Algérie 1954-2004 la fin d'amnésie** sous la direction de Mohamed Harbi et Benjamin Stora editions chihab, Alger , 2004, tome1, p332.

وعباءاتهم وهم غير فرنسيين فالعرب عرب والفرنسيون فرنسيون، والإدماج سيسمح لهم بأن يكونوا فرنسيين لا يمكن منعهم من الإقامة في فرنسا التي يجذبهم فيها مستوى الحياة العالي، وهناك لن تكون قريتي كولامبي الكنيستين وانما تكون كولومبي المسجدين " [(1)]

ولم تكن الثورة تتعامل مع الحركى بهذه الرؤية الإنتقامية التي صدرتها بعض الكتابات الفرنسية بل أن الجانب الجزائري الرسمي كان ملتزما بالإتفاقيات وبرؤية بناء جزائر عادلة مثلما عبر قادة الثورة " كانت تصرفاتنا مع "الحركى" منسجمة مع مضمون إتفاقيات إيفيان من جهة، حتى نحترم أنفسنا أولا، ومن جهة أخرى، كان تفكيرنا ينطلق من التأسيس لسلطة العدالة، لأننا أردنا أن نعطي الفرصة حتى تتهيكل الدولة الجديدة بمؤسساتها، ثم تحاكم هؤلاء وتطبِّق القانون، بدل إشاعة الفوضى من خلال الأعمال الإنتقامية بشكل فردي قد تكون مظالمُها أسوأ، لكن للأسف هرم سلطة الثورة، أدخل البلاد في مرحلة الفوضى، وبالتالي فلت هؤلاء من العقاب العادل " [(2)]

وقد كانت الثورة متسامحة مع هذه شريحة الأقدام السوداء أيضا حيث اعتبرت «أن الجزائر إرث للجميع، " فمنذ أجيال عديدة وأنتم تقولون أنكم جزائريون فلا أحد يعارض فلا أحد يحرمكم من هذا الوضع، لكن الجزائر لما أصبحت بلدا لكم، بقيت بلادا لنا إفهموا هذا، وتقبلوا أنه لا يوجد وطن آخر ممكن لنا " كما اقترحت الثورة عليهم إما الحفاظ على جنسيتهم (الفرنسية الجزائرية)، أو قبول حق المواطنة الجزائرية كاملة شرط أن يتساووا في الحقوق والواجبات مع غيرهم من الجزائريين[(3)]

ولعل الرئيس بومدين ايضا كانت له نظرة براغماتية حين أراد ان ينشئ جيشا محترفا بعيدا عن الترقيع، فعيّن من العناصر المحترفة خريجي الجيش الفرنسي في

[(1)]Alain peyrefitte, op.cit, p51 نقلا عن. Pierre Daum, **Le Dernier Tabou** , op.cit, pp102-103

[(2)] لخضر بورقعة، **شهادة حول الحركى**، مرجع سابق.

[(3)] نداء الرئيس **عباس فرحات إلى أوروبيي الجزائر**، *المجاهد*، عدد 62، تاريخ 22 فيفري 1960، ص2

مناصب قيادية بعد الإستقلال، وهو ما أثار غيرة القادة الآخرين، الذين صعدوا في المراتب القيادية بفعل شجاعتهم في الميدان، لكنهم لا يستطيعون تكوين العدد الكبير من المجنّدين، ولهذا أعابوا ما اقدم عليه بومدين وأطلقوا إشاعات، مفادها أن هؤلاء ضباط يعملون لصالح فرنسا [1].

ومنذ أزيد من نصف قرن عند الحديث في فرنسا عن رحيل فرنسيي الجزائر تتبادر إلى الذهن فكرتان هما أنهم غادروا كلهم الجزائر في 1962[2]، وأنه لم يكن لديهم الخيار فإما الحقيبة (الرحيل) أو النعش (الموت)، والحقيقة أن ذلك خاطئ فمن بين مليون ممن يعرفون بالأقدام السود حسب إحصاء 1960، فإن 200 ألف منهم لم يغادروا التراب الجزائري في أول جانفي 1963" [3].

ومعروف عن جمعيات الحركي[4] و الأقدام السوداء رفضها المطلق لأي إعتذار عن الجرائم التي ارتكبتها فرنسا بالجزائر أو حتى الإعتراف بها كحل وسط، و بعد مرور أكثر من أربعين سنة من إستقلال الجزائر تطالب بحق العودة، كما تطالب باسترجاع ممتلكاتها والإقامة في الجزائر و الحصول على الجنسية الجزائرية "حتى لا تندثر العلاقة بجذور آبائيهم وأجدادهم، وحتى نقول للجزائريين إننا أيضاً جزائريون مثلهم، وأن الأقدام السوداء القاسم المشترك بين الجزائر وفرنسا الذي يجب الحفاظ عليه ولذلك يزور كل عام وفد من "الأقدام السوداء" مقابر أجدادهم المدفونين في الجزائر والوقوف على وضعيتها، حيث ولدوا في الجزائر، واضطروا أن يغادر الجزائر سنة 1962[5] مثل الجميع لكنهم مازالوا متشبثين بالحصول على جواز سفر جزائري، رغم أنهم لم يتلقوا أي رد من السلطات الجزائرية بعد

(1) بيار دوم، "**على فرنسا أن تعترف بجرائمها في الجزائر**"، مرجع سابق.

(2) Bastien Chastagner, op.cit**, p 14** .

(3) Pierre Daum, **Ni valise, ni cercueil – les pieds-noirs restés en Algérie après l'indépendance**, Broché, paris, 2012, p57.

(4) Archives nationales**, carton N° AG /5(2) 249 « Situation des anciens harkis en France » 1972-1974.**

(5) *Le Monde*, **« Correspondance- Le cas des Harkis »,** 15/09//1962.

3 سنوات من تقديم بعضهم الطلب، مع تسجيل رفض الطرح القائل بأن الأقدام السوداء يريدون استعادة ممتلكاتهم، لأن هذا لم يكن يوماً من مطالبهم، وكل ما هنالك هو أن بعض العائلات كانت لها ممتلكات، وقد تمت إحالة ملفاتهم على العدالة لتأخذ مجراها القانوني"[1].

وقد صدرت بفرنسا ما بين سنة 1965 و2005 عشرات المراسيم والقوانين[2] التي أعادت الإعتبار لقيادات منظمة الجيش السري O.A.S[3] والحركى والأقدام السوداء[4] وإن كانت المنظمة الإرهبية للجيش الفرنسي هي المسؤولة الرئيسية و السبب المباشر في مغادرة الأقدام السوداء الجزائر عبر موجة الرحيل الجماعي[5] في صائفة 1962[6]، حيث مكّنتهم عبر ترسانة من النصوص القانونية من إمكانية دعم مطالبهم باسترجاع ممتلكاتهم في الجزائر، من خلال رفع قضايا أمام المحاكم الدولية والأمم المتحدة ضدّ الحكومة الجزائرية، وقد شكلت تلك المطالب مادة لكسب مئات الآلاف من أصوات الناخبين المناصرين لمطالب اليمين الفرنسيّ المتطرف في الوقت الذي ضغطت فرنسا كثيرا لأجل منع إصدار الطرف الجزائري قانونا لتجريم الإستعمار رغم إصرار النواب الجزائريين

(1) وائل حمزة، حوار مع جاك كافانا رئيس جمعية الحفاظ على المقابر الفرنسية بالجزائر " **الأقدام السوداء**"..
مستوطنون أوروبيون من أيام الإستعمار يطالبون بالجنسية الجزائرية"، *هافينغتون بوست عربي*، 2015/11/11
http://www.huffpostarabi.com/2015/11/11/story_n_8535576.html

(2) **B.D.I.C, DV 141/1-4**, « **loi du 23/02/2005 portant reconaissance de la Nation** ».
وانظر أيضا : فريدريك آبيكاسيس و جيلبار ميني، مرجع سابق، ص 17.
J.O.R.F , 24 Fevrier 2005, **Loi N° 2005- 158** du 23 fevrier 2005

(3) **BDIC, 4 delta/0928, «OAS» (1961-1962)et 4delta res/0155, « Tract anti OAS »(1961-1962)** .

(4) محمد حيمور المدير العام لأملاك الدولة " **حوار فوروم يومية *المجاهد*** " الجزائر، 16 ماي 2016.

(5) Daniel Lefeuve, « **Les pieds -noirs », in La guerre d'Algérie 1954-2004 la fin d'amnésie** sous la direction de Mohamed Harbi et Benjamin Stora éditions Chihab, Alger , 2004, tome1, p332.

(6) Remi kauffer, « **OAS : la guerre franco-française d'Algérie » in la guerre d'Algérie 1954-2004 la fin de l'amnésie sous la direction de Mohammed Harbi et Benjamin Stora,** éditions Chihab , Alger , 2004, Tome2, p 137.

على هذا القانون، ردّا على إقرار الفرنسيين قانونا لتمجيد الإستعمار، وتدريسه في المدارس الفرنسية[1].

كما استمر سعي الأقدام السوداء والمعمرين الذين كانوا يملكون عقارات في الجزائر خلال فترة الإستعمار لاستصدار وكالات باسمهم لإسترجاع الممتلكات عبر وسطاء مقابل تقاضي عمولات ومبالغ مالية، بل أن عددا من الأقدام السوداء تمكنوا بالفعل عبر وسطائهم الجزائريين، من رفع دعاوى قضائية لدى المحاكم الجزائرية واسترجاع هذه العقارات وإثبات ملكيتها لصالحهم أو لصالح موكليهم الفرنسيين والإعتماد على نفوذهم في السلطة والعدالة للإستيلاء على هذه العقارات التي كانت محكومة بقانون الأملاك الشاغرة[2] عقب مغادرة الفرنسيين للبلاد بعد الإستقلال[3].

وقد كشفت مصالح الإدارة العامة لأملاك الدولة، أنها استرجعت 180 ألف عقار بين منازل، شقق، وأراضي، كانت تابعة لفئة الأقدام السوداء وأن العائلات الجزائرية التي طردت من مساكنها التي استفادت منها مباشرة عقب طرد الإستعمار الفرنسي، كانت بتواطؤ جهات وأطراف مع اللأقدام السوداء التي اعتبرت ذلك تمهيدا للمطالبة بممتلكاتها المزعومة بعدما أصبحت شاغرة [4] .

وهذا التصرف انما هو شكل من عشرات أشكال تشبث الأقدام السوداء بفرنسا الإستعمارية والإلتفاف حتى على إتفاقيات إيفيان و إن كان هذا الركن في الإتفاقيات قد شل بكامله فقانون الحقوق المكتسبة بسبب غياب أصحاب الحقوق كان لابد للدولة أن تتدخل حيث قرر الرئيس أحمد بن بلة في أكتوبر 1963 التأميم العام لأراضي المستوطنين وشمل

---

(1) **B.D.I.C, DV 141/1-4**, « **loi du 23/02/2005 portant reconaissance de la Nation** ».

(2) محمد حيمور، مرجع سابق.

(3) Bastien Chastagner, op.cit, p 14 .

(4) محمد حيمور، مرجع سابق.

2800.000 هكتار المساحة الشاملة فحين بلغت مساحة الأراضي الشاغرة مليون ونصف المليون هكتار 1500.000 هكتار تبعته عدة إجراءات مماثلة في فيفري 1963، وكان نفس المصير بالنسبة للمؤسسات الإقتصادية الشاغرة أي التأميم وعليه فقد حققت الإشتراكية أول خطوة في الميدان [1]، إن التلاعب بملف العقار الذي مارسته السلطات الفرنسية عبر سفارتها ودبلوماسييها الذي كانت تسييره السفارة والأصل أن يحول إلى السلطات الجزائرية في 1964 وفق مراسلات بين السلطتين على أساس إتفاقيات إيفيان، ولكن روح الطمع الإستعماري تستمر في شكل ولو تعلق بعقار بسيط كشقة أو قطعة أرض[2].

وبحسب إحصائيات أعدتها الوكالة الوطنية الفرنسية لتعويض فرنسيي ما وراء البحر بأن عدد الملفات التي يطالب أصحابها باسترداد الممتلكات التي تركوها في الجزائر بلغت 420 ألف حالة وقالت الوكالة إن أغلب المتضررين من هذا الوضع هم الأقدام السوداء [3] الذين أقاموا بالجزائر خلال الحقبة الإستعمارية، وغادروها بعد إستقلالها بداية من 19 مارس 1962 [4]. كما قدرت وزارة الدفاع الفرنسية نفقاتها على الحركى والأقدام السوداء الذين كنوا في الجزائر بنحو 40 مليار أورو منذ الإستقلال إلى اليوم، و يسعى الأقدام السوداء الذين كانوا مقيمين بالجزائر إلى تعويض من الجزائر والمفارقة العجيبة بأن الجزائر قامت بين 1962 إلى غاية 1978 بالتعويضات لصالحهم .

وقد تعرضت الجزائر منذ مدة إلى حملة ضغط على الجزائر، انتقلت فيها فرنسا من وضع الدفاع عن جرائمها المرتكبة في الجزائر إبان الحقبة الاستعمارية ورفض الاعتذار للجزائريين إلى وضع الهجوم متهمة الجزائر بارتكاب جرائم مماثلة للجرائم الاستعمارية،

---

[1] رضا مالك، **الجزائر في إيفيان 1956–1962**، ترجمة فارس غصوب، دار الفرابي، بيروت 2003، ص ص 345–346.

[2] محمد حيمور، مرجع سابق.

[3] نفسه.

[4] Bastien Chastagner, op.cit, p 14.

بحق الأقدام السوداء والحركى، بعد وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، وقد استمرت حملات الضغط على الجزائر بملف الحركى حيث اصبحت " فرنسا هي التي تمارس الضغط في هذا الإتجاه، لكن للأسف الجزائر لم تقدم شيئا للجالية بشكل عام، فالإشكالية لا تتعلق فقط بمقاربة الحركى، بل بالسياسة الخارجية ككل، فهي قاصرة في ميدان التكفل واستقطاب الإطارات الجزائرية، وبالتالي لا يمكن الحديث في هذه النقطة بمعزل عن أداء الدبلوماسية في عمومها، وبالتالي فرنسا تسعى إلى توريث الفكر الحركي لدى الأجيال الجديدة من أبنائهم، وتحاول بكل وسعها غرس فكرة "المظلومية التاريخية" في نفوس الناشئة من خلال روايات القتل والتصفية والملاحقات التي تعرض لها آباؤهم وأجدادهم[1].
والذي قامت به الدولة الجزائرية بعد 03 سنوات من الإستقلال إنما تمثل في إصدار قرار في 21 ماي 1968 بتأميم ممتلكات الأقدام السوداء الذين غادروا الجزائر واعتبرتها ملكا للدولة، وفقا لإتفاقيت إيفيان و وفقا لأحكام الأمر رقم 66 – 102 والمرسوم 63-388، اللذان يمثلان نقل الملكية العقارية لفائدة الدولة، حيث نصت إتفاقيات إيفيان [2]على أنه على الفرنسيين والأوروبيين بصفة عامة الإختيار في غضون ثلاث سنوات بين نيل الجنسية الجزائرية أو الإحتفاظ بجنسيتهم الفرنسية[3]

ولم تكن التوترات التي صنعتها الأقدام السوداء غائبة في العلاقات داخل صراع المصالح الذي ولّده المشروع الإستعماري الفرنسي في الجزائر أيام الإستعمار، بين المركز (باريس) والمستعمرة (الجزائر)[4]، فقد أظهر إنتاج النبيذ[5] مثلا الإنقسام الإجتماعي ــ الثقافي بين المستعمرين ونظرائهم في الجنوب الفرنسي، وعلى الرغم من

---

(1) لخضر بورقعة، مصدر سابق.

(2) A.M.A.E.E, Secrétariat d’état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, dossier : A10.1.1, **et les cartons : 125,(1959-1967) , 124,(1995-1967), dossier : « Leçon sur les accords d’évian » , 20/06/01962.**

(3) الملحق رقم **(1)**، النص الأصلي **لاتفاقيات إيفيان** .

(4) Michel Launay, **Paysans algériens : 1960-2006**, editions Karthala, Paris, 2004, p 95

(5) Archives nationales**, N° AG /5(1) 2422 « importations du vins Algérien »**

أن المستعمرين ازدهروا اقتصادياً بينما عانى منتجو النبيذ الفرنسي من التقشّف بسبب الأفات الفلاحية فقد بقي المستعمرون مرتبطين بأرض يُنظر إليها على أنها غير متحضّرة وأدنى، وباعتراضهم على الهوية الفرنسية للأنبذة المُنتجة في الجزائر، كان مزارعو الكروم في فرنسا يتحدون "فرنسية" المستعمرين[1]، الذين سُمّي المنحدرون منهم والمولودون في الجزائر، بـــ "أصحاب الأقدام السوداء".

وكان "أصحاب الأقدام السوداء" أنفسهم يستغلّون التعارض بين الهويتين الفرنسية والجزائرية كمستعمرين بينما يحاولون التقليل منه كمنتجي نبيذ[2]، بما أنهم كانوا يصدّرون إنتاجهم تحت تسميات فرنسية. وفي داخل المجتمع الإستعماري، عزّز إنتاج النبيذ أيضاً صدعاً إجتماعياً، إقتصادياً بين مالكي الأراضي الكبار والفلاحين الإستعماريين الأدنى، الذين لم يستطيعوا شراء الحصص إلا في "تعاونيات" النبيذ[3] .

4- تعويض ضحايا الإستعمار والتفجيرات النووية

تمسكت العديد من الجهات الجزائرية وعلى رأسها المنظمة الوطنية للمجاهدين بمطلب الجزائر الإعتذار الفرنسي عن الجرائم الإستعمارية ودافعت مجدّدا عن الطلب الجزائري بتعويض المتضررين من التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر.

وتوضّح الحملة الفرنسية لتمجيد الإستعمار، مدى تمسّك الفرنسيين بعدم الإعتراف بجرائم الحقبة الإستعمارية، واستمرار أكذوبة "الجزائر فرنسية" لدى جزء كبير من النخبة المثقفة في فرنسا، التي ترفض إنخراط فرنسا في حركة الإعتذار العالمية عن الإستعمار.

ولعل هذا جزء من هيمنة الروح الإستعلائية[4] ودليل على ترسخ الثقافة الكلونيالية لدى الجانب الفرنسي، الذي دعت طبقة سياسية وأحزاب حاكمة فيه مثل "الإتحاد من أجل

---

(1) A.M.A.E.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975)**, « **Les intrigues françaises contre l'Algérie, Le problème du vin** »

(2) Ibid.

(3) Michel Launay, op.cit, p96.

(4) Alain peyrefitte, op.cit, p51 نقلا عن. Pierre Daum, **Le Dernier Tabou ,** op.cit, pp102-103.

الحركة الشعبية"، إلى محاكمة جيش التحرير الجزائري على قتل المدنيين الفرنسيين أثناء حرب الجزائر 1954-1962، مما يعني أن ملف التعويضات عن جرائم فرنسا النووية في الجزائر غير مدرج ضمن خانة الجريمة لدى الفرنسيين أمثاله.

لكن من زاوية أخرى نسجل أن طلب التعويضات للمتضرّرين من التفجيرات النووية الفرنسية في مدينة رقان بالصحراء الجزائرية مطلع ستينيات القرن الماضي، فهي تنبع بالأساس من الداخل الفرنسي، بعد أن قام نواب فرنسيّون بتقديم مشروع قانون للبرلمان الفرنسيّ بتعويض المتضريين[1]، حيث لم يعد بالإمكان إخفاء حقيقة تلك الجريمة التي راح ضحيتها عشرات الجنود الفرنسيين، إضافة إلى الوزير الفرنسي للتعليم العالي الذي شهد تلك التفجيرات، وتوفيّ بمرض السرطان[2].

وتعتبر التعويضات عن جريمة التفجيرات النووية مهمة للجزائر من حيث أبعادها السياسية والمادية ولكن المعنوية أيضا إزاء تركة إستعمارية مُرة لا تسقط جرائمها بالتقادم، ولذلك فإنه من الطبيعي جدا أن تتمسك الجزائر التي تعرضت لأبشع وأطول إستعمار بحقها في تصفية الإرث الاستعماري بما في ذلك الإعتذار والتعويض المالي، كما حدث بين ليبيا وإيطاليا، فإنه اذا كان قدماء الجيش الفرنسي ممن قاموا بالتجربة النووية في الصحراء الجزائرية يقودون حملة منذ سنوات للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقتهم، هل يمكن إلا أن نشجع الشعب الجزائري على المطالبة بالتعويض والإعتذار؟ مضيفا أن الإحتلال الذي تعرضت له عدة شعوب، وما نتج عنه من أضرار وإستغلال، إستمر لسنوات عديدة، يفترض أن تتم معالجته بشكل يضمن الإعتذار عما لحق الشعوب من مآس كما يفترض التعويض لها [3].

---

[1] Archives de l'Assemblée nationales, « **Note sur l'application de la loi morin relative a la reconnaissance et à l' indeminisation des victimes des essais nucleaires Loi N° 2010-2 du 05 Janvier 2010 portant decrets : 2010-653 du 11/06/2010 et 2012-604 du 30/03/2012 »**.

[2] خليل الزميطي، "**الإعتذار الإيطالي لليبيا نزع أكبر لغم من طريق المستقبل**"، *صحيفة الشرق الأوسط*، عدد 10802، 20 جويلية 2009.

[3] خليل الزميطي، مرجع سابق.

ثانيا : العوامل الإقتصادية

1. التعاون و الشراكة المتعددة

يعد الجنرال شارل ديغول صاحب سياسة الشراكة، فمنذ قدومه إلى السلطة سنة 1958 بدأ في العمل من أجل إنقاذ فرنسا من ورطتها في الجزائر التي أصبحت مؤثرة على فرنسا سياسيا وإقتصاديا ودوليا وبكل هدوء عمد الجنرال إلى حل هذه الأزمة على مراحل حتى يتسنى له أن يركز مجهوداته على قضية واحدة في كل فترة[1]، وللمحافظة على سلامة فرنسا كان يرى أن الإستعمار وخاصة في الجزائر أصبح عبأ وأموال مرهونة عقيمة الفائدة [2] .

والتقت قيادة الشعب الفرنسي بقيادة الشعب الجزائري وتوج اللقاء بالتوقيع على إتفاقيات إيفيان في 18-03-1962 والتي بموجبها استعادت الجزائر إستقلالها وحريتها [3] وقبلها قال ديغول " إن شعبا يضطهد شعبا آخر لا يمكنه أن يكون حرا وأن فرنسا يجب أن تنشئ علاقات تعاون بدلا من العلاقات الإستعمارية مع البلدان التابعة لها ومن جهة أخرى فإن إستقلال فرنسا لا يمكنه أن يتعزز إلا عن طريق رعاياها القدامى والعكس بالعكس" [4]. وهكذا نجد أن مصالح فرنسا قد أملت على ديغول أن يقيم علاقات خاصة مع الجزائر وذلك ما نصت عليه إتفاقيات إيفيان التي نظمت سبل التعاون مع البلدين وما حصلت عليه فرنسا من إمتيازات لخصها الجنرال ديغول بقوله " تتركز هذه الفوائد في إحتفاظ فرنسا بامتيازاتها الإقتصادية القائمة في الجزائر[5] وضمان بعض الحقوق

[1] عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، مرجع سابق، ص 121.

[2] **نفسه** ص 122.

[3] **نفسه** ص 124 .

[4] بول بالطا و كلودين ريللو، **سياسة فرنسا في البلاد العربية**، مرجع سابق، ص ص 31-32.

[5] A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N°110,(1967-1972), dossier N°A.30.2.3 « Relations franco-Algériennes en matierres industrielles en Algérie »**

الإستراتيجية والعسكرية مثل إستمرار التجارب الذرية في الصحراء"[1]، و ضمن هذه السياسة ترى فرنسا أن الجزائر هي الباب الضيق الذي يمكن لها أن تمر منه إلى العالم الثالث[2]، وهذا ما دفع ديغول ومن خلفه على العمل باستمرار من أجل الحفاظ على التعاون النموذجي رغم الأزمات السياسية المتكررة بين البلدين نتيجة صراع المصالح [3].

لقد كانت علاقات التعاون الإقتصادي تأخذ مقام الأولوية باعتبارها أساسا لاستمرار النفوذ الفرنسي في الجزائر، ولقد إتبعت فرنسا منذ إحتلالها الجزائر سياسة الإخضاع وهذه السياسة في جانبها الإقتصادي معناها إخضاع المستعمرة لمصالح الدولة الأصل، وماهي إلا وسيلة للحصول على الثروات مع احتكار أسواقها ومكانتها الإستراتيجية والإقتصادية [4].

ولأن مركز الإقتصاد في بداية الإحتلال كان هو الزراعة التي من خلالها يتم الأمن الغذائي فقد استثمرت فرنسا كثيرا في المجال الزراعي باعتباره القوة الإقتصادية الأقدر على صناعة الهيمنة كما جلبت الأوروبيين وملكتهم الأرض ضمن إستراتيجية الإستيطان فلما دخلت الجزائر مرحلة ما بعد الإستيطان أصبحت سياسات الشراكة تأخذ أشكالا أخرى أساسها توطين شركات الإستثمار والخدمات [5].

ولكي يتحكم الإستعمار الفرنسي في عملية إستغلال الجزائر بداية الإحتلال، كان لابد أن يسيطر على الأرض وأن يحول الإنتاج الزراعي من إنتاج لسد إحتياجات الشعب إلى إنتاج للسوق الفرنسي و تحويل فلاحيي الجزائر إلى عمال أجراء، وتكوين طبقة إقطاعية

---

(1) نازلي معوض، مرجع سابق، ص 29 .

(2) *Le Monde*, 07/11/1964 . وانظر ايضا Paul Balta et Claudine Rulleau, **La politique arabe de la France**, op .cit, p152 وأيضا Salah mouhoubi, op.cit, pp84, 85, et Mustapha Arihir, op.cit, p 98.

(3) صالح سعود ،**السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر، مرجع سابق**، ص 24.

(4) محمد محمد حسنين، مرجع سابق، ص 18.

(5) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21,(1966/1975)**, dossier : A10.1.2. « **Protocole d'accord** » 27/11/1969.

شبه رأسمالية تملك الأرض والثروة[1] طبقة تشعر بأن ملكيتها واحتكارها لهذه الأرض ترجع إلى الإستعمار، حتى تصبح هي دعامته الأولى في حكم الجزائر، والسيطرة الإدارية والسياسية عليها[2] سياسة مبنية على أساس من التفرقة العنصرية [3].

ولقد اتخذ سلب الأرض وتوزيعها على المستوطنين عدة أشكال وفي عهود مختلفة وبقيت هذه العملية مستمرة حتى سنة 1951 وبلغت المساحات المسلوبة حوالي ثلث الأراضي الصالحة للزراعة وكانت من أجودها إنتاجا وأحسنها موقعا، كما كانت بمثابة العمود الفقري للإقتصاد الجزائري إلا أنه ومنذ نهاية القرن 19 تناقصت أهمية القطاع الزراعي[4]، ولحاجة فرنسا إلى الخمور كانت زراعة الكروم هي الطابع الغالب على الفلاحة والتي بدأت في سنة 1880 وامتدت على مساحة 40 الف هكتار وارتفعت سنة 1940 إلى 400الف هكتار[5] .

ولأن الحالة التي كانت ترتبط بها الجزائر مع فرنسا لا يمكن ان تكون عادية في ظل الخروج من الحرب والإستعمار والدخول في محاولة الهيمنة الفرنسية عبر الإقتصاد ومحاولة الجزائر التحرر الكلي رغم حالة الضعف التي كانت عليها الدولة الناشئة مما أمكن معه أن نصف هذه الشراكة الإقتصادية كانت عملة بوجهين أو كالقمر ينير من جهة ويظلم من جهة أخرى لأن العلاقات الإقتصادية في الكثير من الأحيان تحولت إلى علاقات الحرب الإقتصادية بين الطرفين .

إن الروابط الإقتصادية بين الجزائر وفرنسا ظلت قوية بعد الإستقلال نتيجة ما قامت بـــه فرنســـا خلال الإستعمار، حيث أنه في السنوات الأولى للإستقلال ظلت فرنسا

---

[1] علي الشلقاني، مرجع سابق، ص ص31-32.

[2] نفسه، ص ص34-42.

[3] نفسه، ص 102.

[4] إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 114.

[5] صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة من 1962-1981**، مرجع سابق، ص 26.

الشريك الإقتصـــادي الأول للجزائر[1]، وقدمت لها المساعدات الإقتصادية سنويا وبقيم متفاوتة وذلك لضمان الحصول على المـــواد الأولية وخاصة الغاز والبترول، وضمان تسويق السلع الفرنسية داخل السوق الجزائرية[2].

وبعد إستقلال الجزائر وفي سنة 1963 كانت الجزائر تمثل شريكا إقتصاديا لفرنسا يتصدر المرتبة الأولى بـــ7926 مليون فرنك فرنسي[3]، وظلت العلاقات والمبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا قوية وتتزايد[4]. فخلال سنة 1970 كانت فرنسا الزبون الأول للجزائر حيث استحوذت على 3.53٪ من الصادرات الجزائرية، وكانت أيضا الدولة الأولى في استغلال المحروقات في الجزائر[5]، حيث أخذت ثلثي العقود المبرمة [6].

بين أعوام 1965 و1970 إعتقدت حكومة الجزائر عبر بلعيد عبد السلام في إمكانية التعاون مع فرنسا لترقية التصنيع في الجزائر، كما تشهد على ذلك الإتفاقيات الجزائرية- الفرنسية حول المحروقات، التي تفاوض فيها ووقع عليها بنفسه في عام 1965 [7]، إلى جانب العديد من العقود المبرمة بين شركات الدولة الواقعة تحت وصايته والشركات الفرنسية خلال هذه الفترة معتمدة على البنى التحتية الكبيرة والقادرة على المساهمة في الإقلاع التصنيعي والتجاري القادر على وضعها في مصاف الدول الصناعية[8] من خلال

---

(1) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N°109,(1966-1975),** dossier : N°A.30.2.2 et N° A.30.2.1, **« L'industrialisation de l'Algérie ».**

(2) André NOUSCHI, **La France et le monde arabe**, librairie Vuibert, Paris, 1994 p156.

(3) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N°21,(1966/1975),** dossier : A10.1.2. **«Nomenclature d'accords et procès verbaux 1962 à 1973** ».

(4) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N°109,(1966-1975),** dossier: N°A.30.2.2 et N° A.30.2.1, **« L'industrialisation de l'Algérie ».**

(5) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N°108,(1966-1975), dossier : N°A.30.1.1 « Projet Algérien en date du 19 mars 1963 ».**

(6) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°111,(1966-1975**), dossier N°A.31.2.0 **« les mesures unilatérales prises par l'Algérie».**

(7) Ibid

(8) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N°109,(1966-1975), dossier : N°A.30.2.2 et N° A.30.2.1, « L'industrialisation de l'Algérie ».**

14000 كلم طرق معبدة مهيأة للنقل بكل أصنافه بمعدل 1.4 /1000ساكن، 4.300 كلم من السكك الحديدية 10 موانئ منها 5 للسفن الضخمة ب19.388 كلم مرافئ و207.105م2 من المستودعات المجهزة و 20 مطار تضمن ربط داخلي مع ربط فرنسي وأوروبي بالإضافة إلى شبكة كهرباء تزود العديد من المدن بقدرة تغطية تقدر بــ 600000 كلوات و16000 كلم من الخطوط ذات الضغط العالي إلى جانب شبكة اتصالات حضرية وولائية ودولية (1)

ولم تؤد المحن الناجمة عن هذا التعاون اللامتوازن والذي هو في صالح فرنسا، والصراعات الناجمة بين المصالح الجزائرية والمصالح الفرنسية، والطابع النيوكولونيالي المعلن عنه من قبل المتعاملين الفرنسيين بالسيد بلعيد عبد السلام خلال نفس الفترة إلا إلى إعادة الإعتبار إلى التعاون الصناعي مع فرنسا وإلى إعادة التوازن(2)على الرغم من الخسائر العديدة التي لحقت بالجزائر.

وكان يجب الإنتظار إلى بداية سنوات 1970، عندما وصلت المفاوضات الجزائرية الفرنسية حول المحروقات إلى طريق مسدود، والتي تبعها قرار تأميم البترول والغاز الطبيعي الذي اتخذه الرئيس هواري بومدين نفسه في شهر فيفري 1971، ليغير بلعيد عبد السلام الوجهة، ويتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية(3). ففي هذا الإطار الذي وقعت فيه شركة سوناطراك الجزائرية عقودا هائلة مع الشركات الأمريكية، لإنجاز تكرير الغاز في أرزيو (قرب وهران)، ولتصدير الغاز الطبيعي المكرر نحو الولايات المتحدة (4).

(1) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 109,(1966-1975)**, dossier n°A.30.2.1 **«L'industrialisation de l'Algérie».**

(2) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°108,(1966-1975),** dossier : **N°A.30.1.1 « Projet Algérien en date du 19 mars 1963 ».**

(3) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°111,(1966-1975), dossier** n°A.31.2.0 **«les mesures unilatérales prises par l'Algérie».**

(4) Ibid.

أمام هذه الوضعية الجديدة، ترددت السلطة بعض الوقت بين سياسة مؤيدة لإبقاء التعاون مع فرنسا التي يدعمها فريق وجدة[1]، وسياسة حيوية لتعزيز التعاون مع الولايات المتحدة التي اقترحها بلعيد عبد السلام وانتهى هواري بومدين بالفصل لصالح سياسة وزير الصناعة، أي لتعزيز التعاون مع الولايات المتحدة .

يمكن القول بأن المساعدات الإقتصادية الفرنسية للجزائر، عرفت تراجعا واضحا بسبب قضية التأميم التي قام بها الرئيس الراحل هواري بومدين في 1971/02/24، وعليه فقد قامت الحكومة الجزائرية في 13افريل 1971 بتقييم التعويضات المستحقة للشركات الفرنسية من طرف واحد و كانت تقديراتها تعادل 100مليون دولار أي ما يعادل 550 مليون فرنك فرنسي في حين قدرتها الشركات الفرنسية ب 300 مليون دولار حسب الأرشيف الفرنسي لوزراة الخارجية و قد أصدرت قرارا متعلقا بجدول أسعار النفط التي تحسب على أساسها ضريبة التي قدرت ب 2.77 دولار للبرميل الواحد سواء بأثر رجعي أو في المستقبل للسنوات 1969-1970 وعلى إثره حدد الرئيس هواري بومدين السعر المرجعي للبرميل الواحد من البترول ب 3.60 دولار في 1971/04/15 حيث كانت الزيادات مرهقة جدا بالنسبة للإقتصاد الفرنسي وثقيلة لدرجة ان سعر البرميل من البترول الجزائري يفوق ما تم الإتفاق عليه في طرابلس ب 10% الذي حدد السعر المرجعبي ب 3.45 دولار في 1971/04/02% وهي نفس الزيادة أي 10% أعلى من السعر في الأسواق العالمية[2].

وتم أخذ ما توصل اليه إتفاق طرابلس يوم 20 مارس 1971 في الإعتبار عند تحديد جدول الأسعار الجديد وقد رفضت الشركات الفرنسية هذه القرارات في البداية خاصة تلك المتعلقة بتقديرات التعويضات التي كنت تعادل 14% من تقديراتها وقامت بسحب الفنيين من الجزائر و أوقفت الإنتاج[3]، و بعثت بإنذارات إلى بقية شركات النفط العالمية بعدم شراء

---

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975),** dossier :A10.2.0. **« Note de synthese relations franco-Algériennes** » , 28/06/1973, p 15 .

(2) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°111,(1966-1975),** dossier **: N°A.31.2.4 « Senat, seance du 27/04/1971», p226.**

(3) يوسف خليفة اليوسف، مرجع سابق، ص ص 234-235.

النفط المؤمم من قبل الجزائر على أن بترول الجزائر بترول" أحمر" في إشارة للإتحاد السوفياتي و انزلاق الجزائر في فلكه، وعلى إثره يصرح الرئيس الراحل هواري بومدين في خطاب له يوم 01 ماي 1971 [1] " إن بترولنا أحمر ممزوج بدماء شهدائنا "[2] لكن كل هذه الإجراءات لم تثن الحكومة الجزائرية عن قراراتها و عادت شركات النفط إلى التفاوض و تم الإتفاق مع شركة CFP في ماي 1971 و مع شركة Elf/Erab في ديسمبر من العام نفسه وكانت الإتفاقات في غالبها بحسب شروط الحكومة الجزائرية[3].

في شهر أفريل 1971، وعلى الرغم من الإنخفاض الملاحظ في قيمة المساعدات الفرنسية للجزائر، إلا أن فرنسا كانت خلال هذه السنوات أحد أهم الشركاء الإقتصاديين للجزائر. وقد إعترف الطرفان بأهمية تطوير المصالح الثنائية بينهما، ويمكن القول بأن الجزائر وفرنسا تمكنا من خلق علاقات إقتصادية مستمرة بينهما أسست لها رؤية ديغول في الشراكة كبديل عن الإستعمار حيث أن الأزمة البترولية بين البلدين لم تؤثر على تلك الإقتصاديات المشتركة، ودليل ذلك إرتفاع واردات الجزائر من فرنسا إلى 17 بالمائة سـنة 1973 بل أن الجزائر بقيت تشكل المتعامل الإفريقي الأول لفرنسا بالنسبة لتجارتها الخارجية[4] .

2. تعدد الإتفاقيات وتوسع دائرة النفوذ

لقد أصبح التعاون بعد 1962 على غاية من الأهمية الإستراتيجية في السياسة الخارجية لفرنسا تجاه الجزائر إلى الحد الذي يصفه" كوف دي مارفاي" بأنه أصبح جزء ضمنيا لسياستنا الخارجية في حد ذاتها بل ويعطيها أهمية أكبر على غرار العديد من الدول "[5].

---

[1] إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي، الطبعة الأولى، دار الهومة، الجزائر**،2017، ص ص 123–169

[2] A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°111,(1966-1975),** dossier**: N°A.31.2.0 « Les hydrocarbures en Algérie : bilan de l'annee 1971 et perspectives d'avenir »**, p 07

[3] A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°111,(1966-1975),** dossier **: N°A.31.2.0 «Accord ERAP-SONATRACH concernant la TRAPSA »**, 29/12/1971**.**

[4] Archives Nationales, **Ag/5(2) /74** « **Archives George pompidou 1971-1974, industrie»**.

[5] Andre Noushi, **la France et le monde arabe de puis 1962: Mythes et réalités d'une ambition**, op. cit, p 74.

خلال السنوات الأولى للإستقلال وقعت الجزائر مع فرنسا عدة بروتوكولات أغلبها من أجل تطبيق وضبط نتائج المفاوضات في الإتجاه والخصوصية التقنية دون المساس بالأسس التي بنيت عليها العلاقات والتي أساسها المصالح الفرنسية[1] مهما كانت طبيعة الإتفاقيات ومستواها ومنها المتعلقة بالنفط والصناعة 29 جويلية 1965 "[2].

لقد تحولت العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد الإستقلال إلى منظومة من الإتفاقيات التي تعكس حالة الإمتياز التي كانت عليها العلاقات لشركات ماقبل الإحتلال في صيد تجارة المرجان، حيث أن حجم الإتفاقيات التي عقدت وطبيعتها تحمل دلالات أكثر من إقتصادية لأنها تمس القضايا العسكرية والإدارية وقضايا التحويلات المالية والبريد والتكوين والنقل والتعليم وتسيير المطارات والفنون وإنشاء المعاهد المشتركة والخرائط والبترول ...وغيرها .

وقد اشتملت علب الأرشيف الفرنسي على العشرات من هذه الإتفاقيات ومئات التقارير حول تنفيذها والإجراءات المكملة لها ومستوى تطبيقها والعراقيل التي تقف في طريقها ومن هذه الإتفاقيات [3] :

1. إتفاقية 1966/12/23 تتعلق بالمبادلات المالية المتعلقة بالبريد بين الجزائر وفرنسا ويتعلق بالحوالات والوصول البريدية المتعلقة بالسفر وتعويضات مقابل الإيداع المالي بين الدولتين [4]حيث يرصد التبادلات وفق مؤسسات من الطرفين، ولو لم يكن حجم التبادلات المتوقعة وحركة المال بين البلدين والمستوى الكبير جدا للسفر نتيجة حجم

---

(1) Inga Brandell, op.cit, p07 .

(2) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton N°21/1966/1975, dossier : A10.1.2. « Protocole d'accord » 27/11/1969.

(3) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton N° 111/1966-1975, dossier n°A.31.2.0 **«les mesures unilatérales prises par l'Algérie».**

(4) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21,(1966/1975)**, dossier : A10.1.2, **« protocole d'accord »** 27/11/1969.

الترابط والإلحاق الذي فرضته فرنسا عبر مختلف السياسات الإجتماعية التي رهنت بها المجتمع الجزائري.

2. اتفاقية 1966/12/23 المتعلقة بالنزاع المالي[1] لحل المشاكل المالية التي نجمت بعد إعلان الاستقلال والتي سيكون جزء منها متعلقا بالشركات العاملة في دولة الجزائر المستقلة بعد حالة التوطين التي صارت إليها خلال عشرات الأعوام أو ما تعلق بالأروبيين الذين ترتب عن الإستقلال وضع جديد إزاء تجارتهم وأموالهم وعائداتها الضريبية وغير ذلك.

3. اتفاقية 24/اوت و16/ أكتوبر 1966 حول التعاون التقني والثقافي وتعلقت بمجموعة من المستشفيات الجامعية على مستوى التأطير بالجراحين والتخذير والمساعدين ورؤساء المصالح والصيادلة وأطباء الأسنان[2] في كل من وهران، الجزائر، قسنطينة وفي المركز الوطني لمكافحة السرطان، وقد كانت هذه الإتفاقيات ضرورية لوضع الصحة المتدهور الذي نجم أصلا عن الإستعمار وسياسات التمييز وكانت الجهات الفرنسية تعمل على التحرر من عقدة الذنب بهذا التعاون ولكنها من زاوية أخرى كانت حريصة على ربط القطاعات الإستراتيجية للجزائر المستقلة بمصالحها ومن أهمها الصحة التي ستصبح أكبر التحديات اليومية للحكومة الجزائرية من أول يوم.

4. إتفاقية 8 أفريل 1966 إرسال متعاونين في الغاز والكهرباء على مستوى شركة الكهرباء والغاز – الجزائر– وشركة السكك الحديدية الجزائرية وبتمويل [3]مشترك، وسيبقى قطاع الكهرباء والغاز إلى جانب السكك الحديدية على علاقة بالخدمات اليومية للمواطن وأحد المؤثرات المباشرة في صناعة الإستقرار أو التوتر مما يجعل الحضور الفرنسي على درجة من القرب للسياسات الإجتماعية المستقبلية في الجزائر بشكل جديد وبراغماتي .

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21,(1966/1975)**, dossier : A10.1.2, **« protocole d'accord »** 27/11/1969.
(2) Ibid.
(3) Ibid.

5. 1967/6/8 إتفاقية عسكرية وقعها الأمين العام لوزرة الدفاع "عبد القادر شابو" من أجل انشاء المدرسة العسكرية الوطنية للمهندسين والتقنيين كاب ماتيفو(Cap – Matifou) برج البحري التي ستكون مدرسة وطنية تلحق بها المدرسة القديمة بوهران لتخرج المؤطرين المستقبليين للمدارس المشابهة، مجلس الإدارة مخول ليطلب من الحكومة الفرنسية أن تضع تحت تصف المدرسة الطاقم البشري الذي لا يتوفر في الجزائر بشروط إتفاقيات التعاون بين البلدين وبتكفل مشترك لعملية التمويل للبعثة حيث تلتزم الجزائر بدفع 55%[1] من تكلفة البعثة في حين تتكفل فرنسا بالباقي من الالتزام المالي.
6. اتفاقية 6 /67/12 جزائرية فرنسية للتعاون في المجال العسكري التقني بين القوات العسكرية الفرنسية والجزائرية من أجل تطوير التعاون التقني ممضاة من طرف الامين العام لوزارة الدفاع "عبد القادر شابو" حيث تقدم الحكومة الفرنسية للجزائر تعاون ملحقين عسكريين وخاصة مستشارين عسكريين بالتنسيق مع الملحق العسكري الفرنسي في السفارة وتنطبق عليها قاعدة التمويل السابقة في افريل 1966[2].
7. إتفاقية 16 مارس 1968 تتعلق بتمتين التعاون من خلال المرافقة والتأهيل في ميدان البحث العلمي لإتمام إتفاق 11 جوان 1963 المادة 1 الفقرة 3 الملحق3 الذي أنشأ منظمة (o.c.s) التعاون في ميدان البحث العلمي وهي التي تتكفل بتطوير المعهد البحث والدراسات النووية ومعهد علوم المحيطات والبحث الأنثروبولوجي وبحوث ماقبل التاريخ والبحوث الإثنية ومركز تمنراست بعد فحص البرامج المعدة تحت إشراف وزارة التربية الوطنية وتعطي المنظمة رأيها في البرامج تحت إشراف وزارة التعليم العالي[3]، وتكون ذات إستقلالية مالية وشخصية إعتبارية ويشترط أن يكون محاسب المنظمة فرنسي الجنسية يعين بإتفاق البلدين. و تتكفل الحكومة الفرنسية على

[1] A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°21,(1966/1975)**, dossier : A10.1.2. **« protocole d'accord »** 27/11/1969.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

مستوى حساس تجهيز و تغطية مصاريف البحث بالنسبة لكل المراكز عبر قروض تسيرها الحكومتان معا، والتأطير الفرنسي يستفيد من شروط التعاون والتمويل المشترك خلال أربع سنوات تبدأ بانتهاء الإتفاقية الأولى المنعقدة في جوان التي أسست لمركز (C.R.S) 1963 . (1)

8. إتفاقية النقل البحري 1967/07/24 حول تطوير النقل بين الدولتين بناء على المادة السادسة من إتفاقيات إفيان تم تعديلها في 1972/02/23 في المواد/2/و13/ 14 (2).

9. إتفاقية 2/أوت/1968 في التعاون العسكري (3) في مجال الخرائط يستمر العمل بهذه الإتفاقية من يوم إنتهاء إتفاقيات 18/فيفري/1963.

وهذه الإتفاقيات الثلاث الأخيرة تشكل صورة غير تقليدية في العلاقات البينية لفرنسا والجزائر حيث المتوقع أن الحرب ستترك آثار عميقة على المستوى النفسي للجيشين وعلى مستوى الثقة وعلى مستوى الكفاءة والنوعية، ولكن الذي تسجله أوراق تاريخ هذه الإتفاقيات تخالف الرؤى الإستراتيجية لدولتين تخرجان من حرب كبرى ومن إحتلال قرن وربع مما سيعمق الإختراقات ويعمق مقاربات إنشاء القوة الثالثة وتطورها ومراكز نفوذها المتقدمة .

10. 28 /1965/6 إتفاقية من أجل إنشاء المعهد الجزائري للبترول(4) ابتداء من 28جويلية1965 على أن ينطلق في الفترة من1أكتوبر 1968 إلى ديسمبر1969 وتم التوقيع في 68/12/4 للإستفادة من خبرة المعهد الفرنسي للبترول، وتكفل الجانب الفرنسي بالتجهيز والتأطير وهذه الإتفاقية إمتداد للخبرة الفرنسية داخل أحد أهم المقومات الإقتصادية المستقبلية للجزائر، من خلال سيطرة المجموعات الأولى

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21,(1966/1975)**, dossier : A10.1.2. « **Protocole d'accord** » 27/11/1969 .
(2) Ibid.
(3) Ibid.
(4) Ibid.

للإطارات التي ستتكون تحت إشراف التأطير الفرنسي، والذي لن يكون تقنيا مجردا بل سيغطى بإديولوجية إستعمارية لن تفارق الإطارات بعد ذلك وهم يتحولون إلى أصحاب القرار الإقتصادي في البلاد، والنخبة التي تشرف على تطوير المنظومة الجزائرية وصناعة مختلف علاقاتها الإقتصادية والتي بالرغم من التعاون الجزائري السوفياتي في معاهد البترول إلا أنها ظلت حاضرة في الخدمات المكملة وعبر أدوات ليست بالضرورة هي الأدوات الإقتصادية التقنية فقط ولكن الإقتصادية السياسية أيضا.

11. إتفاقية تبادلات في مجال الفنون بتارخ1968/07/11 حيث تم تبادلات بين اللوفر والمتحف الجزائري[1].

12. اتفاقية26/جوان/1967 تبادل الرسائل حول التأمينات والنظام الإجتماعي للطلبة إستنادا على إتفاقية 1965/01/19، وتتضمن الموافقة الفرنسية على تأمين الطلبة بعد أربعة أيام من إرسال الرسالة التي أمضاها رضا مالك السفير الجزائري المفوض فوق العادة [2].

13. قضية الأرشيف كانت هناك مراسلة من السفارة الفرنسية في 1966/12/23، حيث ردت السفارة الفرنسية على طلب الجزائر لإسترجاع أرشيفها، والذي تضمن رد المديرية العامة للأرشيف الفرنسي بأنها تضع تحت تصرف الجزائر 450 سجل أصلي باللغة التركية والعربية المتعلق بالإدارة الجزائرية قبل 1830، وأيضا قبل جويلية 1967 ستستقبل بدون مقابل "ميكرو فيلم" يحتوي على وثائق باللغة الاسبانية كان موجودا في اكس بروفانس وهو صور محفوظة في روما وسمانسا، ويتعلق أمر الوثائق بالإحتلال الإسباني لسواحل إفريقيا وو للإشارة أن الخارجية الجزائرية لم ترد سوى بخبر تلقي الرسالة [3].

---

[1] A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21,(1966/1975)**, dossier : A10.1.2. « **Protocole d'accord** » 27/11/1969.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

14. إتفاق 14سبتمبر 1966 بين السوناطراك الجزائرية والشركات الفرنسية "TECHNIP " " ENSA." وتتعلق بتكوين 350 إطار سامي لمجمع أرزيو البترولي[1] وهو ما كان بداية الإستقرار للوجود الفرنسي البشري في مركب إستراتيجي مثل مركب أرزيو كاطارات تشرف على التكوين وليس على جلب التقنية التي ظلت فرنسا تحتكرها على الجزائر.

15. إتفاقية لإنشاء شركة بترولية مختلطة جزائرية فرنسية بين سوناطراك[2] وبين الإتحاد الصناعي والمؤسساتي الفرنسي من أجل إنشاء عدة خطوط أنابيب للنقل البترولي[3]، حيث أصبح مشكل النقل أحد العوامل الرئيسة في استمرارية الوتيرة التي تمكن سوناطراك من أن تضع أرجلها في أرضية نفطية صلبة.

16. 27 جوان1966 إتفاق لإنشاء 12هيكل لتسيير أمن المطارات بدعم تقني فرنسي[4]، وهنا نلا حظ أن الإحتياجات الإستراتيجية التي حتمت إيفيان أن تكون مجالات التعاون بين فرنسا والجزائر ترهن السيادة بشكل إجباري حين تصبح بوابات الفضاء الإقتصادي وأهمها المطارات ستسير من خلال هياكل تدعم تقنيا من طرف فرنسا في ظل الإختلال التقني الكبير الذي لا يقارن فيه الإمكانات الجزائرية أصلا بالآلة والتقنية الفرنسية.

17. 21 جويلية 1966 لأجل تطوير البث التلفزي من خلال تمويل فرنسي للبنية التحتية للتلفزة الجزائرية[5]

---

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°21,(1966/1975)**, dossier : A10.1.2. **« Protocole d'accord** » 27/11/1969.

(2) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°111,(1966-1975),** dossier N°A.31.2.0 **« Les hydrocarbures en Algérie : bilan de l'annee 1971 et perspectives d'avenir »,** pp 01-36**.**

(3) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N°21,(1966/1975),** dossier :A10.1.2. **«Nomenclature d'accords et procès verbaux 1962 à 1973** ».

(4) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21,(1966/1975)**, dossier : A10.1.2. « **Protocole d'accord** » 27/11/1969 .

(5) Ibid.

18. 21/12/ 1966 بروتوكول مع 3 شركات فرنسية لتطوير شبكة الإذاعة الجزائرية بتمويل وصل 40 مليون فرنك [1].

19. 1966/11/10 وصل 120 أستاذ متعاون عسكري فرنسي للقيام بالتكوين والتأطير تطبيقا لهذه معاهدة[2].

20. بروتوكول إتفاق 1966/10/5 بعد عام من الإتفاقيات العامة حول البترول1965 من أجل تكوين إطارات سامية في الطاقة والصناعة النفطية[3]

لقد جعلت فرنسا لمشروعها الجديد في الإستمرار في أرض الجزائر قاعدة قانونية واسعة ومتجددة، وبناء على تلك الإتفاقيات في إيفيان والمراسيم المتعلقة بالموضوع فإن فرنسا قررت وعملت على أن تكون حاضرة لوحدها في كل القطاعات الأساسية لنشوء الدولة الإقتصادي والإداري والعسكري وعلى مستوى البنى التحتية التي أهمها النقل والسدود والمطارات والنفط ومؤسسات الجيش، بل أن فرنسا كانت لها مساهمات مالية في مرافقة هذه المشاريع الإستثمارية أو التكوينية على مستوى يوضح حرصها على قطع الطريق أمام تفكير الجزائريين في التعامل مع جهات أخرى بدأت تظهر في سماء العلاقات الإقتصادية الدولية في مرحلة ما بعد الإستعمار

وقد ظلت فرنسا تتصدر قائمة المستثمرين خارج قطاع المحروقات وكذلك المشغّلين الأجانب في الجزائر، إذ توظّف منشآتها زهاء 40 ألف أجيرا ومائة ألف أجير إذا ما حسبنا الوظائف غير المباشرة، في 500 منشأة تقريبا مستقرة في الجزائر منها هنالك نحو ثلاثين شركة الى أربعين موجودة في السوق الجزائرية أو ناشطة فيها، ويعد قطاع الخدمات أنشط القطاعات وأكثرها توظيفا كما في مجال الدفاع، يرتكز النشاط الفرنسي

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°21,(1966/1975)**, dossier : A10.1.2. **« Protocole d'accord »** 27/11/1969.
(2) Ibid.
(3) Ibid.

على توفير خدمات الخبراء في القوات المسلحة، وتدريب النخب، وتدريس اللغة الفرنسية في الوسط العسكري[1]

والى جانب هذه الإتفاقيات كان الحضور العسكري لفرنسا مكفولا بإتفاقيات إيفيان في عدة مواقع فلم تكن هذه الإتفاقيات معزولة في الإستراتيجية الفرنسية للعلاقة مع الجزائر ولكنها كانت ضمن رؤية شاملة ومستمرة.

في 23 شهر أكتوبر من عام 1997 نشرت المجلة الفرنسية تقريرا أوردت فيه تفاصيل بقاء القوات الفرنسية في قاعدة واد الناموس بمنطقة بني ونّيف غير بعيد عن بشّار إلى غاية 1978، وذلك في عهد هواري بومدين، ولعب العقيد شابّو دور بارزا في هذا الملف لعلاقاته المتميزة مع الجانب الفرنسي على غرار عدد كبير من أمثاله كانوا محيطين ببومدين، علما أنّ استعمال الجيش الفرنسي للقاعدة المذكورة كان محل إتفاقيات بين الطرف الفرنسي و الجزائري سمح بموجبها الطرف الجزائري بدون أي تردد يُذكر للفرنسيين بإستعمال القاعدة لتجربة الأسلحة الكيمياوية و النووية إلى غاية 1978 على أن يترك الجيش الفرنسي عتاده بعد انتهاء العقد مقابل 50 مليون فرنك فرنسي[2].

والجدير بالذكر أن فرنسا كانت قد بدأت تجاربها الكيمياوية في القاعدة المسماة B2-Namous و ذلك في سنة 1935 واستمرت إلى غاية 1978 على أن تبقى محاطة بالسرية التامة [3]، إلا أنّه وعند اقتراب نهاية أجل العقد تفاوض المسؤولون الفرنسيون بما فيهم السفير الفرنسي المؤقت في الجزائر آنذاك مع وسطاء بومدين لتمديد العقد، وقبل

---

[1] موقع السفارة الفرنسية، **فرنسا والجزائر** :
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/Algérie/la-france-et-l-Algérie/

[2] Vincent Jauvert, *Nouvel observateur*, N° **1720, 23-29 octobre 1997,** dossier exclussif, jusqu'en 1978 seize ans après l'independence, les essais ont contunié sur une base secrete dans le sahara, « **Quand la France testait des armes chimiques en Algérie** », p 12.

[3] Mustapha Arihir, op.cit, pp 94-95.

بومدين بتمديد العقد بشروط أهمّها التزام كل الأطراف بالسرية الكاملة، إضافة إلى تخفيض مبلغ عتاد الجيش الفرنسي الذي كان سيبقى في القاعدة إلى أقل من نصف المبلغ الأصلي. وحسب السفير الفرنسي المؤقت في الجزائر آنذاك فيليب روبيرول، فالإتفاق بين ديغول وبومدين في هذا الملف كان قضية شخصية بين الرئيسين، وكلاهما زعيم و قائد عسكري، ولم يكن بومدين يرغب أن يقول لا لديغول[1] لإعتبارات استراتيجية في ظل احتياجات الجزائر العسكرية التي يفرضها التوازن الإقليمي، فطموحات الرئيس بومدين في الإستقلال الإقتصادي كان بجانبها طموحات عسكرية باتجاه القوة الردعية المؤهلة لأدوار الزعامة في العالم الثالث والتي لم تكن تتحقق إلا من خلال دخول النادي السلاح الإستراتيجي كما عبَر عنه رضا مالك حين قال :" إن هواري بومدين قام بمفاوضات سرية مع فرنسا من أجل السماح للجزائر بالحصول على السلاح الكيماوي"[2].

وفي إطار النفوذ الفرنسي في الجزائر كانت فرنسا ترى أن عظمتها تصنع وتكمن في الصحراء الجزائرية[3] فخلال السنوات العشر التي إمتدت على طولها ممارسات الجيش الفرنسي في قاعدة واد الناموس وهي ممارسات عسكرية تم فيها تمويه القوات الفرنسية بشركات طاقوية و نفطية فرنسية وبقي الجيش الفرنسي مسيطرا فعليا على القاعدة، بل وبحراسة الجيش الجزائري وإشرافه ودعمه[4]، كما تضمنت الوثائق الأرشيفية لوزارة الخارجية الفرنسية حقائق تؤكد أن فرنسا لم تجد أي صعوبة في إستعمال قاعدة التجارب واد الناموس على غرار القواعد العسكرية الأخرى بإستعمال مستمر وتصريح دائم لهبوط وصعود الطائرات العسكرية الفرنسية بإتجاه إفريقيا السوداء لاسيما التشاد منها وإن كان المصدر يذكر أيضا أن الجزائريين شركاء لا يمكن الإستهانة بهم، لذلك كان حضور فرنسا و تأثيرها الدائم في العالم الثالث مع إستمرار نفوذها في الضفة الجنوبية

(1)Mustapha Arihir, op.cit, p 95.
(2) Ibid.
(3) Vincent Jauvert, *Nouvel observateur*, N° **1720, 23−29 octobre 1997,** op.cit,p12
(4)Ibid, p12.

للبحر الأبيض المتوسط بشكل متميز و خاص جعل من مساعدة فرنسا للجزائر في الميدان العسكري مكثفا للحد من تأثير القبضة السوفياتية على الجيش الجزائري[1].

3. صراع النفط و المحروقات

تعد سنة 1956 أول اكتشاف لإحدى حقول البترول في الصحراء (حقل عجيلة) كما تم من قبل اي سنة 1954 أول اكتشاف للغاز (حقل برقة)[2]. حيث منحت الحكومة الفرنسية تسهيلات للشركات الأجنبية بهدف في الاحتفاظ بالجزائر، والحصول على الأموال لإستخراج البترول، إلا أنها بالمقابل كانت تحرص على الاحتفاظ لنفسها باستثمار هذا القطاع الحيوي[3]، وهذه السياسة مبنية على "المحافظة على الجزائر من اجل ان لا تضيع الصحراء، أو تدويل الصحراء من اجل ان لا تضيع الجزائر"[4].

ونتيجة لهذا الوضع كانت صناعة البترول مجرد مصدر لتسويقه إلى فرنسا ولهذا بدأت الجزائر معركتها البترولية الشاقة التي بدأت بإيفيان ثم في إتفاقيات 1965[5] وانتهت إلى التأميم سنة 1971 [6].

لقد إعتمدت الإستراتيجية الفرنسية تجاه القطاع الطاقويّ بالجزائري بفضل الإستقلال السياسيّ للجزائر في مفاوضات إيفيان والتشويش على مفهوم السيادة بمنح إستقلال كلّ ما هو فوق الأرض للجزائر، مقابل بقاء كل ما هو تحت الأرض الجزائرية تحت السيادة الفرنسية[7].

---

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21,(1966/1975),** dossier : A10.1.0. « **Les relations franco-Algériennes bilan et perspectives** » 26/09/1969.

(2) Inga Brandell, op.cit, p 66 .

(3) عاطف سليمان، مرجع سابق، ص ص 14، 21. وانظر ايضا: Inga Brandell, op.cit, pp67-68

(4) Inga Brandell, op.cit, p66.

(3) Jean , Offredo, op.cit, p23 .

(5) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°111,(1966-1975),** dossier **: N°A.31.2.0** ,**« Les hydrocarbures en Algérie : bilan de l'annee 1971 et perspectives d'avenir »,** pp 01-36**.**

(6) صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة من 1962–1981**، مرجع سابق، ص30.

(7) انظر بنود اتفاقيات إيفيان والبند المتعلق باستغلال ثروات باطن الأرض الملحق رقم (01).

وأسّست فرنسا عدّة شركات تهتم بالإستغلال النفطيّ، وحاولت منع أيّة دولة أوروبية منافستها لنيل فرص لإستغلال النفط الجزائري إلا عبرها بمنح بعض المشاريع لشركة ألمانية وشركتين أمريكيتين لتعزيز صناعاتها البترولية، ونتيجة لزيادة كميات النفط المستخرج، وجدت الحكومة الفرنسية نفسها مجبرة على عقد شراكة مع الحكومة الجزائرية لتسهيل نقل النفط إلى السواحل الجزائرية من خلال مدّ المزيد من أنابيب النفط إلى الشمال الجزائريّ، وتهيئة الموانئ الجزائرية لتصدير النفط إلى فرنسا، وإختيار بعض المدن الجزائرية الإستراتيجية لإنشاء مصانع لتكرير النفط[1].

ونتيجة لهذه الطموحات الفرنسية بدأت الحكومة الجزائرية إعداد ثوابت سياستها الطاقوية بطريقة سريّة، لأنّ فرنسا إعتمدت على تقييد الجزائر عبر اتفاقيات إيفيان 1962 والقانون الفرنسيّ حول البترول الصحراويّ[2] Le Code Pétrolier Saharien[3].

لقد قام نظام إدارة ثروة الجزائر البترولية في بداية مرحلة الإستقلال منذ عام 1962 على صيغ قانون البترول الصحراوي الصادر سنة 1958 تحت رقم58/ 1111من طرف الحكومة الفرنسية، وكذلك على مخرجات إتفاقيات إيفيان الممضاة مع نهاية الثورة والتي على أساسها تم بناء الفضاء التشاركي الفرنسي الجزائري حيث نصت على ضرورة ضمان المصالح البترولية لفرنسا في الصحراء الجزائرية، من خلال نظام الإمتياز الذي قدمت فيه الجزائر الأولوية للشركات الفرنسية ومنحهم تراخيص البحث والإنتاج لمدة 6 سنوات[4]، وهذا ما أمن إمدادات فرنسا من البترول في تلك الفترة وأمن أيضا للجزائر

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°111,(1966-1975),** dossier **: N°A.31.2.0, «Les hydrocarbures en Algérie : bilan de l'annee 1971 et perspectives d'avenir»,** pp 01-36.

(2) Hocine Malti, **Histoire secrète du pétrole algérien**, La Découverte, 2010, p. 151

(3) Jean , Offredo, op.cit, p23.

(3) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°111,(1966-1975),** dossier **: N°A.31.4. 2.03, « Découverte de petrole (code petrolier saharien)».**

(4) Ibid.

مداخيل تحتاجها الدولة الناشئة ضمن إستمرارية المؤسسات العاملة والتي نصت الإتفاقيات على أن تدفع للجزائر حقوقها بالفرنك الفرنسي[1].

ولكن الجزائر لم تر إلى هذا الوضع بعين الرضى ولذلك فمع بداية التخلص من مشاكل إستقرار السلطة، بدأت الجزائر تبحث على بسط سيطرتها على الثروة النفطية وبدأت بوضع خطط وبرامج ضمنت لها هذه البداية و ترجم هذا سنة 1963 بشكل عبر عن بداية الإستقلالية، حيث تم إنشاء شركة سوناطراك نهاية ديسمبر 1963 والتي تكفلت إبتداءا بنقل وتسويق المحروقات، لتكون الأداة التي بواسطتها تستطيع أن تبسط الجزائر سيطرتها على تسيير مواردها النفطية، كما تم أيضا إقامة مشروع نقل هام هو خط نقل المحروقات من حوض الحمراء إلى ميناء أرزيو بالتعاون مع الشركة الإنجليزية (CJB) وبتمويل عربي بدأت من خلاله الجزائر تدخل فواعل جديدة في منظومتها التنموية في القطاع البترولي [2].

وعندما سعت شركات فرنسية لمدّ أنبوب غاز Gazoduc من مدينة حاسي مسعود إلى بجاية طلبت موافقة وتعاون الحكومة الجزائرية، فرفضت الحكومة الجزائرية الخدمة، وتسبّب الخلاف القانونيّ في إحالة الحكومة الجزائرية على محكمة العدل الدولية للفصل في القضية استنادا على ما ورد في إتفاقيات إيفيان، لكن الجزائر فازت بالقضية وأصبحت تحسن لعب الورقة القانونية أيضا، وفرضت الحكومة الجزائرية على الفرنسية إشراكها في المشروع بالتوقيع على إتفاق الجزائر في 29 جويلية 1965، بين شركتي سوناطراك من جهة وتجمّع L'ERAP هي مجموعة تعاونية بترولية بين شركات فينا FINA وتوتال TOTAL وألف ELF [3].

وبعد ذلك رفع بومدين وتيرة الإحتجاج بشدّة على كون الجزائر مستفيد بسيط من ضرائب البترول، وطعنت الحكومة الجزائرية في نظام الإمتيازات الممنوح للشركات

[1] A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975),** dossier **: A10.2.0 « évolution recente des rapports franco-Algériens ».**

[2] Mustapha Mekideche**, l'économie algérienne à la croisée de chemins**, éditions dahlab, Alger, 2008, p. 29.

[3] بول بالطا و كلودين ريللو، **سياسة فرنسا في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص68.

الفرنسية، وأصبح التعامل مع الحكومة الجزائرية أكثر صعوبة وصرامة بقدوم الرئيس هواري بومدين[1]، الذي بدأ في خطوات الإستعادة لبعض الحقوق النفطية من جهة وفتح المجال لتوسع سوناطراك ووضع قواعد التصنيع وإنشاء شراكات بترولية جديدة مع فرنسا[2] أو مع دول اخرى

بدأت المفاوضات الجزائرية الفرنسية حول إقتسام الإمتيازات الممنوحة للشركات الفرنسية فلما فشلت المفاوضات أعلن بومدين نزع الملف من وزارة الخارجية وإحالته على وزارة الطاقة والمناجم، وتحميلها مسؤوليات تسيير قطاع النفط الجزائري وتولّي العمليات النفطية في البلاد [3].

استطاعت الحكومة الجزائرية أن تفرض منطقها على الحكومة الفرنسية قبل قرار التأميم سنة 1971 حين وظّفت العلاقات الجزائرية للتوازن، وأدركت فرنسا المنافسة الأمريكية والسوفياتية في الجزائر، فسارعت إلى التعاون الغازيّ مع شركة سوناطراك في مشروع فرنسي جزائري لتصدير الغاز إلى فرنسا بمعدّل 1.5 مليار متر مكعب من حاسي الرمل يجري تمييعها في مصنع تمييع الغاز بسكيكدة[4] قبل نقلها إلى فرنسا.

إعتبرت جريدة لوموند الفرنسية في فيفري 1971 أنّ قرار تأميم النفط الجزائريّ سيكون تحريضيا لكلّ الدول النامية الراغبة في إسترجاع سيادتها على ثرواتها التي تسيطر عليها حكومات الدول الإستعمارية السابقة، وبالفعل إنعكس قرار تأميم النفط الجزائر بشكل كبير على العالم العربي[5]، حيث قامت الحكومة العراقية بإعلان تأميم النفط سنة 1972 وإسترجاع السيادة الوطنية على النفط العراقيّ المستغلّ لعدّة عقود من

(1) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°111,(1966-1975),** dossier **: N°A.31.2.4 «Senat, seance du 27/04/1971», p226.**
(2) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°111,(1966-1975),** dossier **: N°A.31.2.0, «Les hydrocarbures en Algérie : bilan de l'annee 1971 et perspectives d'avenir»,** pp 01-36.
(3) Hocine Malti, **Histoire secrète du pétrole algérien**, op.cit, p. 167.
(4) Archives Nationales, **Ag/5(2) /74** « **Archives George pompidou 1971-1974, industrie**».
(5) بول بالطا و كلودين ريللو، **سياسة فرنسا في البلاد العربية**، مرجع سابق، ص ص 70، 72.

قبل الحكومة البريطانية، وقامت الحكومة الليبية بتأميم النفط سنة 1973 وإسترجاع السيادة الوطنية على النفط الليبي المستغلّ لعدّة عقود من قبل الحكومة الإيطالية، كما كان للجزائر دور كبير وفعّال في التحريض على "التضامن العربي" ضدّ إسرائيل أثناء حرب أكتوبر 1973، التي شهدت مقاطعة عربية لكلّ الدول الغربية الداعمة للعدوّ الصهيونيّ في تلك الحرب. وتحولت الجزائر إلى بلد مغاربيّ وعربيّ قويّ، يمارس سياسات معادية للدول الداعمة لإسرائيل، حين إستخدمت النفط كسلاح في المعركة[1]. كما ساهم إنضمام الجزائر إلى منظمة الأوبك في الضغط الدوليّ من قبل الدول النفطية –بعد نجاح معركة التأميم–، نحو زيادة نصيبها من الأرباح الهائلة التي كانت تحصل عليها الشركات النفطية متعددة الجنسيات[2].

وبعد تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971،صدرت في أفريل من نفس السنة نصوص متعلقة بتعامل الدولة الجزائر مع جباية المحروقات من خلال الامر 17-11 الصادر في أفريل1971[3] وإعتمدت نفس الأسلوب المتبع في الدول الاخرى، وحددت في نفس الوقت تدخل الشركات الأجنبية في عمليات إستكشاف و إستغلال المحروقات السائلة على أساس التعاون الدولي[4].

4. مقاطعة البترول الجزائري إثر قرار التأميم 24 فيفري 1971

عندما قام الرئيس هواري بومدين بتأميم النفط الجزائري في 24 فبراير سنة 1971، قال الفرنسيون أنّ النفط الجزائريّ رديء وملوث باللون الأحمر"، فردّ الرئيس

---

(1) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 111,(1966-1975),** dossier : n°**A.31.2.0** **« Le chantage du petrole. Mais n'est –ce pas une arme à double tranchant ?»**, La Correspondance économique.

(2) عاطف سليمان، مرجع سابق، ص. 44-46.

(3) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°111,(1966-1975),** dossier **: N°A.31.2.4** **«Senat, seance du 27/04/1971», p226.**

(4) عاطف سليمان، مرجع سابق، ص. 44-46.

هواري بومدين بأنّ النفط الجزائريّ ممزوج بدماء الشهداء الجزائريين[1]، حينها قامت الحكومة الفرنسية برفع قضية في محكمة العدل الدولية تلزم الجزائر بالتراجع عن تأميم النفط الجزائري، والالتزام باتفاقيات إيفيان سنة 1962 التي تنصّ على أنّ كلّ ما هو فوق الأرض ملك لجزائر، وكلّ ما هو تحت الأرض ملك للفرنسيين [2].

لقد كانت عملية التأميم محاولة متقدمة في التخلص على مستوى متقدم من الإستعمار الفرنسي والعمل للقضاء على آليات تأثيره في القرار الإقتصادي والسياسي من خلال قرار تأميم المحروقات وقانون التعريب مثلا .

إن هذا التوجه الجزائري في القضاء على آثار الإحتلال في جميع الميادين اصطدم بمشروع فرنسي جديد يهدف إلى الحفاظ على مستعمراتها من خلال آليات جديدة وهو ما ساههم في توتر العلاقات الثنائية و إبقائها على حالها فاستمرت فرنسا في معاملة الجزائر بمنطق الأبوة الذي رفضته هذه الأخيرة وتمسكت بإستقلالها الكامل والتام[3]، فعلى إثر قيام الجزائر بتأميم بترولها في سنة 1971 بنسبة 51 بالمائة[4] من الفروع الجزائرية للشركات الفرنسية والــتأميم الكامل لغيرها[5] قاموا بالتنديد بهذا القرار والإعلان عن مجابهته بالقوة حيث تدخل الرئيس الفرنسي"جورج بومبيدو" شخصيا ليعلن أنه كان من الضروري تأجيل القرار (قرار 20-02-1970) والمتعلق برفع سعر البترول من طرف الجزائر، والذي أدى إلى تعليق المفاوضات في 04-02-1971 من الجانب الفرنسي ومن ثم قيام الجزائر بإعلان قرار التأميم في 24-02-1971 وأنه لا يمكن تطبيقه لأن

---

(1) إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي**، مرجع سابق ،ص ص 123-169.

(2) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 111,(1966-1975),** dossier : **N°A.31.2.0 «les hydrocarbures en Algérie bilan de l'année 1971**».

(3) عبد المالك حطاب، مرجع سابق، ص 195.

(4) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°111,(1966-1975),** dossier **: N°A.31.2.4, «Senat, seance du 27/04/1971», p226.**

(5)عاطف سليمان، مرجع سابق، ص 154

مسألة البترول ترتبط بمسائل العلاقات الأخرى[1] في إشارة منه أن العامل الإستراتيجي في التقارب والتباعد بين البلدين هو النفط على وجه الخصوص والمحروقات بصفة عامة، خاصة فيما يتعلق بالأساليب وبالطريقة التي تم بها حيث إدعت فرنسا أن عملية التأميم كانت مفاجئة لها وأنها منافية للقوانين والأعراف الدولية والإتفاقيات القائمة بين البلدين[2] .

لكنهم فشلوا في هذا التهديد الذي ادى إلى فشلهم في المفاوضات التي قاطعوا على اثرها بترول الجزائر والذي وصفوه بانه بترول أحمر اي انه أصبح تحت الهيمنة السوفياتية الشيوعية ودعوا الشركات الفرنسية للبترول -CFP ELF-ERAP إلى التفاوض مباشرة مع الطرف الجزائري[3] محافظين بذلك على خط الرجعة[4] .

وعلى إثر هذه الأزمة الحادة بين البلدين إتضحت الأهداف البترولية الجديدة، كما إتضحت أهداف فرنسا الإقتصادية العامة من قبل قصد محاصرة الثورة الجزائرية لاسيما بعدما إطلعت على الأموال الضخمة التي رصدتها لإنجاح المخطط الرباعي [5]، إلا أن حاجة فرنسا المتواصلة إلى الغاز الطبيعي رغم ما قامت به من مجهودات في مجال البحث عن بدائل الطاقة أجبرتها على مراجعة قراراتها ومواقفها والعودة من جديد للبحث من أجل بناء علاقات ثنائية تخدم مصلحة البلدين [6]

---

[1] بول بالطا و كلودين ريللو، **استراتيجية بومدين**، مرجع سابق، ص ص 146-147.

[2] Daniel Colorad, op.cit, p 303 .

[3] Charles Saint –prot, **La France et le renouveau arabe de Charles de Gaulle à Valery Giscard d'Estaing**, édition copernic, France, 1982, pp158-159.

وانظر أيضا:

L'ordonnance **n° 71-22 du 12 avril 1971** définissant le cadre dans lequel s'exerce l'activité des sociétés étrangères dans de domaine de la recherche et de l'exploitation des hydrocarbures liquides.

[4] Charles Saint –prot, op.cit, p 158 .

[5] صالح سعود، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر للفترة من 1962-1981**، مرجع سابق، ص ص146، 147.

[6] Paul Balta et Claudine Rulleau , **L'Algérie des Algériens vingt ans après** , op.cit, **p158 .**

لم تكن الإتفاقيات التي أبرمت بين الجزائر وفرنسا إثر الإستقلال ولا إتفاقيات إيفيان لتلبي الإحتياج ولا المنتظر لتحقيق المصالح الأساسية للجزائر لأن الجانب الفرنسي لم يكن يبحث في جميع المستويات إلا على ضمان إستمراره، بل إن اتفاقية 29 جويلية 1965 كانت تقتضي إنشاء جمعية تعاونية المنقبين لمدة أقصاها ثلاث عشرة سنة والشركات الفرنسية تكون مجبرة على أن تستثمر في الجزائر مجموع رأسمالها يخصم منه التكاليف الإجتماعية والأرباح الصافية من الضرائب، وحجم الضرائب محدد بـــ 55% ومع ذلك فإن الميزان التجاري بقي لصالح فرنسا[1]

لقد تحركت الآلة الفرنسية بكل قواها المؤسساتية ودبلوماسياتها عند إعلان التأميم في ذكرى عيد العمال الجزائريين الذي إحتضنته دار الشعب في 24 فيفري 1971 أين أعلن الرئيس بومدين عن تأميم البترول الجزائري بنسبة 51%والغاز ووسائل نقله بنسبة 100% وبعد 38 يوما من النقاش بين بوتفليقة و أورتولي حول الجباية وإمضاء إتفاق قبل عشرين يوم من التأميم ومطالبة الجزائر بمبلغ 600 مليون دينار مقدما من الشركات الفرنسية للخزينة العمومية الجزائرية كتسبيق قبل 3 فيفري ولكن في 4 فيفري طلبت الحكومة الفرنسية مهلة تفكير ترى من خلالها نتائج إجتماع طهران وطرابلس ومستوى الرسوم الجبائية الناتجة في الإجتماعين [2].

كان من الأسباب الدافعة لأن تثور ثائرة الفرنسيين، أن التأميم إستثار في أذهانهم بالفعل ذكريات تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس، وهكذا فرض حصار على تسويق البترول الجزائري، الذي وصف آنذاك بأنه بترول أحمر متأثر بالشيوعية وقد رد الرئيس بومدين قائلا "إنه إذا كان بترولنا أحمر فإنه تلون بدماء شهداءنا، الذين يعدون بالملايين منذ الغزو الفرنسي[3].

(1) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 111,(1966-1975),** dossier : N°A.31.2.0 ,**«les hydrocarbures en Algérie bilan de l'année 1971»**.
(2) Ibid.
(3) محي الدين عميمور، **أيام مع الرئيس هواري بومدين– وذكريات أخرى**، ، ط3، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 437..

وانتقاما من الجزائر تعرض بعض العمال الجزائريين في فرنسا وعددهم 700.000 للعنف وسوء المعاملة وهكذا توقفت السوق الفرنسية عن إستقبال النفط الجزائري إبتداءا من أفريل 1971، وراحت فرنسا تحرض على مقاطعة البترول الجزائري ثم بدأت تمارس ضغوطا [(1)]حول تسويق النبيذ[(2)] والتمر الجزائري، في الوقت الذي رفعت الجزائر سعر نفطها إلى 3.60 دولار مع إعلان استعدادها لدفع تعويضات عن التأميمات [(3)].

لم يكن التأميم وليد عام 1971 بل كان إستقلالا جديدا بالنسبة للجزائر أو بيان أول نوفمبر جديد تمثل في معركة البترول، الذي حرر الجزائر من تعسف الشراكة الفرنسية تحت إسم التعاون في التنقيب من 1966 إلى 1970، وحل عقدة إيفيان بالتأميم[(4)] الذي توج مسارا كان قبل ذلك، والدليل على ذلك أحداث جوان 1967 التي أممت خلالها الجزائر الشركات البترولية الأمريكية والبريطانية، وفي سنة 1968 أممت جميع الشركات الأجنبية التي تقوم بتوزبع البترول في الجزائر، حيث كانت هذه الشركات تحتكر ثلث شبكة التوزيع، كما تم في ذات الوقت تأميم مشتقات النفط وكذا الأسمدة الآزوتية في كل مجالات التصنيع والتوزيع والتسويق، ولم تصل سنة 1970 إلا والجزائر تمتلك النسبة التالية: البحث 60 %، التوزيع 100 %،الإستخراج 33.33 %، النقل والري 7.66 %، التكرير 80 %.

أما الدليل الآخر فيتمثل في المدارس العليا التي أنشأتها الجزائر والمتمثلة في المعهد الإفريقي للمحروقات سنة 1964،وقد تخرج منه مئات المهندسين، ثم معهد البترول الجزائري وكانت سوناطراك مكلفة مبدئيا بنقل وتسويق المحروقات، وكانت الأهم من بين

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975), « Les intrigues françaises contre l'Algérie , Le problème du vin** » .

(2) Archives Nationales, **Ag/5(2) /58** « **Le vin Algérien** ».

(3) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°111,(1966-1975),** dossier : **N°A.31.2.0 «les mesures unilatérales prises par l'Algérie».**

(4) *Révolution africaine*, N°418, «**24 février 1971, la double victoire », 2mars 1972.**

كل الشركات الوطنية، لقد كانت موجودة وعاملة في ميدان بناء أنابيب حوض الحمراء – أرزيو مسدار– سكيكدة، كما كانت موجودة وعاملة في ميدان التحويل بفضل مصانع تكرير أرزيو وسكيكدة، وفي مجال التسويق أيضا بفضل ما تبرمه من إتفاقيات مع الشركات والتجمعات الأجنبية، وكانت تملك إحتكار توزيع المحروقات في السوق الوطنية بواسطة التأميمات [1] .

كما دخلت الجزائر في مسار توسيع الشراكة حيث إنطلق في الجزائر شكل آخر من التعاون مع السوفيات والأمريكان وتم إستقدام 700 متعاون روسي للتأطير بعد إستقبال بومدين للسفير الروسي "سيرج قروزينوف" ومن هنا بدأت مرحلة من تعدد الشركاء في القطاع البترولي[2].

لقد أخذت الجزائر على عاتقها " إعطاء المحتوى الإقتصادي للإستقلال السياسي وذلك ببناء قاعدة صناعية قوية وكاملة وواجهت محاربة شرسة من الخارج ونوعا من العجز عن تفهم الأهداف الحقيقية في الداخل، وحول هذه النقطة بالذات فإن العجز عن التفهم الكامل يتصل بالتربية والتكوين السياسي رغم أن الإطارات معذورة لأنها كانت تفتقر إلى التجربة وإلى الماضي الصناعي وتقاليده فخبرتها مستمدة أساسا من المدرسة الغربية والفرنسية خاصة" [3].

كما وضعت " الأسس المتينة لبناء النهضة الصناعية القوية، حيث كانت الفترة منذ 1969 مرحلة إسترجاع الثروات الطبيعية للجزائر وجعلها في خدمة مصلحة الشعب الجزائري وتأميم الشركات الخاصة والأجنبية مثل شركة الأبحاث والإستغلالات المنجمية،

---

(1) مناوي الزبير، «**تأميم المحروقات قرار في مستوى التحديات**»، *مجلة الجيش*، العدد 331، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، ص 13.

(2) Etienne Mallarde , « **Pétrole algérien, une nouvelle fable de M. Abdessalam** », *Le Combat,* lundi 17 mars 1969 .

(3) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 111,(1966-1975)**, dossier : **N°A.31.2.0 «les mesures unilatérales prises par l'Algérie».**

شركة التأمين والبنوك، وشركات توزيع البترول وحل شركة كهرباء وغاز الجزائر وإنشاء الشركة الوطنية للكهرباء والغاز[1]، وقد شملت هذه الحملة الشركات المتوسطة الحجم مثل شركات النقل والصناعات الغذائية، بعد أن هيمن عليها الرأسمال الأجنبي [2].

ولتجاوز هذا التأخر قال هواري بومدين في هذا الصدد إن سياسة التصنيع هذه تعني خلق" أسواق جديدة لمواجهة الإستغلال الإمبريالي وهذا هو الهدف البعيد الذي رسمناه في مشاريعنا، فإن تأميم الثروات الباطنية للأرض مثل إسترجاع الأراضي كان إجراء ضروريا دونه تكون كل محاولات التصنيع للخروج من التخلف باطلة وفاشلة، وفي طريق التصنيع كان لابد للمرحلة الأولى أن تمر بإمتلاك المواد الأولية، وعلى هذا فإن تأميم الثروات المنجمية قد فرض نفسه كضرورة أولى[3].

واعتبر بومدين أن نظرة الفرنسيين الإستعلائية[4] للجزائريين لا تغير من الحقائق ومن أهمها الحاجة الملحة للفرنسيين إلى السوق الجزائرية ففي نظرهم نحن متخلفون كما يروننا ولكنهم لا يستطيعون الإستغناء عنا لأننا اسواقهم الضرورية" [5].

وقد كانت النظرة الجزائرية على صواب فبعد 50 يوما أعلنت الخارجية الفرنسية أن الموقف الأخير يفرض إعادة إستئناف المفاوضات مع الجزائر وقبلت بشروط الجزائر[6] بعد جدل طويل عكسته جلسات مجلس الشيوخ الفرنسي التي أصبحت تسمي الجزائر بإسم

---

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 108,(1966-1975)**, dossier : **N°A.30.1.1, «Transfert à l'Algérie d'electricite et Gaz d'Algérie»**.

(2) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 110 ,(1967-1972),** dossier : **N°A.30.2.3, «industrie, relation franco-Algériennes en matiere industrielle»** et **J.O.R ALG**. N°**65** , 01/08/1969, PP618-640.

(3) إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي**، مرجع سابق، ص ص 123-169.

(4) Alain peyrefitte, op.cit, p51 .

(5) إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي**، مرجع سابق، ص ص 123-169

(6) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°111,(1966-1975),** dossier : N° **A.31.2.0 «les hydrocarbures en Algérie bilan de l'année 1971**».

جزائر بومدين[1] وإستعرضت كل الطرق التي يمكن للحكومة الفرنسية أن تسلكها ولكنها وجدت أن كل الطرق تفرض العودة إلى الجزائر التي ظلت محروقاتها تدير مصانع فرنسا وتضيء شوارع باريس[2].

5. الجالية الجزائرية

كانت الجالية الجزائرية بإستمرار أحد العوامل المهمة في العلاقات البينية الفرنسية الجزائرية، وبالرغم من حالات التوتر التي تمس أحيانا العلاقات الثنائية فقد كانت الجالية أحد عوامل التقارب بين البلدين، فهي في رؤية الدبلوماسية الجزائرية في حالة تفاعل إيجابي مع العلاقات والمستفيد من حالة التحسن في العلاقات بين الجزائر وفرنسا بإعتبار إستمرار الظاهرة التي بقيت على الدوام عامل تقارب وفاعل ومستفيد من تحسن الوضعية النوعية لتلك العلاقات الثنائية[3].

إن الجالية الجزائرية في فرنسا كانت نتيجة سياسة التهجير التي فرضها الإستعمار من خلال مسلسل نزع الملكية و تفكيك المجتمع من ما أدى إلى نزوح جيوش من السكان باتجاه فرنسا، وتطورت هذه الهجرة بعد نهاية الحرب العالمية الاولى وأصبحت حقلا للحركات الوطنية في القطاع العمالي إستمر في التطور بعد الإستقلال وفرض نفسه في العلاقات البينية والإتفاقيات التي أبرمت وتطورت حسب تطور الظروف السياسية والإقتصادية للجزائر من جهة، وفرنسا من جهة ثانية لأن هذه الجالية التي كانت عام 1962 تقدر ب 509096 مهاجر تحولت عام 1972 إلى 1136382 مهاجر مما يعني دورها في الفعل السياسي والإقتصادي وتحولت إلى قوة تأثير سلبي أو ايجابي في العلاقات[4] .

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N°111,(1966-1975),** dossier **: N° A.31.2.4, «Senat, seance du 27/04/1971», p226.**

(2) **Pv senat.seance** du 27avril.1971 , p225.

(3) **تصريح صحفي لوزير الخارجية**، رمضان لعمامرة، *صحيفة البلاد*، ماي 2016.

(4) حسان بوقنطار، مرجع سابق، ص ص 103-105 .

إن الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا تعد همزة وصل لنسج علاقات شراكة وتعاون متينة ودائمة بين الجزائر وفرنسا حيث كانت نتيجة هجرة اليد العاملة إلى فرنسا ترجمتها عدة إتفاقيات أبرزها كانت إتفاقية تنقل الأشخاص[1] واليد العاملة الجزائرية المبرمة بين البلدين في سنة 1968 حيث بلغ عدد المهاجرين وفق هذه الإتفاقية ب 25000 مهاجر مابين 1968 و1971 إلا أنه تم مراجعتها في سنة 1973 [2]على إثر تأزم العلاقات الفرنسية الجزائرية جراء تأميم المحروقات عام 1971 فهي تمتلك نخبة يقدر عددها بأكثر من 400 ألف مسير وإطار بمؤسسات ذات مستوى عال بفرنسا وبذلك فهي تمثل "الورقة الرابحة" لتسهيل وتعميق التعاون بين البلدين في مجال الإستثمار والشراكة بما يكمل كل منهما الآخر في شتى النشاطات الإقتصادية وترقية العلاقة المتينة في مجال الإستثمار وجعلها جسرا بين أوروبا وافريقيا[3]

بل أن الجالية مصلحة مشتركة بأبعادها الإقتصادية والسياسية والثقافية وموقعها في منظومة العلاقات ينعكس فيه مستوى العمل على حماية الحقوق والدور الوظيفي لها لان هناك مصالح مشتركة ومشاريع مشتركة ومن بين المصالح التي تكتسي أهمية كبرى لنا هو كرامة المواطن الجزائري في فرنسا حتى يلعب دورا في تحسين العلاقات بين البلدين وتطويرها وفتح آفاق جديدة في تلك العلاقات، وبطبيعة الحال هناك مصالح خاصة ومصالح متعددة وهناك مجالات جد معقدة والجزائر حريصة على إستقلالها وعلى مسائل دولية عادلة، فللجزائر مواقف مبدئية ومواقف ثابتة [4].

(1) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21,(1966/1975)**, dossier : **A10.1.2.** **« Accord relatif à la circulation, à l'emploi et au séjour en France des ressortissants Algériens et de leurs familles », Alger , 27/12/1968**.

(2) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975),** dossier :A10.2.0. **« Note de synthese relations franco-Algériennes :Main d'oeuvre** » , 28/06/1973, p 15 .

(3) قاسي أيت يعلى، رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بفرنسا، " **العلاقات الفرنسية الجزائرية جسر أوروبا – إفريقيا** "، المنتدى الاقتصادي الجزائر – فرنسا، تلمسان، 12 مارس2016

(4) **تصريح صحفي لوزير الخارجية،** مرجع سابق.

ولقد كانت الجالية حاضرة في الإتفاقيات الأولى للإستقلال حيث تضمنت إهتماماتها إتفاقية المبادلات المالية المبرمة في 1966/12/23 والتي تتعلق بالمبادلات المالية المتعلقة بالبريد مما ينصرف أصلا إلى التعاملات المتعلقة بالجالية وإحتياجاتها في التبادلات المالية اليومية والتحويلات التي مثَلت عاملا كبيرا في إستقرار الجالية نظرا للوضع الإجتماعي الصعب الذي خلَفه الإستعمار وفرض على الجالية الجزائرية تكاليف الإعالة للعديد من أصولهم وفروعهم العائلية (1) .

إن الهجرة الكبيرة نحو فرنسا دفعت بالجزائريين إلى أن يصبحوا ظاهرة مميزة بسبب النظرة الإستعمارية للإنسان الجزائري التي لم تسمح له بأن يكون أكثر من عامل يدوي يعكس الإستغلال الإقطاعي مما جعل الجالية تصبح حقلا للنضال منذ العشرينيات من القرن الماضي ثم تبلور في نضال الجالية بنقل الحركة الوطنية إلى المهجر، فرغم المحن والمآسي كانت الهجرة وراء ظهور أكبر تنظيم سياسي ألا وهو نجم شمال إفريقيا الذي أصبح تحت تصرف الجالية الجزائرية وأسس من خلاله لنداء الحرية و الإستقلال وإستوعب مكونات الجالية المختلفة، وأهمها العمال لأن مؤسسيه وعلى رأسهم الحاج علي عبد القادر(2) كانوا عمالا ونقابيين (3)

كما كان للطلبة دور وحضور في فعاليات النجم كفضاء للجالية الجزائرية التي كانت تناضل وسط فضاء الشمال الإفريقي، ومن أهم القوى الطلابية في هذه الفترة جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا التي " ساهمت بدور كبير في إعادة بعث النجم من جديد،

---

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975), « l'emigration Algériene en france»** .

(2) Djanina Messali-Benkelfat, **Une vie partagee avec Messali Hadj mon père,** editions HIBR , Alger, 2013, pp 26-27 .

(3) **لخضر عواريب، "جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا وعلاقتها بالتيار الاستقلالي في الجزائر"، *مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية*، العدد24، جوان 2016، نقلا عن** مالك بن نبي، **مذكرات شاهد القرن،** ط 01، دار الفكر، دمشق ،1970، ص، 245-249.

من خلال عقد العديد من الإجتماعات بين مصالي الحاج ومالك بن نبي وأحمد بن ميلاد، وقد توجت هذه الإجتماعات بعقد مهرجان كبير للنجم حضره عدد معتبر من العمال والطلبة وبعض الشخصيات الفرنسية، وساهم أعضاء الجمعية في إنجاحه وحسن تنظيمه، وقد أدى ذلك إلى تمتين الروابط بين النجم والجمعية وانتهى بعقد اتفاقية بينهما يوم 04 جوان 1933 نتج عنها انخراط الطلبة بقوة في صفوف النجم والمشاركة في مختلف أنشطته ومهرجاناته، والمساهمة بكتاباتهم في جريدة الأمة"[1].

وبناء على نشاط هذا الحزب تبلورت بين أبناء الجالية الجزائرية فكرة النضال السياسي من أجل الإستقلال و أصبح لدى الأغلبية إحدى المسلمات، وقد جسد هذا الشعور الوطني فيما بعد حزب الشعب الجزائري، الذي نقل النضال السياسي من الجزائر إلى فرنسا واستطاع بدوره استقطاب أعداد هائلة من الجزائريين إلى صفوفه و تأسيس هياكل قاعدية له في فرنسا ذاتها.

يعود الفضل في تأسيس هذه الهياكل داخل التراب الفرنسي إلى الدور الذي لعبه مصالي الحاج و المكانة التي استطاع أن يحتلها بين أفراد الجالية الجزائرية و هذا أكسبه شعبية كبيرة إلتفت حوله و لفترة طويلة منذ نضالات نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب [2].

ومع اندلاع الثورة رأت جبهة التحرير في العمل المسلح الطريق الوحيد المؤدي للإستقلال، ومن جهة أخرى رأت ضرورة تعبئة المهاجرين الجزائريين وترسيخ فكرة الثورة المسلحة، لذا عملت هذه الأقلية على خلق نواة لفدرالية جبهة التحرير الوطنية داخل التراب الفرنسي، ولم تتمكن الجبهة من السيطرة على مناطق تواجد المهاجرين الجزائريين في فرنسا في بداية 1957، ولم تستطع بسط فكرتها التحررية إلا عام 1959 نظرا لرفض المصاليين وقوة حضور رمزية الزعيم وسط الجالية وتأسيسه لفدرالية فرنسا

[1] لخضر عواريب، مرجع سابق، ص، 245-249.

[2] زوزو عبد الحميد، مرجع سابق، ص 186.

لحركة انتصار الحريات[1]، ثم تحول عمل الثورة إلى منظمة خاصة تحت إشراف فيدرالية جبهة التحرير من أجل تنظيم الجهد وسرعة التنفيذ.

وكانت منطقة لعراش بالمغرب مركز تدريب أعضاء منظمة خاصة ظهرت في فرنسا عام 1957، وهدفها القيام بأعمال زعزعة الإستقرار الداخلي وتشتيت تركيز الإستعمار على الثورة[2] عبر عمليات متوالية ضد قطاعات حيوية فرنسية دفعت الفرنسيين إلى تطبيق حظر التجول والإعتقالات العشوائية قصد تطويق مناضلي جبهة التحرير الوطني و كان منذ 27 أوت 1958 والى غاية مظاهرات 17 أكتوبر 1961[3]، التي قامت بها فدرالية جبهة التحرير الوطني، و كانت نقلة نوعية للثورة خارج حدودها الإقليمية، وتأكيد قوة الترابط بين أبناء الجزائر في الداخل والخارج مما حول هذا اليوم في ذاكرة الجزائريين إلى يوم وطني للهجرة .

وقد تطورت الأدوار الوظيفية للجالية على المستويين الجزائري والفرنسي في خطوط متقاطعة حسب المصالح، وخاصة الانتخابات التي يظهر دور الجالية واضحا في كل مناسباتها وتشكل حالة تجاذب بين الجزائر وفرنسا من جهة وبين الأحزاب الفرنسية ذاتها لحجم الكتلة الإنتخابية التي أصبح تمثلها ملايين المهاجرين .

ويعكس وجود مؤسسات استراتيجية للمهاجرين على غرار مسجد باريس صورة من صور حضور الهوية والمرافقة الوطنية للجالية في مسارها المعقد وحتى الصراع الحاصل بين القرار الجزائري بعد الإستقلال والقرار الفرنسي حول المسجد يستدعي ذلك الرهان على الجالية وليس وجود المسؤول الأول على هذا الموقع الهام في حياة الجالية الجزائرية من خزانة القوة الثالثة التي أسستها فرنسا لتحكم بها الجزائر إلا مرآة عاكسة

---

(1) محمد ياحي، " **النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا** "،الملتقى الوطني حول الجرة الجزائرية ،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

(2) سعدي بوزيان، **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر54**، مرجع سابق، ص 36 .

(3) *أسبوعية المجاهد*، « **يقظة أم انتفاضة عابرة؟** »، 1 نوفمبر، 1960، العدد الخاص 81.

لطبيعة الصراع في فضاء الجالية لأن دليل بوبكر هو نجل حمزة بوبكر الذي قاد الحوار مع أعيان الصحراء حول الجمهورية الصحراوية التي كانت فرنسا تريد أن تجسد ملها فصل الصحراء، كما أن مؤسس المسجد كان هو بن غبريط قدور[1] الذي حاولت من خلاله فرنسا أن يكون لها تاثير في الجالية الجزائرية عبر الدين الإسلامي الذي يمثله علماء موالون لها في وجه الحركة الوطنية ومن بينها جمعية العلماء وحزب الشعب.

وقد كانت الإتفاقيات المبرمة في 1968 تعكس الأهمية الإقتصادية المشتركة للبلدين وخاصة فرنسا[2]، التي كان تحتاج الى ربط اقتصادها بمنابع اليد العاملة والإلتفاف على الإقتصاد الجزائري و جعله مكملا للإقتصاد الفرنسي من ناحية تزويده بالمواد الأولية و اليد العاملة المهاجرة خلال معاهدات التنقل[3] السهل للمهاجرين وعائلاتهم التي تمثل اليد العاملة البسيطة والأقل تكاليف وهو ما فرض على الجزائر إلحاقا آخر ورهن الكثير من مواقفها مراعاة لمصالح جاليتها.

وحفاظا على مصالح الجالية التي تشكل أهمية لدى الجزائر تحافظ الجزائر على جسور الصداقة مع فرنسا لأن تلك الجسور هي التي يمكن أن تسمح بأن تضمن الجزائر لأفراد جاليتها في فرنسا، وتعطيها الإمكانيات التي تسمح لها بتطوير علاقاتها مع بلدها الأصلي وترقية علاقات نوعية مع البلد المستقبِل" ضمن الحوار القائم على فهم المصالح المشتركة في التعاون والذي من خلاله يستطيع الطرفان تجاوز الصعوبات مهما كانت طبيعتها اعتقادا أن ظاهرة الجالية تشكل معينا لا ينضب من التعاون والتضامن بين

---

(1) A.M.A. E, Service de liason avec l'Algérie, **carton N° 12,(1962-1967)**, dossier :n° 25580. **«Mosquée de paris » , 29/10/1962**.

(2) Le Décret **n° 69-243 du 18 /03/ 1969** portant publication de l' accord entre le gouvernement de la république Française et la république Algérienne démocratique et populaire relatif à la ciculation à l'emploi et au séjour en France des ressortissants Algériens et leurs familles, alger , 27/12/1968 , J.O.R.F , 22/03/1969

(3) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21,(1966-1975)**, dossier :A10.1.2. **« Accord relatif à la circulation, à l'emploi et au séjour en France des ressortissants Algériens et de leurs familles » Alger , 27/12/1968**.

المقاطعات الفرنسية والجزائرية وبإمكانها أن تلعب دورا رئيسا لا يمكن أن تلعبه إلا الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا لإقامة جسور حقيقية

ومع أن الجالية من هذا المنظور كانت نتاج الإتفاقيات المشتركة ظلت هناك ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي لم تكن خاصة بالجزائريين، لكن الجزائر لم تتج منها منذ الإستقلال على أكثر من مستوى لأن باريس كباقي العواصم الأوروبية كانت ولا تزال مقرا للعديد من الأحزاب والجماعات السياسية المعارضة والكفاءات العلمية التي تختار البقاء في الهجرة وملجأ للحراقة الشباب وغيرهم من المهاجرين الجزائريين الذين ينخرطون وسط الجالية وتصبح لهم وضعيات تمكنهم من المساهمة في بناء الجزائر، سواء من ناحية التحويلات المالية بالعملة الصعبة إلى داخل الجزائر، أو من ناحية الاستفادة من الكفاءات المهاجرة، ما يعني أنّ الإقتصاد الجزائريّ مستفيد من الإقتصاديات الأوروبية في هذا الجانب من العمال المهاجرين كما أن الإقتصاد الأوروبي ظل مستفيدا ايضا، وخصوصا الإقتصاد الفرنسيّ مما فرض الفرنسيين أن يدركوا بأنهم يخسرون الكثير بسبب تراجع علاقاتهم مع العمال المهاجرين من الجزائر لأن فرنسا لو طلبت من العمال الفرنسيين أن يقوموا بما يقوم به العامل الجزائري لوجب عليها أن تدفع له أضعافا من الأجور[1] .

ومهما يكن من أمر فإن محاولة بقاء ملف الهجرة و المهاجرين الجزائريين في يد فرنسا للضغط على الجزائر على اعتبار أنها تستعمله متى تشاء و كيفما تشاء لأن هذا الملف الحساس و الخطير له تبعات على الجزائر بصفة خاصة في الجوانب الإجتماعية والثقافية والإقتصادية وحتى السياسية والسلطات الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول تعرف جيدا أن الطرف الذي يمسك بجميع خيوط هذا الملف يكون هو صاحب التأثير و بالتالي يمارس الضغط و يصوغ القرارات [2].

---

[1] مجموعة من الباحثين، أعمال الملتقى الوطني حول: **استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 19، 36، 91،102، 162.

[2] لزهر بديدة، مرجع سابق، ص23.

ثالثا : الأبعاد الإستراتيجية :

1. القوة الثالثة :

كانت القوة الثالثة في استراتيجية فرنسا تتطور كحالة مستمرة في أشكال متعددة، مثل قبائل المخزن أو القياد و الباشغوات أو الصبايحية[1]، أو برنامج تجنيد الإطارات القوات المتخصصة لشمال إفريقيا، أو الجناح المسلح للحركة الوطنية الجزائرية أو جيش تحرير الشعب الجزائري، أو حركة الشريف بن سعدي، أو الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي الديغولية أو الحركى الذين تحولوا إلى مشكل سياسي طويل المدى [2]

ومع تطور الحالة الإستعمارية حرصت فرنسا على اتخاذ العديد من الآليات التي تبقي تأثيرها في العلاقات وابقائها في دائرة التقارب لأن فك الإرتباط بينها وبين الجزائر سيفتح المجال لشراكات جزائرية مع قوى دولية أخرى تؤثر على النفوذ وميزان القوة في منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث رفضت الجزائر الوجود السوفياتي في المنطقة بالمقابل لم تتحصل موسكو على موافقة الجزائر الحصول على خدمات مرفقية في الحوض المتوسط بسبب وجود أسطولها القابع في البحر الأبيض المتوسط و أكثر من ذلك فإن الجزائر حافظت على الموقفها الحازم الداعي إلى سحب و مغادرة الأسطولين السوفياتي والأمريكي من المنطقة حيث وصفتهم بالغرباء على المنطقة [3] .

ومن كثرة الآليات وتنوعها أصبح يطلق مصطلح حزب فرنسا في الساحة الجزائرية الرافضة لهذا التوجه على مجموع القوى المؤثرة في القرار الجزائري لصالح تقارب العلاقات مع فرنسا والحفاظ على مصالحها والشراكة المستمرة معها .

---

(1) FR ANOM , GGA N° :1E1/44 « **état des officiers de spahis** »

(2) مجموعة من الباحثين، أعمال الملتقى الوطني حول: **استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة**، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 19 و36 و91و102 و162.

(3) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975),** dossier :A10.2.0. « **Note de synthese relations franco-Algériennes** » , 28/06/1973, p 08.

ويضعنا الدور الفعال للدبلوماسية الفرنسية في الجزائر أمام صورة مميزة عن الحرص الفرنسي على إبقاء العلاقات الجزائرية الفرنسية في شكل التقارب و ربما التماهي عبر متابعة وتحليل المشهد السياسي اليومي والمقترحات المتعددة والمحينة أمام مؤسسات القرار الفرنسي المختلفة للقيام بما يلزم لضمان إستمرارية النفوذ الفرنسي في الجزائر[1]، هذه المتابعة التي تعكسها علب الأرشيف الفرنسي بشكل مثير وهي تعطينا صورة دقيقة لحركة الإقتصاد والسياسة وحركة الأشخاص وقرارات السلط وتحركات المؤسسات الأمنية المختلفة وحتى الإمكانات الإقتصادية والصفقات والإتصالات وحتى الحوارات الشخصية مع أية جهة مما يمكنها من توفير قيمة إضافية لصالح إبقاء الإمتياز الفرنسي في الجزائر[2].

ويمس هذا التحسس المستمر كل الملفات التي تؤثرعلى العلاقات وترسم خط بيانها تقاربا وتباعدا ومن أهمها ملفات الإقتصاد والهجرة والحركات المناهضة أو المؤيدة للنفوذ الفرنسي في البلاد [3] وحالة التجاذب داخل مراكز القرار في الجزائر والتحولات الفكرية والثقافية والعلاقات المستحدثة بأي اتجاه وحتى حركة الإنسجام الإجتماعي وخلافات مكونات المجتمع من السكان والعروش وخاصة الملفات المتعلقة بالولايات ذات الخصوصية العرقية أو المذهبية حيث كانت السفارة الفرنسية وقنصلياتها في الأغواط وعنابة ووهران تتابع الشاردة والواردة وتبقي القرار الفرنسي ملما بحيثيات وبيئة التعامل وإدارة العلاقات البينية بما يخدم المصالح الفرنسية فقط ويؤثر لصالحها في السياسات المالية والثقافية وغيرها [4].

---

(1) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22(1966-1975), Dossier : A10.2.0 « L'Algérie et les problemes mediterraneens », commission des affaires étrangères, séance du 01/04/1971.**

(2)Ibid.

(3) Ibid.

(4) A.M.A.E.E, Secrétariat D'Etat Aux Affaires Algériennes, carton **N° 155 ,(1959-1967),** n° 399/cons/c .

لقد أصبح التعاون بعد 1962 على غاية من الأهمية الاستراتيجية في الساسة الخارجية لفرنسا تجاه الجزائر إلى الحد الذي يصفه كوف دي مارفاي بأنه أصبح جزء ضمنيا لسياستنا الخارجية في حد ذاتها بل ويعطيها أهمية أكبر على غرار العديد من الدول[1] .

كان ديغول يحلم باستقلال الجزائر في إطار النفوذ الفرنسي، إذ يمنح لنفسه مهلة لتكوين قوة جزائرية، يكون لها نفوذ داخلي، لكنها مرتبطة بفرنسا، وحدّد لذلك مدة 10 سنوات لتنفيذ هذه الخطة، التي تنصّب مسؤولين جزائريين على بلادهم، لكنهم تابعين لفرنسا[2].

ولكن الثورة أفشلت تفكير ديغول الذي كان يريد أن يسلم شؤون الأمن للجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي الذين أدمجوا في القوة المحلية[3]، حيث استغل جيش التحرير الوطني ذلك و دعا عناصر القوة المحلية إلى الالتحاق به و قد كانت عناصر هذا الجيش الذي أُعد ليكون هو الأداة الضاربة للقوة الثالثة فانضموا أفرادا و جماعات و بذلك سقطت دعامة أخرى من الدعائم التي كان أعدها الإستعمار الفرنسي لتكون قوة جزائرية ثالثة تخدم الإستعمار الجديد[4]، وترافقها قوة إدارية يكون لها نفوذ في الجزائر[5]، وهذا وفق تصور لاكوست [6] الذي اقترح شراء ممتلكات المعمرين ليمنحها لاحقا للعرب الذين يتعاملون مع فرنسا حتى يجعلونهم رهائن لديهم، ويمكن استعمالهم في تكريس النفوذ الثقافي والسياسي والإقتصادي في جزائر الإستقلال، وهي كذلك سياسة تعود إلى خطاب ديغول في برازفيل خلال الحرب العالمية الثانية، حيث جمع المسؤولين الفرنسيين على مستعمرات إفريقيا في

---

(1) Andre Noushi , **la France et le monde arabe - depuis 1962**, **Mythes et réalités d'une ambition**, op. cit.,pp98-105

(2) ANOM , N° de carton : **14CAB/48**, dossier « **extraits caracteristiques de l'opinion musulmane » .**

(3)A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°126,(1959-1967)**, N° dossier : A10.1.1, **« La force locale », 10/05/1962**

(4) محمد الميلي، مصدر سابق، ص 216.

(5) تعود أصول القوة الثالثة الى القانون الإطار « La loi cadre » الذي وضعه لاكوست وسمح بتخريج أولى الدفعات الجزائرية المؤهلة إداريا قبل أن تنمو وتتطور في دواليب الإدارة الجزائرية الفتية لتصبح تيارا منجذبا الى دائرة النفوذ الفرنكوفوني الغربي و متعاطفا مع القيم الفرنسية عمليا و واقعيا . أنظر : ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 263.

(6) ANOM , FR, GGA N° de carton **12CAB/109 « Cabinet Lacost ».**

الكونغو، مقترحًا عليهم التخلي على التصرف في الشؤون الداخلية لصالح أبناء المستعمرات، شريطة أن يكونوا على ارتباط مع فرنسا التي تستغلّ الثروات والإنسان. [1]

ولعل الموظفين المرتبطين بفرنسا، والذين تولوا الإدارة الجزائرية بعد الإستقلال كان تأثيرهم على نفوذ المصالح الإستعمارية في بلادنا كبير ومهم فرضته ظروف الإنتقال من الثورة إلى الدولة حيث " إنه من الخطأ الإعتقاد أننا كنّا قادرين على تكوين إدارة جزائرية مئة بالمائة، ولهذا حاولنا الإستعانة بأي شخص يمكن أن يقدم خدمة للإستقلال، لأن المتعلمين من غير المفرنسين كانوا من خريجي الزيتونة والقاهرة، وهم في الغالب ليسوا مؤهلين للإدارة التقنية، و جميع الموظفين في تلك المصالح هم من الفرنسيين، فكان الإعتقاد أنه يجب تقديم الجزائريين الذين كانوا في الإدارات الفرنسية، على أساس أن إعطاءهم الفرصة من جديد، تجعلهم يفهمون أن الجزائر ليست ضدهم، وأنه حان الوقت لخدمة بلادهم، لكن للأسف، جزء كبير منهم جاء بأفكار منبثقة عن التكوين والثقافة الفرنسيتين، بشكل لم يكن منسجما مع الأفكار الوطنية الثورية، و كانوا لا يترددون في مواجهة المعربين بالقول "ماذا تفعلون أنتم أيها العرب إنكم لا تملكون شيئا"[2].

بل إن فرنسا ركزت على اختراق الجيش والتغلغل في دواليب المؤسسة العسكرية، دون أن تغفل القطاع الإداري، الذي ورث عشرات الآلاف من الموظفين المفرنسين في غياب شبه تام للأعوان المعربين الذين يمكنهم بناء مؤسسات تنسجم مع قيم ومبادئ الثورة التحريرية في أبعادها الثقافية والإجتماعية[3]، وهؤلاء أثّروا في عمل الإدارة الوطنية بعد الإستقلال، بزعم أنهم يفهمون شؤون الدولة الحديثة أفضل من الثوريين الوطنيين الذين ينظرون إليهم كمتخلفين، وأنه ليس في مقدورهم تسيير قطاعات الدولة، ومثل هذه النظرة لا تزال سائدة إلى اليوم لدى النخب التغريبية، ويعتقدون أنهم وحدهم مؤهلين لتلك المهام

---

(1) *أسبوعية المجاهد*،" **السراب الحقير**"، 11 جانفي ،1960، العدد59.

(2) بلعيد عبد السلام رئيس الحكومة الأسبق، **حوار مع جريدة** *الشروق*، موقع الشروق اون لاين 2015/12.

(3) شهادة المجاهد لخضر بورقعة حول "الحركى والقوة الثالثة"، مرجع سابق.

بحكم التكوين مثلما يتوهمون. وأعتقد أن التكوين الذي تلقّوه خلال الحقبة الإستعمارية، قد صقل عقلياتهم بتلك الأفكار الغريبة، هذه هي خلاصة تجاربي وعلاقاتي بأشخاص كثيرين من هذه الفئة [1].

لقد كانت سياسة الجنرال ديغول إيجاد القوة الدائمة في الجزائر لحماية الإستمرار في النفوذ الفرنسي على الأرض الجزائرية وما عليها من ثروات واتجاهات سياسية أو إديولوجية ولما صارت الثورة إلى مستوى اللارجعة بدأت عملية البحث عن القوة الثالثة التي تلبس المظاهر الجزائرية وتستبطن الفكرة والمصلحة الفرنسية وهو ما أدركه بومدين وعبر عنه بعد 1965 [2] .

وقد كانت عملية تمكين هذه القوة الثالثة على أرض الواقع بارزة بشكل أكبر خلال فترة التحضير للمفاوضات ثم استمرت كعامل رئيس للتقارب بين فرنسا والجزائر بما يخدم المصلحة الفرنسية في مختلف النواحي فالجنرال ديغول لم يكن يريد أن يخوض في التفاوض مع جبهة التحرير قبل أن يوجد لها أطرافا جزائرية تعارضها، كما أشارت إلى ذلك الإفتتاحية التي ظهرت في العدد من "المجاهد" تفضح مناورات السياسة الفرنسية.

وقد اعتبرت الثورة أن" الفرنسيين مازالوا يريدون أن ينهوا الحرب مع من لم يشن عليهم الحرب، وأن يخلقوا مفاوضين تتناسب مع هياكلهم كسوة التفاوض الذي يريدونه، لكي لا يكونوا وجها لوجه مع جبهة التحرير الوطني وإنهم يبحثون إلى اليوم عن "دائرة ثالثة" [3].

واعتبرت المجاهد أن قصة المفاوضين من غير الجبهة ترجع إلى غي مولي ولاكوست سنة 1956، ولكل فشل ثلاث سنوات من محاولة ايجاد البديل عن جبهة التحرير لم يقنع الفرنسيين بأنهم يحاولون العبث، حيث تبناها ديغول من بعدهما حاول أن يدخل بعض الجزائريين في حكومته حتى يعبد لهم الطريق فلم ينجح، وحاول أن يجري

---

(1) بلعيد عبد السلام، مصدر سابق.

(2) أحمد طالب الابراهيمي، **مذكرات جزائري**،، أحلام ومحن، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ج 1، ص221.

(3) *أسبوعية المجاهد*، "**السراب الحقير**"، 11جانفي ،1960، العدد59.

انتخابات تعطيه الرجال الذين يبحث عنهم ولكن دون جدوى، وأرسل دي لوفريي إلى الجزائر مدير ديوانه في باريس لإتمام المهمة مع من قبلها [1]، وكان أخطر ما في هذه الخيانة هو أن يوهم أصحابها الشعب الجزائري بواسطة الدعاية الفرنسية بأنهم يعملون بإتقان سري مع جبهة التحرير.

كما تحدثت المجاهد عن تجنيد من نوع آخر يقوم به الفرنسيون ليقيموا الدليل –مهما كان الثمن– على أن الجبهة لا تمثل وحدها الرأي العام الجزائري [2] ولا يمكن التفاوض مع ممثليها وحدهم بشأن مستقبل الجزائر في محاولة الإيهام بأن هناك قوة أخرى أو قوات أخرى من الجزائريين خارج جبهة التحرير يجب التفاوض معهم.

وإلى جانب ذلك كان الإلتفاف على الثورة عبر محاولة رجال ديغول " أن يبعثوا إلى الوجود من يسمونهم بالفرنسيين التقدميين من أمثال : مونتالدو، و شيافينو، وبوجار، وليحشروهم مع مكونات دينية وقبلية موالية للسياسة الفرنسية في الصحراء و في وهران وفي الجزائر العاصمة، وأخيرا ما سمي بالحركة البربرية الإفريقية، وكل هذه الأجهزة المجندة لتكون – القوة الثالثة – قد خصصت لها أموال طائلة من – الصندوق الأسود – الفرنسي، وهي التي سماها ديغول يوم 10 نوفمبر 1959 بالحزب الكبير للرقي الجزائري، وهي التي يجب أن تحضر أي مفاوضة تفتحها فرنسا مع جبهة التحرير" [3].

واعتبرت الثورة أن محاولة إيجاد "القوة الثالثة" إنما هو استمرار ديغول في تجربته "السياسية" الخاسرة مثلما واصل تجربته "العسكرية" الفاشلة على يد الجنرال شال في وقت أصبحت " أرض الجزائر لا تتسع لقوة ثالثة وأن الأرض الإفريقية لم تعد تنبت أعشاب الخيانة التي يتغذى منها الإستعمار [4] .

---

(1) *أسبوعية المجاهد*، "**السراب الحقير**"، مصدر سابق.

(2) نفسه.

(3) نفسه.

(4) *نفسه*.

ويمكن القول أن القوة الثالثة كانت تتبلور في سياسة فرنسا بأشكال متعددة ومع تطور الثورة توجّه التفكير الفرنسي إلى الإستثمار في العنصر البشري بدل إستنزاف قواها العسكرية والإقتصادية في حروب الإستعمار التقليدي، لذا أعتقد أن إلتحاق هؤلاء الضباط الجزائريين بالثورة ربما يندرج ضمن هذه الرؤية الإستراتيجية، التي تهدف إلى الإستفادة من ولاء وخدمات تلك النخبة في المستقبل، والفرق هنا، هو أن المخطط الفرنسي في الجزائر كان على المدى البعيد أي في غضون 20 إلى 30 سنة، لأنها واجهت تراكمات ثورة شعبية عارمة، وكان يفترض واقعيا أن تبدأ المفاوضات عام 1957 بعد سقوط الجمهورية الثالثة والإطاحة بثلاث حكومات متعاقبة بفعل تأثير ضربات الثورة الجزائرية، لكن فرنسا أخرت فتح القضية حتى تتيح لنفسها وضع لبنات برنامجها المستقبلي، ولأنها تعلم أن العمود الفقري لأي ثورة بعد التحرر هو الجيش الوطني فركزت على اختراقه [1].

كما عملت على الدفع بأعوانها إلى محاولة إنشاء جمهورية الصحراء المتحدة مع فرنسا، والتي كانت ستشكل بالنسبة لفرنسا حالة جديدة تهيمن من خلالها فرنسا على ثروات الجزائر وتضمن نفوذها القوي في إفريقيا وكان عراب الجمهورية الكاملة لديغول في الصحراء أحد نماذج القوة الثالثة وهو حمزة بوبكر الذي كان يرأس المجلس العمالي بالجنوب، والذي اتصل بزعماء الصحراء وأعيانها في سنة 1960 لاقتراح الإستقلال بالصحراء عن الجزائر والإتحاد مع فرنسا وقد كان اتصاله مع الشعانبة وبني مزاب و التوارق، بل أن الإتصالات تعدت ذلك إلى النيجر لنفس المقترح الذي لم يلق تجاوبا جراء رد الفعل الذي قامت به الثورة بالتنسيق مع أعيان المنطقة، كما كان لفرنسا محاولات أخرى مع شخصيات وأعيانها الصحراء [2] .

[1] لخضر بورقعة، مصدر سابق.

[2] الهادي درواز، **الولاية السادسة التاريخية 1954 –1962**، دار هومة، الجزائر،2002، ص129 .

وقد كانت ظاهرة القوة الثالثة مستمرة منذ انطلاق الثورة ولكن بحجم أقل ولكنها أخذت أبعادا جديدة مع ظهور مشاريع كبيرة [1] منها مشروع قسنطينة 1959-1964 الذي استغل أحسن استغلال في تغذية و تدعيم القوة الثالثة التي سعى الجنرال ديغول إلى إبرازها قبل الإستقلال و هيأ الشروط لكي تتشكل حتى بعد الإستقلال في ظل إستعمار فرنسي جديد [2]، و مشروع فصل الصحراء، ففي سنة 1959 حيث بدأت فرنسا تعمل على تنفيذ المشروع مستعينة بأحد أعوانها الذي كلفته بمهمة تهيئة الزعامات المحلية وحشد التأييد للمشروع[3]، وعقد أول اجتماع بالأغواط سنة 1959 وكان الهدف منه إطلاع بعض الشخصيات المحلية والأعيان على المشروع وضمان تأييده، وفي نفس الفترة عُقد اجتماع آخر في سانت أوجين بالعاصمة خلال مأدبة غذاء حضرها بعض أعيان منطقة الجنوب، وقد كثرت الإجتماعات واللقاءات التي كانت سرية بين الإدارة الفرنسية وبعض النواب والأعيان الهدف من ورائها تهيئة الأجواء لمشروع الفصل، وتكليف "أوليفي ڤيشار" مستشار ديغول بالمهمة، حيث زار في 12 جوان 1959 غرداية وحاول إقناع السكان، إلا أنهم رفضوا رفضا قاطعا و تصدوا له بالرفض المطلق [4].

ولم ييأس "دوبيري"، إذ زار سنة 1960 منطقة تمنراست وأحضر معه توارق تشاد، ومالي، والنيجر، حيث جمعهم بالحاج " أخاموخ" لمدة 07 أيام في فندق تينهنان وعرض على "أخاموخ" أن يكون سلطانا على الصحراء فرفض بدوره الفكرة بالمرة ورفض مناقشتها[5]، وعينت فرنسا "حمزة بوبكر" ممثلا لسكان الجنوب، ومنفذا لفكرة الفصل بدعم من ماكس

(1) ANOM ,GGA, N°de carton :**14CAB/48**, dossier « **extraits caracteristiques de l'opinion musulmane** » .

(2) محمد الميلي، مصدر سابق، ص ص 208-209.

(3) محمد الأمين بلغيث، « **حول سياسة فرنسا في فصل الصحراء**» ، محاضرة في منتدى الجابرية، القرارة، 26 ماي 2013.

(4) بيوض ابراهيم، « **أعمالي في الثورة** »، جمعية التراث، غرداية، 1990، ص33 .

(5) عواريب، « **حوار حول فصل الصحراء** »، جريدة *الشروق*/2014/03/03.

لوجون، وقد أوعز إلى السلطات الفرنسية بضرورة إيقاف وقمع كل من يعارض الفكرة بشدة، فتم إيقاف أحد أبناء الزاوية التيجانية الذي وقف في وجه فرنسا وعارض فكرتها [1]، وهو ما يعطي الإنطباع على أن الزاوية التجانية لم تكن منخرطة في المشروع الإستعماري كما تروج له بعض الإتجاهات.

لقد كان ديغول يبحث أثناء المفاوضات عن بديل لجبهة التحرير وكان في ذات الوقت يماطل من أجل استقلال الصحراء أو ما سماه هو ببناء الجزائر الجديدة بدون الصحراء وبدون جبهة التحرير أي ببناء مؤسسات جديدة في الجزائر تتناسب مع توجهاته ولذلك أرسل مندوبيه للإتصال ببعض الشخصيات الجزائرية في محاولة لبناء أجهزة جزائرية واتخاذ تدابير أخرى غير المفاوضات لبناء القوة الثالثة [2] وقد نجح في إرباك الثورة مدة طويلة .

وقد كانت حالة القوة العسكرية التي مثلتها الوحدات المصالية والتي قدرت في مرحلة ما بثلاثة عشر كتيبة في بوابة الصحراء بالولاية الأولى والسادسة [3] جزءً من الحركات المناوئة ذات تأثيرٌ سلبي هائل على مسار الثورة، لأنها انبثقت من رحم الوطنيين المصاليين وكانت خمس حركات مضادة للثورة تركزت في الوسط وهي جماعة: كوبيس، الشريفي، السعيدي، بلونيس، ومصمودي، وقد استمرت تحركاتها السلبية إلى غاية وقف إطلاق النار، باستثناء حركتي بلونيس وكوبيس اللتين أجهضتا بعد تصفية زعيميهما[4].

---

[1] شيخي عبد المجيد،" **الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الاستقلال**"، سلسلة الملتقيات، **فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية** الجزائر، 1988. ص207.

[2] *اسبوعية المجاهد*، عدد98، 19 جوان 1961.

[3] علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي**، دار القصبة، الجزائر ،2011، ص183 .

[4] لخضر بورقعة، شهادة حول الحركى، مصدر سابق.

وقد استفادت فرنسا كثيراً من خدمات هذه الحركات على المستويين العسكري والدِّعائي وشكلت من خلالهم حاجزا تجاه الثورة وظفته الدعاية الفرنسية للتأثير في الرأي العام وتحطيم معنويات الشعب، عبر إبراز صورة "الحركى" إلى جانبها ضد مشروع التحرير، إلى درجة من التغليط والإشاعات يظهر معها أن نصف الشعب على الأقل كان رافضا لاحتضان الثورة المسلحة [1]

وهذه الفصائل المناوئة من المصاليين، إضافة إلى عشرات الآلاف من المجندين المهيكلين في صفوف الجيش الفرنسي من الحركى شكلوا الأساس الذي سعت فرنسا من خلاله إلى إيجاد تيار ثالث مستغلة في ذلك الجذور الوطنية لأفرادها في إرباك المواطنين وهزّ قناعاتهم الثورية، ولقد كان من الممكن أن تحسم الثورة مشروع التحرير بعد 3 سنوات من انطلاقها، لكن تأثير هؤلاء المصاليين أوصل الثورة إلى المرحلة الثالثة التي تزامنت مع عودة ديغول إلى السلطة في فرنسا عام 1958، وقد كانت تلك الفترة (58-62) الأشد فتكا وقساوة، وعرفت سقوط 80 % من شهداء حرب التحرير[2].

لقد اختارت فرنسا منهجية القوة الثالثة منذ أن وطئت أقدام جنودها أرض الجزائر إذ كان لها مجموعة من المحاولات لاستغلال الوضع الذي كان تسير به الجزائر من خلال القبائل والتي تمت عملية التواصل معها بحذر نظرا لممارسات الابادة الوحشية والإنتقام والمقاومة الطويلة الأمد، ولكن محاولات فرنسا انتهت إلى الإعتماد على نخب من الأهالي وربطهم بمجموعة من المصالح وإشراكهم في الحملات العسكرية وتوظيفهم في عمل الشرطة ومراقبة القبائل الثائرة بل وتكليفهم بأن يصبحوا المروجين ودعاة افكار فرنسا، وربطهم بمصالحها ومنحهم بعض الإمتيازات وبعض التكريمات، وهذا كله حتى يردوا العدوان على الوجود الفرنسي في الجزائر من خلال إرادة السلطة الفرنسية خلق جبهة محلية مرتبطة بالإمتيازات والمصالح

[1] لخضر بورقعة، شهادة حول الحركى، مصدر سابق.

[2] نفسه.

الإستعمارية ضد جبهة وطنية مقاومة للتوسع الاستعماري، و من أجل التوصل إلى تقسيم السكان الجزائريين إلى معسكرين متحاربين ومتعاديين، ووضع فاصل بين مجموعتين من السكان، كانت موحدة ومتضامنة لمحاربة فرنسا [1]، حيث تقوم هذه المجموعات بالعمل بالوكالة بدل الإدارة المباشرة وتكاليفها مع أن فرنسا حسب مقاربات أصحاب هذه الرؤيا لم تكن في حاجة لا إلى رجال الإدارة، ولا إلى موظفين، بل في حاجة إلى حلفاء من ذوي الجاه والسلطان [2] .

ولذلك عملت فرنسا على استخدام قبائل المخزن للسيطرة على السكان من جهة، وعلى خلق التفرقة بين القبائل من جهة أخرى ضمن إستراتيجية فرنسا التي تقوم منذ البداية على تحطيم النظام الإجتماعي في كل منطقة يتم احتلالها بقصد تكسير العلاقات العائلية، وإقامة نظام جديد يحل محل النظام المألوف عند الجزائريين.

وتحت غطاء المحافظة على الأمن وتوسيع نفوذ الدولة الفرنسية، قامت السلطات بضم فئات وزعامات محلية من أبناء البلاد إلى جانبها، وذلك بالموازاة مع حرب الإبادة التي كانت تقوم بها القوات الفرنسية ضد السكان بإيعاز من المكاتب العربية التي كانت ـــ حسب أحد القادة العسكريين، هي العقل المدبر والمخطط، وقلب الحكومة الأهلية، أما قبائل المخزن فهي عين الحكومة [3].

ويمكن القول بأن العلاقات الجزائرية الفرنسية دخلت مرحلة جديدة بعد الإستقلال لم تخل من شحنات عاطفية حادة خفف منها وجود المصالح المشتركة هنا و هناك والتي تربط بين البلدين و تفرض عليهما حدا أدنى من الواقعية حيث كان الجنرال ديغول يراهن على وعاء القوة الثالثة في الجزائر على اعتبار أنه سيتحكم في توجيه العلاقات بعد الإستقلال

---

(1) Charles Richard , **Etude sur l'insurection du Dahra (1845-1846),** A.Besancenez,Alger, 1846, pp 185-186.

(2) Rinn Louis, « **Deux documents indigènes sur l'histoire de l'insurrection de1871** », parue dans *la Revue africaine*, 1891, p. 21-37.

(3) Lapasset Fernand, **Aperçu sur l'organisation des indigènes dans les territoires militaires et dans les territoires civils**, Alger, Dubos, 1850, pp 3-4.

بما يخدم المصلحة الفرنسية فقط و يحمّل الجزائر عبئ اللا عدالة و اللا تكافؤ في العلاقات والحيلولة دون إيجاد آليات و حلول للتقارب و التعاون [1]، إلا أن دعائم الإستعمار الجديد وفق الإسترتيجية الفرنسية انهارت مع إنهيار الوجود الأوروبي، و القوة المحلية، وانهار معها قيام القوة الثالثة و انهارت معها القواعد العسكرية و تحطمت آمال الجنرال ديغول في إقامة قاعدة صلبة داخل الجزائر للإستعمار الفرنسي الجديد ليسيطر منها على مجموع إفريقيا[2].

2- العلاقات المتوسطية :

يقال منذ زمن بعيد جدا أن البحر الأبيض المتوسط كان على الدوام مهد الحضارات[3]، وموضع مرور ومركزا لتبادل الأفكار والخبرات والرجال ونقطة إلتقاء سواء في حالة الحرب أو السلم، كما كان يعتبر منذ زمن بعيد بأنه المركز الإستراتيجي للعالم و أحد أهم نقاطه الحساسة لأن هذا البحر لم يفقد شيئا من أهميته، و إذا كان شاطئه الجنوبي قد توقف عن أن يكون بالنسبة لشاطئه الشمالي تلك الطريق الأسطورية للحرير و التوابل فإنه لم يتوقف عن أن يكون حوضا أساسيا و حيويا للذهب الأسود لكونه مركز ثقل العالم بسبب ثرواته و تضارب المصالح فيه [4].

لقد تطلعت فرنسا دائما نحو حوض الراين و حوض البحر الأبيض المتوسط[5] وأن مسألة الدفاع عن أوروبا تطرح في هذه المنطقة بقوة، كما أن فرنسا ظلت معنية مباشرة بكل ما يجري في البحر الأبيض المتوسط حسب تصريح الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو

---

(1) إسماعيل دبش، **مقاربة هواري بومدين**، مرجع سابق، ص 31.

(2) محمد الميلي، مصدر سابق، ص 218.

(3) Paul Balta et Claudine Rulleau, **La Méditerranée Berceau de l'Avenir**, éditions Milan, Toulouse, 2006, p03.

(4) Paul Balta et Claudine Rulleau, **La politique arabe de la France de De Gaule à Pompidou,** op,cit, pp 59-60.

(5) Paul Balta et Claudine Rulleau, **Méditerranée défits et enjeux,** Harmattan, paris, 2000, pp 67-68.

في 24 فيفري 1970 بواشنطن[1]، بل كان ديغول قد رصد توجهاته العربية ضمن إستراتيجية شاملة تتحرى البحث عن مركز قيادي لفرنسا حيث يقول الجنرال ديغول:

" ... لقد كانت الجزائر تحتل في حياتنا القومية أهمية لا مجال للموازنة بينها و بين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا، فقد سبق لنا أن غزوناها بعد أحداث طويلة قاتمة و بفضل جهد عسكري ضخم بذل فيه كلا الخصمين كثيرا من الشجاعة و تحمل كثيرا من الخسائر حيث تعزز كثيرا موقفنا في إفريقيا و البحر الأبيض المتوسط بفضل الجزائر إذ أقمنا فيها نقطة انطلاق لتسللنا إلى تونس و المغرب و الصحراء ..." [2].

واستمر بومبيدو في السعي إلى تدعيم هذه السياسة لأنها تقاطعت مع طموحاته المتوسطية حيث برر هذا الخيار قائلا "... لأن المتوسط بحر يشاطئ فرنسا و لنا الكثير من المصالح هناك و هو واجهة بالنسبة لنا حيث لنا علاقات ودية واسعة مع أغلب الدول المشاطئة و لنا تقليديا حضور في جزئيه الشرقي و الغربي و أخيرا هناك شمال إفريقيا التي ترتبط بنا بروابط وثيقة و تشترك فيه معنا في مصالح كثيرة ..." [3] .

وبناءا على هذه الرؤية الفرنسية الدقيقة لحوض البحر الأبيض المتوسط لاسيما ضفته الجنوبية كانت الرؤية الجزائرية لمستقبل العلاقات الثنائية في إطار بعدها المتوسطي حيث اعتبر بوتفليقة عام 1972 أن العلاقات الفرنسية الجزائرية تُقرأ ضمن الرؤية المتوسطة لتوسيع التعاون المتعدد في المحيط الجغرافى المتوسطي كقاسم مشترك لشعوب المنطقة للتفاعل الهادي وليس حقلا للصراع من أجل الهيمنة "[4].

---

[1] Paul Balta et Claudine Rulleau**, La politique arabe de la France de De Gaule à Pompidou,** op.cit, pp –59-60.

[2] شارل ديغول، **مذكرات الأمل**، مصدر سابق، ص 49.

[3] حسان بوقنطار، مرجع سابق، ص 53.

[4] A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N° 22,(1966-1975),** dossier A10.2.0 .

وفي 21 جوان 1971 سجلت برقية من السفارة الفرنسية تتضمن مراسلة بين السفير الفرنسي "سُوتو" ووزير الشؤون الخارجية الفرنسية "شومام" تعليقا على موضوع لوزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة نشر في عدد خاص لمجلة الثورة الإفريقية بمناسبة 19 جوان 1971 يقول بدون الرجوع إلى القرارات الجزائرية لا يرى العلاقات في إطار مستقبلي ولكن يقرأ هذه العلاقات في إطار الأبعاد المتوسطية الواحد تلو الآخر من أجل حماية السلام والتنمية في المتوسط والمنطقة المتوسطية، فالجزائر بلد متوسطي جارة لأوروبا أين تتقاسم معها العديد من المبادلات ومهتمة بكل مجهود متخذ من أجل السلام في العالم وبشكل خاص في المتوسط، وإن المتوسط منطقة على أعلى مستوى من الإستراتيجية السياسية والإقتصادية لما يحمله من مقومات ومقدرات تثير الأطماع وما يجعلها أيضا عرضة للتهديدات، وأن الجزائر تتمنى أن يجد المتوسط هدوءه المستمر من أجل مصالح جميع الدول المشاطئة ولتكون المنطقة نقطة وصل من أجل حوار قائم على المساواة وليس حقلا للمنافسة لأغراض الهيمنة(1).

ويضيف وزير خارجية الجزائر في موضوع نشرته صحيفة لوموند دبيلوماتيك وأعادت نشره صحيفة المجاهد الجزائرية شهر جانفي 1972، أين حلل السياسة الخارجية للجزائر معتبرا بأن تطور العلاقات لا يمكن تجاوزه لأن العلاقات الجزائرية الفرنسية بالرغم من محاولات أطراف فرنسية أن تتجاوز مصالح هذه الشراكة، لكن مع التذكير بأن العلاقات تعاني من ذهنيات قديمة تتجاهل هذه المصالح حسب بوتفليقة بعد هذه التوتر وبأن مناخ العلاقات بين البلدين لا يتحمل إلا أن يفتح قنوات لمنع الإنسداد والإنفتاح المستقبلي من أجل توازن المصالح المشتركة وتحديد الأولويات المشتركة التي تضمن الفرص والضمانات، ويعتبر أن المتوسط هو الباني للمستقبل في العلاقات الفرنسية حيث يضع بوتفليقة مستقبل العلاقات كل ثقلها في

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N° 22,(1966 -1975), N° 347/AP « L'avenir des relations franco-Algériennes selon Bouteflika » .** 21/06/1971.

البعد المتوسطي معبرا أن "ما يتمناه هو أن تكون العلاقات الجزائرية الفرنسية ومع دول أخرى من أوروبا قادرة على إيجاد أبعاد أكثر توسعا في صناعة قاعدة تعاون متعددة الأطراف في إطار هذا الفضاء الجغرافي الذي يجمع كل الدول المشاطئة للمتوسط ...." [1].

وأن المتوسط لا بد أن يكون نقطة تلاقي وتلاحم هذه الشعوب لكي يحصل تلاقي رؤية هادئة وليس مجالا للنزاعات وتنافس هيمنة بين القوى العظمى لأن " مصلحة الجميع أن يكون المتوسط للمتوسطيين" [2].

وحول أمن أوروبا سؤال أثير بسبب حماس الجزائر للأمن المشترك ولكن اهتمام الجزائر يكمن في رد الفعل لأن هناك مبادرات يمكن أن تكون مؤثرة في ظل انخراطها في نظام دولي يسمح بمشاركة جميع الدول [3].

لقد كانت سياسة الجزائر الإقليمية تمتد باتجاه محورين رئيسيين أحدهما عمودي والآخر أفقي فالأول يربط العلاقات الجزائرية باتجاه محوري يمتد من أوروبا باتجاه إفريقيا والثاني يربط العلاقات الجزائرية في بعدها العربي الذي يمتد أفقيا في جزئي العالم العربي والإسلامي الإفريقي والأسيوي أي من المحيط الأطلسي إلى الخليج الفارسي[4] ويكون تقاطع هذين المحورين هو حوض البحر الأبيض المتوسط و هنا يكمن تأثير السياسة الخارجية الجزائرية في هذه المنطقة الإستراتيجية و الحساسة من العالم حيث كانت الدبلوماسية تتطور على العديد من المستويات في فضاء حضاري نقطة الارتكاز

---

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N° 22,(1966-1975),** dossier A10.2.0 . **« article de M. Bouteflika dans le Monde diplomatique », télégramme Alger le 10/01/1972 .**

(2) Ibid.

(3) Ibid **.**

(4) الخليج الفارسي : حسب رؤية بول بالطا التي تمثل وجهة نظر إيران و إلا فإن هذا الخليج مازال محل صراع حول هويته حيث تعتبره الدول العربية الخليج العربي و تعتبره إيران الخليج الفارسي وربما تشاطرها فرنسا في هذه الرؤية كما يشير إليها السياق في كتابات بول باطا .

والربط بين أطرافه في كل الاتجاهات وكل الملفات والسياسات هو حوض البحر الأبيض المتوسط[1].

لقد كان من إستراتيجيات الجنرال ديغول إنتقاد الثنائية القطبية التي تدمغ العلاقات الدولية وتعد إحدى سلبيات مؤتمر يالطا 1945، ووراء هذا النقد اختفى طموح فرنسا للتموقع وسط الكبار وبقاء الثنائية يعيق فرنسا وأدوارها، ولذلك حرص ديغول على الطابع المتعدد و الأقطاب والجماعية في العلاقات الدولية وانتقد الثنائية القطبية رغم أن فرنسا كانت تنتمي إلى المعسكر الغربي ولم تنف إنتماءها له، لكنها كانت ترفض الهيمنة الأمريكية والتفرد بسلطة القرار داخل حلف الناتو، ولم يكن من مناص لفرنسا للتخلص من هيمنة أمريكا إلا عندما فجرت قنبلتها الأولى في فيفري1961 بالصحراء الجزائرية وهو ما منحها الشجاعة في معاكسة السياسات الأمريكية في العالم كفيتنام والدومنيك وساعد في إستقلال الكيباك عن كندا رغم أن نتيجة القرار كان إنسحاب فرنسا من المنظمات العسكرية التابعة للناتو في 1966 وإعتبار التغيرات الحاصلة في العالم تفرض أولويات جديدة على السياسات الفرنسية وعلاقاتها الإقليمية[2].

وقد تحدّث الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في خطابه سنة 2007 عن حلم "الإمبراطورية الفرنسية التي ضاعت، حلم نابليون بونابرت الذي غزا مصر، ونابليون الثالث الذي حلم بمملكة عربية في الجزائر، وفي كل الحالات فالحلم بالمتوسط كبحيرة سلام لفرنسا تحقق خلال حقبة الإستعمار [3] وظلت فرنسا تسعى للمحافظة على مثل ذلك الوضع رغم تغير موازين الساحة المتوسطية ودخول أطراف جديدة إلى المنطقة، مما فرض مقاربات غير تقليدية في العلاقات المتوسطية .

---

(1) Paul Balta et Claudine Rulleau, **La stratégie de Boumediene,** La bibliothèque Arabe, Paris, 1978, pp 43-44.

(2) حسان بوقنطار، مرجع سابق، ص ص 30-32 .

(3) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie**, carton N° 21/1966-1975 ,** dossier A10.2.0,

وفي كل الإستراتيجيات المرتبطة بالمتوسط "علينا أن نعي أن أحد أهم جوانب الشراكة هو أن يعمل شمال المتوسط على الأخذ بيد الجنوب من أجل مساعدته على تجاوز مشاكله أما الضفة الجنوبية، فعليها أن تقوم بمجهودات كبيرة في مجال التنمية، وهناك مشكلة هجرة الأدمغة التي تجعل الجزائر تفقد كثيرا من قدراتها لمواجهة التحديات التي تمر بها[1].

إن المتوسط يشكل ملتقى العلاقات وكان قديما مركز الصراع[2] بل اعتبر علامة النفوذ والقوة الدولية فمن سيطر على البحر الأبيض المتوسط سيطر على العالم، و لذلك فقد كانت العلاقات الجزائرية في حالة تصاعد أو نزول حسب المتغيرات المختلفة في حوض المتوسط وبين مكوناته المختلفة والمتصارعة على النفوذ[3]، حيث تكون الضفتان الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط مركز إستقرار وحوار حضاري وفي ذات الوقت طرفي صراع ديني أو سياسي[4]، إذ فيه تشكلت الحضارات الكبرى[5] وأزالت بعضها البعض[6].

وعندما كان مركز القوة في الأمة الإسلامية كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية علاقات إيجابية، وقد ظل المتوسط بحيرة نفوذ جزائرية تبسط عليه سيادة الجزائر ولا تعبرها السفن آمنة إلا بإذن البحرية الجزائرية قبل المد الإستعماري الذي إنطلق منذ القرن الخامس عشر، والذي من أجله دخلت الجزائر بمحض إختيارها ضمن الخلافة العثمانية وتحت حمايتها، وقد دفع هذا الوضع بالعديد من الدول إلى السعي في عقد معاهدات وإتفاقيات مع الجزائر[7].

---

(1) مصطفى فرحات، **بول بالتا، حوار عن آخر أيام الرئيس هواري بومدين**، جريدة ***الشروق اليومي*** 2009.11.01 .
وانظر ايضا : اسماعيل دبش، **مقاربة هواري بومدين**، مرجع سابق.

(2) Paul Balta et Claudine Rulleau**, La Méditerranée Berceau de l'Avenir,** op.cit, p03.

(3) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22**/1966-1975**,** dossier :A10.2.0. **« Note de synthèse relations franco-Algériennes »** , 28/06/1973, p 08.

(4) جولسون ساجلامر، "**البحر الابيض المتوسط مهد الحضارات**"، مجلة *وقائع الأمم المتحدة*، عدد 13-1، اكتوبر 2013.

(5) Paul Balta et Claudine Rulleau**, La Méditerranée Berceau de l'Avenir**, op.cit, p03

(6) جولسون ساجلامر، مرجع سابق.

(7) جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830**، مرجع سابق، ص ص 241-245.

و على هذا الأساس تبلورت العلاقات الجزائرية الفرنسية عام 1561 وإستمرت بين مد وجزر إلى أن تدعمت أثناء الثورة الفرنسية عام1789 عندما قامت الأنظمة الأوروبية بمحاصرة حكومة الثورة الفرنسية التي لم تجد أية مساعدة إلا من طرف الدولة الجزائرية التي وافق حاكمها على تقديم مساعدة لها، تمثلت في قروض بدون أرباح وتموينها بالقمح الجزائري حتى لا تصاب فرنسا بالمجاعة، لكن مع بداية تحول مركز القوة في المتوسط إرتفع مستوى الأطماع الفرنسية لإحتلال الجزائر والهيمنة على البحر المتوسط وعلى ذلك الأساس بادرت فرنسا فى "مؤتمر فيينا "1814/ 1815 م بطرح موضوع إيالة الجزائر فاتفق المؤتمرون على تحطيم [1] هذه الدولة فى مؤتمر "إكس لا شابيل" عام 1819م حيث وافقت 30 دولة أوروبية على فكرة القضاء على دولة الجزائر. ضمن رؤية طرحتها مؤسسة فرسان مالطة القرصانية الصليبية تحت عنوان " قمع قرصنة الدول البربرية في المتوسط" [2].

وقد ظلت مجموعة الدول المشاطئة حاضرة في التدافع حول حوض المتوسط وأهمها: إيطاليا، وإسبانيا، وفرنسا، والمغرب، والجزائر وليبيا، وبريطانيا التي تسيطر على قبرص ومالطا وجبل طارق، ولاحقا الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبح لها قواعد عسكرية في إسبانيا والمغرب وليبيا إلى غاية تسلم معمر القذافي الحكم .

ولعل أهمية المنظومة المتوسطية هي التي تفسر بعض الأبعاد الدولية للصراع الذي عرفته المنطقة خلال الحرب الأهلية في إسبانيا، و هي التي تفسر إلى حد ما العلاقات التي أقامتها إيطاليا، في الفترة نفسها تقريبا مع النمسا والمجر وألمانيا، "فموسوليني" قال في خطاب له في مدينة ميلانو عام 1936:"إن إيطاليا جزيرة نبتت في البحر المتوسط .. وإذا كان هذا المتوسط معبرا الآخرين فإنه بالنسبة لنا نحن الإيطاليين يعني الحياة" [3].

---

[1] جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830**، مرجع سابق، ص 212.

[2] نفسه، ص 208.

[3] محمد الميلي، مصدر سابق، ص 25.

وأما عند الإستعماريين الفرنسيين، فالبحر الأبيض المتوسط و خاصة حوضه الغربي أصبح يعتبر بحيرة فرنسية في نظرهم، بل إنه أصبح في أدبيات المتمسكين بـــ" الجزائر الفرنسية" عبارة عن مجرى داخلي "يقطع فرنسا كما يقطع نهر السين مدينة باريس" وكما قاد الإهتمام بالمتوسط وإعتباره مصدر حياة، نظام إيطاليا الفاشي إلى إحتلال ليبيا وإعتبار أراضيها إمتدادا للأرض الإيطالية، وسلوك سياسة إستعمار استيطاني فيها[1] أدى إهتمام فرنسا بالمتوسط في الخمسينات إلى الحرص على الإحتفاظ بالجزائر فرنسية، وهي التي عرفت الإستعمار الإستيطاني منذ القرن التاسع عشر، وكذلك إلى الإحتفاظ بتونس والمغرب خاضعتين له، رغم شبهة الحكم المحلي. لكن الوضع بعد قيام الثورة الجزائرية لم يكن يسمح بأن يكون حوض المتوسط الغربي بحيرة فرنسية[2]، فقد أصبحت هناك قوة الحلف الأطلسي الذي يضم عددا من البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية وهذا ما جعل المنظرين الفرنسيين يفكرون في إنشاء حلف متوسطي يكون أداة لخنق الثورة الجزائرية، وقد استخرج الفرنسيون فكرة الحلف هذه من الأرشيف الأسباني: فقد سبق أن دعا لها، عام 1952، وزير الخارجية الأسباني "ارتاخو" الذي كان قد قام بجولة عبر بلاد المشرق العربي مبشرا بهذا الفكرة[3].

ويتأكد الهدف الأساسي من إنشاء هذا الحلف، عند مراجعة التصريحات الفرنسية المختلفة بهذا الصدد التي نكتفي منها بالتصريح التالي الذي أدلى به "فليكس غايار" رئيس الحكومة الفرنسية عام 1958، عندما قال أمام المجلس الوطني الفرنسي:" إن الحل الوحيد للمشكل الذي يواجهنا هو تحقيق مجموعة فرنسا – المغرب، لقد آن الأوان لأن ننظم مع بلدان البحر المتوسط محورا للدفاع المشترك يمتد من الشمال إلى الجنوب[4]، وهذا

(1) محمد الميلي، مصدر سابق، ص 26.

(2) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21/1966/1975,** dossier : A10.1.0. « Les relations franco-Algériennes bilan et perspectives » 26/09/1969.

(3) محمد الميلي، مرجع سابق، ص 26.

(4) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N° 22/1966-1975,** dossier A10.2.0 .

المحور يعد تتمة طبيعية للحلف الأطلسي. وفي هذه المجموعة تستعيد الجزائر الفرنسية مكانتها بعد أن تكون قد تمتعت بحريتها الإدارية"[1]، لأن الوضع معقد في قضايا الشراكة المتوسطية، ويأتي على رأس هذا التعقيدات الصراع الذي جمّد وعرقل كثيرا من المبادرات والشراكات[2] و الذي ستكون الجزائر معنية به دائما.

وبإقامة هذا الحلف على أساس المحور الأول وهو البحر المتوسط تكون فرنسا قد وضعت نهائيا تحت هيمنتها مجموع الشمال الإفريقي، لأن إستقلال تونس والمغرب لم يكن من الممكن إستمراره مع بقاء الجزائر فرنسية، ومزية هذا الحلف في نظر الداعين له من الفرنسيين إنه يعطي فرنسا مكانة إمتيازية تتماشى مع فكرة "المتوسط بحيرة فرنسية" إذ يضمن وجودها على ضفتيه؛ أي فرنسا الأوروبية على الضفة الشمالية و فرنسا "الجزائرية" على الضفة الجنوبية[3].

ولعل هذه الشهادة تعطي الإنطباع عن أن الرؤية الفرنسية لا تعجب بالحضارة العربية، وإنما هي المصالح الفرنسية والرفض لأمريكا والبحث عن خيار جديد هو الخيار المتوسطي في مواجهة الخيار الأطلسي والذي سيكون أساسا لغد أوروبي جديد [4].

إن رؤية "ديغول" الحضارية كما عبر عنها " إن التجارة والاقتصاد و الثقافة أشياء مهمة لكن لنتحدث عما هو أعمق من ذلك، ففي الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط هناك دول سائرة في طريق النمو ولكنها تتوافر على حضارة وثقافة وإنسية وحس مرهف بالعواطف الإنسانية، وذلك ما بدأنا نفتقده في مجتمعاتنا المتقدمة وسنكون في يوم من الأيام سعداء بأن نلقاها عندهم، فهم ونحن كل حسب إمكاناته وعبقريته ودرجة تطوره نتقدم نحو الحضارة

---

[1] محمد الميلي، مصدر سابق، ص ص 26-27.

[2] مصطفى فرحات، مرجع سابق.

[3] A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21,(1966/1975),** dossier : A10.1.0. « **Les relations franco-Algériennes bilan et perspectives** » 26/09/1969.

[4] حسان بوقنطار، مرجع سابق، ص 39 .

الصناعية ولكن إذا أردنا أن نبني حول هذا البحر المولد لحضارات كبرى مشروعا صناعيا لا يمر بالنموذج الأمريكي والذي يكون الإنسان فيه غاية وليس وسيلة، ينبغي أن تتفتح ثقافتنا الواحدة على الأخرى" [1].

إن إتجاه فرنسا لبناء قواتها ضمن الإعتماد على تحالفات جديدة خيارات الأمن المتوسطي" أمن البحر الأبيض المتوسط " وهو ما قادها إلى الإهتمام بما يجري في هذا البحر المغلق الذي يربط بين ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوروبا ويطل على بعض الواجهات الأساسية كالشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية وأوروبا المتوسطية حيث ظل هذا البحر محل تنافس بين إيطاليا وفرنسا إلا أن هذا البحر الأوروبي سرعان ما إنقلب بعد الحرب العالمية الثانية إلى مركز تنافس ومواجهة بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ومرآة لصراعين أساسيين صراع الشرق- غرب، و الصراع العربي الإسرائيلي[2]

ولأن الجغرافيا والتاريخ يحددان معا ملامح بيئة الأمن القومي لأي بلد[3]، وبحكم موقعها المركزي في منطقة المغرب العربي بين جناحيه الشرقي والغربي، وتوسطها لجسمين ضخمين، الأول بحري شمالاً، وهو المتوسط، والثاني بري جنوباً، والمتمثل في الصحراء الكبرى، فإن الجزائر تقع في نقطة تقاطع إستراتيجية تجعل أمنها القومي منكشفاً على كل الجبهات، خاصة مع مساحتها الشاسعة وطول حدودها البرية والبحرية[4]، ومن جهة ثانية فإن الإقتصاد الجزائري يتميز بإنكشاف مخيف في هذا المجال، ذلك أن حوالي ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع الإتحاد الأوروبي، بينما لا تمثل هذه الأخيرة أي ثقل يذكر في تجارة

(1) Paul Balta et Claudine Rulleau**, Méditerranée défits et enjeux,** op.cit, p68.
(2) Ibid.
(3) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22**,(1966-1975**)** dossier :A10.2.0. **« Une conversation entre A. Bouteflika et Hervé. Alphand sur les affaires de la Mediterranée** » , 04/07/1972.
(4) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(**1966-1975)**,** dossier :A10.2.0. **« Une conversation entre A. Bouteflika et Hervé . Alphand sur les affaires de la Mediterranée** », Telegramme n° 1915/26, le 22/07/1972 .

الإتحاد الخارجية[1]، كما أنها تعاني من عجز غذائي مزمن؛ إذ تشكل المواد الغذائية أكثر من ربع وارداتها سنوياً وهذا ما قد يعرضها للتداعيات السياسية للإستقطاب الجغرافي لتجارتها الخارجية، كما حدث للمغرب وموريتانيا.

إن مفهوم أمن الجزائر القومي على المستوى البشري يجب أن يشمل أيضاً رعاياها في الخارج، إضافة إلى أنه هناك أبعاد أخرى أساسية بالنسبة لأمنها لا تقل أهمية، وهي الأبعاد المائية والبيئية وأمن المنشآت رغم الخلافات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول المطلة على البحر المتوسط لأن ذلك لا يعرقل علاقات التعاون بين مختلف دول المنطقة في سبيل هدف أساسي هو تحييد القوتين العظمتين منه وجعله بحيرة سلام بعيدة عن صراع العملاقين [2].

إن الموقف "الديغولي" إزاء العدوان الإسرائيلي في جوان 1967 يستجيب لمنطق أن أي حرب تكرس الثنائية القطبية، فسواء تعلق بالمواجهة بين القوتين العظمتين عبر حلفائهما أو بإتفاقهما، ففي الحالتين سيزيد من تأثير القوتين ويقلل من دور فرنسا في تحرير العالم من ثقل هذه الثنائية[3] .

وعلى الرغم من هذه الأهمية الإستراتيجية للدائرة المتوسطية، فقد إهتمت الجزائر أيضا بالدوائر المغاربية العربية والإفريقية التي تعدها مترابطة وكجزء من العالم الثالث حيث تلعب فيه دوراً بارزاً ولذلك ظل المتوسط لسنوات بعدا غائبا في دوائر أمنها القومي، ولعل ما يفسر عدم الإكتراث الإستراتيجي بالمتوسط وتهميش الجزائر لبعدها المتوسطي عاملان أساسيان هما:

---

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N° 22,(1966-1975),** dossier : DPM/393 « **Situation de L'Algérie : L'europe** » , 12/05/1970, p 04.

(2) حسان بوقنطار، مرجع سابق، ص 40 .

(3) نفسه، ص 155 .

- ثقل الماضي التاريخي المليء بالغزوات المتتالية والإستعمار الفرنسي واختلال التوازن منذ الإحتلال.
- حجم التهديد البري على الجناح الغربي الذي أرغمها على تركيز جهودها على هذه المنطقة، وهو ما يفسر تحركها الجيوسياسي إفريقيا بعد ذلك نظراً لأهمية البعد القاري بالنسبة للتوتر مغاربياً في قضيتي الحدود مع المغرب[1] .

إن الحضور الجديد للولايات المتحدة وأوروبا بجانب فرنسا جعل الجزائر ومستقبلها السياسي يشكل موضع إهتمام كبير، ذلك أن عدم الإستقرار أو وجود نظام معادي للغرب يعتبر من أخطر ما يهدد أمن المتوسط برمته، و يسبب إضطراباً في الأسواق الدولية للنفط والغاز، ويؤثر بالتأكيد على المستهلك الأوروبي عموما والفرنسي خصوصا[2]، ويهدد حاجيات دول مثل إسبانيا، إيطاليا وفرنسا من الطاقة، وأيضا يهدد الإستثمارات الأوروبية في الجزائر.

ويلحق مشكلات العلاقات الفرنسية الجزائرية في بعدها المتوسطي موضوع الهجرة غير الشرعية التي أصبحت خطرا على الشمال ولا تستطيع دول الجنوب أن تتحمل وحدها أمواج الهجرة وهي مراكز عبور إلا بالتعاون المتوسطي المشترك ولذلك يتهم الفرنسيون الجزائر بالتواطؤ حيال ملفات مؤثرة في العلاقات مثل عدم التشدّد في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ويرى الجزائريون أنّ هذه القضايا معقدة ومتعددة الأبعاد، وتتطلب تنسيقا من جميع الدول المتوسطية لحلها.

---

(1) A.M.A.E, Secretariat d'etat aux affaires Algériennes SEAA, Algérie, carton **N° 155 ,(1959-1967),** dossier :227/cons « **Bureau politique, situation generale :Le coflit Algero-Marocain** » , 05/11/1963, pp 01-11.

(2) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975),** dossier :A10.2.0. « **Note de synthese relations franco-Algériennes** » , 28/06/1973, p 08.

2. الإيديولوجيا واللغة :

مما لا شك فيه أن الإطار الثقافي قد مثل إحدى تجليات النفوذ الذي مارسه الإستعمار في الجزائر حيث ترك بصاماته واضحة على بنيتها الثقافية، و حفر أخاديد عميقة في نسيجها الإجتماعي فقد نجح في فرض اللغة الفرنسية كرمز للمعاصرة ووسيلة للتأهيل المهني والإنفتاح على العالم الخارجي كما أن اللغة ساهمت في قولبة جملة من السلوكات و أنتجت زمرا عملت على ترسيخ هيمنة اللغة الفرنسية في التعليم و في جميع المرافق، والواقع أن التعاون في المجال الثقافي أمر شائك فإذا كان المفهوم يعني التبادل و التلاقح بين حضارتين أو بيئتين مختلفتين فإنه يمكن القول أن ما اصطلح على تسميته بالتعاون الفرنسي مع المغرب العربي لا يعدو مجرد مساعدات تقدمها فرنسا لهذه البلدان من أجل ضمان حضورها و تأييد إشعاعها و تخليد سيطرتها الثقافية[1].

لقد شكل عامل الإيديولوجيا واللغة والإثنية حالة مقلقة في العلاقات وعند الطرف الجزائري بالخصوص وهو ما جعل "بن بلة" يصرخ أمام الصحفيين عند دخوله إلى تونس في 1962 بعد إطلاق سراحه " نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب " [2] و هو ما كان يرفضه الآخرون مثل "عبد الرحمن فارس" الذي قال في تعليقه على صرخة "بن بلة "" أنا لا أفهمه "وطبعا ذلك موقف مجموعة القوة الثالثة فقد كانت الثورة تتعامل مع "عبد الرحمن فارس" كأحد خياراتها ورجالاتها ؛ مثلما عبر "رضا مالك" في تبرير إختيار الثورة لفارس عبد الرحمن لإدارة المرحلة الإنتقالية . [3]

كما كانت شخصيات مثل "فرحات عباس" بإتجاه ثالث حيث إستهجن كلمة "بن بلة" وإعتبرها نزعة إثنية خاطئة لأنها لم تعبر عن الجزائريين الذين هم بربر وعرب يجمعهم الإسلام، وبالتالي فنحن مسلمون كما قال ذلك الراعي الصغير الذي سأله أحد الفرنسيين

---

[1] حسان بوقنطار، مرجع سابق، ص 94 .

[1] Ferhat Abbas, **Demain se lèvra le jour, éditions Alger- livres , Alger, 2010 , pp47-48**

[3] رضا مالك، مصدر سابق، ص 307

هل أنت عربي أم بربري فقال له أنا مسلم وهو جواب فضله "عباس فرحات" على جواب "بن بلة" لأن الإسلام هو الهوية و الإيديولوجيا الأشمل بالنسبة للجزائريين واللغة وعاء هذه الهوية وليست هي الهوية الجزائرية [1].

ولأن الجزائر كانت دولة تحوز تعليما شعبيا واسعا ومبنيا على الأوقاف فقد عمل الإستعمار على غلق الكثير من المدارس وطرد معلميها لتحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع أُمي، وسنّت قانونا يمنع تنقل الأشخاص من مكان لآخر بدون رخصة مما كان عقبة في وجه طلبة العلم الذين يتنقلون بهدف إكتساب العلم والمعرفة في الداخل والخارج، وبإسم سياسة الدمج ثم العلمنة حُددت المدارس القرآنية بدقة، وروقبت مدارس الزوايا وأغلقت وتناقص عدد معلمي القرآن، ومنذ ذلك الحين تقهقرت معرفة اللغة العربية الأدبية إذ كانت لا تكاد تدرس [2].

كما مُنع فتح المدارس العربية وبخاصة منذ صدور قانون 18-10-1892 الذي يقضي بعدم فتح أية مدرسة إلا برخصة من السلطات الفرنسية، ثم وفي سنة 1904 صدر قانون يمنع فتح أية مدرسة لتعليم القرآن إلا برخصة من السلطات الفرنسية التي إذا ما سمحت بفتح مدرسة قرآنية تبعا للشروط السابقة فإنه يمنع عليها تدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها " [3].

وضمن إطار سياسة جعل الجزائر قطعة من التراب الفرنسي لجأ الإستعمار منذ البداية إلى العمل على إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية حتى يصبح المجتمع الجزائري فرنسي اللسان والثقافة على وجه الخصوص وبذلك ينقطع عن تاريخه وتراثه

---

[3] Ferhat Abbas, **Demain se lèvra le jour,** op.cit , pp47-48.

[2] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 106 و107

[3] تركي رابح، **الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم**, الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, الجزائر 1970, ص 151.

ويفقد مقوماته وشخصيته تدريجيا ويذوب في بوتقة الأمة الفرنسية[1] عبر مراحل إستراتيجية فرنسية محكمة هدفها طمس هوية الشعب الجزائري عبر عنها أحمد توفيق المدني في هذا بقوله:" كان التعليم أيام الحكومة الفرنسية إستعماريا بحتا لا يعترف باللغة العربية، ولا يقيم لوجودها أي حساب فاللغة الفرنسية هي وحدها لغة التدريس في جميع مراحل التعليم"[2]، مما يجعل الجزء اليسير ممن يتاح لهم التعليم ينخرطون قهرا في المنظومة الفرنسية ويتحولون إلى جزء من سياسة فرض الأمر الواقع إن لم يكن في المجتمع الجزائري الذي يريده الإستعمار فسيكون بين النخبة التي ستدير الجزائر بل وصل الأمر بفرنسا إلى حد تهجير اللغة العربية ومحاربتها قانونا عندما أصدرت وزارة الداخلية الفرنسية قرارا في 1938/03/08 جاء فيه: أن اللغة العربية تعتبر لغة أجنبية"[3].

ولعل فترة الكفاح المسلح و إنطلاق الثورة رفع التحدي الإيديولوجي إلى أوج ما يمكن أن يصل إليه كسلاح معركة من خلال توسيع شبكة تعليم اللغة الفرنسية وتمكين متعلميها من التمتع بكثير من الإمتيازات الإقتصادية والإجتماعية للتمكين للإيديولوجيا الفرنكفونية من خلال اللغة لأن اللغة ليست مجرد ناقل محايد أو وسيلة تبليغ لا غير، لكنها وعاء حضاري وإيديولوجي من الطراز الأول [4].

وايضا من خلال الدفع لتصبح اللغة العربية التي كانت حاملة للشخصية الجزائرية قبل الإستعمار لغة مهملة، ممقوتة ومطاردة على الرغم من حيويتها وقدرتها على التكيف وتمكنها من إستيعاب العلوم بأنواعها والتقنيات المختلفة، كما شاع في المجتمع إسلام مشوه غلبت عليه الخرافة والدروشة و لم يعد قادر على أداء وظيفته الإجتماعية تحت وطأة تقاليد وعادات ونمط و سلوكات يومية وافدة غريبة ونخب تعتقد أن الإستقلال عن

---

[1] أحمد بن نعمان، « **العلاقات الجدلية بين الإستعمار الثقافي والشخصية الجزائرية**»، *الثقافة*، مجلة شهرية، العدد 49، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر ،1979، ص 118.

[2] نفسه، ص 118.

[3] بسام العسلي، **عبد الحميد بن باديس**، دار النفائس، لبنان، 1982، ص 52.

[4] محمد العربي الزبيري، **الغزو الثقافي في الجزائر 1962 – 1982**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1983، ص21.

فرنسا العظمى لا يمكن أن يكون مصحوباً إلا بكافة أنواع التخلف والهمجية وإقتصاد في حالة تبعية كلية للإقتصاد في فرنسا مثلما تعكس إتفاقيات إيفيان وما بعدها من إتفاقيات[1].

ولأن أي تحرر في العالم يرفض التعامل مع توجهات المستعمر ينتج عنه صراع حقيقي وجذري فالجزائر كانت مستعمرة مميزة في المستعمرات الفرنسية، ولذلك كان رد الفعل المتوقع أن يكون وضع ما بعد الإستقلال مميزا، غير أن فرنسا التي لم تستسغ السيادة الجزائرية قد رضخت للإستقلال ولكنها عملت على مصادرة إيديولوجيا الإستقلال من خلال منظومة متعددة أساسها الإدارة واللغة من منظور الفرانكفونية[2] التي تحولت إلى أداة أقوى للكولونيالية الجديدة.

إن إزدواجية اللغة في التعليم والإدارة والقضاء[3] عمل على فصل الجزائر عن عروبتها وإبقائها في دائرة الفرانكفونية[4] كما عبر وزير الشؤون الخارجية الفرنسي "موريس شومام" على هامش لقاء وزاري حيث يصرح مباشرة بعد تأزم العلاقات الجزائرية الفرنسية وظهور حالة التباعد بينهما على إثر قرار تأميم البترول في 24 فيفري 1971 أن " الجزائر جارة مهمة لفرنسا على الرغم من تأزم العلاقات اليوم إلا أنها غدا ستصبح الدولة الفرانكوفونية الأولى في العالم بعد فرنسا نفسها"[5] .

ويضيف : " إني هنا أتكلم عن المستقبل وهذا ما تتطلع إليه فرنسا وإن كنت لا أستطيع أن أخوض في الماضي لأنه ما جرى غير مبرر " [6] .

---

(1) انظر ملحق رقم : **(01)**

(2) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, **carton N° 22,(1966-1975), Dossier : A10.2.0 « L'Algérie et les problemes mediterraneens », commission des affaires étrangères, séance du 01/04/1971.et « La francophonie » 23/07/1972**

(3) A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA , **carton N°126,(1959-1967)**, dossier: A10.1.1 Relations politiques franco-algériennes, Accords et conventions, ACCORDS D'EVIANS, **« Langue française »**, p05

(4) رقية بوقراص، **الرهانات جيو-سياسية للفرنكوفونية في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 271-272.

(5) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975), Dossier : A10.2.0 « L'Algérie et les problemes mediterraneens », commission des affaires étrangères, séance du 01/04/1971.**

(6) Ibid

إن هذا التوجه الرسمي يبرز بأن الفرانكوفونية في العلاقات الفرنسية الجزائرية ليست تبادلا ثقافيا وإنما هي مذهب سياسي يرمي إلى نشر الفكر الإستعماري في البلدان التي لها إستعداد طبيعي لقبول التبعية بجميع أنواعها ووسيلة لقولبة الذهنيات طبقاً لمتطلبات الإستعمار الجديد من جهة ولتعميم أنماط الحياة المؤدية إلى سلخ المجتمع عن أصالته وربطه بظروف الحياة السائدة في فرنسا التي هي مصدر ذلك الفكر من جهة ثانية[(1)].

فعلى مستوى الإدارة فان المجموعة الأولى للحكم خلال الفترة الأولى لبومدين كانت كلها تسير بالإتجاه الفرانكفوني[(2)] وأساس مجموعة الحكم كانت مجموعة وجدة التي تحيط "ببومدين" [(3)] والتي تولى" مدغري" فيها الإدارة منذ نشأة وزارة الداخلية العام 1962 ولم يغب عنها إلا سنة واحدة، و"بوتفليقة" تولى الخارجية التي شهدت حالة من تعدد الرؤى والعلاقات لكن الداخلية والإدارة هيمن عليها التيار الفرانكفوني لإعتبارات عدة لخصها إتهام النظام لمدغري بالعمالة لفرنسا بعد حادثة إنتحاره وإحياء الحديث عن ماضي عائلته في العلاقة مع فرنسا[(4)]، حيث كان معجبا بنابليون واعتبر الإدارة الفرنسية نموذجا وطالب مع آخرين بالإبقاء على القوانين الفرنسية إلا في حالة تعارضها مع السيادة الوطنية و كذا على اللغة الفرنسية في الإدارة و أنشأ منذ الستينات المدرسة الوطنية للإدارة و التي تقوم بتكوين الموظفين حسب النمط الفرنسي مما عمق إستمرارية تأثير الثقافة الفرنسية[(5)].

و لم يكن التعليم في المدرسة الوطنية باللغة الفرنسية فحسب، بل كان يقوم به أيضا مدرسون فرنسيون في إطار التعاون التقني والثقافي[(6)] مما أنتج إدارة شديدة المركزية أشرفت على وضع البرامج الخاصة التي بدأت عام 1966 .

---

(1) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، ج2، مرجع سابق، ص 198.

(2) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21, (1966/1975)**, dossier : A10.1.2

(3) مجموعة وجدة هي : **بومدين وبوتفليقة ومدغري وشريف بلقاسم وقايد احمد** وقد تولوا المناصب الحساسة في حكومات بن بلة وبومدين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 26 اكتوبر 1962

(4) عبد الحميد الإبراهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999**، مركز الدراسات العربية، بيروت 2001، ص130.

(5) نفسه، ص 130.

(6) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21 ,(1966/1975),** dossier : A10.1.2

ولأن الإقتصاد أيضا كان بحاجة إلى الإطارات التقنية فقد كانت توجهات قطاع الأعمال الإقتصادية والإجتماعية أيضا بإتجاه تهيمن عليه لغة الإستعمار ومضامينها الفرنسية فقد كان هذا القطاع يدار من طرف إطارات لها توجه فرنسي دعم سلوك القطيعة بين البيروقراطيين والمجتمع الجزائري ورسخه التعاون الذي نظمته إتفاقات إيفيان وملاحقها والإتفاقات المكملة لها خلال سنوات الإستقلال الأولى إلى غاية 1967، وعلى نفس المنوال كانت التوجهات الفرانكفونية تتحكم في المالية والتخطيط حيث أسندت الوزارة الى أركان مجموعة وجدة الذين إعتمدوا على إطارات مرتبطة مع فرنسا ومن الذين يعتبرون النظام الحضاري الفرنسي نموذجا مفضلا، ولهم إتصالات دائمة مع الأجهزة والهيئات الرسمية الفرنسية طوال إنجاز مهامهم[1].

ولذلك بدأت أشغال التخطيط الأولى عام 1966 عبر تمديد «مخطط قسنطينة»[2] الذي أعلنه "ديغول" عام 1958. كما أن التشريعات والتنظيمات الفرنسية التي تعود إلى العهد الإستعماري استخدمت كسند لتشغيل المؤسسات المالية مما أنتج منظومة مالية بأبعاد إيديولوجية لا تتناسب أصلا مع قيم الشعب ولا مع الإحتياجات الإقتصادية للبلاد وتؤسس للقطيعة والتباين بين التكنوقراطيين الموروثين عن السلطة الاستعمارية[3]، فكريا وعقليا، والمجتمع الجزائري ولم يسلم منها القطاع المكلف بتسيير المجالات الإستراتيجية للمحروقات والمداخيل النفطية وعصرنة الإقتصاد حيث كانت وزارة الصناعة وكذا قطاع المحروقات التابع لها بين 1965 و1977 هي الوزارة المفضلة في إستراتيجية العصرنة أو بالأحرى هي العمود الفقري لرؤى التنمية الإقتصادية وقد أسندت هذه الحقيبة الوزارية إلى "بلعيد عبد السلام في جوان 1965 و الذي تقاسم" مع" بومدين" الاعتقاد بأن النفط

---

[1] عبد الحميد الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 130.

[2] A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 21,(1966/1975),** dossier : A10.1.0. « **Les relations franco-Algériennes bilan et perspectives** » 26/09/1969.

[3] ANOM , N°de carton :**14CAB/48**, dossier « **extraits caracteristiques de l'opinion musulmane ».**

كفيل بتوفير موارد تحقق المشروع الصناعي العظيم بسرعة لكنه لم يتمكن من التخلص من التاثير الفرنسي حيث بقيت له إرتباطات مع بعض الجامعات الفرنسية ومكاتب دراسات فرنسية تقدم له عناصر سياسته التصنيعية، كما أحاط "بلعيد عبد السلام" نفسه بإطارات جزائرية مقربة منه، ومعروفة بتوجهاتها الفرنسية، والتي نصبها في مناصب عليا بوزارته وعلى رأس شركات الدولة الواقعة تحت وصايته " [1]، وبسبب ذلك ظلت أهم القرارات في القطاعات الإقتصادية الإستراتيجية على الصعيد الخارجي ولسنوات طويلة متوجهة نحو فرنسا [2].

وهذا التوجه لا يعتبره "عبد السلام بلعيد" مساسا بوطنيته بقدر ما هو رؤى إقتصادية تتفق أو تختلف مع الآخر ويستشهد بمن لا يتفق معه في الرؤى لتأكيد وطنيته من خلال شهادة يوردها في مذكراته حيث " نجد الجنرال "خالد نزار" في مذكراته يتفهم بصورة طبيعية كيف أن مواقفي لم يكن لها معنى التمادي في الخطأ وإنما كانت، بكل بساطة، تعبيرا عن تعلق مخلص لتلك الأفكار التي تبنيتها منذ شبابي المبكر [3]، حيث ينقل عنه "أما في ما يخص بلعيد عبد السلام، ومهما قيل عن أفكاره، هو رجل مبادئ، يدافع دائما عن أفكاره بقناعة كبيرة، وهو وطني تام لا يمكن لأحد أن يشك في وطنيته، إني لأحيي بهذه المناسبة شجاعته ونضاله " [4].

وبالرغم من أن مكاتب الدراسات الفرنسية كانت تحضر لبلعيد عبد السلام العناصر التقنية الإقتصادية التي تهدف إلى تبرير تسيير الدولة للإقتصاد، أو لإبرام عقود مع هذا المزود أو ذاك أو هي التي تنجز في الواقع السياسة الصناعية للجزائر، وبتوجيه واردات

---

(1) عبد الحميد الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 125.

(2) نفسه، ص 125.

(3) عبد السلام بلعيد، **المذكرات الأصلية** كما نشرتها جريدة *الشروق* على موقع: www.belaidabdesselam.com

(4) خالد نزار، **مذكرات اللواء خالد نزار**، دار الشهاب، الجزائر ،1999، ص 214.

الجزائر للمواد والخدمات في المجال الصناعي وكذا تدفق رؤوس الأموال، فهذا هو الإطار الذي تم فيه تصميم التصنيع الكثيف ووضعه حيز التنفيذ [1].

إلا أن هذا الجانب في خيارات عبد السلام بلعيد يعتبره هو ذاته خيارات تقنية محضة لا تشكك في وطنيته بقدر ما هي أخطاء لا تنكر فإن كلا من الأخطاء والنجاحات نتاج حياتي في خدمة بلدي، والإعتراف بالأخطاء لا يعني تنكر لقناعات في سبيل تبني قناعات الآخرين، أي الخصوم ممن حاربهم أو إختلف معهم في المواقف بشأن كيفية تصور حياتنا الإجتماعية، تنمية إقتصادنا الوطني وبناء صرح أجهزة دولتنا ومؤسساتها، لأنه لم ترقهم الخيارات المعتمدة من طرف بلدنا ولم يتقبلوا قيام ثورتنا بنصرة أفكار غير أفكارهم [2] بل يعبر رسميا في تعليمة لمصالح وزارته بقوله "و الذي بقي بعد الإستقلال هو أخطر من الإستعمار نفسه وتجسد بالخصوص في اللغة والعادات أو ما يمكن تسميته روح ديكارت التي ترمز إلى العقيدة الفرنسية التي تربط التفكير بالوجود فما دام فكر فرنسا في الجزائر فوجود فرنسا مستمر ولكن بشكل آخر ...كل هذا يمثل السيطرة على استمرار و إبقاء والمحافظة على العلاقات الثنائية المبنية على المصالح بين البلدين [3]

بل يؤكد بلعيد عبد السلام على تميز الإيديولوجيا المهيمنة بأنها إيديولوجية دولة وخيار سياسي " أما في ما يتعلق بالمجال الإيديولوجي والأفكار الجوهرية، فقد إندرج نشاطي في إطار الخيارات المذهبية والتوجهات التي كانت، أولى توجهات الحزب الذي انتميت إليه منذ شبابي مبكرا إلى غاية أول نوفمبر 1954، ثم الخيارات والتوجهات المعتمدة من طرف جبهة التحرير الوطني منذ إندلاع ثورتنا، التي يحملون لها ضغينة دفينة لأن هذه الثورة كانت كما كانت "[4].

---

[1] عبد الحميد الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 125.

[2] عبد السلام بلعيد، مصدر سابق.

[3]A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie**, carton N° 22,(1966-1975), « Circulaire** »

[4] عبد السلام بلعيد، مصدر سابق.

كان "بومدين" يقوي نظامه على مرّ السنين، لكن في بداية 1970، عندما حاول أن يبقي بعض البعد بينه وبين رفاقه المعروفين[1] بالنواة الصلبة للنظام، وجد فريق وجدة [2] نفسه في أزمة عميقة، إنتهت بوضع إنفجاري مما وضع حدا لشكل من أشكال الجماعية [3] وأسس الطابع الشخصي للسلطة، وهو ما كان أيضا في صالح الفرانكفونية التي كان ممثلوها مقربين من "بومدين" ويحتلون مناصب إستراتيجية، وأصبحوا في مواجهة مسؤول واحد فقط، نجحوا في الإحاطة بمشروعه ومشروع الثورة على مستوى الهوية رغم تأكيده المستمر على تحويل اللغة العربية إلى لغة الحديد والفولاذ[4] كناية عن نقلها إلى لغة التقنية ولغة الصناعة لإدراكه أن التقنيات ليست محايدة أبدا، وهو ما تأكد بعد ذلك إذ أن إستيراد وإستخدام الجزائر للتقنيات الجد متطورة كشف أن الإندماج السلبي للصناعة الجزائرية في السوق العالمية، سببه أنها إكتفت بإستيراد منتوجات تكنولوجية وإستهلاكها، بدون تشجيع تطوير العبقرية الوطنية ولا إقامة قواعد تصميم ملائمة وإنتاج تكنولوجيات خاصة [5].

أما المستوى الآخر والذي هو مستوى اللغة فلقد قال ديغول: " لو خيرت بين البترول والفرنسية لاخترت بقاء الفرنسية في الجزائر"[6] لأن اللغة كانت المدخل الرئيسي لمقاربة موضوع الفرنكفونية في الجزائر الذي هو بالأساس مدخل لبناء الشخصية المستقبلية، ولذلك لابد أولا أن نميز بين اللغة الفرنسية كمكون أساسي ضمن المشهد اللغوي العالمي، وبين الفرنكفونية كتوظيف إيديولوجي للغة والثقافة الفرنسية لخدمة أهداف سياسية وإقتصادية و ثقافية ذات بعد إستعماري خالص، فالمسألة اللغوية في تأخير العربية وفسح المجال للفرنسية

---

(1) عبد الحميد الابراهيمي، مصدر سابق، ص 125.

(2) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975),** dossier :A10.2.0. **« Note de synthese : Situation Interieure »** , 28/06/1973, p 01.

(3) عبد الحميد الابراهيمي، مصدر سابق، ص 130.

(4) ينظر و Paul Balta et Claudine Rulleau, **La stratégie de Boumediène,** op.cit., pp 216 – 217

يقارن مع : Paul Balta , **Le grand Magreb**, op, cit.,p 86-87

(5) عبد الحميد الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 130

(6) Paul Balta et Claudine Rulleau, **L'Algérie des Algériens** , op.cit., p204 .

في عدة مجالات ليست مسألة تقنية، بل هي جزء من المذهبية الفرنكفونية [1] التي روجت للغة و الثقافة الفرنسية كمدخل رئيس نحو التحضر من أجل الإستلاب الحضاري للجزائر.

و مع أن اللغة الفرنسية هي كباقي اللغات الحية في العالم تخضع أساسا للمنافسة في مجال القدرة على العطاء العالمي، فبقدر إستفادتنا منها يجب التعامل معها كغنيمة حرب [2]، لكنها بمجرد تراجعها يمكن تعويضها بلغة أجنبية أخرى أقدر منها على جلب العلوم وهو ما لم نستطيعه الى اليوم بعيدا عن الخلفيات الإيديولوجية بل يتحكم فيه العطاء المطلوب وإستيعاب المنافع الحضارية وهو ما كان هذا واضحا في تأسيس الدولة الجزائرية ولدى قادتها الأوائل الذين عبروا عن تأكيد "إحترامنا للثقافة الفرنسية وأيضا ضرورة البحث في أعماقنا للعثور من جديد على البعد الأخلاقي والثقافي الذي ضاع منا بضياع لغة أجدادنا الرائعة لأن المستعمر عندما يتعلم لغة أجنبية يتبنى قليلا أو كثيرا أبنيتها الذهنية، إنها عملية إثراء إذا كان يمتلك ويستعمل لغته القومية ولكن إذا كانت هذه لم تعد السند الإعتيادي لفكره وإذا كان هذا الفكر مضطرا لكي يخرج إلى وضح النهار إلى المرور بلغة الغزاة فإنه من الطبيعي أن تصبح عملية إستلاب لجوهر الإنسان المستعمر" [3]

إن الإيديولوجية الفرنكفونية[4] تتجاوز بكثير موضوع اللغة لأنها جزء من الهيمنة الإستعمارية الفرنسية على جزء من الإمتداد الإفريقي[5]، مما نتج عنه إستئصال ثقافي ولغوي للهوية، و تم إستبدال ذلك بمكون ثقافي و لغوي هجين، تم فرضه من خلال العنف المادي و الإستعماري، وذلك بهدف تحقيق الإلحاق الحضاري بالإمتداد الفرنسي وتوسيع

---

(1) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975), Dossier : A10.2.0 « L'Algérie et les problemes mediterraneens », commission des affaires étrangères, séance du 01/04/1971.et « La francophonie » 23/07/1972**

(2) واسيني الأعرج، « **آسيا جبار... جيل اللغة الفرنسية غنيمة حرب؟** »، *القدس العربي*، لندن، عدد 11فيفري 2015.

(3) روبير ميلر، **مذكرات احمد بن بلة**، ترجمة عفيف لخضر، دار الأداب، القاهرة، ص165.

(4) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975), Dossier : A10.2.0 « L'Algérie et les problemes mediterraneens », commission des affaires étrangères, séance du 01/04/1971.et « La francophonie » 23/07/1972**

(5) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975), Dossier : A10.2.0 « L'Algérie et la Politique française en Afrique noire » 22/08/1972**

مساحة الإستلاب الذي كان عند بعض المثقفين الجزائريين مقبولا بل ومرغوبا فيه أو بانتهازية أو بانعدام التبصر السياسي أو بالإفتتان بالهيبة العالمية للغة الفرنسية حيث يشعرون في أعماق نفوسهم وإن لم يعترفوا بذلك بأنهم فرنسيون أكثر منهم جزائريون أما اللغة العربية فلا يشعرون تجاهها إلا بمشاعر الهجر والبعاد مما يكون بعيد الضرر لأنه يتضمن عند المثقف الجزائري الذي يقبل به نهجا للتفسخ القومي سيكون، خطيرا بإمتداده بالتعليم الإجباري لكوادر المستقبل للدولة [1].

و لعل هذا هو ما يوضح علاقة الإمتداد التي تقيمها منظمة الفرنكفونية مع وزارة المستعمرات التي كانت تناط بها، خلال المرحلة الإستعمارية، مهمة إدارة المستعمرات، ولأن الإستعمار الفرنسي كان في الأساس إستعمارا ثقافيا و لغويا فإن المهمة التي كانت تقوم بها وزارة المستعمرات – وما زالت تقوم بها منظمة الفرنكفونية[2] اليوم– هي وظيفة الإلحاق الثقافي واللغوي، وما ينتج عنه من إلحاق إقتصادي يمر عبر السيطرة على المستعمرات لأطول وقت ممكن من خلال تحقيق إستمرارية إستغلالها إقتصاديا، سواء كمناجم للمواد الأولية وأيد عاملة رخيصة، أو كسوق إستهلاكية واسعة تفتخر فرنسا بأنها تضم أكثر من 200 مليون مستهلك[3].

وحينما نتحدث عن حضور الفرنسية، في الواقع الثقافي و اللغوي، لا بد أن نشير إلى إدراك الفاعل السياسي الجزائري للفصل بين البعد المعرفي و بين البعد الإيديولوجي، " فعلى المستوى المعرفي يمكن قبول الإنفتاح لإثراء التجربة و تحقيق أكبر قدر من التواصل مع التجارب العالمية الرائدة، لكن هذا لا يعني السماح بإستغلال شعار الإنفتاح اللغوي من طرف الفرنكفونية على حساب مقومات الهوية الوطنية، ثقافيا و لغويا ليتحول إلى نقطة الضعف في بنائنا الوطني من خلال وصول سادة إلى مناصبهم في التكتلات الإقليمية والولاءات الشخصية،

---

(1) روبير ميلر، مصدر سابق، ص165.

(2) رقية بوقراص، مرجع سابق، ص ص 271–272.

(3) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975), Dossier : A10.2.0 « L'Algérie et les problemes mediterraneens », commission des affaires étrangères, séance du 01/04/1971.et « La francophonie » 23/07/1972.**

والذين ورثوا الجهاز الإداري لمجرد أنهم يعرفون الفرنسية اللغة التي أصبحت بالنسبة لهم الطريق الوحيد للإحتفاظ بالغنائم من مناصب الدولة، ومن هنا يجيء الإحساس بأن الوجود الفرنسي في الجزائر بعد إسترجاع الإستقلال أقوى منه في الجزائر تحت الإستعمار"[1]، من خلال صناعة جيل فاقد للتوازن كنتيجة مباشرة لما يتعرض له من عنف ثقافي ولغوي في بيئته الإجتماعية الحاضنة، سواء من خلال توظيف وسائل الإعلام، أو من خلال توظيف منظومة الثقافة و التعليم للإنتقام من الجزائر وتحويلها من دولة قائدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى بقعة جغرافية تابعة للهيمنة الفرنسية، الضعيفة في الميزان الإستراتيجي الدولي.

ولذلك فعندما تحدث "بن بله" في نوفمبر 1962 أمام الصحافة العالمية وأمام الطلبة بالجامعة كان واضحا لديه هذه المقاربات والتمازج الإيديولوجي اللغوي[2] حين قال "أما في يخص الجزائريين وأنا واحد منهم الذين لا يقبلون بهذا الإستلاب فإنهم يحسون في أعماق نفوسهم بالحرج العميق الذي ينتابهم عندما يعبرون عن الأشياء بالفرنسية بينما يشعرون بها بالعربية وهكذا فإن فراقا دائما بين الرأس والقلب والفكر والأحاسيس يمزق أعماق نفوسهم"[3]. مع إدراكه الواضح للمعادلة في أرض الواقع "سيكون جنونا أن نعلن باسم قومية غير مهضومة الحرب على اللغة الفرنسية التي هي جسر ضروري جدا يصل النخبة الجزائرية بعلوم الغرب؛ بالعكس فانه يجب أن نحافظ على البعد الفكري الذي وهبته لنا لإنه بعد ملك أيدينا ولكن في الوقت نفسه ينبغي علينا أن نستعيد البعد الفكري الذي ينقصنا: الإثراء الذي تحمله اللغة العربية للعرب الذين هم نحن بيد انه يجب الا نكتم بان هذه مهمة طويلة النفس و15 عاما أو 20 عاما قد تكون ضرورية للوفاء بها على إكمل الوجوه" [4].

وبالرغم من ذلك فان القراءة الفرنسية للعلاقات كانت تنطلق من خلفية الاتهام والتشكيك في مرجعية الإيديولوجية كلما كانت خارج الفرنكفونية مهما كان الإتجاه كما عبر مؤرخو

---

(1) روبير ميلر، مصدر سابق، ص165.

(2) محي الدين عميمور، **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، دار هومة، الجزائر 2010، ص85.

(3) روبير ميلر، مصدر سابق، ص165.

(4) نفسه.

فرنسا عن الجزائر انه " كانت السلطة تبحث عن شرعية في الإدعاء أنها وريثة المعركة من أجل الإستقلال، وتنهل من مرجعيات أخرى منها التنمية الإقتصادية الإشتراكية، وسياسة عدم الإنحياز تجاه الكتلتين الشرقية والغربية في السياسة الخارجية أو رقابة الدولة على قيم الإسلام [1].

بل إن الجانب الفرنسي كان يستنكر أيضا الإجماع الوطني الذي يرونه " الرافعة الإيديولوجية المتموجة فلقد أصبح نوعاً من الدواء لمحددات الهوية، يحاول مسح الإختلافات اللغوية والإقليمية، وأن يكون" توفيقياً"، ونافياً للمواجهات الإجتماعية، ومصلحاً جلياً لمساوئ الحداثة، وبقي هذا المذهب الإصلاحي التوافقي مقبولاً من المجتمع طالما أن هناك سياسة إجتماعية" قائمة على إعادة توزيع الثروة" [2].

لقد مرت فترة طويلة على إستقلال الجزائر ولم تستطع أن تتخلص من هذه التبعية وعقدة الإستعمار والأجنبي على الرغم من أن اللغة الإنجليزية هي اللغة المسيطرة على التكنولوجية العصرية الحالية، و مع تراجع اللغة الفرنسية عالميا فإن الجزائر لم تستطع أن تتخلى عن هذا الإرث الثقافي الثقيل والخطير المكبل لتحرير القرار في الجزائر والذي هو جزء من إستراتيجية فرنسية تركها المستعمر لتكون قوة إرتكاز ما بعد الإستقلال حيث أصبحت ثقافة شعب بأكمله متورط في إستراتيجية إستعمارية خطيرة دون أن يدرك ذلك وبهذا نستطيع القول أن المستعمر الفرنسي قد نجح إلى حد ما في تقليص إمتداداتنا ثقافيا وإقتصاديا خارج التبعية الإستعمارية.

---

(1) Benjamin Stora, **Histoire de l'Algérie depuis l'independance**, opcit , p55.
(2) Ibid , p55.

4- الصراع في الشرق الأوسط

شكل الصراع العربي حالة مؤثرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية لأن الجزائر ترى نفسها معنية بدعم قضية فلسطين[1] وملتزمة بالأمة العربية وقضاياها المصيرية في مصر وفلسطين وسوريا لأن هذه الدول كانت حاضنة للثورة وهي جزء من المنظومة المتوسطية التي أصبح الصراع الإسرائيلي عاملا رئيسا فيها بما جعل الوضع معقدا في قضايا الشراكة المتوسطية، ويأتي على رأس هذا التعقيدات الصراع العربي الإسرائيلي الذي جمّد وعرقل كثيرا من المبادرات والشراكات. [2]

لقد كانت فرنسا في قلب الصراع العربي الإسرائيلي منذ نشأة هذا الصراع عام 1947، و كان لها رؤيتها المتميزة للتأثير المباشر مع القوى الأساسية وخاصة أمريكا وروسيا حفاظا على مصالحها بل إن فرنسا كانت أول من طرح فكرة إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين، من خلال نداء نابليون لليهود في حملته على الشرق والذي دعاهم فيه لإقامة وطن لهم على أرض فلسطين، كما كانت فرنسا من الدول التي صوتت على قرار تقسيم فلسطين في 1948 كما كانت وراء تزويد والعصابات الصهيونية بالأسلحة، وتهريب المهاجرين اليهود وعينت سفيرها في الدولة العبرية مبكرا [3] كما كانت مساهمة في إعلان الحماية عام 1950 حيث إشتركت مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في إصدار البيان الثلاثي لحماية إسرائيل [4].

---

(1) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975),** dossier :A10.2.0. « **Note de synthese relations franco-Algériennes :Proche-orient** » , 28/06/1973, p 09

(2) مصطفى فرحات، مرجع سابق.

(3) أحمد سعيد نوفل، **العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية**، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، ط 1، الكويت، 1984، ص 23.

(4) إسمهان شروع، " **دور فرنسا في قيام إسرائيل** "، *مجلة صامد الاقتصادي*، العدد، 114، ديسمبر، 1998، ص 149.

كما تابعت الحكومات الفرنسية المتتالية تأييدها لإسرائيل، وتزويدها بالأسلحة و الطائرات لتصبح فرنسا الممول الرئيس لإسرائيل في السلاح قبل أن تبدأ التعاون النووي معها عام 1953، بإتفاقية في ميدان الأبحاث النووية و زودت فرنسا إسرائيل بموجبها بالدعم لأجل إنجاز مفاعل "ديمونا" النووي وبالرغم من حرص فرنسا على مصالحها الإقتصادية في المنطقة العربية إلا أن موقفها لم يراع كثيرا الموقف العربي فقد ساهمت إلى حد كبير في نشأة دولة إسرائيل وتقويتها ودعمها حتى أصبحت أقوى دول المنطقة، ومنذ 1958 حدثت القطيعة بين فرنسا و الوطن العربي بشكل عام و تعززت علاقتها مع إسرائيل نقمة في الموقف العربي المؤيد للثورة الجزائرية وفشلها في إيقاف المساعدات العربية للثورة الجزائرية مما عجل بالعدوان الثلاثي بعد تأميم قناة سويس1956 [(1)].

وإستمر التدهور في العلاقات الفرنسية العربية حتى مجيء "ديغول" إلى السلطة عام 1958 [(2)] وبالتجديدات الديغولية في السياسة الخارجية الفرنسية أعادت فرنسا تركيب علاقاتها الخارجية من خلال تذويب الجليد إزاء العالم العربي، والخروج من الماضي المتوتر بفعل عوامل متعددة مرتبطة أساسا بالنزعة الإستعمارية التي سادت خلال المرحلة الماضية وإستفحلت بسبب الموقف الفرنسي المتواطئ مع إسرائيل حيث كان وصول "ديغول" إلى السلطة في أسوأ حالات الإنحدار للعلاقات العربية الفرنسية [(3)]حتى قيام الجمهورية الخامسة، حيث بدأت مرحلة جديدة إختلفت في طبيعتها وظروفها عن السياسة السابقة، وبدأت العلاقات الفرنسية، العربية تشهد تحسناً تدريجياً إلا أن هذا التحسن لم يكن على حساب إسرائيل حيث إستمر بيع السلاح لإسرائيل، و إزدياد حجم تصدير السلع الإستثمارية لإسرائيل، وإستيراد السلع الإستهلاكية من إسرائيل رغم أنها رفضت طلب

---

(1) الموسوعة الفلسطينية،، **دراسات القضية الفلسطينية**، ط 1، بيروت، 1990 المجلد 6، القسم 2، ص 44.

(2) Paul Balta et Claudine Rulleau, **La politique arabe de la France de De Gaule à Pompidou,** op ;cit p 73.

(3) حسان بوقنطار، مرجع سابق، ص 34 .

إسرائيل بالانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة حفاظاً على مصالحها وعلاقتها مع دول المغرب العربي[1]، والتي سوف تتأثر صادراتها من الحمضيات إلى دول السوق الأوروبية في حالة حصول إسرائيل على ميزات أكبر مما تحصل هي عليه. أما على صعيد العلاقات الفرنسية العربية، يمكن القول بأنه منذ عام 1965، بدأ التقارب الحقيقي مع العرب خاصة مصر في عام 1963، بعد أن عادت العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا وكل من سوريا والأردن والسعودية عام 1962، ومع العراق عام 1963، كما تقلصت علاقات فرنسا الظاهرة مع إسرائيل في الفترة من 1963 – 1966م، وتراجعت مبيعات السلاح الفرنسي لإسرائيل بسبب السلاح الأمريكي[2]

وإمتازت السياسة الفرنسية تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي خلال تلك المرحلة، بنوع من التوازن[3] الذي سارت عليه فرنسا منذ قدوم ديغول، لتحقيق مصالحها الإقتصادية و السياسية ودورها في المنطقة إلى جانب القوتين العظمتين إلى غاية 1967، التي وصف الجنرال ديغول فيها إسرائيل بالمعتدية، وقام بوقف الأسلحة الفرنسية إلى المتحاربين وبدأ يعمل على إيجاد حلول مناسبة للقضية[4] .

وإستمر الموقف الفرنسي متوازنا و ساهمت في إصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، للتسوية في الشرق الأوسط و الذي كان خلاف المصلحة الإسرائيلية، حتى جاء " بومبيدو" فتغير الموقف الفرنسي و"إمتنعت فرنسا عن التصويت على قرار الجمعية

---

(1) Paul Balta et Claudine Rulleau, **La politique arabe de la France de De Gaulle à Pompidou,** op ,cit., p 64-65.

(2) أحمد وهبان، **العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995، ص 95.

(3) **Documents diplomatiques français**, de1er janvier-30 juin, P.I.E- peter lang, 2003, Tome 02, p 478.

(4) أحمد سعيد نوفل،" **قراءة في موقف ديغول من القضية الفلسطينية**"، *شؤون فلسطينية*، العدد 209، بيروت، 1990، ص 35.

العامة رقم 2672 في الدورة 25 والصادر في 08 ديسمبر1970م والذي تضمن الإعتراف لشعب فلسطين بتقرير المصير.

كما كانت ضد قرار الجمعية العامة رقم 2787 في الدورة 26 و الصادر في 06 ديسمبر1971 وتضمن حق الشعوب في سبيل تقرير المصير وبقيت تتمنع عن القرارات المؤكدة لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، لكنها في حرب 1973، صرح وزير خارجيتها "ميشيل جوبير" بأن فرنسا لا تعتبر حرب العرب عدواناً لأن عودة المرء إلى داره التي طرد منها عنوة لا تعتبر عدوانا و أن قرار مجلس الأمن 242 الصادر عن مجلس الأمن في 22 نوفمبر 1967[1] القاضي بإنسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي إستولت عليها، كما يجب أن ينفذ بالإنسحاب الكامل من جميع الأراضي التي إحتلتها إسرائيل عام 1967 ودعا إلى إحترام سيادة وإستقلال جميع دول المنطقة[2].

كما منعت الطائرات الأمريكية المشتركة في الجسر الجوي من التحليق فوق[3] أراضيها لإمداد إسرائيل بالسلاح، ولذلك لما إستخدم العرب النفط كسلاح إستراتيجي [4] تم حظره على دول أوروبا بإستثناء فرنسا وبريطانيا، كما تدفقت الأموال العربية على فرنسا، وتم توقيع العشرات من الإتفاقيات مع العالم العربي، وربطت العديد من المصالح الإقتصادية الفرنسية مع الدول العربية، فبعد نهاية الحرب مع الجزائر وجه الجنرال ديغول مسؤوليه إلى العالم العربي لتطور باريس علاقاتها لأن العالم العربي بدأ يتغير موقفه من العداوة لباريس بعد خروجها من الحرب مع الجزائر نظرا لما تتمتع به المنطقة

---

(1) حسان بوقنطار، مرجع سابق، ص 45 .

(2) نفسه، ص 45 .

(3) عبد الرحمن صبري،" **الحوار العربي الأوروبي والدور الجماعي لدول أوروبا العشر**"، مجلة *شؤون عربية*، العدد 27، ص ص 89 – 90.

(4) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 111,(1966-1975),** dossier n°A.31.2.0 **« Le chantage du petrole. Mais n'est –ce pas une arme à double tranchant ?»**, La Correspondance économique

من خيرات وثروات تعرفها الدوائر الفرنسية جيدا ونظرا لثقل العالم العربي الجيوستراتيجي والنظرة الفرنسية كانت تستفيد من الأبعاد الوحدوية للعالم العربي الذي يشبهه "بول بالطا" بالدويلات المكونة للإتحاد السوفياتي أو الولايات الأمريكية المتحدة[1].

وقد كان لفرنسا محورين أساسيين مع العالم العربي هما الجزائر ومصر وجغرافية الجزائر و مكانتها التاريخية وإقتصادها يجعلها محورية في المغرب العربي[2] ولأنها دولة أكثر جغرافيا و ديمغرافيا والأغنى بالثروات الباطنية فان ديغول أصبح يريد علاقة متميزة ونموذجية رغم إستمرار الخلافات الموضوعية المتجددة مما تطلب من فرنسا أكثر هدوء وصبر لأن المحيط المغاربي يتطلب العلاقة الإيجابية مع الجزائر وهذا ما رفع مستوى التبادلات الإقتصادية [3] التي وضعت أرضيتها إيفيان لصالح البلدين [4].

إذا كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية قد إتسمت بالإستقرار و الهدوء بعد العدوان الإسرائيلي في جوان 1967 وذلك نتيجة لموقف الجنرال ديغول تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد حرب الستة أيام لما أظهرت من تدهور في العلاقات السياسية بين باريس و تل أبيب[5]، وحول هذا الموقف فقد أبان الجنرال ديغول عن موقفه من هذه الحرب التي كان يمكن أن تؤدي إلى خطر إزدياد التغلغل الأجنبي في المتوسط[6] في إشارة إلى القوتين المتصارعتين حيث أن إستراتيجية فرنسا في المنطقة تصب في إتجاه واحد هو تحييد حوض المتوسط من الصراعات الإيديولوجية وليبقى المتوسط للمتوسطيين وبحيرة

(1) Paul Balta et Claudine Rulleau, **La politique arabe de la France de De Gaule à Pompidou,** op.cit., p 64.

(2) صالح سعود، **الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر**، مرجع سابق، ص 89.

(3) Paul Balta et Claudine Rulleau, **La politique arabe de la France de De Gaule à Pompidou,** op.cit pp 143-144.

(4) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975),** dossier :A10.2.0. **« Note de synthese relations franco-Algériennes :pays occidentaux** » , 28/06/1973, p 06.

(5) Paul Balta et Claudine Rulleau, **La politique arabe de la France de De Gaule à Pompidou,** op ;cit pp 143-144.

(6) Ibid, p52.

سلام و وصفهم بأنهم غرباء عن المنطقة، فإن تداعياتها على صعيد العلاقات الأمريكية الجزائرية، كانت قد تميزت بالتوتر و الفتور حيث عرفت تراجع كبير على إثر حرب الستة أيام[1] والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الكامل و الشامل لإسرائيل على حساب المنطقة العربية برمتها فقد إتسمت هذه الفترة بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين و لكن سرعان ما حركتها البراغماتية الرأسمالية الأمريكية في إتجاه إستغلال البترول الجزائري من خلال توقيع سلسلة هامة من الإتفاقيات بين السوناطراك الجزائرية و الشركات النفطية الأمريكية[2] .

وللموازنة في السياسة الخارجية لفرنسا بالنظر إلى إتفاقياتها العسكرية والسياسية مع الدولة العبرية فقد جدد الرئيس ديغول إتفاقياته مع إسرائيل ولكن حرب الستة أيام دفعت إلى تدهور العلاقات الإسرائيلية الفرنسية من جديد بعد حالة التوسع التي عرفها الإحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية رغم بقاء تبادلها الثقافي والإقتصادي المستمر في ظل تعالي أصوات تقدم مصلحة فرنسا بالعلاقة مع تل أبيب عليها مع العالم العربي مما طور صادرات فرنسا باتجاه إسرائيل وأكثر منها وارداتها من إسرائيل[3]

ومهما يكن من أمر فإن الصراع العربي الإسرائيلي ساهم في إخفاء الحقائق وفي عرقلة التقارب بين شاطئي المتوسط الشمالي و الجنوبي[4]، لأن النزاع في الشرق الأوسط ليس صراعا إقليميا يقتصر على الأطراف المعنية فقط بل إنه يمتد إلى الدولتين العملاقتين اللتان تقفان وراء الأطراف المتصارعة [5].

(1) A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22,(1966-1975),** dossier :A10.2.0. **« 7ans de cooperation avec l'Algérie** », *La Dépêche de Paris* , 15/11/1969.

(2) A.M.A.E,Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 22 , (1966-1975),** dossier :A10.2.0. **« Note de synthese relations franco-Algériennes :pays occidentaux** » , 28/06/1973, p 06.

(3) Paul Balta et Claudine Rulleau**, La politique arabe de la France de De Gaule à Pompidou,** op.cit pp 64-65

(4) Ibid, p54.

(5) حسان بوقنطار، مرجع سابق، ص 44 .

ولم يكن العالم العربي مسلما لفرنسا بل كان يضغط على خياراتها ويغيرها في ظل البراغماتية الفرنسية مما يعكس تحولات الحراك في الحوض المتوسط بمؤثرات عربية كان وراءها أمثال الملك فيصل بن عبد العزيز و هواري بومدين، فلما لام ديغول الملك فيصل بقوله أن الناس يتحدثون أنكم يا جلالة الملك تريدون أن تقذفوا بإسرائيل إلى البحر وإسرائيل هذه أصبحت أمراً واقعاً ولا يقبل أحد في العالم رفع هذا الأمر الواقع ،

أجاب الملك فيصل: " يا فخامة الرئيس أنا أستغرب كلامك هذا حيث أن هتلر إحتل باريس وأصبح إحتلاله أمراً واقعاً وكل فرنسا إستسلمت إلا أنت إنسحبت مع الجيش البريطاني وبقيت تعمل لمقاومة الأمر الواقع حتى تغلبت، فأنا أستغرب منك الآن أن تطلب مني أن أرضى بالأمر الواقع، والويل يا فخامة الرئيس للضعيف إذا احتله القوي، وراح يطالب بالقاعدة الذهبية للجنرال ديغول أن الإحتلال إذا أصبح واقعاً فقد أصبح مشروعاً" [1].

فلماذا لا تعيد إستعمار روما لفرنسا، ونحن العرب أمضينا مئتي سنة في جنوب فرنسا فهل نطالب بها الآن، فقال ديغول : " الآن فهمت القضية الفلسطينية أوقفوا السـلاح المصدر لإسرائيل، وكانت إسرائيل يومها تحارب بأسلحة فرنسية وليست أمريكية"[2]، وفي هذه الجزئية كان للجنرال ديغول موقفا حازما قبل العدوان الإسرائلي 1967 حيث يقول :" ...أن أسوء الأشياء هو تفجير الصراع و بالتالي فإن الدولة التي تلتجئ إلى إستعمال القوة لن تحصل على دعم ومساندة فرنسا..." [3] وهذا ما أكده الموقف الفرنسي على لسان مندوب فرنسا في الأمم المتحدة "جورج سيدو" قائلا : "... إن العلاقات الطيبة التي تجمع بلادي مع دول الشرق الأوسط، والتجاوب التي تلقاه سياستنا

---

(1) عبد القدوس أبو صالح، **مذكرات الدكتور معروف الدواليبي**، ط1، الرياض، 2005.، ص ص 203- 204.

(2) نفسه، ص ص 203- 204.

(3) **« La politique exterieure de la France : notes et documents »** in *Documentation française*, **N° 3428**, p 108

وكذلك المصالح و التاريخ، كل هذا يفرض علينا ضرورة التحلي بالموضوعية وفي الوقت نفسه واجب المساهمة في حفظ السلام في هذه المنطقة من العالم "[1].

ومن أجل إعطاء هذا الموقف الحيادي محتوى ملموسا فقد قررت فرنسا فرض حظر على الأسلحة الموجهة إلى سبع في المنطقة دول وهي: إسرائيل و مصر و سوريا و الأردن و العراق و السعودية و الكويت [2].

.

[1] « **La politique exterieure de la France : notes et documents** » in *Documentation française*, N° **3430**, p 166

[2] Charles saint - prot, op, cit. p 61 .

الخـاتمـة

الخاتمة :

إن العلاقات الفرنسية الجزائرية لا يمكن أن تكون عادية بالرغم من أنها قد تكون جيدة وقد تكون سيئة و في هذه الرؤية كانت سنوات وعقود بل قرون من زمن هذه العلاقة التي سادتها الرحمة حين سيطرت الجزائر على حوض المتوسط وسادها الإبتزاز والإكراه والإستعمار والإبادة وإستدعاء الأحقاد حين سيطرت فرنسا وتنفذت فكانت المعادلة المختلة .

إن رسالة هذا البحث ناقشت هذه العلاقات من مجموع زوايا نظر واتجهت أساسا إلى البحث وسط ركام الأرشيف الفرنسي الذي لا يزال عارا على فرنسا إلى اليوم، لأنها تأسره كما تأسر رأس الشهيد "بوبغلة" وأكثر من 260 جمجمة مجاهد، كما تأسر مدفع "بابا مرزوق" كما نجدها تضع السلاسل حول حجر سقط على ضابط فرنسي فقتله وتسميه بالحجر المسجون، كما بحثت وسط العديد من المصادر والمراجع من مرآة "حمدان خوجة" إلى بترول "حسين المالطي"، ومن بين العشرات من الدراسات الجامعية والبحوث والدوريات والمجلات فلم أجد إلا الأوجاع والآلآم والآهات والخيانات الفرنسية والإستعلاء والإستهزاء وأدركت جيدا لماذا قال "الإمام بن باديس" لو قالت لي فرنسا قل : لا إله إلا الله لما قلتها.

وقد بحثت التباعد والتقارب في العلاقات الفرنسية الجزائرية بعد أن درست الجذور التي تأسست عليها هذه العلاقة وبعد أن فتشت بين سطور نسخة أصلية من إتفاقيات إيفيان حصلت عليها بشق النفس من الأرشيف الفرنسي، فلم أجد إلا البعد الإستعماري يتكرر في هذه العلاقة ولا يغير إلا لونه الخارجي بتغير سياسات اليمين واليسار حين وصولهم إلى الحكم في باريس أما الرؤى الإستراتيجية فأحلام "نابليون" تقود "ساركوزي" الذي يكرر "ميتران" مثلما يعكس "هولاند" طموحات "ديغول" بدبلوماسية خادعة سواء أكانت الجزائر مستعمرة أوفي حال إنتقال السلطة أو في حكم مجلس الثورة أو حال الإنفتاح أو الأزمة

خلال التسعينات بل وحتى في القرن ال21 وبعد التغيرات الإقليمية مازالت فرنسا تحاول الضحك على الجزائريين من خلال مقارنة بسيطة بين إستثمارها في الجزائر أو في المغرب .

وليس يحق لنا اللوم على الآخرين وتفسير الأحداث بذهنية المؤامرة حين لا تتوفر أركان المؤامرة، بل علينا أن نلوم أنفسنا أيضا فالباب العالي بالأستانة لم يلزم الجزائر بتوسيع الرقعة التي تتعامل بها مع فرنسا ولكننا تساهلنا أمامها وأمام التجار اليهود، والداي حسين كان يعلم الحملة الفرنسية ولم يعد لمواجهتها شيئا يذكر بل أنه خلال إعداد الحملة استبعد الكفاءة العسكرية لصالح صهره واستمع إلى صوت المال والأعيان الذين وثقوا في فرنسا وسلم المدينة، وحتى "الأمير" كان بين جيشه ضابط فرنسي سنوات طويلة إدعى الإسلام كذبا، والخلاف داخل المقاومة بين الشرق والغرب كان سببا لضعفها، وعائلات المخزن هي التي أعطت لفرنسا الفضاء الإجتماعي الذي قامت من خلاله بالعمل التوسعي في البلاد الجزائرية.

ونشوء حالة الإختراق الفرنسي للمنظومة العسكرية للثورة بعد 1957 كان حالة أخرى تلام عليها الجزائر فالفرار الذي حدث قبل ال57 كان باتجاه الجبال ونحو جيش التحرير ولكن الفرار الثاني لضباط متدربين على أعلى مستويات التدريب باتجاه الحدود أي باتجاه جبهة التحرير وتنفذهم السريع في السلطة العسكرية وتوليهم لأكبر مراكز النفوذ في الجيش على غرار الأمانة العامة للجيش ورئاسة الدرك الوطني وغيرها كل هذه الحالات مما جنته أيدينا ولا يلام الذئب في عدوانه إن يكن الراعي عدو الغنم كما قيل.

والتساهل الجزائري مع فرنسا ظل قائما رغم مرارة الخيانات الفرنسية المتكررة فالحملة المسعورة التي قادتها فرنسا ضد بترولنا والحصار الإقتصادي الذي فرضته علينا بحدة خلال فترة تأميم البترول كل ذلك نسيته الجزائر بعد أشهر حين عادت فرنسا إلى شراء نفطنا وبعد سنوات حين نتكلم عن فرنسا أنها الشريك الأساسي في الإقتصاد

الجزائري، وبالرغم من كل معاناة الجالية الجزائرية في فرنسا إلا أنها تظل قبلة الهجرة الجزائرية والممول الأول للجزائر بالخبراء والمتعاونين رغم البون الشاسع بين معاملة الجزائر الحسنة لهم ومعاملة فرنسا السيئة لكل رموز الجزائر.

إن حديثنا في الخاتمة لبحث العلاقات الفرنسية الجزائرية يزيد من وجع الباحث الجزائري ولكن لا يسمح لنا بالوقوف عند الألم بل إن الواقعية تتطلب القراءة الموضوعية للأحداث تدفع إلى إستخلاص النتائج المساعدة لصناعة مستقبل أمن لأجيالنا القادمة في ظل حماية الذاكرة التي هي أمانة الشهداء، ومع الإستمرار في المطالبة بالحقوق التي لا تسقط بالتقادم، والتعامل البراغماتي الذي ينظر إلى الحاجيات الضرورية للبلاد في الشراكة ويوظف كل الإمكانات التاريخية والواقعية لصالح الجزائر بعيدا عن العاطفة السلبية.

إن الجزائر كما قال "بومدين" خرجت من الإحتلال إلى الإستغلال وتنوع هذا الإستغلال من المجال الإقتصادي إلى المجال الثقافي والسياسي ولا يزال مستمرا في أشكال متعددة ولا يمكن المقاومة الحقيقية له إلا عبر قوة الإجماع على مشروع المجتمع النوفمبري الذي كان قمة صور المقاومة، وعبر قوة الجيل المرتبط بالهوية الحقيقية للبلاد وإدراك النزعة المصلحية في العلاقات الفرنسية مع الجزائر خصوصا في ظل الإختلال الكبير بين فرنسا والجزائر على مختلف المستويات مما يجعل مقولة الند للند ليست دقيقة.

لقد سجلت من خلال البحث جملة من النتائج تحتاج أن تبسط على طاولة البحث والتشريح لتطوير إدراكنا لهذه العلاقات وتطوراتها المستقبلية :

1. إن إيفيان كانت وعاء لمصالح فرنسا المرحلية لأن فرنسا كانت تدرك أن الجزائر ستغيرها ولكنها حرصت على التغلغل في الإدارة التي يصعب على الجزائر تغييرها فجعلت من إيفيان حصان طروادة الذي مررت عبر الخديعة به مشاريعها إلى مستقبل الجزائر

2. إن إتفاقيات إيفيان كانت في الحقيقة قنبلة موقوتة في وجه السيادة التي ظلت منقوصة عبر بنود واضحة مثل السيادة على الثروات الباطنية ومثل الإتفاقيات التي تلت إيفيان لمدة سنوات طويلة وأسست لشراكة هي أقرب إلى الإلحاق نظرا لتعدد أشكالها وتمددها في مراكز حساسة من جسم الدولة في مرحلة التكوين والتأسيس

3. إن الإهتمام ببناء الدولة صرف السلطة في الجزائر عن الإستفادة من العلاقات أو توجيهها خلال السنوات الأولى لصالح الجزائر وذلك لتماهي الدولة مع السلطة وعدم التخلص من مشكل الهيمنة السياسية الأحادية للمجموعة أو للزعيم على الكل في الدولة مما جعل أولوية الحسم في السلطة تهيمن على مسارات أخرى وتعيق النشوء الصحيح والإستقلال الكامل مما تعذر معه بعد ذلك التخلص من الضغوطات قرابة العشر سنوات الأولى

4. رغم عوامل الهوية القوية في طرابلس إلا أن إيفيان إنتصرت عليه ودفعته إلى ردود الفعل، فالبعد الإسلامي الوطني الثوري الذي هيمن على مؤتمر طرابلس كان إنعكاسا لنوفمبر وقد أدى الاختلاف في طرابلس حول السلطة وأيضا حول المشروع المستقبلي إلى إنفضاض المؤتمر دون اختتام أشغاله ولكن تلك الرسالة الوطنية تغلبت عليها إكراهات إيفيان وإلتزمت الجزائر بايفيان وهي ليست محل إجماع ورضى بين صانعي الإستقلال ولكنها كبلت الجميع إلى اليوم .

5. إن وجود الإرث التاريخي هو الذي إحتضن العلاقات أكثر من أي شيء آخر، ووجود الإرث التاريخي ظهر فيه مشهد الاستعلاء والانتقام وظهر فيه محاولات الهيمنة التي لم تخل منها مراحل الإعاقة للنهضة الجزائرية لأن فرنسا ظلت حاضرة ورافضة للمنافسة في الساحة الجزائرية.

6. العلاقات الجزائرية الفرنسية يمكن أن تكون جيدة ويمكن أن تكون سيئة لكنها لن تكون أبدا عادية هكذا عبر رئيس الدبلوماسية الجزائرية في السبعينات وهي القاعدة

التي جعلت الجزائر حين تتحسن العلاقات تشهد إنزالا فرنسيا على مستوى المواقع الإستراتيجية كالإقتصاد والتعاون العسكري والثقافة، وحين تسوء العلاقات تعيش الجزائر تحت الحملات الفرنسية المضادة إعلاميا ودبلوماسيا قصد التشويه والحصار.

7. إن موقف فرنسا تجاه العلاقات الخارجية لم يتحرر من ترسبات الإستعمار ولهذا تحتفظ بالعظام المجاهدين والجماجم وتأسر أطنان الوثائق من الأرشيف الجزائري الذي بالتأكيد يكتنز التاريخ وأيضا بين جنباته ألآف المشاريع الإقتصادية والتنموية التي كانت خططا لفرنسا في الجزائر قبل الإستقلال.

8. لا جدوى من المجابهة ولهذا كانت المفاوضات مستمرة .

9. إن الهجرة والجالية ظلت ورقة ضغط لدى الطرفين فالفرنسيين إعتبروا أن الجالية تستفيد من واقعها العمالي وأنها تساعد الجزائر بإستيعابها لملايين المهاجرين وعائلاتهم والجزائر ترى أن الاقتصاد الفرنسي يستغل اليد العاملة الجزائرية التي لولاها لدفع الفرنسيون أضعافا من الأجور لعمال فرنسيين ولذلك كانت الاتفاقات المؤطرة لهذه الحالة وكانت الجالية فضاء للتجاذب.

10. حالة الأهمية والإستراتيجية البينية تفرض خيار العلاقة المفتوحة بين الطرفين باتجاه أوروبا وإفريقيا والإحتياج المتبادل فرض التقارب وحوله أحيانا إلى اختراق و لكن نفسية الأحقاد تخرج كل مرة على مستوى مسؤولين فرنسيين مما يحدث القطيعة النسبية في كثير من الأحيان وتضطر الطرفين إلى الحوار من جديد .

11. لقد تبين مقدار إحتياج فرنسا للمواد الأولية في الجزائر وللسوق الجزائرية، وهذا الأمر يفرض على المسؤولين الجزائريين إستخدام هذه النقطة سياسيا لتحقيق أقصى المنافع، كما يتطلب الوعي بالعلاقة العضوية القائمة بين الجوانب الإقتصادية والسياسية وتأثيراتهما المحلية والإقليمية.

12. ضرورة إستغلال التحولات الدولية في النظام الدولي الجديد والشرق الأوسط الجديد، والمنافسة الأمريكية لفرنسا حول الجزائر، فضلا عن وجود الرغبة الفرنسية في التطلع إلى التحول إلى قوة عالمية تضاهي الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة وضع قاعدة سياسية وإستراتيجية ملائمة في محيطها وفي الجزائر خاصة بما يخدم مصالحها ويضمنها.
13. يجب الإستفادة من المراحل المختلفة التي مرت بها السياسة الفرنسية إزاء الجزائر أي من مرحلة سياسية ثنائية بين البلدين إلى مرحلة سياسية يكون طرفاها الإتحاد الأوروبي والإتحاد المغاربي، وذلك بالمضي أماما بمسار الوحدة في المغرب العربي وعدم الإرتهان في المشاكل الثنائية بين الدول الأعضاء، لتحقيق جزء من التوازن الإقليمي.

إن رفع فاعلية السياسة الجزائرية وعلاقاتها مع فرنسا، يتطلب تدعيم الوجود الجزائري في فرنسا، وهذا يقتضي بالدرجة الأولى العناية بالدور الإعلامي الجزائري في تلك البلاد، فلا يعقل أن يبقى الجزائريون حاضرون بشكل مشوه في الوعي الفرنسي، كرمز فقط للهجرة أو الإرهاب، فمن أجل مواجهة حملات التشويه والتحقير الممنهجة والمنظمة التي شنتها أطراف معينة، إذ ينبغي تبني سياسة إعلامية تعتمد على إستغلال جميع الطاقات المتوفرة لإعادة صياغة صورة الإنسان الجزائري لدى الرأي العام الفرنسي، من خلال أنشطة مختلفة، وهذه مهمة ملقاة على عاتق مختلف الهيئات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية المعتمدة في فرنسا، وكذا بتشجيع وتدعيم المنظمات والأجهزة المتعاطفة مع الجزائريين .

الملاحـــــق

1-الملحق رقم 1 : النص الكامل لاتفاقيات إيفيان 18 /03/ 1962.

2-الملحق رقم 02 : رسم بياني لشبكة إتصالات الشركة النفطية CFP بين مقرها في الجزائر العاصمة و البعثات الجيوفيزيائية في الصحراء الجزائرية .

3-الملحق رقم 03: خريطة التنقيب في الصحراء الجزائرية C.F.P.A إلى غاية جانفي 1961.

4-الملحق رقم 04: مخطط أنابيب النقل بين اوهانت و حوض الحمراء بالصحراء الجزائرية.

5-الملحق رقم 05 : خريطة توضح تمركز الشركات الفرنسية و الأجنبية و أهم حقول البترول و الغاز و النقل بالأنابيب في الصحراء الجزائرية لسنة 1957 .

6- الملحق رقم 06 : بطاقة فنية حول شركة C.A.R.E.P .

7-الملحق رقم 07 : بطاقة فنية حول شركة (A) CFP.

8-الملحق رقم 08 : نص البرقية الخاص بالصيغة النهائية للسؤال الخاص باستفتاء تقرير المصير 1962/07/01 المرسلة من طرف السيد لوي جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية إلى المندوب السامي الفرنسي السيد كريستيان فوشي بالجزائر.

9- رسالة متضمنة رد مسؤول المحفوظات بأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية عن طلب الباحثة لفتح علب أرشيفية مسجلة محل نزاع بين الجزائر و فرنسا.

12 février

CONCLUSION DES POURPARLERS D'EVIAN

Des pourparlers entre les représentants du Gouvernement de la République et les représentants du Front de Libération nationale se sont déroulés à Evian du 7 au 17 mar 1962.

Au terme de ces pourparlers, les représentants du Gouvernement de la République et les représentants du Front de Libération Nationale s'étant mis d'accord sur les garanties de l'autodétermination et l'organisation des pouvoirs publics en Algérie pendant la période transitoire, ont conclu un accord de cessez-le-feu.

Les représentants du Gouvernement de la République et les représentants du Front de Libération Nationale ont établi d'un commun accord des déclarations qui définissent la solution d'indépendance de l'Algérie et de coopération avec la France, déclarations qui seront soumises à l'approbation des électeurs lors de la consultation d'autodétermination.

En conséquence, les documents suivants ont été établis :

...

Deuxième feuillet

1. CONDITIONS ET GARANTIES DE L'AUTODETERMINATION

a). Règlement des garanties de la consultation de l'autodétermination,

b). Organisation des pouvoirs publics en Algérie pendant la période transitoire,

c). Accord de cessez-le-feu,

d). Déclaration concernant l'amnistie.

Document n° 1-a
Troisième feuillet

R E G L E M E N T

fixant les conditions de la consultation d'autodétermination

TITRE I

DE LA COMPOSITION DU CORPS ELECTORAL

CHAPITRE I

Dispositions générales

Section I - Conditions de vote en Algérie.

Article Ier - Toutes les personnes ayant la capacité électorale e résidant en Algérie participent à la consultation d'autodétermination.

L'exercice du droit de vote est subordonné à l'inscriptio sur la liste électorale.

Le vote par procuration et le vote par correspondance son admis dans les conditions prévues par les textes particuliers qui réglementent l'exercice en Algérie.

Section II - Conditions de vote à l'extérieur du territoire algérien.

Article 2 - Les électeurs qui, étant inscrits sur une liste électo le en Algérie, résident en dehors de ce territoire, peuvent voter par correspondance ou par procuration dans les conditions prévues par les textes particuliers qui réglementent cette matière en Algé

Article 3 - Les personnes nées en Algérie et qui, résidant en Fran métropolitaine, dans les départements d'outre-mer ou dans les terr toires d'outre-mer, ne sont pas inscrites sur une liste électorale

...

Quatrième feuillet.

en Algérie, participent au scrutin d'autodétermination à condition, soit d'avoir été inscrites antérieurement sur une liste électorale en Algérie, soit de fournir par tous moyens la preuve d'une résidence d'au moins cinq ans en Algérie.

Pour pouvoir prendre part au vote, les personnes remplissant les conditions sus-énoncées doivent se faire inscrire, dans un délai de 80 jours à compter de la publication du présent règlement, sur une liste spéciale temporaire ouverte, en vue du scrutin d'autodétermination, dans chaque commune d'Algérie.

Les personnes visées au présent article peuvent se faire inscrire dans l'une des communes suivantes :

- commune de naissance,
- commune de leur dernier domicile,
- commune de leur dernière résidence,

à condition que cette résidence ait été de 6 mois au moins.

Elles votent par correspondance ou par procuration dans les conditions prévues par les textes particuliers qui règlementent cette matière en Algérie.

CHAPITRE II

Dispositions particulières

Article 4 - Les militaires du contingent qui, au moment de leur incorporation, ne remplissaient pas les conditions de résidence requises pour pouvoir être inscrits sur les listes électorales en Algérie, ne peuvent être inscrits sur ces listes. Ceux qui s'y trouvent déjà inscrits sont rayés d'office

...

Cinquième feuillet 3.

CHAPITRE III

Révision des listes électorales et établissement des listes spéciales temporaires

Article 5 - En vue du scrutin d'autodétermination, il sera institué dans chaque commune une commission de révision présidée par un délégué de la Commission départementale de Contrôle, et comprenant le maire ou un adjoint et un délégué de l'Exécutif provisoire.

Cette commission procèdera à une révision exceptionnell de la liste électorale de la commune.

Elle établira, au vu des justifications qui lui auront été fournies par les intéressés, les listes spéciales temporaires prévues à l'article 3.

Le tableau contenant les additions et les retranchements à la liste électorale, ainsi que les listes spéciales temporaires, seront déposés au Secrétariat de la commune.

Article 6 - Les personnes qui estiment avoir été omises à tort de la liste électorale ou des listes spéciales temporaires peuvent, dans un délai de huit jours, former une réclamation motivée devant la Commission départementale de contrôle sous la forme d'une lettre recommandée adressée à son Président.

La Commission départementale de contrôle peut demander à la commission de révision de lui faire connaître les motifs de sa décision. Elle rend sa décision dans un délai de huit jours à dater de la réception de la réclamation.

...

Sixième feuillet - 4

Article 7.- Les décisions de la Commission départementale de contrôle peuvent faire l'objet d'un recours devant la Commission centrale de contrôle. Ce recours doit être formé dans un délai de 8 jours.

La Commission centrale de contrôle peut être saisie d'un recours contre le rejet implicite d'une réclamation résultant du silence gardé par la Commission départementale de contrôle pendant le délai qui lui est imparti pour rendre ses décisions.

La Commission centrale de contrôle statue dans un délai de 8 jours.

o

o o

TITRE II

DE LA PROPAGANDE ELECTORALE

Article 8.- La campagne électorale s'ouvre trois semaines avant la date prévue pour la consultation.

Article 9.- Les partis ou groupements à caractère politique sont admis à participer à la campagne électorale et à bénéficier des dispositions du présent règlement, à condition de figurer sur les listes dressées par la Commission centrale et, pour les sections locales, par la Commission départementale de contrôle, conformément à l'article 34 ci-dessous.

...

Article 10.- Des emplacements spéciaux seront, dans chaque commune, réservés aux affiches électorales par l'autorité municipale, sous le contrôle de la Commission.

Article 11.- Les groupements agréés pourront organiser librement des réunions électorales dans le respect de l'ordre public.

Article 12.- La Commission centrale de contrôle répartira entre les groupements agréés l'horaire d'émissions réservé à la campagne électorale par la radiodiffusion et la télévision.

Toute propagande par hauts-parleurs montés sur véhicules, toute émission radiophonique autre que celles autorisées par la Commission centrale sont interdites. La C.C.C. répartit de même les moyens d'impression et de messageries existant en Algérie.

Article 13.- Les représentants de la presse de toute nationalité seront autorisés par la C.C.C., sur présentation de la carte professionnelle de journaliste et de l'agrément donné par l'organisme d'information qui les envoie,à pénétrer en territoire algérien et à y circuler librement pendant toute la durée de la campagne électorale, à condition dene participer en aucune manière à cette campagne.

Article 14.- Les infractions aux règles relatives à la propagande peuvent être déférées par tout électeur, sous forme de requête écrite motivée et circonstanciée, à la Commission départementale de contrôle. La Commission dispose, à titre de sanction, du droit de suspendre l'activité du groupement politique fautif. L'appel est porté devant la Commission centrale. Il n'est pas suspensif.

o

o o

...

Antérieur feuillet 6

T I T R E III

DE L'ORGANISATION DU SCRUTIN

CHAPITRE I

Opérations préparatoires au scrutin
et opérations de vote

Article 15.- Le scrutin est ouvert à la même date sur toute l'étendue de l'Algérie.

Article 16.- Des arrêtés des préfets et des sous-préfets fixeront pour chaque commune le nombre et l'emplacement des bureaux de vote, après avis de la Commission départementale de contrôle.

Article 17.- Le bureau de vote est composé :

- d'un délégué de la Commission départementale de contrôle, président,
- du maire ou d'un adjoint désigné par la Commission départementale de contrôle, et d'un délégué de l'Exécutif provisoire, vice-présidents;
- de deux électeurs de la commune désignés par la Commission départementale de contrôle, assesseurs.

Les membres du bureau désignent un secrétaire parmi les électeurs sachant lire et écrire, inscrits dans la commune,

Article 18.- Tout parti ou groupement ayant participé à la campagne électorale a le droit de contrôler, dans chaque lieu de vote, par un de ses membres ou par un délégué, toutes lesopérations de vote, de dépouillement des bulletins et de décompte

...

des voix, ainsi que d'exiger l'inscription au procès-verbal c toutes observations, protestations ou contestations sur lesdites opérations.

Article 19.- Le Président du bureau de vote a la police de la salle du scrutin et de ses abords. Il y fait respecter l'ordr public et la liberté des électeurs. A cet effet, il peut requ rir les éléments de la force publique mis à sa disposition. E cas d'incident grave, il en rend compte aussitôt à la Commission départementale de contrôle.

Article 20.- Les Vice-Présidents suppléent de plein droit, dans toutes les attributions qui lui sont dévolues par le pré sent titre, le Président empêché.

Article 21.- Nul ne peut pénétrer porteur d'armes apparentes ou cachées dans la salle du scrutin, que les membres de la force publique légalement requis.

CHAPITRE II

Dépouillement et recensement des votes

Article 22.- Immédiatement après la clotûre du scrutin, il se procédé en public, dans chaque bureau, au dépouillement des votes.

Article 23.- La désignation des scrutateurs est faite dans le conditions prévues pour les élections municipales. Les membre ou délégués des partis et groupements ayant pris part à la ca pagne électorale peuvent désigner des scrutateurs. Toutefois, aucun de ces partis ou groupements ne peut désigner plus du quart des scrutateurs.

...

Article 24.- Si le nombre des enveloppes est plus ou moins grand que celui des émargements, il en est fait mention au procès-verbal.

Si une enveloppe contient plusieurs bulletins, le vote est nul quand les bulletins portent des réponses contradictoires. Les bulletins multiples ne comptent que pour un seul quand ils portent la même réponse.

Les bulletins de vote autres que ceux fournis par l'Administration, les bulletins trouvés dans l'urne sans enveloppe ou dans une enveloppe non réglementaire, les bulletins ou enveloppes portant des signes de reconnaissance n'entrent pas en compte dans le résultat du dépouillement. Ils sont annexés au procès-verbal ainsi que les enveloppes non réglementaires et contresignés par des membres du bureau de vote.

Article 25.- Les procès-verbaux des résultats rédigés en double exemplaire seront signés par les membres du bureau. L'un de ces procès-verbaux sera conservé par le Préfet. L'autre sera adressé à la Commission départementale de contrôle.

Article 26.- La Commission départementale de contrôle totalise les résultats obtenus dans l'ensemble des communes du département. Elle en dresse un procès-verbal qui est adressé à la Commission centrale de Contrôle.

Article 27.- La Commission centrale de Contrôle opère le recensement général des votes et annonce, dès qu'elle le juge possible, les résultats provisoires de la consultation.

Article 28.- Sur tous les points non réglés par les articles 15 à 27, les dispositions prévues pour les élections municipales en Algérie sont applicables au scrutin d'autodétermination.

...

Onzième feuille - 9

TITRE IV

DU CONTROLE DE LA CONSULTATION

Article 29 - La liberté et la sincérité de la consultation sont assurées par le contrôle d'une commission centrale et de commissions départementales, sous l'autorité de l'Exécutif provisoire.

CHAPITRE I

COMPOSITION DES ORGANES DE CONTROLE

Article 30 - La Commission centrale de contrôle comprend :

- un président,
- trois magistrats,
- trois électeurs.

Les membres de la Commission centrale de Contrôle sont nommés en Conseil des Ministres sur proposition de l'Exécutif Provisoire.

Le siège de la Commission est à Rocher Noir.

Article 3I - Les Commissions départementales de Contrôle sont composées comme la Commission centrale ; elles comprennent sept membres désignés par le Président de l'Exécutif provisoire.

La Commission départementale de Contrôle a son siège au chef-lieu de département.

...

Article 32.- Les Commissions départementales de contrôle peuven désigner, dans chaque arrondissement, une mission de contrôle, de 3 membres et, dans chaque commune, un ou plusieurs délégués, selon l'importance de la population, l'étendue de la circonscription, le nombre de bureaux de vote.

CHAPITRE II

ATTRIBUTIONS DES ORGANES DE CONTROLE

Article 33.- La Commission centrale prévue à l'article 30 ci-dessus donne son avis préalable sur toutes les mesures de porté générale intéressant le scrutin d'autodétermination, prises en Algérie par les autorités chargées d'organiser le vote.

Article 34.- La Commission centrale fixe la liste des partis et groupements habilités à prendre part au scrutin d'autodétermination et veille à ce que les moyens officiels de propagande soient mis à leur disposition.

Article 35.- La Commission centrale est consultée sur le plan d'emploi de la force publique pendant la période électorale et des forces de l'ordre le jour du scrutin. Elle est tenue informée des mesures prises pour l'exécution de ce plan d'emploi.

Article 36.- Les Commissions départementales de contrôle sont consultées par les autorités responsables de l'organisation du scrutin dansle département, préalablement à l'intervention de toute mesure générale ou individuelle relative à l'organisation et à la liberté du scrutin.

...

Elles peuvent, d'office ou sur réclamation des intéressés des missions de contrôle d'arrondissement ou des délégués communaux, enjoindre aux autorités administratives responsables c retirer telle mesure qu'elles jugent contraire à la liberté et à la sincérité du scrutin.

En cas de désaccord, l'autorité incriminée et la Commissic départementale peuvent saisir dans les 24 heures la Commission centrale de Contrôle, qui est compétente pour annuler les acte administratifs, autres que les décrets,pris en violation des libertés publiquesou du présent réglement.

Ses décisions ne sont susceptibles d'aucun recours devant les tribunaux administratifs ni devant le Conseil d'Etat.

Article 37.- Les Commissions départementales de contrôle sont tenues informées par l'autorité responsable du maintien de l'ordre des mesures prises à cette fin.

Article 38.- Les présidents et les membres des commissions départementales contrôlent les opérations de vote.

Ils reçoivent les comptes-rendus des missions de contrôle et des délégués qu'ils ont institués dans les arrondissements ou dans les communes.

Ils ont à tout moment accès, ainsi que les membres des missions de contrôle et les délégués communaux, à tous les bureaux de vote. Ils assurent sur place le contrôle des urnes, du déroulement du scrutin et du dépouillement des votes.

Les présidents et les membres des commissions de contrôle ainsi que les délégués des commissions et les membres des missions de contrôle peuvent, pendant les opérations de vote, requérir personnellement et directement l'intervention des force du maintien de l'ordre pour assurer à tous les électeurs le libre exercice de leurs droits.

...

Article 39.- Les autorités responsables de l'organisation du scrutin et du maintien de l'ordre en Algérie sont tenues de faciliter la tâche des commissions de contrôle, de leur communiquer tous documents et renseignements nécessaires à l'accomplissement de leur mission et de mettre à leur disposition tous moyens utiles.

CHAPITRE III

DU CONTENTIEUX ELECTORAL

Article 40.- Tout électeur admis à participer au scrutin d'autodétermination a le droit de contester la régularité des opérations en faisant porter au procès-verbal des opérations de vote mention de sa réclamation.

Article 41.- Les réclamations formulées ainsi qu'il est prescrit à l'article ci-dessus sont transmises aux commissions départementales de contrôle qui, dans un délai de huit jours, établissent un rapport d'ensemble sur les opérations électorales contestées et l'adressent, avec les réclamations dont elles ont été saisies, à la Commission centrale de Contrôle.

Article 42.- La Commission centrale de Contrôle statue dansle délai de trois semaines.

Elle procède, le cas échéant, aux annulations et aux redressements nécessaires et proclame aussitôt après les résultats définitifs de la consultation.

o

o o

...

T I T R E V

DISPOSITIONS PENALES

Article 43.- Les dispositions pénales édictées par les articles 101 à 134 du décret n° 56-981 du 1er octobre 1956, portant Code électoral, sont applicables aux infractions commises à l'occasion de la consultation d'autodétermination.

Article 44.- Nul ne saurait être inquiété, recherché ou poursuivi en raison de faits ou opinions relatifs à la campagne électorale autres que ceux visés à l'article précédent.

Ces dispositions ne concerne pas les sanctions disciplinaires prises par les commissions de contrôle.

Disposition finale

Article 45.- L'Exécutif provisoire prendra, dans les limites de ses compétences, les mesures nécessaires à l'application du présent réglement.

Imprimé feuillet -

Document n° *1-b*

ORGANISATION PROVISOIRE DES POUVOIRS PUBLICS EN ALGERIE

TITRE I

Dispositions générales

Article 1er - L'organisation provisoire des pouvoirs publics en Algérie entre le cessez-le-feu et la mise en place des institutions issues de l'autodétermination et du suffrage universel est réglée par les dispositions du présent texte.

Article 2 - L'organisation des pouvoirs publics entre le cessez-le-feu et la proclamation des résultats de l'autodétermination est aménagée par l'institution d'un Haut-Commissaire dépositaire des pouvoirs de la République, d'un Exécutif provisoire, chargé de la gestion des affaires publiques propres à l'Algérie et d'un Tribunal chargé de réprimer les attentats à l'ordre public.

Article 3 - Le Haut-Commissaire et l'Exécutif provisoire se concertent en permanence, dans l'exercice de leurs attributions respectives, en vue de réunir les conditions nécessaires à la mise en oeuvre de l'autodétermination et d'assurer la continuité des services publics.

...

TITRE II

Du Haut-Commissaire

Article 4 - Le Gouvernement de la République est représenté en Algérie par un Haut-Commissaire.

Le Haut-Commissaire est placé sous l'autorité du Ministre d'Etat chargé des affaires algériennes. Il est nommé par décret en Conseil des Ministres.

Article 5 - Le Haut-Commissaire est dépositaire des pouvoirs de la République en Algérie. Il a, en Algérie, la charge des intérêts de l'Etat et, concurremment avec l'Exécutif provisoire celle du respect des lois.

Article 6 - Les services civils sur lesquels le Gouvernement conserve une compétence directe sont placés sous l'autorité du Haut-Commissaire.

Le Haut-Commissaire devra faciliter l'accès des Algériens aux emplois dans les services soumis à son autorité. Il facilitera également la tâche de l'Exécutif Provisoire pour permettre l'accès des Algériens aux emplois administratifs de l'Algérie.

Les conditions dans lesquelles le Haut-Commissaire exerce son autorité à l'égard des services de la justice et de l'enseignement sont fixées par décret.

Article 7 - Dans l'exercice de ses responsabilités en matière de défense et de sécurité du territoire ainsi que de maintien de l'ordre, le Haut-Commissaire est assisté d'un officier général commandant supérieur des forces armées en Algérie.

...

Article 8 - Le Haut-Commissaire est assisté d'une administration dont l'organisation est fixée par décret.

Le Haut-Commissaire, absent ou empêché, est suppléé par le Secrétaire général du Haut-Commissariat.

TITRE III

De l'Exécutif provisoire

Article 9 - Les responsabilités relatives à la gestion des affaires publiques propres à l'Algérie sont confiées à un Exécutif provisoire dont la composition est fixée comme suit :

- un Président,
- un Vice-Président,
- dix membres.

Sous réserve des pouvoirs que le Gouvernement continue à exercer directement en Algérie et qui sont définis dans l'article 11 ci-dessous l'Exécutif provisoire assure la préparation et la mise en oeuvre de l'autodétermination en Algérie.

A cet effet, il propose les membres de la Commission centrale de Contrôle prévue par le règlement de l'autodétermination.

Il assure la gestion des affaires publiques propres à l'Algérie jusqu'à la mise en place des institutions issues du suffrage universel qui seront établies après l'exercice de l'autodétermination.

Il dirige l'administration et les services civils de l'Algérie sur lesquels il exerce l'autorité hiérarchique.

...

Ne varietur feuillet 4.

Les présentes dispositions ne modifient pas les conditions d'application en Algérie de l'article 34 de la Constitution.

<u>Article 10</u> - Le territoire de l'Algérie, sur lequel l'Exécutif provisoire exerce ses compétences, comprend les quinze départements suivants : ALGER, BATNA, BONE, CONSTANTINE, MEDEA, MOSTAGANEM, OASIS, ORAN, ORLEANSVILLE, SAIDA, SAOURA, SETIF, TIARET, TIZI-OUZOU, TLEMCEN.

<u>Article 11</u> - Les affaires publiques relatives à l'Algérie pour lesquelles le Gouvernement conserve une compétence directe sont :

- la politique étrangère, la défense et la sécurité du territoire, la justice, la monnaie, les relations économiques entre l'Algérie et les autres pays ainsi que le maintien de l'ordre en dernier ressort en accord avec l'Exécutif provisoire, sauf empêchement grave,
- sous réserve des attributions qui seront données par décret à l'Exécutif provisoire, l'enseignement, les télécommunications, les ports et les aérodromes.

Il sera procédé par décret à la répartition entre les services de l'Etat et ceux de l'Algérie.

Il n'est rien modifié aux compétences des départements et des communes de l'Algérie.

...

Article 12 - La responsabilité de l'Exécutif provisoire est collective.

Au sein de l'Exécutif :

a. le Président, assisté du Vice-Président, sera chargé notamment de la préparation et de la mise en oeuvre de l'autodétermination.

b. les membres de l'Exécutif provisoire seront respectivement :

- délégué aux affaires générales,
- délégué aux affaires économiques,
- délégué à l'agriculture,
- délégué aux affaires financières,
- délégué aux affaires administratives,
- délégué à l'ordre public,
- délégué aux affaires sociales,
- délégué aux travaux publics,
- délégué aux affaires culturelles,
- délégué aux postes.

Le décret qui nomme les membres de l'Exécutif fixe les attributions de ceux-ci, notamment en ce qui concerne la direction des services placés sous l'autorité de l'Exécutif.

Article 13 - Le Président et les membres de l'Exécutif provisoire constituent leur cabinet et en proposent la liste à l'Exécutif pour ratification.

Article 14 - L'Exécutif provisoire a le pouvoir réglementaire pour les affaires propres à l'Algérie.

Il nomme aux emplois dans l'administration de l'Algérie

...

Il doit accélérer l'application de la politique de promotion des Algériens musulmans et faciliter l'accession de ceux-c aux postes administratifs, notamment aux postes d'autorité.

Article 15.- L'Exécutif assure le maintien de l'ordre. La force de l'ordre visée au titre IV, ainsi que des services de police, sont placés sous son autorité.

Article 16.- Les préfets et les sous-préfets sont placés sous l'autorité de l'Exécutif provisoire pour ce qui relève des attributions de celui-ci; ils sont nommés après consultation de l'Exécutif.

Article 17.- Dans les conditions fixées par le décret prévu à l'article ler de la loi du 14 janvier 1961, l'Exécutif délibère de la préparation et de la mise en oeuvre de l'autodétermination Il prend à cet effet des décisions réglementaires.

Le scrutin d'autodétermination aura lieu dans un délai de trois à six mois à compter de la date de publication du présent texte; la date en sera fixée sur proposition de l'Exécutif provisoire dans les deux mois qui suivront l'installation de celui-ci.

Article 18.- Le Haut Commissaire de la République est tenu préalablement informé des réunions de l'Exécutif et de leur ordre du jour. Il reçoit dans les moindres délais les procès-verbaux des délibérations. Il peut assister aux séances et y être entendu.

Il peut réclamer une seconde délibération; celle-ci est alors de droit.

Le Haut Commissaire de la République et l'Exécutif créent ensemble des organes de travail dans les domaines où une préparation commune des décisions est rendue nécessaire par la répartition des compétences. Il en est notamment ainsi pour la préparation de l'autodétermination et pour le maintien de l'ordre.

...

TITRE IV

De la force de l'ordre

<u>Article 19.-</u> Il est créé une force de l'ordre propre à l'Algéri Cette force de l'ordre est placée sous l'autorité de l'Exécutif provisoire, qui décide des conditions de son emploi.

<u>Article 20.-</u> La force de l'ordre aura un effectif global de 60.000 hommes. Son effectif initial sera de 40.000 hommes. Il comprendra :

- les auxiliaires de la gendarmerie et les groupes mobiles de sécurité actuellement existants,

- des unités constituées par des appelés d'Algérie et, éventuellement, par des cadres pris dans les disponibles.

L'Exécutif provisoire a le pouvoir de compléter la force de l'ordre par rappel de réserves instruites.

<u>Article 21.-</u> Le Directeur de la force de l'ordre est nommé par décret en accord avec l'Exécutif provisoire.

...

TITRE V

Du Tribunal de l'Ordre Public

Article 22 - Il est institué un Tribunal de l'Ordre public qui comprendra un nombre égal de juges de statut civil de droit commun et de juges de statut civil local.

TITRE VI

Des mesures de rapatriement

Article 23 - Des commissions installées en Algérie et hors d'Algérie seront chargées de prendre toutes mesures administratives et autres utiles en vue du rapatriement en Algérie des Algériens réfugiés notamment en Tunisie et au Maroc.

Ces commissions comprendront trois membres, l'un désigné par le Haut-Commissaire, le second par l'Exécutif provisoire, et le troisième, sous réserve de l'accord de cet organisme international, par le Haut-Commissariat aux Réfugiés.

Le contrôle de ces rapatriements sur les points de passage des frontières sera assuré par les services civils compétents.

...

Vingt quatrième feuillet.

TITRE VII

Des conséquences de l'autodétermination

Article 24 - Dès l'annonce officielle prévue à l'article 27 du règlement de l'autodétermination, les actes correspondant à ces résultats seront établis.

Si la solution d'indépendance et de coopération est adoptée:

- l'indépendance de l'Algérie sera immédiatement reconnu par la France;
- les transferts de compétences seront aussitôt réalisés
- les règles énoncées par la déclaration générale et les déclarations jointes entreront en même temps en vigueur.

L'Exécutif provisoire organisera, dans un délai de trois semaines, des élections pour la désignation de l'Assemblée Nationale algérienne à laquelle il remettra ses pouvoirs.

Document n° 1 - c.

Vu et approuvé [illegible]

ACCORD DE CESSEZ-LE-FEU

Article Ier - Il sera mis fin aux opérations militaires et à toute action armée sur l'ensemble du territoire algérien le 19 mars 1962 à douze heures

Article 2 - Les deux parties s'engagent à interdire tout recours aux actes de violence collective et individuelle.

Toute action clandestine et contraire à l'ordre public devra prendre fin.

Article 3 - Les forces combattantes du F.L.N. existant au jour du cessez-le-feu se stabiliseront à l'intérieur des régions correspondant à leur implantation actuelle.

Les déplacements individuels des membres de ces forc en dehors de leur région de stationnement, se feront sans armes.

Article 4 - Les forces françaises stationnées aux frontièr ne se retireront pas avant la proclamation des résultats de l'autodétermination.

Article 5 - Les plans de stationnement de l'armée française en Algérie prévoiront les mesures nécessaires pour éviter tout contact entre les forces.

Article 6 - En vue de régler les problèmes relatifs à l'ap plication du cessez-le-feu, il est cré une Commission mixt de cessez-le-feu.

...

Article 7 - La Commission proposera les mesures à prendre aux instances des deux parties; notamment en ce qui concerne :

- la solution des incidents relevés, après avoir procédé à une enquête sur pièces;
- la résolution des difficultés qui n'auraient pu être réglées sur le plan local.

Article 8 - Chacune des deux parties est représentée au sein de cette Commission par un officier supérieur et au maximum dix membres, personnel de secrétariat compris.

Article 9 - Le siège de la Commission mixte du cessez-le-feu sera fixé à Rocher Noir.

Article 10 - Dans les départements, la Commission mixte du cessez-le-feu sera représentée, si les nécessités l'imposent, par des commissions locales composées de deux membres pour chacune des parties, qui fonctionneront selon les mêmes principes.

Article 11 - Tous les prisonniers faits au combat détenus par chacune des parties au moment de l'entrée en vigueur du cessez-le-feu, seront libérés ; ils seront remis dans les 20 jours à dater du cessez-le-feu aux autorités désignées à cet effet.

Les deux parties informeront le Comité International de la Croix-Rouge du lieu du stationnement de leurs prisonniers et de toutes les mesures prises en faveur de leur libération.

Document n° 1-d

huit septième feuillet

DECLARATION DU GOUVERNEMENT
RELATIVE AUX MESURES D'AMNISTIE

Dans le cadre de la loi du 14 janvier 1961 et en application de la loi du 16 mars 1956, un décret portant amnistie sera pris.

Les conditions de l'amnistie seront les suivantes :

1./ Seront amnistiées toutes infractions commises avant le 19 mars 1962 à douze heures en vue de participer ou d'apporter une aide directe ou indirecte à l'insurrection algérienne, ainsi que les infractions connexes.

Seront amnistiées toutes infractions commises avant le 30 octobre 1954 dansle cadre d'entreprises tendant à modifier le régime politique de l'Algérie.

L'amnistie s'appliquera également aux tentatives ou complicités de ces mêmes infractions.

2./ Seront notamment amnistiées par l'effet des dispositions ci-dessus :

- toutes les infractions énumérées à l'article 1er de l'ordonnance n° 58-921 du 8 octobre 1958 modifiée par l'ordonnance n° 60-529 du 4 juin 1960, ainsi que tous les délits contre la sûreté de l'Etat;

...

- les infractions prévues par les lois des 3 avril 1955, 26 juillet 1957, l'ordonnance du 7 octobre 1958, le décret du 23 avril 1955, les décrets n° 56-268, 56-270 et 56-274 du 17 mars 1956 et les décrets du 7 avril 1959 et du 12 février 1960 ;

- les infractions prévues aux articles 193 à 203 du Code de justice militaire pour l'armée de terre et aux articles 192 à 204 du Code de justice militai[re] pour l'armée de mer ;

- les infractions prévues et définies par les articles 209 à 233, 242 à 248 et aux articles 434 à 4[illegible] du Code pénal ;

- les infractions à la loi du 10 janvier 1936 ;

- les faux et usages de faux y compris des pièces d'identité ou d'état-civil, usurpation d'identité ou d'état-civil ;

- les infractions aux interdictions de séjour ou de résidence aux assignations à résidence et aux obli[ga]tions connexes ou consécutives.

3/ Lorsque, dans un délai de 21 jours à compter de la publication des textes pris en application des présentes dispositions, le droit à l'amnistie n'aura pa[s] été constaté et que les intéressés n'auront pas été libérés, ce droit fera l'objet d'une décision de la part d'une Commission ainsi composée :

- un Président choisi parmi les magistrats de l'ord[re] judiciaire et nommé par décret après consultation de l'Exécutif provisoire.

...

- 4 Vice-présidents, dont deux de statut civil local, choisis parmi les magistrats de l'ordre judiciaire et nommés suivant la même procédure,

- 4 fonctionnaires dont un désigné par le Ministre d'Etat chargé des affaires algériennes, un par le Ministre de l'Intérieur, et deux par le Haut Commissaire,

- 4 personnes désignées par l'Exécutif provisoire.

La Commission pourra siéger en séance plénière ou en section. Chaque section comprendra un magistrat, Président, un fonctionnaire désigné par le Gouvernement ou par le Haut Commissaire et un membre désigné par l'Exécutif provisoire.

La Commission sera saisie par le Ministre de la Justice ou par requête formée par l'intéressé ou au nom de celui-ci. Elle pourra aussi se saisir d'office.

La Commission devra statuer sur les requêtes dans les 2I jours de leur présentation.

4/ Lorsque la Commission prévue ci-dessus décidera que l'amnistie ne s'applique pas, l'intéressé pourra se pourvoir devant le Tribunal de l'ordre public prévu dans l'organisation des pouvoirs publics pendant la période transitoire.

5/ Seront amnistiés les faits commis au titre de l'insurrection algérienne et ayant donné lieu ou pouvant donner lieu à des peines disciplinaires ou à des sanctions professionnelles.

...

Troisième feuillet

La situation administrative des intéressés sera réglée au regard de la fonction publique algérienne par l'Exécutif provisoire et en ce qui concerne les cadres administratifs de l'Etat en Algérie par le Haut Commissaire.

6/ Les effets de l'amnistie prévue par les présentes dispositions seront ceux définis aux articles I8, I9, 20 aliné I à 3, 2I, alinéas I et 2, 22 et 23 de la loi n° 59-940 du 3I juillet 1959.

Les fonctionnaires de l'Etat, les agents civils ou militaires, les fonctionnaires, agents, ouvriers et employés des collectivités et services publics, qui bénéficieront de l'amnistie prévue par la présente déclarati seront de plein droit réintégrés dans leurs droits à pension, à compter de la date de publication de cette déclaration.

Sauf dans les cas de condamnation définitive, seront restitués aux prévenus ou condamnés les objets, écrits et espèces dont ils étaient possesseurs et qui on été saisis.

Ne pourront désormais être recouvrés contre les condamnés et prévenus bénéficiaires de l'amnistie les amendes prononcées, les frais de justice et les droits et taxes y afférents.

K V

Texte et annexes feuilleton.

2. DECLARATIONS DE PRINCIPES

relatives à la solution d'indépendance de l'Algé
rie et de coopération entre la France et l'Algér
qui seront soumises aux électeurs lors du scruti
d'autodétermination.

A - Déclaration des garanties.

B - Déclaration de principes sur la coopération économique et financière.

C - Déclaration de principes sur la coopération pour l'exploitation des richesses du sous-so du Sahara.

D - Déclaration de principes sur la coopération culturelle.

E - Déclaration de principes sur la coopération technique.

F-G - Déclaration de principes et son annexe relatives aux questions militaires.

H - Déclaration de principes relative au règlement des différends.

Document n° 2a

Peut deuxième feuillet

DECLARATION DES GARANTIES

Première Partie

Dispositions Générales

I °/ De la sécurité des personnes.

Nul ne peut être inquiété, recherché, poursuivi, condamné ni faire l'objet de décision pénale, de sanction disciplinaire ou de discrimination quelconque, en raison d'actes commis en relation avec les événements politiques survenus en Algérie avant le jour de la proclamation du cessez-le-feu.

Nul ne peut être inquiété, recherché, poursuivi, condamné, ni faire l'objet de décision pénale, de sanction disciplinaire ou de discrimination quelconque, en raison de paroles ou d'opinions en relation avec les événements politiques survenus en Algérie avant le jour du scrutin d'autodétermination.

2 °/ De la liberté de circuler entre l'Algérie et la France.

Sauf décision de justice, tout Algérien muni d'une car d'identité, est libre de circuler entre l'Algérie et la France.

Les Algériens sortant du territoire algérien dans l'intention de s'établir dans un autre pays pourront transporter leurs biens mobiliers hors d'Algérie.

...

Porte anciens feuillet - 2

Ils pourront liquider sans restrictions leurs biens immobiliers et transférer les capitaux provenant de cette opération dans les conditions prévues par la Déclaration de Principes relative à la coopération économique et financière. Leurs droits à pension seront respectés dans les conditions prévues dans cette même Déclaration.

Deuxième Partie

Chapitre I - De l'exercice des droits civiques algériens.

Dans le cadre de la législation algérienne sur la nationalité, la situation légale des citoyens français de statut civil de droit commun est réglée selon les principes suivants

Pour une période de trois années à compter de l'autodétermination, les citoyens français de statut civil de droit commun :

- nés en Algérie et justifiant de dix années de résidence habituelle et régulière sur le territoire algérien au jour de l'autodétermination,
- ou justifiant de dix années de résidence habituelle et régulière sur le territoire algérien au jour de l'autodétermination, et dont le père ou la mère, né en Algéri remplit ou aurait pu remplir les conditions pour exerce les droits civiques,
- ou justifiant de vingt années de résidence habituelle et régulière sur le territoire algérien au jour de l'autodétermination,

bénéficieront, de plein droit, des droits civiques algériens seront considérés de ce fait comme des nationaux français exe çant les droits civiques algériens.

Les nationaux français exerçant les droits civiques algériens ne peuvent exercer simultanément les droits civiques français. ...

Au terme du délai de trois années susvisé, ils acquièrent la nationalité algérienne par une demande d'inscription ou de confirmation de leur inscription sur les listes électorales ; à défaut de cette demande, ils sont admis au bénéfice de la convention d'établissement.

Chapitre II - Protection des droits et libertés des citoyens algériens de statut civil de droit comm

Afin d'assurer aux Algériens de statut civil de droit commun la protection de leurs personnes et de leurs biens et leur participation harmonieuse à la vie de l'Algérie, les mesures énumérées au présent chapitre sont prévue

Les nationaux français exerçant les droits civique algériens dans les conditions prévues au chapitre I ci-dessus, bénéficient de ces mêmes mesures.

I./ Les Algériens de statut civil de droit commun jouissen du même traitement et des mêmes garanties en droit et en fait que les autres Algériens. Ils sont soumis aux mêmes devoirs et aux mêmes obligations.

2./ Les droits et libertés définis par la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme sont garantis aux Algériens de statut civil de droit commun. Il ne peut être pris à leur égard notamment, aucune mesure discriminatoire en raison de leur langue, de leur culture, de leur religion, et de leur statut personnel. Ces traits caractéristiques leur sont reconnus et doivent être respectés.

...

3./ Les Algériens de statut civil de droit commun seront, pendant cinq ans, dispensés du service militaire.

4./ Les Algériens de statut civil de droit commun ont une juste part à la gestion des affaires publiques, qu'il s'agisse des affaires générales de l'Algérie ou de celles des collectivités locales, des établissements publics et des entreprises publiques.

Dans le cadre d'un collège électoral unique commun à tous les Algériens, les Algériens de statut civil de droit commun jouissent de l'électorat et de l'éligibilité.

5./ Les Algériens de statut civil de droit commun ont, dans toutes les assemblées à caractère politique, administratif économique, social et culturel, une juste et authentique représentation.

a. Dans lesassemblées à caractère politique et dansles assemblées à caractère administratif (Conseils régionaux, généraux et municipaux), leur représentation ne pourra être inférieure à leur importance au sein de la population. A cet effet, dans chaque circonscription électorale, un certain nombre de sièges à pourvoir sera, selon la proportion des Algériens de statut civil de droit commun dans cette circonscription, réservée aux candidats algériens de ce statut, quel que soit le mode de scrutin choisi.

b. Dans les assemblées à caractère économique, social et culturel, leur représentation devra tenir compte de leurs intérêts moraux et matériels.

6./ a. La représentation des Algériens de statut civil de droit commun au sein des assemblées municipales sera proportionnelle à leur nombre dans la circonscription considérée.

b. Dans toute commune où il existe plus de 50 Algériens de statut civil de droit commun et où ceux-ci, nonobstant l'application des dispositions de l'article 5 ci-dessus ...

ne sont pas représentés au sein de l'assemblée municipale, est désigné un adjoint spécial appelé à y siéger avec voix consultative.

Est proclamé adjoint spécial, à l'issue des élections municipales, le candidat algérien de statut civil de droit commun qui a recueilli le plus grand nombre de voix.

c. Sans préjudice des principes admis au paragraphe a) ci-dessus, et pendant les quatre années qui suivront le scrutin d'autodétermination, les villes d'ALGER ET d'ORAN seront administrées par des Conseils municipaux dont le Président ou le Vice-Président sera choisi parmi les Algériens de statut civil de droit commun.

Pendant ce même délai, les villes d'ALGER et d'ORAN sont divisées en circonscriptions municipales dont le nombre ne sera pas inférieur à 10 pour ALGER et à 6 pour ORAN.

Dans les circonscriptions où la proportion des Algériens de statut civil de droit commun dépasse 50 %, l'autorité placée à la tête de la circonscription appartient à cette catégorie de citoyens.

7./ Une proportion équitable d'Algériens de statut civil de droit commun sera assurée dans les différentes branches de la fonction publique.

8./ Les Algériens de statut civil de droit commun sont en droit de se prévaloir de leur statut personnel non coranique jusqu'à la promulgation en Algérie d'un Code civil à l'élaboration duquel ils seront associés.

9./ Sans préjudice des garanties résultant, en ce qui concerne la composition du corps judiciaire algérien, des règles relatives à la participation des Algériens de statut civil de droit commun au sein de la fonction publique, les garanties spécifiques suivantes sont prévues en matière judiciaire :

A) - quelle que puisse être l'organisation judiciaire future de l'Algérie, celle-ci comportera, dans tous les cas, en ce qui concerne les Algériens de statut civil de droit commun :

- le double degré de juridiction, y compris en ce qui concerne les juridictions d'instruction;
- le jury en matière criminelle;
- les voies de recours traditionnelles : pourvoi en cassation et recours en grâce.

B) - En outre, dans l'ensemble de l'Algérie :

a. Dans toute juridiction civile ou pénale, devant laquelle devra comparaître un Algérien de statut civil de droit commun, siègera obligatoirement un juge algérien de même statut.
En outre, si la juridiction de jugement comporte un jury, le tiers des jurés seront des Algériens de statut civil de droit commun .

b. Dans toute juridiction pénale siégeant à juge unique devant laquelle comparaît un Algérien de statut civil de droit commun et dans laquelle le magistrat ne serait pas un Algérien de même statut, le juge unique sera assisté d'un échevin choisi parmi les Algériens de statut civil de droit commun et qui aura voix consultative.

c. Tout litige intéressant exclusivement le statut personnel des Algériens de statut civil de droit commun sera porté devant une juridiction composée en majorité de juges relevant de ce statut.

./...

d. Dans toutes lesjuridictions où est requise la présence d'un ou plusieurs juges de statut civil de droi commun, ceux-ci peuvent être suppléés par des magistrats français détachés au titre de la coopération technique.

10./ L'Algérie garantit la liberté de conscience et la liberté des cultes catholique, protestant et israélite. Elle assure à ces cultes la liberté de leur organisation, de leur exercice et de leur enseignement ainsi que l'inviolabilité des lieux du culte.

11./ a. Les textes officiels sont publiés ou notifiés dans la langue française en même temps qu'ils le sont dans la langue nationale. La langue française est utilisée dans les rapports entre les services publics algériens et les Algériens de statut civil de droit commun. Ceux-ci ont le droit de l'utiliser, notamment, dans la vie politique, administrative et judiciaire.

b. Les Algériens de statut civil de droit commun exercent librement leur choix entre les divers établissements d'enseignement et types d'enseignement.

c. Les Algériens de statut civil de droit commun, comme les autres Algériens, sont libres d'ouvrir et de gérer des établissements d'enseignement.

d. Les Algériens de statut civil de droit commun pourront fréquenter les sections françaises que l'Algérie organisera dans ses établissements scolaires de tous ordres conformément aux dispositions de la Déclaratio de Principes relative à la coopération culturelle.

e. La part faite par la radiodiffusion et la télévision algériennes aux émissions en langue française devra correspondre à l'importance qui est reconnue à celle-ci.

...

12./ Aucune discrimination ne sera établie à l'égard des biens appartenant à des Algériens de statut civil de droit commun notamment en matière de réquisition, de nationalisation, de réforme agraire et d'imposition fiscale. Toute expropriation sera subordonnée à une indemnité équitable préalablement fixée.

13./ L'Algérie n'établira aucune discrimination en matière d'accès à l'emploi. Aucune restriction à l'accès d'aucune profession, sauf exigence de compétence, ne sera établie.

14./ La liberté d'association et la liberté syndicale sont garanties. Les Algériens de statut civil de droit commun ont le droit de créer des associations et des syndicats et d'adhérer aux associations et syndicats de leur choix.

Chapitre III - De l'Association de sauvegarde.

Les Algériens de statut civil de droit commun appartiennent, jusqu'à la mise en vigueur des statuts, à une association de sauvegarde reconnue d'utilité publique et régie par le droit algérien.

L'Association a pour objet :

- d'ester en justice, y compris devant la Cour des Garanties pour défendre les droits personnels des Algériens de statut civil de droit commun, notamment les droits énumérés dans la présente déclaration;
- d'intervenir auprès des pouvoirs publics;
- d'administrer des établissements culturels et de bienfaisance

L'Association est dirigée, jusqu'à l'approbation de ses statuts par les autorités compétentes algériennes, par un.

...

Comité directeur de 6 membres désignés par tiers respectivement par les représentants de la vie spirituelle et intellectuelle, de la magistrature ainsi que de l'Ordre des Avocats.

Le Comité directeur est assisté par un secrétariat responsable devant lui; il peut ouvrir des bureaux dans les différentes localités.

L'Association n'est ni un parti ni un groupement politique. Elle ne concourt pas à l'expression du suffrage.

L'Association sera constituée dès l'entrée en vigueur de la présente déclaration.

Chapitre IV - De la Cour des Garanties.

Les litiges sont, à la requête de toute partie algérienne intéressée, déférés à la Cour des Garanties.

Celle-ci est composée :

- de quatre magistrats algériens dont deux appartenant au statut civil de droit commun, désignés par le Gouvernement algérien;
- d'un Président désigné par le Gouvernement algérien sur proposition des 4 magistrats.

La Cour peut délibérer valablement avec une composition de trois membres sur cinq au minimum.

Elle peut ordonner une enquête.

Elle peut prononcer l'annulation de tout texte réglementaire ou décision individuelle contraire à la déclaration des Garanties.

Elle peut se prononcer sur toute mesure d'indemnisation.

Ses arrêts sont définitifs.

...

Quarante et unième feuillet. - 10.

Troisième partie

Français résidant en Algérie en qualité d'étrangers.

Les Français, à l'exception de ceux qui bénéficient des dro civiques algériens, seront admis au bénéfice d'une convention d'établissement conforme aux principes suivants :

I/ Les ressortissants français pourront entrer en Algérie et en sortir sous le couvert, soit de leur carte d'identité nationale française, soit d'un passeport français en cours de validité.

Ils pourront circuler librement en Algérie et fixer leur résidence au lieu de leur choix.

Les ressortissants français résidant en Algérie, qui sortiront du territoire algérien en vue de s'établir dans un autr pays, pourront transporter leurs biens mobiliers, liquider leu biens immobiliers, transférer leurs capitaux, dans les conditions prévues au titre III de la Déclaration de Principes relative à la coopération économique et financière et conserver le bénéfice des droits à pension acquis en Algérie, dans les conditions qui sont prévues dans la Déclaration de Principes relative à la coopération économique et financière.

2/ Les ressortissants français bénéficieront en territoire algéri de l'égalité de traitement avec les nationaux en ce qui concer

- la jouissance des droits civils en général,
- le libre accès à toutes les professions assorti des droits nécessaires pour les exercer effectivement, notamment celui de gérer et de fonder des entreprises.

...

Suivante deuxième feuillet. –

- le bénéfice de la législation sur l'assistance et la sécurité sociale,
- le droit d'acquérir et de céder la propriété de tous biens meubles et immeubles, de les gérer, d'en jouir ; sous réserve des dispositions concernant la réforme agraire.

3/ a. Les ressortissants français jouiront en territoire algérien de toutes les libertés énoncées dans la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme.

b. Les Français ont le droit d'utiliser la langue française dans tous leurs rapports avec la justice et les administrations.

c. Les Français peuvent ouvrir et gérer en Algérie des établissements privés d'enseignement et de recherche, conformément aux dispositions prévues dans la Déclaration de Principes relative à la coopération culturelle.

d. L'Algérie ouvre ses établissements d'enseignement aux Français. Ceux-ci peuvent demander à suivre l'enseignement dispensé dans les sections prévues à la Déclaration de Principes relative aux questions culturelles.

4/ Les personnes, les biens et les intérêts des ressortissants français seront placés sous la protection des lois, consacrée par le libre accès aux juridictions. Ils seront exemptés de la caution judicatum solvi.

5/ Aucune mesure arbitraire ou discriminatoire ne sera prise à l'encontre des biens, intérêts et droits acquis des ressortissants français. Nul ne peut être privé de ses droits, sans une indemnité équitable préalablement fixée.

...

Garanties troisième feuille

6/ Le statut personnel, y compris le régime successoral, des ressortissants français sera régi par la loi française.

7/ La législation algérienne déterminera éventuellement les droits civiques et politiques reconnus aux ressortissants français en territoire algérien ainsi que les conditions de leur admission aux emplois publics.

8/ Les ressortissants français pourront participer dans le cadre de la législation algérienne aux activités des syndicats, des groupements de défense professionnelle et des organisations représentant les intérêts économiques.

9/ Les sociétés civiles et commerciales de droit français ayant leur siège social en France, et qui ont ou auront une activité économique en Algérie, jouiront en territoire algérien de tous les droits, reconnus par le présent texte, dont une personne morale peut être titulaire.

IO/ Les ressortissants français pourront obtenir en territoire algérien des concessions, autorisations et permissions administratives et être admis à conclure des marchés publics dans les mêmes conditions que les ressortissants algériens.

II/ Les ressortissants français ne pourront être assujettis en territoire algérien à des droits, taxes ou contributions, quelle qu'en soit la dénomination, différents de ceux perçus sur les ressortissants algériens.

I2/ Des dispositions ultérieures seront prises en vue de réprimer l'évasion fiscale et d'éviter les doubles impositions. Les ressortissants français bénéficieront sur le territoire

...

algérien, dans les mêmes conditions que les ressortissants algériens, de toute disposition mettant à la charge de l'Etat ou des collectivités publiques la réparation des dommages subis par les personnes ou les biens.

I3/ Aucune mesure d'expulsion à l'encontre d'un ressortissant français jugé dangereux pour l'ordre public ne sera mise à exécution sans que le Gouvernement français en ait été préalablement informé. Sauf urgence absolue, constatée par une décision motivée, un délai suffisant sera laissé à l'intéressé pour régler ses affaires instantes.

Ses biens et intérêts seront sauvegardés, sous la responsabilité de l'Algérie.

I4/ Des dispositions complémentaires feront l'objet d'un accord ultérieur.

Quarante-vingtième feuillet -

Document n° 26

DECLARATION DE PRINCIPES
RELATIVE A LA COOPERATION ECONOMIQUE ET FINANCIERE

PREAMBULE -

La coopération entre la France et l'Algérie dans les domaines économique et financier est fondée sur une base contractuelle conforme aux principes suivants :

I./ L'Algérie garantit les intérêts de la France et les droits acquis des personnes physiques et morales.

2./ La France s'engage en contrepartie à accorder à l'Algérie son assistance technique et culturelle et à apporter au financement de son développement économique et social une contribution privilégiée que justifie l'importance des intérêts français existant en Algérie.

3./ Dans le cadre de ces engagements réciproques, la France et l'Algérie entretiendront des relations privilégiées, notamment sur le plan des échanges et de la monnaie.

TITRE I - Contribution française au développement économique et social de l'Algérie.

Article Ier - Pour contribuer de façon durable à la continuité du développement économique et social de l'Algérie, la

./...

Qu'en aurtres techniciens faut-il ?

France poursuivra son assistance technique et une aide financière privilégiée. Pour une première période de trois ans, renouvelable, cette aide sera fixée dans des conditions comparables et à un niveau équivalent à ceux des programmes en cours.

Article 2 - L'aide financière et technique française s'appliquera notamment à l'étude, à l'exécution ou au financement des projets d'investissements publics ou privés présentés par les autorités algériennes compétentes, à la formation des cadres et techniciens algériens, à l'envoi de techniciens français ; elle s'appliquera également aux mesures de transition à prendre pour faciliter la remise au travail des populations regroupées.

Elle pourra revêtir suivant les cas, la forme de prestations en nature, de prêts, de contributions ou participations.

Article 3 - Les autorités algériennes et françaises compétentes se concerteront pour assurer la pleine efficacité de l'aide et son affectation aux objets pour lesquels elle a été consentie.

Article 4 - Les modalités de la coopération dans le domaine administratif, technique et culturel font l'objet de dispositions spéciales.

TITRE II - Echanges.

Article 5 - Dans le cadre du principe de l'indépendance commerciale et douanière de l'Algérie, les échanges avec la France, établis sur la base de la réciprocité des avantages

./...

et de l'intérêt des deux parties, bénéficieront d'un statut particulier correspondant aux rapports de coopération entre les deux pays.

<u>Article 6</u> - Ce statut précisera :

- l'institution de tarifs préférentiels ou l'absence de droits ;
- les facilités d'écoulement sur le territoire français des productions excédentaires de l'Algérie, par l'organisation des marchés de certains produits eu égard, en particulier, aux conditions de prix ;
- les restrictions à la libre circulation des marchandises, justifiées notamment par le développement de l'économie nationale, la protection de la santé publique, la répression des fraudes ;
- les clauses de navigation aérienne et maritime entre les deux pays, en vue de favoriser le développement et le plein emploi des deux pavillons.

<u>Article 7</u> - Les ressortissants algériens résidant en France et notamment les travailleurs auront les mêmes droits que les nationaux français, à l'exception des droits politiques.

<u>TITRE III</u> - <u>Relations monétaires</u>.

<u>Article 8</u> - L'Algérie fera partie de la zone franc. Ses relations avec cette zone seront en outre définies contractuellement sur la base des principes énoncés aux articles 9, IO et II ci-après.

<u>Article 9</u> - Les opérations de conversion de monnaie algérienne en monnaie française et vice-versa, ainsi que les transferts entre les deux pays, s'effectuent sur la base des parités officielles reconnues par le Fonds monétaire international.

./...

[illegible]

<u>Article 10</u> - Les transferts à destination de la France bénéficieront d'un régime de liberté. Le volume global et le rythme des opérations devront néanmoins tenir compte des impératifs du développement économique et social de l'Algérie, ainsi que du montant des recettes en francs de l'Algérie tirées notamment de l'aide financière consentie par la France.

Pour l'application de ces principes et dans le souci de préserver l'Algérie des effets de la spéculation, la France et l'Algérie se concerteront au sein d'une commission mixte groupant les autorités monétaires des deux pays.

<u>Article 11</u> - Les accords relatifs à la coopération monétaire entre la France et l'Algérie préciseront notamment :

- les modalités de transfert du privilège d'émission, les conditions d'exercice de ce privilège durant la période qui précédera la mise en place de l'Institut d'émission algérien, les facilités nécessaires au fonctionnement de cet Institut;
- les rapports entre cet Institut et la Banque de France en ce qui concerne les conditions de participation de l'Algérie à la trésorerie commune des devises, l'individualisation et le volume initial des droits de tirage en devises, l'octroi d'allocations supplémentaires éventuelles en devises, le régime des avoirs algériens en francs français correspondant aux droits de tirage en devises et les possibilités de découvert en francs français;
- les conditions d'établissement de règles communes à l'égard des opérations traitées dans des monnaies étrangères à la zone franc.

<u>TITRE IV</u> - <u>Garanties des droits acquis et des engagements antérieurs.</u>

<u>Article 12</u> - L'Algérie assurera sans aucune discrimination une libre et paisible jouissance des droits patrimoniaux acquis sur

./...

Pour autre révision feuillet

son territoire avant l'autodétermination. Nul ne sera privé de ces droits sans indemnité équitable préalablement fixée

Article I3 - Dans le cadre de la réforme agraire, la France apportera à l'Algérie une aide spécifique en vue du rachat, pour tout ou partie, de droits de propriété détenus par des ressortissants français.

Sur la base d'un plan de rachat établi par les autorités algériennes compétentes, les modalités de cette aide seront fixées par accord entre les deux pays, de manière à concilier l'exécution de la politique économique et sociale de l'Algérie avec l'échelonnement normal du concours financier de la France.

Article I4 - L'Algérie confirme l'intégralité des droits attachés aux titres miniers ou de transport accordés par la République française pour la recherche, l'exploitation ou le transport des hydrocarbures liquides ou gazeux et des autres substances minérales des treize départements algériens du Nord ; le régime de ces titres restera celui de l'ensemble des dispositions applicables à la date du cessez-le-feu.

Le présent article concerne l'ensemble des titres miniers ou de transport délivrés par la France avant l'autodétermination ; toutefois, après le cessez-le-feu, il ne sera pas délivré de nouveaux permis exclusifs de recherche sur des surfaces non encore attribuées, sauf si les zones intéressées ont fait l'objet d'un avis de mise à l'enquête publié avant cette date au Journal Officiel de la République française.

Article I5 - Sont garantis les droits acquis, à la date de l'autodétermination, en matière de pension de retraite ou d'invalidité auprès d'organismes algériens.

./...

Ces organismes continueront à assurer le service des pensions de retraite ou d'invalidité ; leur prise en charge définitive, ainsi que les modalités de leur éventuel rachat, seront fixées d'un commun accord entre les autorités algériennes et françaises.

Sont garantis les droits à pensions de retraite ou d'invalidité acquis auprès d'organismes français.

Article I6 - L'Algérie facilitera le paiement des pensions dues par la France aux anciens combattants et retraités. Elle autorisera les services français compétents à poursuivre en territoire algérien l'exercice de leurs activités en matière de paiements, soins et traitement des invalides.

Article I7 - L'Algérie garantit aux sociétés françaises installées sur son territoire, ainsi qu'aux sociétés dont le capital est en majorité détenu par des personnes physiques ou morales françaises, l'exercice normal de leurs activités dans des conditions excluant toute discrimination à leur préjudice.

Article I8 - L'Algérie assume les obligations et bénéficie des droits contractés en son nom ou en celui des établissements publics algériens par les autorités françaises compétentes.

Article I9,- Le domaine immobilier de l'Etat en Algérie sera transféré à l'Etat algérien, sous déduction, avec l'accord des autorités algériennes, des immeubles jugés nécessaires au fonctionnement normal des services français temporaires ou permanents.

Les établissements publics de l'Etat ou sociétés appartenant à l'Etat, chargés de la gestion de services publics algériens, seront transférés à l'Algérie. Ce transfert portera sur les éléments patrimoniaux affectés en Algérie à la gestion

./...

de ces services publics ainsi qu'au passif y afférent. Des accords particuliers détermineront les conditions dans lesquelles seront réalisées ces opérations.

Article 20 - Sauf accord à intervenir entre la France et l'Algérie, les créances et dettes libellées en francs existant à la date de l'autodétermination, entre personnes physiques ou morales de droit public ou privé, sont réputées libellées dans la monnaie du domicile du contrat.

Cinquante deuxième feuillet -

Document n° 2 - C

DECLARATION DE PRINCIPES
SUR LA COOPERATION POUR LA MISE EN VALEUR
DES RICHESSES DU SOUS-SOL DU SAHARA

PREAMBULE

1./ Dans le cadre de la souveraineté algérienne, l'Algérie et la France s'engagent à coopérer pour assurer la continuité des efforts de mise en valeur des richesses du sous-sol saharien.

2./ L'Algérie succède à la France dans ses droits, prérogatives et obligations de puissance publique concédante au Sahara pour l'application de la législation minière et pétrolière, compte tenu des modalités prévues au titre III de la présente déclaration.

3./ L'Algérie et la France s'engagent, chacune en ce qui la concerne, à observer les principes de coopération ci-dessus énoncés, à respecter et faire respecter l'application des dispositions ci-après :

TITRE I - Hydrocarbures liquides et gazeux.

A - Garantie des droits acquis et de leurs prolongements.

§ 1 - L'Algérie confirme l'intégralité des droits attachés aux titres miniers et de transport accordés par la République française en application du Code pétrolier saharien.

Le présent paragraphe concerne l'ensemble des titres miniers et de transport délivrés par la France avant l'autodétermination ; toutefois, après le cessez-le-feu, il

./...

Cinquante troisième feuillet.
- 2 -

ne sera pas délivré de nouveaux permis exclusifs de recherche sur des surfaces non encore attribuées, sauf si les zones intéressées ont fait l'objet d'un avis de mise à l'enquête publié avant cette date au Journal Officiel de la République française.

a) - Par "titres miniers et de transport", il faut entendre essentiellement :

1. les autorisations de prospection;
2. les permis exclusifs de recherche, dits permis H;
3. les autorisations provisoires d'exploiter;
4. les concessions d'exploitation et les conventions correspondantes;
5. les approbations de projets d'ouvrages de transport d'hydrocarbures et les autorisations de transport correspondantes.

b) - Par "Code pétrolier saharien", il faut entendre l'ensemble des dispositions de toute nature applicables, à la date du cessez-le-feu, à la recherche, à l'exploitation et au transport des hydrocarbures produits dans les départements des Oasis et de la Saoura et notamment au transport de ces hydrocarbures jusqu'aux terminaux marins.

§ 2 - Les droits et obligations des détenteurs de titres miniers et de transport visés au paragraphe 1 ci-dessus et des personnes physiques ou morales qui leur sont associées dans le cadre de protocoles, accords ou contrats, approuvés par la République française, sont ceux définis par le Code Pétrolier saharien et par les présentes dispositions.

./...

§ 3 - Le droit pour le détenteur de titres miniers et ses associés de transporter ou faire transporter par canalisation dans des conditions économiques normales, sa production d'hydrocarbures liquides ou gazeux jusqu'aux points de traitement ou de chargement et d'en assurer l'exportation s'exerce, en ce qui concerne la fixation du tracé des canalisations, selon les recommandations de l'Organisme.

§ 4 - Le droit du concessionnaire et de ses associés, dans le cadre de leur organisation commerciale propre ou de celle de leur choix, de vendre et de disposer librement de la production, c'est-à-dire de la céder, de l'échanger ou de l'utiliser en Algérie ou à l'exportation, s'exerce sous réserve de la satisfaction des besoins de la consommation intérieure algérienne et du raffinage sur place.

§ 5 - Les taux de change et les parités monétaires applicables à toutes les opérations commerciales ou financières devront être conformes aux parités officielles reconnues par le Fonds monétaire international.

§ 6 - Les dispositions du présent titre sont applicables sans distinction à tous les titulaires de titres miniers ou de transport et à leurs associés, quelle que soit la nature juridique, l'origine ou la répartition de leur capital et indépendamment de toute condition de nationalité des personnes ou de lieu du siège social.

§ 7 - L'Algérie s'abstiendra de toute mesure de nature à rendre plus onéreux ou à faire obstacle à l'exercice des droits ci-dessus garantis, compte tenu des conditions économique normales. Elle ne portera pas atteinte aux droits et intérêts des actionnaires, porteurs de parts ou créanciers des titulaires de titres miniers ou de transport, de leur associés ou des entreprises travaillant pour leur compte.

./...

Cinquante cinquième feuillet.

B - Garanties concernant l'avenir (nouveaux titres miniers ou de transport).

§ 8 - Pendant une période de six ans, à compter de la mise en vigueur des présentes dispositions, l'Algérie accordera la priorité aux Sociétés françaises en matière de permis de recherche et d'exploitation, à égalité d'offre concernant les surfaces non encore attribuées ou rendues disponibles. Le régime applicable sera celui défini par la législation algérienne en vigueur, les sociétés française conservant le régime du Code pétrolier saharien visé au paragraphe 1 ci-dessus à l'égard des titres miniers couverts par la garantie des droits acquis.

Par "Sociétés françaises", au sens du présent paragraphe, il faut entendre les sociétés dont le contrôle est effectivement assuré par des personnes morales ou physiques françaises.

§ 9 - L'Algérie s'interdit toute mesure discriminatoire au préjudice des sociétés françaises et de leurs associés intervenant dans la recherche, l'exploitation ou le transport des hydrocarbures liquides ou gazeux.

C - Dispositions communes.

§ 10 - Les opérations d'achat et de vente à l'exportation d'hydrocarbures d'origine saharienne destinés directement ou par voie d'échanges techniques à l'approvisionnement de la France et des autres pays de la zone franc donnent lieu à réglement en francs français.

./...

Les exportations d'hydrocarbures sahariens hors de la zo franc ouvrent, à concurrence des gains nets en devises e résultant, des droits de tirage en devises au profit de l'Algérie ; les accords de coopération monétaire, visés l'article 11 de la Déclaration de principes sur la coopé ration économique et financière, préciseront les modalit pratiques d'application de ce principe.

TITRE II - Autres substances minérales.

§ 11 - L'Algérie confirme l'intégralité des droits attachés aux titres miniers accordés par la République française pour les substances minérales autres que les hydrocarbures; l régime de ces titres restera celui de l'ensemble des dis positions applicables à la date du cessez-le-feu.

Le présent paragraphe concerne l'ensemble des titres miniers délivrés par la France avant l'autodéterminatior toutefois, après le cessez-le-feu, il ne sera pas délivr de nouveaux permis exclusifs de recherche sur des surfac non encore attribuées, sauf si les zones intéressées ont fait l'objet d'un avis de mise à l'enquête publié avant cette date au Journal Officiel de la République françois

§ 12 - Les Sociétés françaises pourront prétendre à l'octroi de nouveaux permis et concessions dans les mêmes conditions que les autres sociétés; elles bénéficieront d'un traite ment aussi favorable que ces dernières pour l'exercice des droits résultant de ces titres miniers.

./...

Cinquante sixième feuillet

TITRE III - Organisme technique de mise en valeur des richesses du sous-sol saharien.

§ 13 - La mise en valeur rationnelle des richesses du sous-sol saharien est confiée, dans les conditions définies aux paragraphes suivants, à un organisme technique franco-algérien, ci-après dénommé "l'Organisme".

§ 14 - L'Algérie et la France sont les co-fondateurs de l'Organisme qui sera constitué dès la mise en vigueur des présentes déclarations de principes.

L'Organisme est administré par un Conseil qui comprendra un nombre égal de représentants des deux pays fondateurs. Chacun des membres du Conseil, y compris le Président, dispose d'une voix.

Le Conseil délibère sur l'ensemble des activités de l'Organisme. Sont prises à la majorité des deux-tiers les décisions concernant :

- la nomination du Président et du Directeur Général;
- les prévisions de dépenses visées au paragraphe 16 ci-dessous.

Les autres décisions sont prises à la majorité absolue.

Le Président du Conseil et le Directeur Général doivent être choisis de telle sorte que l'un soit de nationalité algérienne, l'autre de nationalité française.

Le Conseil fixe les compétences respectives du Président et du Directeur Général.

§ 15 - L'Organisme a la personnalité civile et l'autonomie financière.

./...

Cinquante huitième feuillet - 7

Il dispose de services techniques et administratifs constitués en priorité par des personnels appartenant aux pays fondateurs.

§ 16 - L'Organisme est chargé de promouvoir une mise en valeur rationnelle des richesses du sous-sol; à ce titre, il veille particulièrement au développement et à l'entretien des infrastructures nécessaires aux activités minières.

A cette fin, l'Organisme établit chaque année un projet de programme de dépenses, d'études, d'entretien d'ouvrages et d'investissements neufs, qu'il soumet pour approbation aux deux pays fondateurs.

§ 17 - Le rôle de l'Organisme dans le domaine minier est défini comme suit :

1. Les textes à caractère législatif ou réglementaire relatifs au régime minier ou pétrolier sont édictés par l'Algérie après avis de l'Organisme.

2. L'Organisme instruit les demandes relatives aux titres miniers et aux droits dérivés de ces titres. L'Algérie statue sur les propositions de l'Organisme et délivre les titres miniers.

3. L'Organisme assure la surveillance administrative des sociétés permissionnaires ou concessionnaires.

§ 18 - Les dépenses de l'Organisme comprennent :

- les dépenses de fonctionnement,
- les dépenses d'entretien d'ouvrages existants,
- les dépenses d'équipements neufs.

Les ressources de l'Organisme sont constituées par des contributions des Etats-membres fixées au prorata du nombre de voix dont ils disposent au sein du Conseil.

./...

Cinquante neuvième feuillet -

Toutefois, pendant une période de trois ans à compter de l'autodétermination, éventuellement renouvelable, ces ressources sont complétées par un apport supplémentaire de l'Algérie qui ne sera pas inférieur à 12 % du produit de la fiscalité pétrolière.

TITRE IV - Arbitrage.

Nonobstant toutes dispositions contraires, tous litiges ou contestations entre la puissance publique et les titulaires des droits garantis par le Titre 1 - A ci-dessus relèvent en premier et dernier ressort d'un Tribunal arbitral international dont l'organisation et le fonctionnement seront fondés sur les principes suivants :

- chacune des parties désigne un arbitre et les deux arbitres nommeront un troisième arbitre qui sera le Président du Tribunal arbitral; à défaut d'accord sur cette nomination, le Président de la Cour Internationale de Justice sera prié de procéder à cette désignation à la requête de la partie la plus diligente;
- le Tribunal statue à la majorité des voix;
- le recours au Tribunal est suspensif;
- la sentence est exécutoire, sans exequatur, sur le territoire du pays des parties; elle est reconnue exécutoire de plein droit, en dehors de ces territoires, dans les trois jours suivant le prononcé de la sentence.

Joindre aux feuilles. ~~Document n° 37~~

DECLARATION DE PRINCIPES
RELATIVE A LA COOPERATION CULTURELLE

TITRE I

LA COOPERATION

Article 1er.- La France s'engage, dans la mesure de ses possibilités, à mettre à la disposition de l'Algérie les moyens nécessaires pour l'aider à développer l'enseignement, la formation professionnelle et la recherche scientifique en Algérie.

Dans le cadre de l'assistance culturelle, scientifique et technique, la France mettra à la disposition de l'Algérie, pour l'enseignement, l'inspection des études, l'organisation des examens et concours, le fonctionnement des services administratifs et la recherche, le personnel enseignant, les techniciens, les spécialistes et chercheurs dont elle peut avoir besoin.

Ce personnel recevra toutes les facilités et toutes les garanties morales nécessaires à l'accomplissement de sa mission; il sera régi par les dispositions de la Déclaration de principes sur la coopération technique.

...

<u>Article 2</u> - Chacun des deux pays pourra ouvrir sur le ter
ritoire de l'autre des établissements scolaires et des in
tituts universitaires dans lesquels sera dispensé un ense
gnement conforme à ses propres programmes, horaires et mé
thodes pédagogiques, et sanctionné par ses propres diplô-
mes ; l'accès en sera ouvert aux ressortissants des deux
pays.

La France conservera en Algérie un certain nom-
bre d'établissements d'enseignement. La liste et les cond
tions de la répartition des immeubles entre la France et
l'Algérie fera l'objet d'un accord particulier.

Les programmes suivis dans ces établissements
comporteront un enseignement de la langue arabe en Algé-
rie et un enseignement de la langue française en France.
Les modalités du contrôle du pays de résidence feront l'o
jet d'un accord particulier.

La création d'un établissement d'enseignement
dans l'un ou l'autre pays fera l'objet d'une déclaration
préalable, permettant aux autorités de l'un ou l'autre
pays de formuler leurs observations et leurs suggestions
afin de parvenir dans toute la mesure du possible à un
accord sur les modalités de création de l'établissement
en cause.

Les établissements ouverts par chaque pays se-
ront rattachés à un office universitaire et culturel.

Chaque pays facilitera à tous égards la tâche
des services et des personnes chargés de gérer et de con-
trôler les établissements de l'autre pays fonctionnant su
son territoire.

<u>Article 3</u> - Chaque pays ouvrira ses établissements d'ense
gnement public aux élèves et étudiants de l'autre pays.

Dans les localités où le nombre des élèves le justifiera, il organisera, au sein de ses établissements scolaires, des sections où sera dispensé un enseignement conforme aux programmes, horaires et méthodes suivis dans l'enseignement public de l'autre pays.

Article 4 - La France mettra à la disposition de l'Algérie les moyens nécessaires pour l'aider à développer l'enseignement supérieur et la recherche scientifique et à assurer, dans ces domaines, des enseignements de qualité égale aux enseignements correspondants dispensés par les universités françaises.

L'Algérie organisera, dans la mesure de ses possibilités, dans les universités algériennes, les enseignements de base communs aux universités françaises, dans des conditions analogues de programmes, de scolarité et d'examens.

Article 5 - Les grades et diplômes d'enseignement délivrés en Algérie et en France, dans les mêmes conditions de programmes, de scolarité et d'examens, sont valables de plein droit dans les deux pays.

Des équivalences entre les grades et diplômes délivrés en Algérie et en France, dans des conditions différentes de programmes, de scolarité ou d'examens, seront établies par voie d'accords particuliers.

Article 6 - Les ressortissants de chacun des deux pays, personnes physiques ou morales, pourront ouvrir des établissements d'enseignement privé sur le territoire de l'autre pays, sous réserve de l'observation des lois et règlements concernant l'ordre public, les bonnes moeurs,

./...

Insérant troisième feuillet 4.

l'hygiène, les conditions de diplômes et toute autre condition qui pourrait être convenue d'un commun accord.

Article 7 - Chaque pays facilitera l'accès des établissements d'enseignement et de recherche relevant de son autorité aux ressortissants de l'autre pays, par l'organisation de stages et tous autres moyens appropriés, et par l'octroi de bourses d'études ou de recherches ou de prêts d'honneur, qui seront accordés aux intéressés, par l'entremise des autorités de leur pays, après consultation entre les responsables des deux pays.

Article 8 - Chacun des deux pays assurera sur son territoire aux membres de l'enseignement public et privé de l'autre pays le respect des libertés et franchises consacrées par les traditions universitaires.

TITRE II

ECHANGES CULTURELS

Article 9 - Chacun des deux pays facilitera l'entrée, la circulation et la diffusion sur son territoire de tous les instruments d'expression de la pensée en provenance de l'autre pays.

Article IO - Chacun des deux pays encouragera sur son territoire l'étude de la langue, de l'histoire et de la civilisation de l'autre, facilitera les travaux entrepris dans ce domaine et les manifestations culturelles organisées par l'autre pays.

./...

Article II - Les modalités de l'aide technique apportée par la France à l'Algérie en matière de radio, de télévision et de cinéma seront arrêtées ultérieurement d'un commun accord.

TITRE III

Article I2 - L'aide prévue au titre de la coopération économique et financière est applicable aux domaines visés dans la présente Déclaration.

Accord bipartite [illegible]

Document n°2 . E

DECLARATION DE PRINCIPES
RELATIVE A LA COOPERATION TECHNIQUE

Article Ier - La France s'engage :

a) à prêter à l'Algérie son appui en matière de documentation technique et à assurer aux services algériens une communication régulière d'informations, en matière d'études, de recherches et d'expérimentation;

b) à mettre à la disposition de l'Algérie, dans la mesure des moyens disponibles, des services et des missions d'études, de recherches ou d'expérimentation, en vue, soit d'accomplir pour le compte de cette dernière, suivant ses directives, des travaux déter inés, soit de procéder à des études, de participer à des réalisations ou de contribuer à la création ou à la réorganisation d'un service;

c) à ouvrir très largement aux candidats présentés par les autorités algériennes et agréés par les autorités françaises l'accès des établissements français d'enseignement et d'application et à organiser à leur intention des stages de perfectionnement, des cycles d'enseignement et de formation accélérés dans des écoles d'application, au sein de centres particuliers et dans les services publics;

d) à mettre à la disposition de l'Algérie, dans la mesure des moyens disponibles, des agents de nationalité française qui apporteront leur concours dans les domaines techniques et administratifs.

./...

Quatre-vingtième feuille -

3. La DECLARATION GENERALE ci-après a été adoptée.

Document n° 3

Quatre vingt unième feuillet

DECLARATION GENERALE

Le peuple français a, par le référendum du 8 Janvier, reconnu aux Algériens le droit de choisir, par voie d'une consultation au suffrage direct et universel, leur destin politique par rapport à la République française.

Les pourparlers qui ont eu lieu à EVIAN du 7 mars au 18 mars 1962, entre le Gouvernement de la République et le F.L.N. ont abouti à la conclusion suivante.

Un cessez-le-feu est conclu. Il sera mis fin aux opérations militaires et à la lutte armée sur l'ensemble du territoire algérien le 19 mars 1962 à douze heures

Les garanties relatives à la mise en oeuvre de l'autodétermination et l'organisation des pouvoirs publics en Algérie pendant la période transitoire ont été définies d'un commun accord.

La formation, à l'issue de l'autodétermination d'un Etat indépendant et souverain paraissant conforme aux réalités algériennes et, dans ces conditions, la coopération de la France et de l'Algérie répondant aux intérêts des deux pays, le Gouvernement français estime avec le F.L.N. que la solution de l'indépendance de l'Algérie en coopération avec la France est celle qui correspond à cette situation. Le Gouvernement et le F.L.N. ont donc défini d'un commun accord cette solution dans des déclarations qui seront soumises à l'approbation des électeurs lors du scrutin d'autodétermination.

...

Quatre mots deuxième feuille.

CHAPITRE I

DE L'ORGANISATION DES POUVOIRS PUBLICS
PENDANT LA PERIODE TRANSITOIRE ET DES
GARANTIES DE L'AUTODETERMINATION

a) La consultation d'autodétermination permettra aux électeurs de faire savoir s'ils veulent que l'Algérie soit indépendante et, dans ce cas, s'ils veulent que la France et l'Algérie coopèrent dans les conditions définies par les présentes déclarations.

b) Cette consultation aura lieu sur l'ensemble du territoire algérien, c'est-à-dire dans les quinze départements suivants : ALGER, BATNA, BONE, CONSTANTINE, MEDEA, MOSTAGANEM, OASIS, ORAN, ORLEANSVILLE, SAIDA, SAOURA, SETIF, TIARET, TIZI-OUZOU, TLEMCEN.

Les résultats des différents bureaux de vote seront totalisés et proclamés pour l'ensemble du territoire.

c) La liberté et la sincérité de la consultation seront garanties conformément au règlement fixant les conditions de la consultation d'autodétermination.

d) Jusqu'à l'accomplissement de l'autodétermination, l'organisation des Pouvoirs Publics en Algérie sera établie conformément au règlement qui accompagne la présente déclaration.

Il est institué un Exécutif provisoire et un Tribunal de l'ordre public.

La République est représentée en Algérie par un Haut-Commissaire.

...

Quatre vingt treizième feuille

Ces institutions et notamment l'Exécutif provisoire seront installées dès l'entrée en vigueur du cessez-le-feu.

e) Le Haut-Commissaire sera dépositaire des pouvoirs de la République en Algérie, notamment en matière de défense, de sécurité et de maintien de l'ordre en dernier ressort.

f) L'Exécutif provisoire sera chargé notamment :

- d'assurer la gestion des affaires publiques propres à l'Algérie. Il dirigera l'administration de l'Algérie et aura pour mission de faire accéder les Algériens aux emplois dans les différentes branches de cette administration;

- de maintenir l'ordre public. Il disposera, à cet effet, de services de police et d'une force d'ordre placée sous son autorité;

- de préparer et de mettre en oeuvre l'autodétermination.

g) Le Tribunal de l'ordre public sera composé d'un nombre égal de juges Européens et de juges Musulmans.

h) Le plein exercice des libertés individuelles et des liberté publiques sera rétabli dans les plus brefs délais;

i) Le F.L.N. sera considéré comme une formation politique de caractère légal.

j) Les personnes internées tant en France qu'en Algérie seront libérées dans un délai maximum de 20 jours à compter du cessez-le-feu.

k) L'amnistie sera immédiatement proclamée. Les personnes détenues seront libérées.

...

l) Les personnes réfugiées à l'étranger pourront rentrer en Algérie. Des commissions siégeant au Maroc et en Tunisie faciliteront ce retour.

Les personnes regroupées pourront rejoindre leur lieu de résidence habituelle.

L'Exécutif provisoire prendra les premières mesures sociales économiques et autres destinées à assurer le retour de ces populations à une vie normale.

m) Le scrutin d'autodétermination aura lieu dans un délai minimum de 3 mois et dans un délai maximum de 6 mois. La date en sera fixée sur proposition de l'Exécutif provisoire dans les 2 mois qui suivront l'installation de celui-ci.

CHAPITRE II

DE L'INDEPENDANCE ET DE LA COOPERATION

Si la solution d'indépendance et de coopération est adoptée, le contenu des présentes déclarations s'imposera à l'Etat algérien.

A - DE L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE -

1 - L'Etat algérien exercera sa souveraineté pleine et entière à l'intérieur et à l'extérieur.

Cette souveraineté s'exercera dans tous les domaines, notamment la Défense Nationale et les Affaires Etrangères.

...

L'Etat algérien se donnera librement ses propres institutions et choisira le régime politique et social qu'il jugera le plus conforme à ses intérêts. Sur le plan international, il définira et appliquera en toute souveraineté la politique de son choix.

L'Etat algérien souscrira sans réserve à la Déclaration universelle des droits de l'homme et fondera ses institutions sur les principes démocratiques et sur l'égalité des droits politiques entre tous les citoyens sans discrimination de race, d'origine ou de religion. Il appliquera, notamment, les garanties reconnues aux citoyens de statut civil français.

II - DES DROITS ET LIBERTES DES PERSONNES ET DE LEURS GARANTIES

1°) Dispositions communes.

Nul ne pourra faire l'objet de mesures de police ou de justice, de sanctions disciplinaires ou d'une discrimination quelconque en raison :

- d'opinions émises à l'occasion des événements survenus en Algérie avant le jour du scrutin d'autodétermination;
- d'actes commis à l'occasion des mêmes événements avant le jour de la proclamation du cessez-le-feu.

Aucun Algérien ne pourra être contraint de quitter le territoire algérien ni empêché d'en sortir.

2°) Dispositions concernant les citoyens français de statut civil de droit commun.

a) Dans le cadre de la législation algérienne sur la nationalité, la situation légale des citoyens français de statut civil de droit commun est réglée selon les principes suivants :

Pour une période de trois années à dater du jour de

...

Quelle ... 6.

l'autodétermination, les citoyens français de statut civil de droit commun :

- nés en Algérie et justifiant de 10 années de résidence habituelle et régulière sur le territoire algérien au jour de l'autodétermination;

- ou justifiant de 10 années de résidence habituelle et régulière sur le territoire algérien au jour de l'autodétermination et dont le père ou la mère né en Algérie remplit, ou aurait pu remplir, les conditions pour exercer les droits civiques;

- ou justifiant de 20 années de résidence habituelle et régulière sur le territoire algérien au jour de l'autodétermination,

bénéficieront, de plein droit, des droits civiques algériens et seront considérés, de ce fait, comme des nationaux français exerçant les droits civiques algériens.

Les nationaux français exerçant les droits civiques algériens ne peuvent exercer simultanément les droits civiques français.

Au terme du délai de trois années susvisé, ils acquièrent la nationalité algérienne par une demande d'inscription ou de confirmation de leur inscription sur les listes électorales; à défaut de cette demande, ils sont admis au bénéfice de la convention d'établissement.

b) Afin d'assurer, pendant un délai de trois années, aux nationaux français exerçant les droits civiques algériens et à l'issue de ce délai, de façon permanente, aux Algériens de statut civil français, la protection de leur personne et de leurs biens et leur participation régulière à la vie de l'Algérie, les mesures suivantes sont prévues :

...

quater mop reproduire feuille 7.

Ils auront une juste et authentique participation aux affaires publiques. Dans les assemblées, leur représentation devra correspondre à leur importance effective. Dans les diverses branches de la fonction publique, ils seront assurés d'une équitable participation.

Leur participation à la vie municipale à Alger et à Oran fera l'objet de dispositions particulières.

Leurs droits de propriété seront respectés. Aucune mesure de dépossession ne sera prise à leur encontre sans l'octroi d'une indemnité équitable préalablement fixée.

Ils recevront les garanties appropriées à leurs particularismes culturels, linguistiques et religieux. Ils conserveront leur statut personnel qui sera respecté et appliqué par des juridictions algériennes comprenant des magistrats de même statut. Ils utiliseront la langue française au sein des assemblées et dans leurs rapports avec les pouvoirs publics.

Une association de sauvegarde contribuera à la protection des droits qui leur sont garantis.

Une Cour des garanties, institution de droit interne algérien, sera chargée de veiller au respect de ces droits.

B - <u>DE LA COOPERATION ENTRE LA FRANCE ET L'ALGERIE</u> -

Les relations entre les deux pays seront fondées, dans le respect mutuel de leur indépendance, sur la réciprocité des avantages et l'intérêt des deux parties.

...

L'Algérie garantit les intérêts de la France et les droits acquis des personnes physiques et morales dans les conditions fixées par les présentes déclarations. En contrepartie, la France accordera à l'Algérie son assistance technique et culturelle et apportera à son développement économique et social une aide financière privilégiée.

1°) Pour une période de trois ans renouvelable, l'aide de la France sera fixée dans des conditions comparables et à un niveau équivalent à ceux des programmes en cours.

Dans le respect de l'indépendance commerciale et douanière de l'Algérie, les deux pays détermineront les différents domaines où les échanges commerciaux bénéficieront d'un régime préférentiel.

L'Algérie fera partie de la zone franc. Elle aura sa propre monnaie et ses propres avoirs en devises. Il y aura entre la France et l'Algérie liberté des transferts dans des conditions compatibles avec le développement économique et social de l'Algérie.

2°) Dans les départements actuels des Oasis et de la Saoura, la mise en valeur des richesses du sous-sol aura lieu selon les principes suivants :

a) La coopération franco-algérienne sera assurée par un Organisme technique de coopération saharienne. Cet Organisme aura un caractère paritaire. Son rôle sera notamment de développer l'infrastructure nécessaire à l'exploitation du sous-sol, de donner un avis sur les projets de loi et de règlements à caractère minier, d'instruire les demandes relatives à l'octroi des titres miniers, l'État algérien délivrera les titres miniers et édictera la législation minière en toute souveraineté.

...

Quatre-vingt-neuvième feuillet.

b) Les intérêts français seront assurés notamment par :

- l'exercice, suivant les règles du Code pétrolier saharien, tel qu'il existe actuellement, des droits attachés aux titres miniers délivrés par la France;

- la préférence, à égalité d'offre, aux sociétés françaises dans l'octroi de nouveaux permis miniers, selon les modalités prévues par la législation minière algérienne;

- le paiement en francs français des hydrocarbures sahariens à concurrence des besoins d'approvisionnement de la France et des autres pays de la zone franc.

3°) La France et l'Algérie développeront leurs relations culturelles.

Chaque pays pourra créer sur le territoire de l'autre un Office universitaire et culturel dont les établissements seront ouverts à tous.

La France apportera son aide à la formation de techniciens algériens.

Des personnels français, notamment des enseignants et des techniciens, seront mis à la disposition du Gouvernement algérien par accord entre les deux pays.

...

CHAPITRE III

DU RÈGLEMENT DES QUESTIONS MILITAIRES

Si la solution d'indépendance de l'Algérie et de coopération entre l'Algérie et la France est adoptée, les questions militaires seront réglées selon les principes suivants :

- Les forces françaises, dont les effectifs auront été progressivement réduits à partir du cessez-le-feu, se retireront des frontières de l'Algérie au moment de l'accomplissement de l'autodétermination; leurs effectifs seront ramenés, dans un délai de 12 mois à compter de l'autodétermination, à 80.000 hommes; le rapatriement de ces effectifs devra avoir été réalisé à l'expiration d'un second délai de 24 mois. Des installations militaires seront corrélativement dégagées;

- L'Algérie concède à bail à la France l'utilisation de la base de Mers-el-Kébir pour une période de 15 ans, renouvelable par accord entre les deux pays;

- L'Algérie concède également à la France l'utilisation de certains aérodromes, terrains, sites et installations militaires qui lui sont nécessaires.

...

CHAPITRE IV

DU RÈGLEMENT DES LITIGES

La France et l'Algérie résoudront les différends qui viendraient à surgir entre elles par des moyens de règlement pacifique. Elles auront recours soit à la conciliation soit à l'arbitrage. A défaut d'accord sur ces procédures, chacun des deux Etats pourra saisir directement la Cour Internationale de Justice.

CHAPITRE V

DES CONSÉQUENCES DE L'AUTODÉTERMINATION

Dès l'annonce officielle prévue à l'article 27 du règlement de l'autodétermination, les actes correspondant à ces résultats seront établis.

Si la solution d'indépendance et de coopération est adoptée :

...

- l'indépendance de l'Algérie sera immédiatement reconnue par la France;

- les transferts de compétences seront aussitôt réalisés;

- les règles énoncées par la présente déclaration générale et les déclarations jointes entreront en même temps en vigueur.

L'Exécutif provisoire organisera, dans un délai de trois semaines, des élections pour la désignation de l'Assemblée Nationale Algérienne à laquelle il remettra ses pouvoirs.

Quatre vingt treizième feuillet et dernier.

En foi de quoi, le présent document a été signé par les représentants mandatés du Gouvernement de la République et par le représentant du Front de Libération Nationale, président de la Délégation du FLN.

FAIT A EVIAN le 18 mars 1962

Louis JOXE	BELKACEM KRIM
Robert BURON	
Jean de BROGLIE	

17 mars 1962 .

DOCUMENT DE SEANCE

En ce qui concerne le maintien de l'ordre en Algérie, la répartition des services entre le Haut-Commissaire et l'Exécutif provisoire serait faite selon les rubriques suivante

1./ Services placés sous l'autorité de l'Exécutif provisoire.

a. force locale,

b. Corps urbains de sécurité sans exception,

c. Sécurité publique, sauf les services mentionnés au § 3 ci-dessous,

d. Renseignements généraux (1),

e. Service de la Réglementation (2ème Section),

f. L'Ecole de police.

2./ Services mis à la disposition de l'Exécutif provisoire .

a. Gendarmerie départementale (sauf la réserve prévue au § 3 a. ci-dessous).

b. Certaines unités de forces spécialisées du maintien de l'ordre, gendarmerie mobile et C.R.S., par voie d'accord entre le Haut-Commissaire et l'Exécutif provisoire.

3./ Services maintenus sous l'autorité du Haut-Commissaire.

a. Police judiciaire et Gendarmerie départementale, en tant qu'elles reçoivent leurs instructions des Parquets (Justice);

b. Police de l'Air et des frontières (relations avec l'extérieur);

c. Forces spécialisées du maintien de l'ordre : gendarmerie mobile et C.R.S.

---

(1) Ces services adresseront également au Haut-Commissaire les notes de renseignements concernant les matières qui sont de la compétence du Haut-Commissaire.

Les deux délégations ont examiné la question de la composition du futur Exécutif provisoire qui doit être nommé par le Gouvernement de la République. Elles ont dressé les listes des personnes à pressentir.

En dehors du Président et sur la base de :

- 5 membres du FLN,
- 3 membres musulmans non FLN,
- 3 européens (dont le Vice-Président)

des noms des listes ci-dessous ont été retenus. Ces listes sont complétées par l'adjonction des personnes auxquèlles il sera fait appel en cas de refus des personnes pressenties.

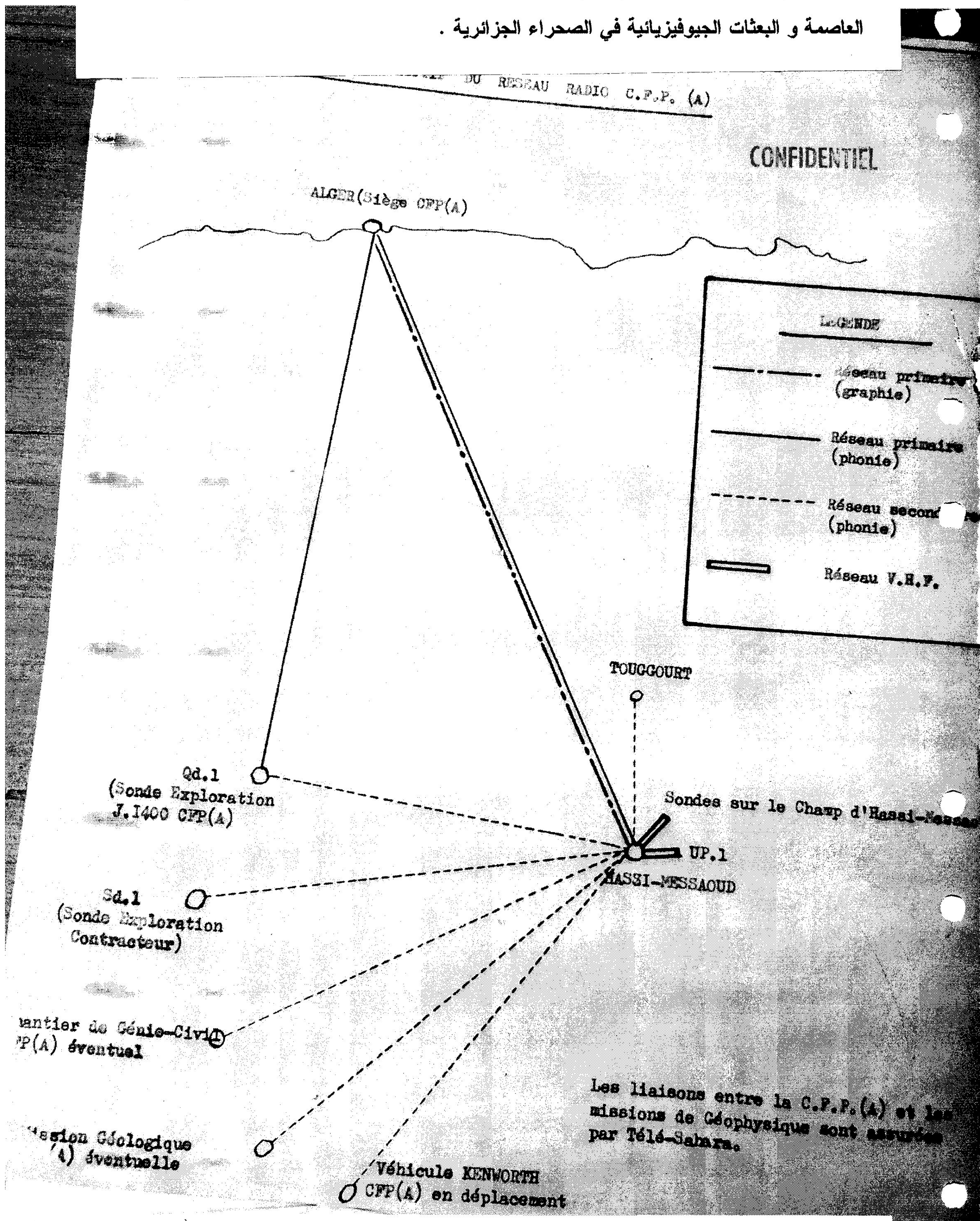
Membres du FLN	Membres non FLN	Européens
M. le Dr Chawki MOSTEFAI	M. CHEIKH M'HAMED	M. ROTH
M. Belaid ABDESSELAM	M. Djilali EL HASSAR	M. LAMY
M. le Dr HAMIDOU	M. CHEIKH BAYOUD	M. GAUMONT
M. Mohamed BENTEFTIFFA		
M. TEMMAME MALEK		
----------	---------	-----------
En cas d'empêchement d'un des membres du FLN, ce dernier soumettra le nom d'un remplaçant.	M. AREZKI	M. KOENIG
	M. Ahmed BENOUENNICH	M. MERMIER
		M. MANNONI

Les deux délégations ont estimé que la désignation de M. FARES comme Président de l'Exécutif provisoire serait acceptble par tous.

...

Il est convenu que c'est au cours d'une réunion officieuse des personnalités pressenties pour fairepartie de l'Exécutif provisoire que la répartition des compétence entre les membres de celui-ci sera préparée d'un commun accord.

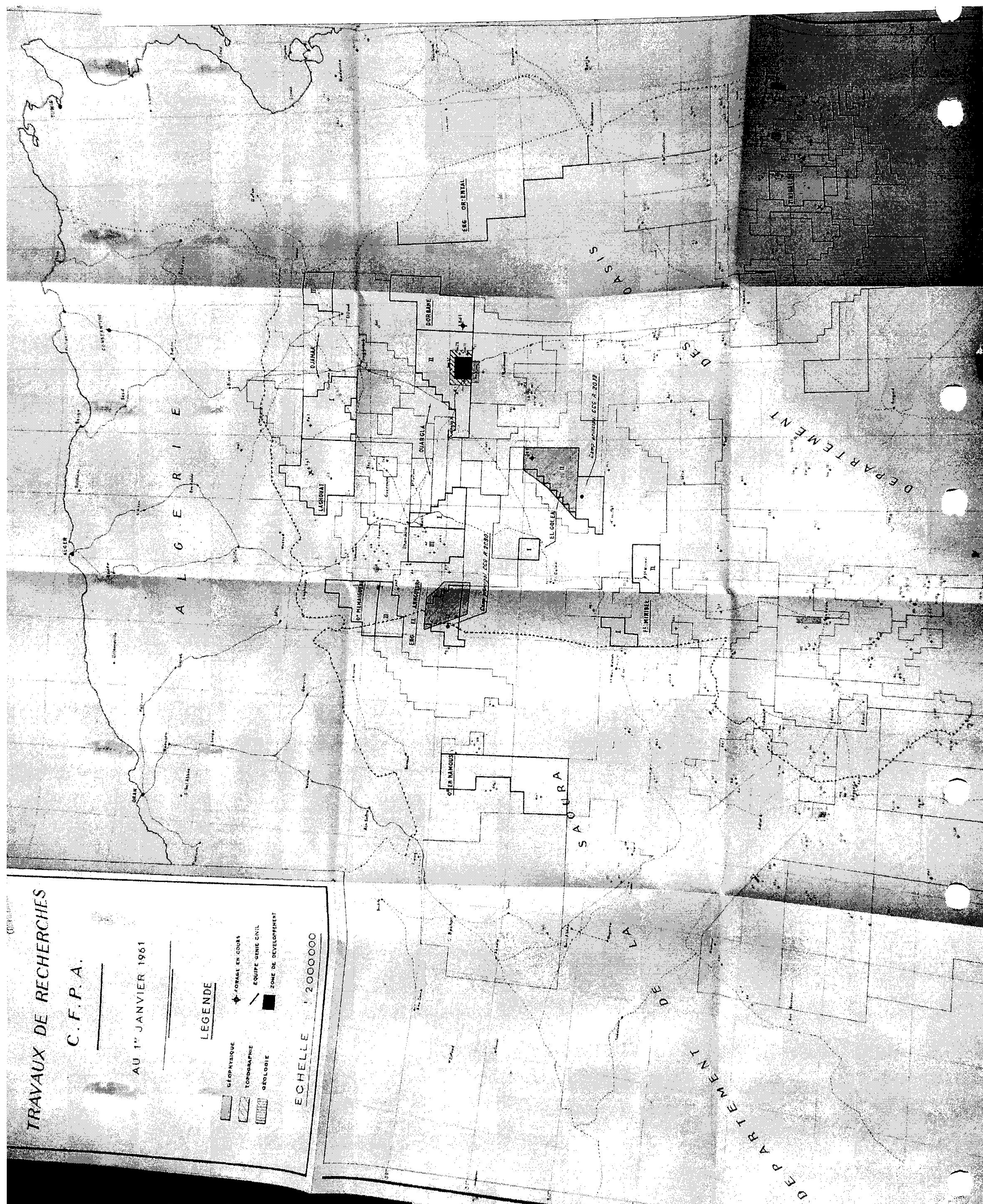
الملحق رقم 02 : العنوان : رسم بياني لشبكة اتصالات الشركة النفطية CFP بين مقرها في الجزائر العاصمة و البعثات الجيوفيزيائية في الصحراء الجزائرية .



المصدر :

Archives nationales d'outre mer ,CAOM ,GGA/N° de carton :7G/1122 ,N° de dossier : DSNA/122 , petrole au sahara et en Algerie .

الملحق رقم 03 : خريطة التنقيب في الصحراء الجزائرية C.F.P.A إلى غاية جانفي 1961



المصدر :

Archives nationales d'outre mer ,CAOM ,GGA/N° de carton :7G/1122 ,N° de dossier : DSNA/122 , petrole au sahara et en Algerie

COMPAGNIE FRANÇAISE DES PETROLES (ALGERIE)



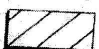
CONFIDENTIEL

TRAVAUX DE RECHERCHES
C.F.P.A.

AU 1er JANVIER 1961

LEGENDE

 GÉOPHYSIQUE

 TOPOGRAPHIE

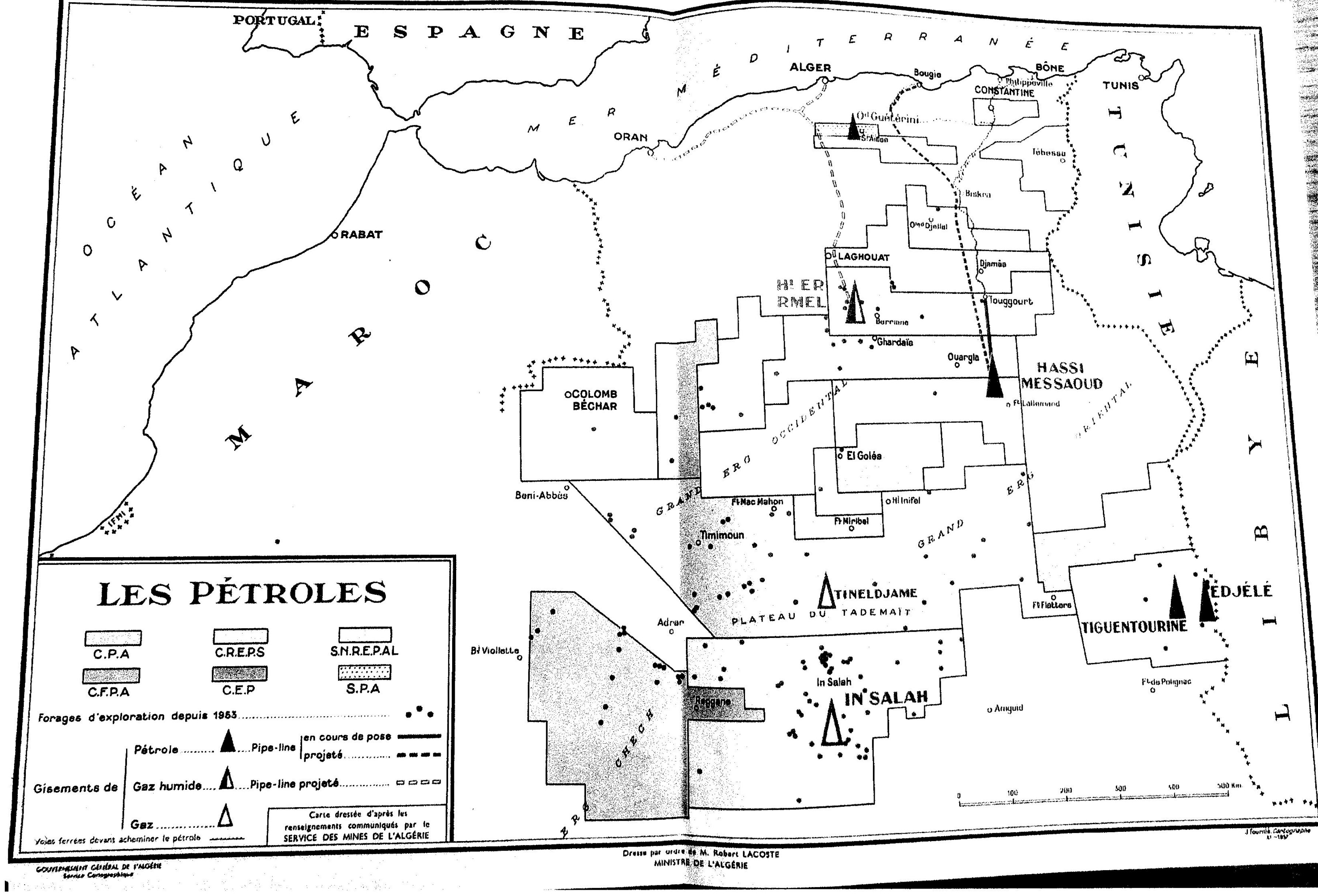
 GÉOLOGIE

 FORAGE EN COURS

 EQUIPE GENIE CIVIL

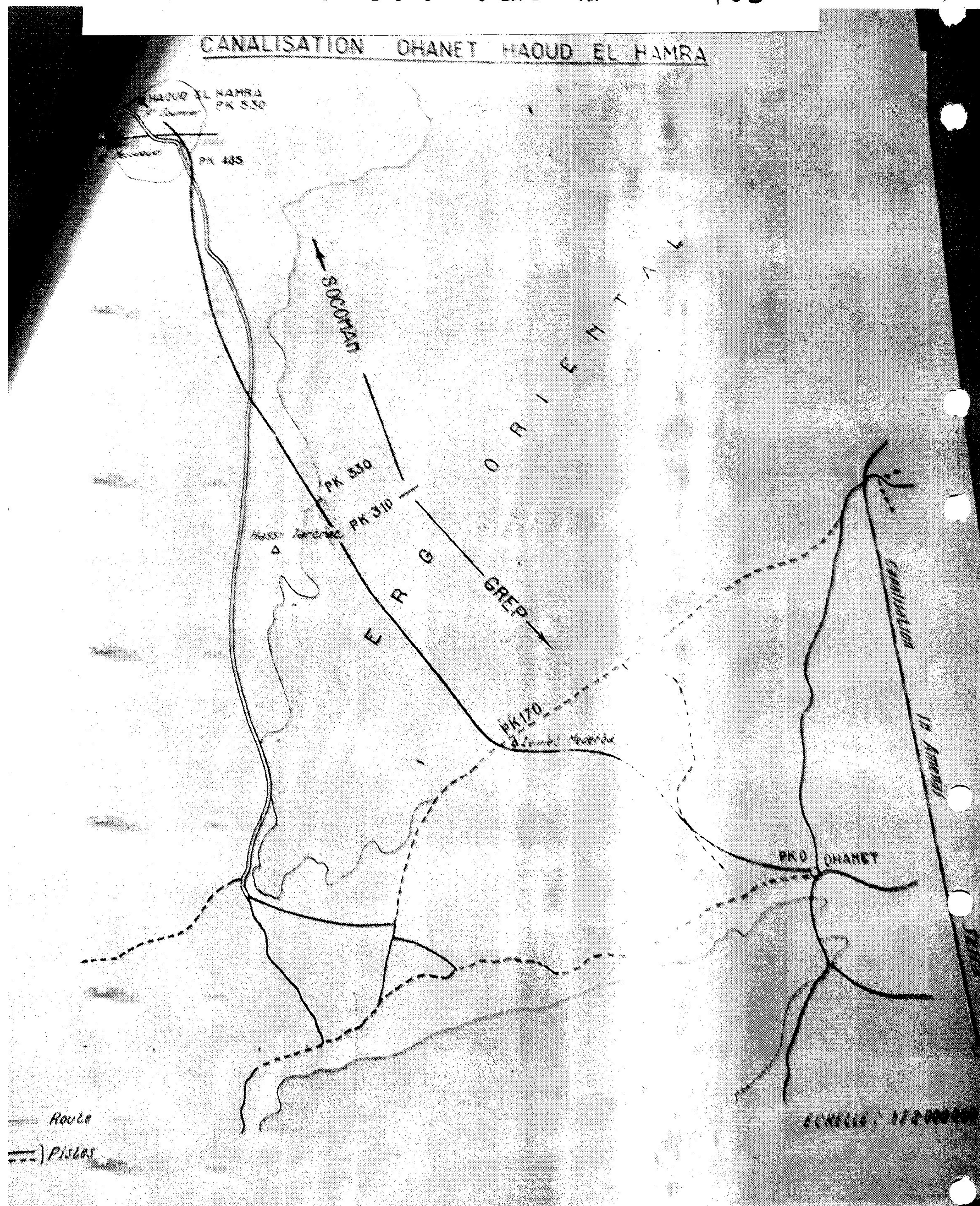
 ZONE DE DEVELOPPEMENT

ECHELLE : 1/2.000.000



LES PÉTROLES
C.P.A
C.R.E.P.S
S.N.R.E.P.A.L
C.F.P.A
C.E.P
S.P.A
Forages d'exploration depuis 1953
Gisements de
Pétrole
Gaz humide
Gaz
Pipe-line
en cours de pose
projeté
Pipe-line projeté
Voies ferrées devant acheminer le pétrole
Carte dressée d'après les renseignements communiqués par le SERVICE DES MINES DE L'ALGÉRIE
GOUVERNEMENT GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE
Service Cartographique
Dressé par ordre de M. Robert LACOSTE
MINISTRE DE L'ALGÉRIE
OCÉAN ATLANTIQUE
MAROC
PORTUGAL
ESPAGNE
MER MÉDITERRANÉE
TUNISIE
LIBYE
RABAT
IFNI
ORAN
ALGER
Bougie
Philippeville
BÔNE
CONSTANTINE
TUNIS
Tébessa
Biskra
Od Guétérini
COLOMB BÉCHAR
Beni-Abbès
Adrar
Timimoun
Reggane
In Salah
IN SALAH
TINELDJAME
PLATEAU DU TADEMAÏT
GRAND ERG OCCIDENTAL
GRAND ERG ORIENTAL
ERG CHECH
El Goléa
Ghardaïa
Berriane
Ouargla
LAGHOUAT
Hᵗ ER RMEL
HASSI MESSAOUD
Ft Lallemand
Touggourt
Djamâa
TIGUENTOURINE
EDJELÉ
Ft Flatters
Ft de Polignac
Ft Mac Mahon
Ft Miribel
Hᵗ Inifel
Bᵗ Violette
Amguid
0
100
200
300
400
500 Km

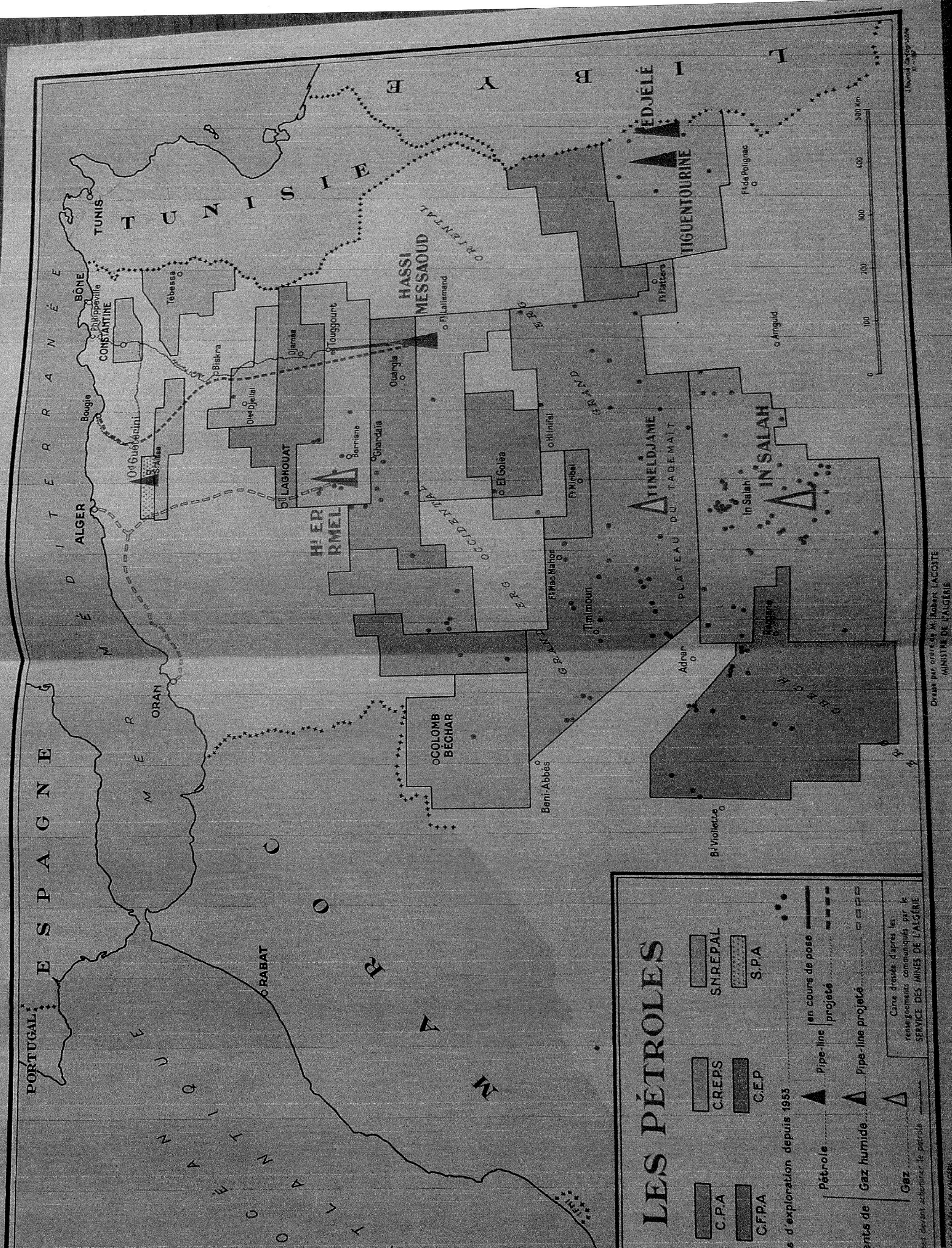
الملحق رقم 04: مخطط انابيب النقل بين اوهانت و حوض الحمراء بالصحراء الجزائرية



المصدر:

Archives nationales d'outre mer ,CAOM ,GGA/N° de carton :7G/1122 ,N° de dossier : DSNA/122 , petrole au sahara et en Algerie

الملحق رقم 05 : خريطة توضح تمركز الشركات الفرنسية و الاجنبية و و اهم حقول البترول و الغاز و النقل بالانابيب في الصحراء الجزائرية لسنة 1957



المصدر:

ARCHIVES DU MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES ,Service de liaison avec l'Algerie n° 86 /1962-1967 n° de dossier :A10-1-2

الملحق رقم 06 : بطاقة فنية حول شركة C.A.R.E.P

COMPAGNIE ALGERIENNE DE RECHERCHE ET D'EXPLOITATION PETROLIERES
C. A. R. E. P.

(Nouvelle dénomination depuis le 20 Octobre 1955)
par suite de la fusion
de la SOCIETE DES PETROLES DU SERSOU - S.P.S. et
de la SOCIETE DES PETROLES D'AUMALE - S.P.A.)

Société anonyme française au capital d'un milliard six millions,
en 100 600 actions de dix mille francs

DATE DE CONSTITUTION : 6 Juin 1955

OBJET : Recherche et exploitation de pétrole, notamment en Algérie.

Siège social : 23, rue Galilée, PARIS XVI (PAS. 04.03)
Siège administratif : 2, place Centrale, HYDRA-Birmandreis (Alger)
(Tel. 614.46 et 614.47)

CONSEIL D'ADMINISTRATION (Dix membres)

M. Armand COLOT, président directeur Général

SOCIETE NATIONALE DE RECHERCHES ET D'EXPLOITATION DES PETROLES EN ALGERIE (SN REPAL) Vice-Président

M. André ROSFELDER, Vice-président.

L'ALGERIE.

BUREAU DE RECHERCHES DE PETROLE (B.R.P.)

MM. Fernand LECA
Gaston BETIER
Jean ARMANET
Henri GANTES
Henri VAN MASSENHOVE

./.

المصدر:

Archives nationales d'outre mer ,CAOM ,GGA/N° de carton :7G/1122 ,N° de dossier : DSNA/122 , petrole au sahara et en Algerie

الملحق رقم 07 : بطاقة فنية حول شركة CFP (A)

- 2 -

COMPAGNIE FRANCAISE DES PETROLES (ALGERIE)

C. F. P. (A)

*

Société anonyme au capital de 27 milliards.

en 2 700 000 actions de dix mille francs.

*

DATE DE CONSTITUTION : 27 Janvier 1953

*

OBJET : Recherche et exploitation sur le continent africain et ses dépendances des gisements d'hydrocarbures sous toutes leurs formes ; exploitation de toutes autres substances minérales ou richesses naturelles que les travaux ci-dessus mettraient en évidence ; obtention, acquisition, affermage, cession de tous permis de recherches, de toutes concessions et, plus généralement, de tous droits miniers ; toutes opérations découlant de l'objet ci-dessus ou s'y rattachant directement ou indirectement.

*

Siège social : 126 ter, rue Michelet, ALGER (Tel. 617.32)

BUREAU DE PARIS : 11, rue du Docteur-Lancereaux, PARIS VIII (CAR. 51.81)

(COMPAGNIE FRANCAISE DES PETROLES)
et 21, rue de Madrid, PARIS VIII (LAB.91.50)

*

CONSEIL D'ADMINISTRATION (Sept membres)

./.

المصدر:

Archives nationales d'outre mer ,CAOM ,GGA/N° de carton :7G/1122 ,N° de dossier : DSNA/122 , petrole au sahara et en Algerie

الملحق رقم 08 : نص البرقية الخاص بالصيغة النهائية للسؤال الخاص باستفتاء تقرير المصير 1962/07/01 المرسلة من طرف السيد لوي جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية إلى المندوب السامي الفرنسي السيد كريستيان فوشي بالجزائر

TÉLÉGRAMME

DÉPART A CHIFFRER

Nota - Le texte du télégramme à établir en 5 exemplaires doit être dactylographié à double interligne, en caractères ordinaires et non en majuscules.

IMP. LEPERCHE - PARIS

TRÈS SECRET
SECRET
SECRET CONFIDENTIEL
DIFFUSION RESTREINTE

Biffer les mentions inutiles

Transmission : Normale, Urgente, ~~Très Urgente~~, en Priorité Absolue
(Souligner les mentions à retenir)

PARIS, le

EXPÉDITEUR : Ministre d'Etat chargé des Affaires algériennes

DESTINATAIRE : Monsieur le Haut Commissaire de la République en Algérie

à l'attention personnelle de Monsieur Christian FOUCHET

N°

Vous envoie ci-dessous le texte définitif tel qu'il a été adopté par le Conseil des Ministres du 16 mai des deux questions qui seront posées au référendum d'autodétermination du 1er juillet, en vous priant de me faire connaître d'urgence si cette rédaction appelle des observations de votre part :

1ère question : "Voulez-vous que l'Algérie devienne indépendante ?"

2ème question : "Voulez-vous, si l'Algérie devient indépendante, qu'elle coopère avec la France, dans les conditions prévues par les déclarations finales d'Evian ?".

Signé : Louis JOXE - le 17 mai 1962 - n° 235 /

SERVICE DU CHIFFRE

المصدر:

ARCHIVES DU MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES ET EUROPEENNES: Secretariat d'etat aux affaires Algeriennes SEAA ,carton n°126/1959-1967 , dossier: A10.1.1 , « Au sujet de la forme des questions a poser lors du scrutin d'autodetermination », 10/05/1962

RÉPUBLIQUE FRANCAISE
Ministère d'Etat chargé des
Affaires Algériennes

N° 6.556/bis/SG

DECRET n° du
portant convocation des électeurs d'Algérie en vue de leur participation au référendum d'autodétermination en Algérie et fixant le texte des questions auxquelles ces électeurs auront à répondre.

-=-=-=-=-=-

LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE,

SUR le rapport du Premier Ministre et du Ministre d'Etat char[gé] des Affaires Algériennes,

VU la loi n° 61-44 du 14 janvier 1961 concernant l'autodétermination des populations algériennes et l'organisation des pouvoirs publics en Algérie avant l'autodétermination,

VU le décret n° 62-306 du 19 mars 1962 relatif à l'organisation provisoire des pouvoirs publics en Algérie,

VU le décret n° 62-305 du 19 mars 1962 portant règlement du référendum d'autodétermination dans les départements d'Alger, Batna, Bône, Constantine, Médéa, Mostaganem, Oasis, Oran, Orléansville, Saïda, Saoura, Sétif, Tiaret, Tizi-Ouzou, Tlemcen,

VU le décret n° du modifiant et complétant le décret n° 62-305 du 19 mars 1962, portant règlement du référendum d'autodétermination,

L'Executif provisoire consulté,

Le Conseil des Ministres entendu,

D E C R E T E :

ARTICLE 1er.- Les électeurs appelés à participer à la consultation au suffrage direct et universel prévue par la loi 61-44 du 14 janvier 1961 sont convoqués le 1er juillet 1962.

ARTICLE 2.-Les électeurs auront à répondre par "OUI" ou par "NON" aux questions suivantes :

.../...

N° 6.556/bis/SG

- 2 -

1/ Voulez-vous que l'Algérie devienne indépendante ?

2/ Voulez-vous, si l'Algérie devient indépendante, qu'elle coopère avec la France dans les conditions prévues par les déclarations finales d'Evian ?

ARTICLE 3.- Le Premier Ministre et le Ministre d'Etat chargé des Affaires Algériennes sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret qui sera publié au Journal Officiel de la République française.

Fait à Paris, le

PAR LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE,
Le Premier Ministre,

Le Ministre d'Etat chargé des
Affaires Algériennes,

الملحق رقم (09) : رسالة متضمنة رد مسؤول المحفوظات بأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية عن طلب الباحثة لفتح علب أرشيفية مسجلة محل نزاع بين الجزائر و فرنسا.


Liberté • Égalité • Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

La Courneuve, le 27 mai 2016

MINISTERE DES AFFAIRES ETRANGERES et DU DEVELOPPEMENT INTERNATIONAL

DIRECTION DES ARCHIVES

DEPARTEMENT DES ARCHIVES
N° 2016-418102 /AR/ARCH/PE/sbm
Rédacteur : Marie-Christine Boulangé
(763 45)

Objet : votre demande de dérogation du 17 mars 2016

Madame,

En réponse à votre demande de dérogation citée en référence, et après avoir recueilli l'avis de la direction d'Afrique du Nord et du Moyen-Orient, nous avons le regret de ne pouvoir vous autoriser la consultation du carton 319 du versement **ANMO [1973-1982]** de la direction d'Afrique du Nord et du Moyen-Orient.

Il a été jugé préférable de maintenir la communicabilité à 50 ans sur ce dossier qui porte sur un contentieux non encore réglé.

En application de la loi n° 78-753 du 17 juillet 1978, version consolidée du 7 juin 2005, titre I, chapitre IV, article 25, je vous informe qu'il vous est possible de saisir de cette décision, pour avis, dans un délai de deux mois, la Commission d'accès aux documents administratifs (35, rue Saint-Dominique 75700 Paris 07 SP, ☎ 01 42 75 79 99, cada@cada.fr).

Veuillez agréer, Madame, l'assurance de ma considération distinguée./.

Richard BOIDIN

Madame DENE ALAOUI Fadila
94, Cité Porte Charef n°10
17000 DJELFA
ALGERIE

Communication à la salle de lecture

Direction des Archives – 3, rue Suzanne Masson 93126 La Courneuve cedex

قائمة المصادر والبيبليوغرافيا

I- المصادر :

1- الشهادات :

- بورقعة لخضر، مقابلة مع الباحثة، الجزائر، نوفمبر 2013.

2- الأرشيف والوثائق :

- محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية la Courneuve :

A.M.A.E, Service de liaison avec l'Algérie, carton N° 12/ (1962-1967) - Dossier :n° 25580.«**Mosquée de paris », 29/10/1962**.
A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton N°86 /1962-1967
- A.M.A.E, Service de liaison avec **l'Algérie n° 86** : - Dossier :A10-1-2 **« La doctrine Algérienne du pétrole», 05 décembre 1963**
A.M.A.E, Direction Afrique du nord Service, Algérie, carton N °21/ (1966/1975),
- Dossier : A10.1.2. « **Protocole d'accord** » 23/11/1969 - Dossier :A10.1.2 « **protocole d'accord » 27/11/1969.** - Dossier : A10.1.0.« **Les relations franco-Algériennes bilan et perspectives** » 26/09/1969. - Dossier : A10.1.2.« **Nomenclature d'accords et procès verbaux 1962 à 1973** ». - Dossier : A10.1.2 « **l'accord entre la France et la république Algérienne concernant le règlement de questions touchant les hydrocarbures et développement industriel de l'Algérie et ses annexes », signés le 29/07/1965** - Dossier :**A10.1.2.**, **« Accord relatif à la circulation, à l'emploi et au séjour en France des ressortissants Algériens et de leurs familles », Alger, 27/12/1968**.
Archives du Ministère des Affaires Etrangères (A.M.A.E), Direction Afrique du nord, Algérie, Carton N° 22/(1966-1975)
- « Les intrigues françaises contre l'Algérie, Le problème du vin » - **« Circulaire** » - Dossier :DPM/393 « **Situation de L'Algérie : L'Europe** », 12/05/1970.

- **N° 347/AP « L'avenir des relations franco-Algériennes selon Bouteflika ».** 21/06/1971**.** - **« Les intrigues françaises contre l'Algérie, Le problème du vin** ». - Dossier **: N°A.10.2.0 « Politique de coopération avec l'Afrique du nord -Algérie** »11/06/1970. - Dossier :A10.2.0.**« Note de synthèse relations franco-Algériennes : Proche-orient** », 28/06/1973. - Dossier **: A10.2.0 « L'Algérie et la Politique française en Afrique noire » 22/08/1972.** - Dossier **: A10.2.0 « L'Algérie et les problèmes méditerranéens », commission des affaires étrangères, séance du 01/04/1971.et « La francophonie » 23/07/1972.** - Dossier :A10.2.0.**« Une conversation entre A. Bouteflika et Hervé. Alphand sur les affaires de la Méditerranée** », 04/07/1972. - 1966-1975**,** dossier :A10.2.0.**« 7ans de coopération avec l'Algérie** », La Dépeche de Paris, 15/11/1969. - Dossier :A10.2.0.**« Une conversation entre A. Bouteflika et Hervé. Alphand sur les affaires de la Méditerranée** », Télégramme n° 1915/26, le 22/07/1972. - Dossier A10.2.0.**« article de M. Bouteflika dans le monde diplomatique », télégramme Alger le 10/01/1972.** - Dossier :A10.2.0.**« Note de synthèse relations franco-Algériennes :Main d'œuvre** », 28/06/1973. - Dossier **: A10.2.0 « évolution récente des rapports franco-Algériens ».** - Dossier A10.2.0**: « L'émigration Algérienne en France».** - Dossier A10.2.0**: « Bilan et orientations de notre politique culturelle scientifique et technique avec les pays d'Afrique du nord, évolution des effectives d'enseignants et experts en Algérie ».** - Dossier A10.2.0, **« Etat des relations Franco-Algériennes** ».
A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton N° 108/ (1966-1975).
- Dossier : **N°A.30.1.1 « Projet Algérien en date du 19 mars 1963 ».** - Dossier : **N°A.30.1.1, «Transfert à l'Algérie d'électricité et Gaz d'Algérie».**

A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 109/ (1966-1975)**. - Dossier n°A.30.2.1 **«L'industrialisation de l'Algérie».**
A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton **N° 110 / (1967-1972).** **Dossier N°A.30.2.3 « Relations franco-Algériennes en matierres industrielles en Algérie ».**
A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton N°111 / (1966-1975),
- Dossier N°A.31.2.0 **«les mesures unilatérales prises par l'Algérie»** - Dossier n°A.31.2.0 **«les mesures unilatérales prises par l'Algérie»** - Dossier **: N°A.31.2.0 «Accord ERAP-SONATRACH concernant la TRAPSA »,** 29/12/1971. - Dossier :**N°A.31.2.0 «les mesures unilatérales prises par l'Algérie».** - Dossier :**N°A.31.2.0 «les hydrocarbures en Algérie bilan de l'année 1971**». - Dossier : n°**A.31.2.0 « Le chantage du pétrole. Mais n'est –ce pas une arme à double tranchant ?**», La Correspondance économique. - Dossier :**N°A.31.2.0 «les mesures unilatérales prises par l'Algérie».** - Dossier N°A.31.2.0 « **Les hydrocarbures en Algérie : bilan de l'annee 1971 et perspectives d'avenir »,** pp 01-36. - Dossier **: N°A.31.4.2.03 , « Découverte de pétrole (code pétrolier saharien)».** - Dossier **:N°A.31.2.4, «Senat, séance du 27/04/1971», p226.**
A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes (S.E.A.A) , carton N°124/(1959-1967)
- Dossier: **«leçon générale sur les accords d'Evian, juin 1962 .** - Dossier : **«Mesures prise pour l'installation du tribunal de l'ordre public en Algérie» 06/04/1962.** - Dossier : **«Leçon sur les accords d'Evian, Période transitoire, entre le cessez le feu et l'exécutif provisoire, maintient de l' ordre », juin 1962.** - Dossier : **«Période transitoire, entre le cessez le feu et l'exécutif provisoire, maintient de l' ordre », 1962.** - Dossier : **« Arrivée de Ben Bella au pouvoir Assemblée nationale**

constituante débats du 20/09/1962 au 20/09/1963 ». - Dossier : « **Télégramme n° 28628 / à 21h00 envoyé du haut commissaire à la présidence de la république et le premier ministre », 10-09 /05/1962, concernant les détenus libérés et les internés.**
A.M.A.E, Direction Afrique du nord, Algérie, carton N° 125 /(1959-1967).
- Dossier personnel/Mr Chayet/01**: « Conférence de presse tenue par Le General De Gaulle le 05/09/1961, au palais de L'Elysée ».** - Dossier personnel/Mr Chayet/02 **: « Conférence de presse tenue par Le General De Gaulle le 05/09/1961, au palais de L'Elysée ».** - Dossier personne/ Mr.Chayet/ 02**, «Question militaires au Sahara** ». - Dossier p.v Lugrin **: « 2eme séance de Lugrin», 21/07/1961, p02.** - Dossier p.v Lugrin**: « 4eme séance de Lugrin», 25/07/1961.**
A.M.A.E.E Secrétariat d'état aux affaires Algériennes S.E.A.A, carton N°126/(1959-1967)
- Dossier Pouvoir réglementaire, Accords d'Evian, **«travaux relatifs a l'application des accords d'Evian», 28/04/1962.** - Dossier :N° A10.1.1, **« La force locale », 10/05/1962.** - dossier : N° A10.1.1, **« Projet d'Arrête », 08/05/1962.** - dossier : N° A10.1.1, **«Projet d'Arrête », 08/05/1962**. - dossier :N° A10.1.1, **« Libération des assignes a résidence surveillée en Algérie», 06/04/1962** - Dossier: :N° A10.1.1 **« Relations politiques franco-Algériennes, Accords et conventions, Accords d'Evian »**, **« Langue française »**, p05. - dossier : N° A10.1.1, **« Essai d'inventaire », 1962.** - dossier : N°A10.1.1, **« Pouvoir réglementaire de l'exécutif provisoire », 1962.** - Dossier :N° A10.1.1, **« Projet d'expose, la force locale», 06/04/1962.** - Dossier : N° A10.1.1, **« Rapatriement des Algériens refugies à l'étranger », 06/04/1962** - Dossier:N° A10.1.1, **« Au sujet de la forme des questions a poser lors du scrutin d'autodétermination », 10/05/1962.** - Dossier : N° A10.1.1, **«Déclaration du président de la république Française» 03/07/1962.** - Dossier : :N° A10.1.1, **« Libération des assignes a résidence**

surveillée en Algérie», 06/04/1962 - Dossier : N° A10.1.1, **« L'application du cessez –le-feu par le F.L.N » 26/04/1962.**
A.M.A.E.E, Secrétariat d'état aux affaires Algériennes SEAA, carton **N°131,(1959-1967)** : - Dossier : 6441 **« Bulletin d'écoute du Monde islamique » , 07/03/1963.**
A.M.A.E.E, Secrétariat D'Etat Aux Affaires Algériennes, carton N° 155/ (1959-1967), N° 399/cons/c
Archives du Ministère des Affaires Etrangères A.M.A.E, bureau des traitées Historiques. entre la France et la Régence d'Alger. -Traitée de paix, **N° D18010017** -Traite de paix, **N° de traite :15290001.** - Traite de paix et d'alliance, **N° de traite : 15360001**

- **محفوظات ما وراء البحار (أكس أن بروفانس)**

- **Les Archives d'outre-mer (Aix-en-Provence)**

1) Archives Nationales d'Outre Mer, (ANOM), GGA
2) N°**: 12H/18**, **(1849-1955) « le code de l' indigénat ».**
3) N° 12H/45.
4) ANOM, GGA N° **1T/6**, (1874-1875), « le**s prisonniers condamnés pour fait d'insurrection en 1871** ».
5) ANOM, FR GGA N° **1EE/2** (09/04/1832-16-01/1833), **« Lettre de duc Rovigo au Ministre de la guerre** .
6) ANOM , FR , GGA (1912-1956), N° **2R/1**
7) **N° 2R/118 « Politique général de la défence nationale** »
8) ANOM, Algérie GGA , carton **n°15CAB/74**, **LA PAIX DES BRAVES,** 24/11/1961.
9) ANOM, FR , GGA, N° **1E/8 « Arrêtés du General Clauzel »**
10) ANOM, FR , GGA (1863-1944) N° **1M/5 et 9 « Application du sénatus consult 1863 » .**
11) ANOM, Fr , N° **28eveom/15**, « **Charles Jonnart » .**
12) ANOM, FR N° COL **F3/245 « Les archives de la Marine** ».

13) ANOM, FR N° COL **F3/288 « Actes passés entre les rois catholiques et Christophe Colomb » .**

14) ANOM, FR N° COL **F3/297« Colomb gouverneur et vice –roi des terres et mers » .**

15) ANOM, FR N°, **F80/1680« Rapport du Marechal de Mac-Mahon gouverneur général sur les transports des colonnes mobiles »**

16) ANOM, FR N°, **F80/1681 «Pétition des habitants au Marechal Randon** » et « **Emploi des fonds par le Marechal de Mac-Mahon » .**

17) ANOM, FR N° **F80/1681 « Application du sénatus consult 1863 » .**

18) ANOM, FR N°, **F80/1674 «Projets de colonisation militaire : Projet du général Bugeaud de colonie militaire », « Projet de colonisation du gouverneur général Bugeaud adresse au président du conseil »** .

19) **F80/1791 « Rapport du Marechal Bugeaud sur les moyens de conserver et d' utiliser la conquête de l'Algérie »**

20) ANOM, FR, MI, N° **F80/1670-1 et 2 « Les Rapports deBourmont » .**

21) ANOM, FR N° (1850-1905), **F80/1722 « Proposition Crémieux »**

22) ANOM, FR **N° F80/1688**, « Application du décret Crémieux »

23) ANOM, FR N° **81 F/70**, (1873-1964), « **le code du patrimoine** ».

24) FR ANOM , GGA N° :**1E1/44 « état des officiers de spahis »** .

25) ANOM, FR, N° de carton **10AQ/1 et3 et 5 et 10, 11**.

26) ANOM, FR GGA N° **3F/389** (1832-1956), « l' **ordonnance du 22/07/1834** » FR GGA N° **3F/5**, **« L'ordonnance royal du 22 juillet 1834, seance du 1er octobre 1834 »**

27) A.N.O.M, Algérie GGA, carton **N°3R/457-460**, **Journal Officiel de la République Française,** 08/08/1957, p 7831.

28) ANOM , GGA/N° de carton **N° : 7G/1122**, Dossier :DSNA/122, **Activité économique,** « **Etude sur les sociétés de recherches de pétrole au Sahara et en Algérie », travaux de recherches C.F.P.A**

29) A.N.O.M , GGA/N° de carton :**7G/1122** , N°de dossier : DSNA/122 Régie autonome des pétroles , SOGERAP, CREPS – TRAPSA**, R.A.P, Activité en Métropole au cours du mois de mars 1962** , n° 50, 05/04/1962**.**
30) ANOM , GGA/N° de **carton : 7G/1122 , N° de dossier : DSNA/122**, **« Pétrole au Sahara et en Algérie** ».
31) ANOM , FR, GGA N° **1A/109 « Lettre de Napoléon Bonaparte à Mustapha pacha dey d' Alger 05/05/1800 ».**
32) ANOM , GGA N° de carton 12CAB/**109 « Cabinet Lacost ».**
33) ANOM , N° de carton : **14CAB/48,** dossier « **extraits caractéristiques de l'opinion musulmane ».**
34) ANOM, FR, carton N° **216AQ, « Réseau des chemins de fer de la Méditerranée au Niger »**

- محفوظات وزارة الحربية الفرنسية SHAT

1) Service Historique de l'Armée de Terre (**SHAT), 1H4-5.**
2) Service Historique de l'Armée de Terre (**SHAT), 1H- 225 /230.**
3) Service Historique de l'Armée de Terre (**SHAT), N° 1H1458.**
4) Service Historique de l'Armée de Terre (**SHAT), 1H1787**.
5) Service Historique de l'Armée de Terre (**SHAT), 1H1791-2 « Bilans des événements »**

- محفوظات الأرشيف الوطني الفرنسي

1) Archives Nationales Française, **N° Ag/5(2) /58** « **Le vin Algérien** ».
2) Archives Nationales Française, **N° Ag/5(2) /74** « **Archives George Pompidou 1971-1974, industrie**».
3) Archives nationales Française**, N° AG /5(2) 249 « Situation des anciens harkis en France » 1972-1974**
4) Archives nationales Française**, N° AG /5(1) / 2082« attentat du petit – Clamart contre le général de Gaulle »**
5) Archives nationales**, N° AG /5(1) 2422 « importations du vins Algérien »**

- محفوظات المكتبة الوثائقية الدولية المعاصرة: BDIC.

1) B.D.I.C, **DV 141/1-4**, « **loi du 23/02/2005 portant reconnaissance de la Nation** ».
2) BDIC, **N° 4 delta 0880/93, « Les harkis ».**
3) BDIC, **N° 4 delta/0928, «OAS» (1961-1962)**
4) BDIC, **N° 4delta res/0155, « Tract anti OAS »(1961-1962)**
5) BDIC, **N° Fdelta2177/5-5 documentation français1983, « Obj des assemblée générale ».**

Archive de l'assemblée nationale Française :

1) J.O.R.F, **N°48 , jeudi 11/06/1964.**
2) Archives de l'Assemblée nationales, « **Note sur l'application de la loi Morin relative a la reconnaissance et à l'indemnisation des victimes des essais nucléaires Loi N° 2010-2 du 05 Janvier 2010 portant décrets : 2010-653 du 11/06/2010 et 2012-604 du 30/03/2012 ».**
3) PV senat. seance **du 27avril.1971** .

القوانين والمراسيم الفرنسية :

1) J.O.R.F , 24 Février 2005, **Loi N° 2005- 158** du 23 février 2005
2) J.O.R.F, **15/07/1914** .
3) Décret **n° 61-44** du 14 /01/ 1962 concernant l'autodétermination des populations Algériennes et l'organisation des pouvoirs publics en Algérie avant l'autodétermination.
4) Décret **n° 62-305** du 19 mars 1962 portant règlement du référendum d'autodétermination.
5) Décret **n° 62-306** du 19 mars 1962 portant organisation provisoire du pouvoirs publics en Algérie.
6) Décret **n° 62-327** du 22/03/ 1962 portant Amnistie
7) Décret **n° 62-391**, 09/04/1962.
8) Décret **n° 62-421** du 13 /04/ 1962 concernant les accords d'Evian
9) Décret n° **62-500** du **02/06/1962.**
10) Décret **n° 62-649** du **08/06/1962.**
11) Décret **n° 62-449** , **08/06/1962.**
12) Décret **n° 63-88** du **18/03/ 1963.**

13) Décret **n° 63-95** du **22/03/ 1963** concernant l'organisation et gestion des entreprises industrielles, minières et artisanales ainsi que les exploitations agricoles vacantes.
14) Décret **n° 63-98** du **28/03/ 1963** concernant les règles de répartition du revenu des exploitations et entreprises d'autogestion.
15) Décret **n° 63-100** du **04/04/ 1963** portant nouvelle dénomination du bureau à la protection et à la gestion des bien vacants et fixant ses attributions.
16) Décret **n° 63-388** du **02/10/ 1963.**
17) Décret **n° 64-190** du **26 /02/ 1964** portant publication du protocole France et l'Algérie relatif à la répartition des établissements d'enseignement du **11/06/1963.**
18) Décret **n° 65-1133** du **17 /12/ 1965** portant publication de l' accord entre la France et la république Algérienne démocratique et populaire concernant le règlement d e questions touchant les hydrocarbures et développement industriel de l'Algérie et ses annexes, signés **le 29/08/1965**
19) Décret **n° 69-243** du **18 /03/ 1969** portant publication de l'accord entre le gouvernement de la république Française et la république Algérienne démocratique et populaire relatif à la circulation à l'emploi et au séjour en France des ressortissants Algériens et leurs familles, Alger , **27/12/1968 .**
20) J.O.R.F , **22/03/1969.**

القوانين و المراسيم الجزائرية :

1) المرسوم الرئاسي رقم **182-65**، الصادر بتاريخ **10 /1965/07.**
2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد **64**، **1963/09/10.**
3) J.O.R ALG.**N°65**, **01/08/1969**, PP618-640.
4) L'ordonnance **n° 71-22 du 12 avril 1971** définissant le cadre dans lequel s'exerce l'activité des sociétés étrangères dans de domaine de la recherche et de l'exploitation des hydrocarbures liquides.

الكتب بالعربية:

1) الإبراهيمي أحمد طالب، **مذكرات جزائري- هاجس البناء 1965-1978**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ج2.

2) الابراهيمي احمد طالب، **مذكرات جزائري**، أحلام ومحن، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ج 1.

3) **الابراهيمي عبد الحميد، في أصل الازمة الجزائرية 1958-1999، مركز الدراسات العربية، بيروت 2001.**

4) أللي موريس، **الجزائر و اتفاقيات إيفيان**، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

5) باي أحمد، وحمدان خوجة، **المذكرات**، ت: العربي الزبيري، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1973.

6) بن خدة بن يوسف، **اتفاقيات إيفيان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

7) بن نبي مالك، **مذكرات شاهد القرن**، القسم الثاني الطالب، دار الفكر، دمشق، ط 01، 1970.

8) بورقعة لخضر، **شاهد على اغتيال الثورة**، دار الحكمة، الجزائر، 1990.

9) بيوض ابراهيم، **أعمالي في الثورة**، جمعية التراث، غرداية، 1990.

10) الجيلالي عبد الرحمن بن محمد، **تاريخ الجزائر العام**، ط7، د.م.ج، الجزائر، 1994، ج4.

11) خوجة حمدان، **المرآة**، ترجمة محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

12) دحلب سعد، **المهمة المنجزة من اجل الاستقلال**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

13) الديب فتحي، **عبد الناصر وثورة الجزائر**، دار المستقبل العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، 1990.

14) ديغول شارل، **مذكرات الأمل – التجديد – 1958-1962**، ترجمة سموحي فوق العادة، مراجعة احمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، 1971.

15) عميمور محي الدين، **أربعة أيام صححت تاريخ العرب**، دار هومة، الجزائر 2010.
16) عميمور محي الدين، **أيام مع الرئيس هواري بومدين**، وذكريات أخرى، أيام مع الرئيس هواري بومدين، وذكريات أخرى، ط3، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر: 2000 .
17) فارس عبد الرحمن، **الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965**، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
18) فرحات عباس، **ليل الاستعمار -حرب الجزائر وثورتها-**، ترجمة ابو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب، د.س.ن.
19) فرحات عباس، **الشاب الجزائري 1930 - الجزائر من المستعمرة الى المقاطعة-**، ترجمة احمد منور، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2007.
20) فرنال. م، **حملة إفريقيا 1830**، دار الرائد للكتاب، 2014.
21) قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، دار البعث، ط1، قسنطينة ،1991 ،ج 3.
22) كافي علي، **مذكرات الرئيس علي كافي**، دار القصبة، الجزائر ،2011.
23) الكولونيل أسكوت، **مذكرات العقيد أسكوت من إقامته في زمالة الأمير عبد القادر 1841**، ترجمة إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 1981.
24) مالك رضا، **الجزائر في إيفيان 1956-1962**، ترجمة فارس غصوب، دار الفرابي، بيروت 2003.
25) المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح- مع ركب الثورة التحريرية-**، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1982، ج3.
26) ميرل روبير، **مذكرات احمد بن بلة**، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، بيروت،(د.ت).

27) الميلي مبارك، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، مطابع بدران، بيروت، 1964، ج3.

28) الميلي محمد، **مواقف جزائرية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

29) نزار خالد، **مذكرات اللواء خالد نزار**، دار الشهاب، الجزائر 1999.

30) هارون علي، **خيبة الإنطلاق** أو **فتنة صيف 1962**، ترجمة الصادق عماري وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2003.

31) الورتلاني الفضيل، **الجزائر الثائرة**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 1993.

الكتب بالفرنسية :

1) Alain peyrefitte, **C'était de Gaulle,broché,** 1994, tome1

2) Ben Khedda Ben Youcef, **Les accords d'Evian- la fin de la guerre d'Algérie**, OPU, , Alger, 1998.

3) Careras Fernand, **L'Accord FLN –OAS des négociations secrete au cessez le feu ,** Robert laffont, paris, 1967.

4) Courière Yves**, La guerre d'Algérie :Les feux du désespoir**, Fayard, France, 1971.

5) Couve de Murville Maurice**, Une politique étrangère 1955-1965,** Plon, France, 1969.

6) Couve de Murville Maurice, **Une Politique étrangère 1958-1969**, ed plon, France, 1971.

7) De Gaulle Charle, **Extraits pour l' Avenir** choisis par l'institut Charle De Gaulle, berger-levraut et plon, paris , 1973.

8) De Tocqueville Alexis, **travail sur l'Algérie (1841), de la colonisation en Algérie,** Bruxelles, complexe, 1988.

9) Ferhat Abbas, **Autopsie d'une guerre**, Editions Garnier, France, 1980.

10) Ferhat Abbas, **Demain se lèvera le jour, éditions Alger- livres , Alger, 2010 .**

11) Grimaud Nicole, **La politique extérieure de l'Algérie 1962-1978, ed** Rahma, Alger, 1994.

12) Grosser Alfred, **La Quatrième République et sa politique extérieure,** Armand Colin**,** Paris, 1961.

13) Harbi Mohammed, **Le FLN mirage et réalité 1945-1962** , NAQD/ENAL, Alger, 1993.
14) **Journal du Marechal CASTEELLA 1804-1862**, Edition Plon, Paris, 1900., t2.
15) Lacoste (y), Noushi (A), Prenant (A), **l'Algérie, passé et** **présent**, Paris, Ed sociales, 1960 .
16) Lapasset Fernand, **Aperçu sur l'organisation des indigènes dans les territoires militaires et dans les territoires civils**, Alger, Dubos, 1850.
17) Long Olivier, **Le dossier secret des accords d'Evian**, OPU, Alger, 1989.
18) Mauriac François**, Le nouveau-bloc notes 1965-1967**, edition Flammarion, Paris , 1968.
19) Offredo, **L'Algérie avec ou sans la France**?, Cerf, France, 1973.
20) Rager Jean Jacques, **les musulmans Algériens en France et dans les pays islamiques**, Paris, 1950.
21) Richard Charles : **Etude sur l'insurrection du DAHRA** (1845-1846), Alger, 1846.
22) Saint –prot Charles, **La France et le renouveau arabe de Charles de Gaulle à Valery d'Estaing Giscard**, édition Copernic, France, 1980.
23) Tourrnoire Louis, **de Gaulle et L'Algérie**, Ed fayd, Paris, 1972.

- المجلات والجرائد

- المجلات باللغة العربية :

1) المجاهد، العدد 22، الجزائر، بتاريخ 16 أفريل 1958.
2) المجاهد، «**السراب الحقير**»، الجزائر، **11 جانفي 1960، العدد59.**
3) المجاهد،« **نداء الرئيس عباس فرحات إلى أوروبيي الجزائر**» ،الجزائر، عدد 62، تاريخ 22 فيفري 1960، ص2
4) المجاهد، « **يقظة ام انتفاضة عابرة؟** »، الجزائر، 1 نوفمبر، 1960، العدد الخاص 81.
5) المجاهد، عدد98، الجزائر، 1961.

6) المجاهد، «**الصحراء الجزائرية مصدر رخاء و تقدم للجزائر وللمغرب العربي**»، الجزائر، العدد99، 13 مارس 1961.

7) المجاهد، «**مؤامرة الاستعمار على صحرائنا**»، الجزائر، العدد99، 13 مارس 1961.

8) المجاهد، «**بيان وفد التفاوض**»، الجزائر، 20 مارس 1962.

9) المجاهد، العدد 1782، الجزائر، 1975/08/01.

10) مهري عبد الحميد، « **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**»، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص63.

المجلات باللغة الفرنسية :

1) La Revue Africaine Louis Rinn, « **Deux documents indigènes sur l'histoire de l'insurrection de1871** », , 1891.
2) Revue Africaine, Julien (CH.R), **Marseille et la question d'Alger à la vieille de la conquête,** N° 60, 1919.
3) Révolution africaine, N°418, «**24 fevrier 1971, la double victoire** », **2 mars 1972.**
4) Révolution Africaine, «**pour une coopération rénovée et ouverte sur l'avenir**» , N° du 22 Avril 1971.
5) Revue politique étrangère, Vernant Jacques, **Le général et la politique extérieure**, N° 06, France, 1970, p.626.
6) Ministère des Affaires Etrangères, commission des Archives diplomatiques, **Documents diplomatiques français**, de1er janvier-30 juin, P.I.E- peter lang, 1966, Tome 01
7) Ministère des Affaires Etrangères, commission des Archives diplomatiques, Documents diplomatiques français, 1966, du **1er juin-31 Décembre** , P.I.E- Peter Lang, Tome 02.

الجرائد :

1) Echo d'Alger, **« pétrole saharien prévision pour 1965** », 05/03/1959.
2) Humanité « **L'Agence A.P.S : la situation s'aggrave en Algérie** » 28/04/1962.
3) Humanité « **Un communiqué de l'état –major général de L'A.L.N** » 28/04/1962,
4) Humanité «**L'Agence APS: la volonté des autorités françaises d'appliquer les accords d'Evian sera mise à l'épreuve cette semaine**» 16/04/1962.
5) Le Combat, Mallarde Etienne , **Pétrole algérien, une nouvelle fable de M. Abdessalam**, lundi 17 mars 1969.

6) Le Combat, « **En ouvrant ce soir sa réunion plénière à Tunis : Le FLN etudie sa prochaine reconversion en parti politique »,** 16/04/1962
7) Le Combat, **« L'A.L.N met en garde la France contre la violation systématique des accords d'Evian »,** 27/04/1962.
8) Le Combat, **« Le FLN invite les européens à la coopération a déclaré hier soir le dr Mostefai membre de l'exécutif provisoire »,** 28/04/1962.
9) Le Parisien, **« Mise en garde des fellagas aux Autorités Française »,** 27/04/1962
10) Libération, **« Le G.P.R.A examine les récents incidents entre unités de L' ALN et unités françaises »,** 27/04/1962.
11) Le Figaro **« Près d'une heure d'entretien entre le général de Gaulle et M. Farés »** , 27/04/1962.
12) Le Figaro, **« La coopération est la dernière chance de la France en Algérie déclare dr Mannoni membre de l'exécutif provisoire »,** 04/05/1962.
13) Le Monde, Guy Sitbon **, « Le CNRA est la seule expression organique de la légitimité** » N° 5441, 17/07/1962,
14) le Monde**,** Jean Lacouture **, « Pourquoi Ben Bella ?** » N° 5432, 06/07/1962
15) Le Monde **« Ajournées a deux reprises : les élections à l'assemblée nationale sont fixées au jeudi 20 septembre** » 11/09/1962.
16) Le Monde **« Après l'échec du compromis entre Alger et Tlemcen :les querelles persistantes entre le G.P.R.A et M.Benbella sont sévèrement jugées par les militants F.L.N** » N° 5447 24/07/1962,
17) Le Monde **« Assuré de la majorité à l'assemblée Algérienne –M. Ahmed Ben Bella devra compter avec une double opposition »,** 15/09/1962.
18) Le Monde **« L'Agence FLN réclame des mesures d'urgence contre L'O.A.S »** 26/04/1962.
19) Le Monde **« La déclaration du chef de l'état –le peuple Algérien s'est prononcé pour l'Independence de l'Algérie coopérant avec la France- »** N° 5430 , 04/07/1962.
20) Le Monde **« M.jean-Marcel Jeanneney premier ambassadeur de France auprès de l'Algérie nouvelle** » N° 5430 04/07/1962, p02 .
21) Le Monde **« Une fusillade éclate à Oran, la responsabilité de ces incidents entre européens et Algériens n'a pu être établie »** N° 5432 , 06/07/1962.
22) Le Monde **« une ordonnance met fin au mandat des 102 parlementaires d'Algérie » N° 5434**, 09/07/1962.
23) Le Monde**, « Des troupes du colonel Boumediene feraient mouvement vers Alger** », 09-10/09/1962,

24) Le Monde, «**Le General De gaulle à M. Fares : les compétences afférentes à la souveraineté sont transférées à l'exécutif provisoire** » N° 5430 04/07/1962.
25) Le Monde, « **M. Ben Bella déclare dans une interview à Europe n° 1 : nous entendons respecter les accords de coopération avec la France, nous serions heureux que les français reviennent nombreux** », 15/09//1962.
26) Le Monde, «**Un communiqué de L'A.L.N accuse l'armée Française de – continuer la guerre- », 28/04/1962.**
27) Le Monde, **« L'Accession de l'Algérie a l'independence et la crise au sein du F.L.N »,** N° 5430 , 04/07/1962
28) Le Monde, **« La naissance du nouvel état Algérien et la crise au sein du FLN »,** N° 5433, 07/07/1962.
29) Le Monde, **« Le conseil exécutif de l'UNESCO vote un credit d'urgence de 1 million de NF pour l'Algérie »,** 11/09/1962.
30) Le Monde, **« Les enseigants se rendant en Algérie conserveront le bénifice de leur affectation en france»,** 11/09//1962.
31) Le Monde, **«Interview d'Ahmed Ben Bella à l'United presse les Européens ont des droits et des obligations, l'Arabisme est une culture , non un racisme, l'Algérie se fera avec tous ses enfants »,** 22/04//1962.
32) Le Monde, **«Les attributions des autorités militaires en Algérie –Le commandement de la base stratégique de Mers-El –Kébir dépendra directement de paris** », N° **5432,** 06/07/1962 .
33) Le Monde, Maurice Duverger**, « La maladie infantile du nationalisme Algérien** », **N° 5432**, 06/07/1962,
34) Le Monde, Michel Goué « **De l'aéroport à la préfecture d'Alger , des centaines de milliers d'Algériens ont acclamé le président et les membres du GPRA »,** n° 5431 , 05/07/1962.
35) Le Monde, **Michel Goué, «Le bureau politique s'efforce d'établir un compromis acceptable par les diverses fractions militaires** » 9-10/09/1962.
36) Le Monde, Michel Goué , **« La population Algérienne participe sans entrain aux réunions électorales organisée par le bureau politique »,** 19/09/1962.
37) Le Monde, N° **5431** du 05/07/1962 , et
38) Le Monde, N° **5432** du 06/07/1962,
39) Le Monde, N° **5433** du 07/07/1962.
40) Le Monde**, « Le programme de tripoli** », 11/07/1962.
41) Le Monde**, « Le mouvement des départs a repris à Oran**», 11/07/1962.
42) Le Monde, **Pautard André, « M. Ben Bella a fait acclamer à Alger l'armée nationale populaire- le colonel Boumediene : l'armée dépend du bureau politique** » 11/09/1962.

43) Le Monde, **«Correspondance- Le cas des Harkis»,** 15/09//1962.
44) Le Monde, 07/11/1964.
45) Paris-presse l'intransigeant, **Dernier Bilan du Sahara: cinq gisements productifs , 03/03/1959**.
46) La vie française, **REP FRANCE , 27/06/1958.**

II- المراجع :

1- الموسوعات والمعاجم

1) الموسوعة الفلسطينية، **دراسات القضية الفلسطينية**، ط الأولى، بيروت، 1990 المجلد 6، القسم 2.
2) سهيل إدريس، المنهل، **قاموس عربي فرنسي**، دار الآداب، لبنان، 2005.
3) **موسوعة لاروس- أطلس العالم**، عويدات للنشر والطباعة، لبنان، 2013

2- الكتب باللغة العربية:

1) أبو صالح عبد القدوس، **مذكرات الدكتور معروف الدواليبي**، ط1، الرياض، 2005.
2) أبو علية عبد الفتاح حسن، ياغي إسماعيل، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1979.
3) آبيكاسيس فريدريك ومينيي جيلبار، **من أجل تاريخ فرنسي جزائري**، ترجمة خولة طالب الإبراهيمي، دار النشر إيناس، الجزائر، 2011.
4) أجيرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ت،:حاج مسعود، 2007، ج1.
5) أجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.
6) أحمد نازلي معوض، **العلاقات بين الجزائر وفرنسا من إتفاقيات إيفيان الى تأميم البترول**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978.
7) أمين جلال أحمد، **المشرق العربي و الغرب**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1979.

8) أمين سمير، **المغرب العربي الحديث**،، ترجمة كميل.ق.ذاغر، دار الحداثة لبنان، 1980.

9) بالطا بول و ريللو كلودين، **إستراتيجية بومدين**، تعريب خليل وفِاد شاهين، دار القدس، لبنان، 1979.

10) بالطا بول وريللو كلودين، **سياسة فرنسا في البلاد العربية**، ترجمة كامل فأغور و نخلة فريفر، دار القدس، لبنان، د.ت.ن.

11) برقوق سالم، **الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي**، طاكسيج كوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

12) بزيان سعدي، **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

13) بزيان سعدي، **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر**، منشورات ثالة، الجزائر، 2009.

14) بلاح البشير، **موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1889م**، دار المعرفة، الجزائر، 1999.

15) بلاسي نبيل أحمد، **الإتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، الهيبئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990.

16) بن أشنهو عبد اللطيف، **تكون التخلف في الجزائر**، 1830-1962، ترجمة مجموعة من الأساتذة، الجزائر 1979.

17) بن داهة عدة، **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962**، الجزائر 2008، ج1.

18) بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

19) بوحوش عمار، **العمال الجزائريون في فرنسا- دراسة تحليلية**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،1975 .

20) بورنان السعيد، **شخصيات بارزة في كفاح الجزائر1830–1962**، رواد المقاومة الوطنية في القرن 19، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
21) بوعزيز يحي، **الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية من خلال النصوص 1912–1948م**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
22) بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنين 19 و20**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2012.
23) بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية 1830–1954م**، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
24) بوقنطار حسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001.
25) تركي رابح، **الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم**, الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, الجزائر 1970.
26) تروتسكي ليون، **تاريخ الثورة الروسية**، ترجمة : أكرم ديري – الهيثم الأيوبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان،(د.س.ن)، ج1.
27) **جغلول عبد القادر**، **الإستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر**، ترجمة: سليم قسطون، ط1، دار الحداثة، بيروت، 1984.
28) جيلسبي جوان، **ثورة الجزائر**، ترجمة عبد الرحمن صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة،(د.ت.ن).
29) حاروش نور الدين، **مواقف بن يوسف بن خدة النضالية والسياسية قراءة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الأمة، الجزائر، 2012.
30) حسنين محمد محمد، **الاستعمار الفرنسي من القرن 16 الى عهد ديغول والجمهورية الخامسة**، دار النصر، مصر، 1961 للكتاب.
31) حلوش عبد القادر، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر 1914/1870م**، شركة الأمة للطباعة و النشر، الجزائر، 1999.

32) خرفي صالح، **الجزائر و الأصالة الثورية**، ش، و، ن، ت، الجزائر، 1986،.
33) خيري عزيز، **التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 1978.
34) دادة محمد، **السياسة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر 1852- 1870**، وهران، 2003.
35) دبش إسماعيل، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي، الطبعة الأولى، دار الهومة، الجزائر**،2017.
36) دبوز محمد علي، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة**، ط1، المطبعة التعاونية، الجزائر، 1965، ج 1.
37) درمونة يونس، **المغرب العربي في خطر**، دار الطباعة الحديثة، تونس،(د.س.ن).
38) درواز الهادي، **الولاية السادسة**،، دار هومة، الجزائر،2002.
39) رزاقي عبد العالي، **ضباط فرنسا في المغرب العربي**، دار الأمة، الجزائر، 2013.
40) رفله فيليب، **جمهورية الجزائر سياسيا واقتصاديا وطبيعيا**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،1956.
41) الزبيري العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962**، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2000، ج 2.
42) الزبيري محمد العربي وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
43) الزبيري محمد العربي، **الغزو الثقافي في الجزائر من سنة 1962 إلى سنة 1982**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1983.
44) زوزو عبد الحميد، **دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

45) سعد الله أبو القاسم، **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر**، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ج2.

46) سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م**،، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ج1.

47) سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية، 1900-1930**، ط3.دار الغرب الإسلامي بيروت 1992، ج2.

48) سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998، ج5.

49) سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ط1(دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998)، ج6.

50) سعد الله ابو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث -بداية الإحتلال**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

51) سعود صالح، **الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 دراسة مستقبلية**، طاكسيج كوم، الجزائر، 2009.

52) سعيدوني ناصر الدين، **الجزائر منطلقات وآفاق**، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت 2000.

53) سليمان عاطف، **معركة البترول في الجزائر**، دار الطليعة، لبنان، 1974.

54) شلبي عبد الودود، **الإسلام وخرافة السيف**، مؤسسة الخليج العربي، القاهرة، 1987.

55) الشلقاني علي، **ثورة الجزائر**، دار النديم، مصر، 1956.

56) الصلابي محمد علي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 2005.

57) عامر محمود علي، **تاريخ المغرب عربي المعاصر**، دمشق،(د.س.ن).

58) عباس محمد، **نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

59) عبد الفتاح فكرت، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958**، دار الرشيد، العراق، 1981.
60) عبد القادر حميد، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007.
61) العربي إسماعيل، **التنمية الإقتصادية في الدول العربية-المغرب**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
62) العسلي بسام، **عبد الحميد بن باديس**، دار النفائس، لبنان، 1982.
63) العقاد صالح، **المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب**، ط3، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1969.
64) العقاد صلاح، **الجزائر المعاصرة**، معهد الدراسات العربية العالية، مصر 1964.
65) العقون عبد الرحمن بن إبراهيم، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر 1920-1936**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج1.
66) عميراوي أحميدة وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري** (1830-1954)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة- وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني في الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
67) الغالي غربي وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2007.
68) غرانميزون أوليفي لوكور، **الإستعمار الإبادة**، ترجمة نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الطبعة العربية، الجزائر 2008.
69) غولدزيغر آني راي، **جذور حرب الجزائر 1940-1945**، ترجمة وردة لبنان، دار القصبة، الجزائر، 2005.
70) فركوس صالح، **تاريخ الجزائر**، دار العلوم، عنابة- الجزائر، 2005.
71) فورجي ميشال، **الحرب الباردة و حرب الجزائر 1954-1964**، ترجمة مختار عالم، الدار دار القصبة للنشر، الجزائر ،2008.
72) فيرو مارك، **الإستعمار- الكتاب الأسود - 1600 - 2000**، العربية، ترجمة

محمد صبح ومراجعة زياد منى، دار قدمس، دمشق ،2007.

73) قنان جمال، **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790- 1830**، منشورات متحف المجاهد، الجزائر،1997.

74) قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994.

75) قنان جمال، **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 -1830**،المؤسسة الوطنية للنشر و الاشهار، الجزائر،2007.

76) لكلرك جيرار، **الأنثروبولوجيا والإستعمار**، ترجمة جور كتورة، ط 3، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1990.

77) لونيسي ابراهيم، **الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني 1954 -1992** دار الهومة، الجزائر.

78) لونيسي رابح، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ**، دار المعرفة، الجزائر، 2004، ج2.

79) ماندوز أندريه، **الثورة الجزائرية عبر النصوص**، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ،الجزائر، 2008.

80) مجاهد مسعود، **الجزائر عبر الأجيال**، مطابع دار الأيتام الاسلامية، القدس، 1992.

81) مجموعة من المؤرخين الفرنسيين، **تاريخ شمال إفريقيا الفرنسي**، بدون معلومات حول الطباعة والنشر.

82) المحامي محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق، إحسان حقي، دار النفائس، بروت، 1988.

83) مريوش أحمد، **الطيب العقبي**، دار هومة، الجزائر، 1977.

84) مسبيرو فرونسوا، **سانت أرنو** أو **الشرف الضائع**، ترجمة مسعود حاج مسعود، مراجعة، أحمد بكلي، دار القصبة الجزائر، 2007.

85) مطمر محمد العيد، **حامي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة، العقيد سي الحواس**، دار الهدى، الجزائر، 1990.

86) مقلد إسماعيل صبري، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، مؤسسة الأبحاث الدولية، لبنان، 1979.

87) منصور ممدوح محمود مصطفى، **سياسات التحالف الدولي**، مكتبة مدبولي، القاهرة 2001.

88) نايت بلقاسم مولود قاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830** ،ج1.

89) نوفل أحمد سعيد، **العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية**، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، ط الأولى، الكويت، 1984.

90) الهندي محمود إحسان، **الحوليات الجزائرية**، دار العربي للإعلان والنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة، 1977.

91) وهبان أحمد، **العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة**.، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995.

92) ياحي محمد، **النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا** ،الملتقى الوطني حول الجرة الجزائرية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

93) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون**، دار البعث، الجزائر، 1980، ج2.

94) يحي جلال، **أوروبا في العصور الحديثة– الفجر**–، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية،1981.

95) يوسف اليوسف خليفة، **الإقتصاد السياسي للنفط رؤية عربية لتطوراته**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.

96) يوسف يوسف حسن، **الجريمة الدولية المنظمة في القانون الدولي**، نشر مكتبة الوفاء القانونية ط1، الإسكندرية، 2011.

- الكتب بالفرنسية :

1) Ageron CHARLES Robert, **les Algériens musulmans et la France (1871/1919**) P.U.F, Paris 1968 T1.
2) Arihir Mustapha, **Les relations extérieures franco-Algériennes à l'épreuve de la reconnaissance de 1962 à nos jours ,** l'harmattan , paris, 2015.
3) Balta Paul et Rouleau Claudine**, La politique arabe de la France de De Gaule à Pompidou,** La bibliothèque Arab Sindbad, France, 1973.
4) Balta Paul et Rulleau Claudine**, L'Algérie des Algériens vingt ans après** , Les editions ouvrieres, Paris , 1981 .
5) Balta Paul et Rulleau Claudine, **L'Algérie des Algériens,** éditions ouvrières, Paris, 1981.
6) Balta Paul et Rulleau Claudine**, La Méditerranée Berceau de l'Avenir,** éditions Milan**,** Toulouse, 2006.
7) Balta Paul et Rulleau Claudine, **La stratégie de Boumediene,** La bibliothèque Arab**,** Paris, 1978.
8) Balta Paul et Rulleau Claudine**, Méditerranée défits et enjeux,** Harmattan**,** paris, 2000.
9) Balta Paul, **Le grand Magreb des indépendances à l'an 2000 ,** éditions la découverte, Paris, 1990.
10) Ben Chikh Madjid, **Droit International du sous-développement , nouvel ordre dans la dépendance**, Berger-Levraut, Paris, 1983.
11) Brandell Inga, **Les rapports Franco –Algériens depuis 1962 du pétrole et des hommes**, France, 1981.
12) Chikh Slimane**, l'Algérie en armes ou le temps des certitudes**, éd Casbah, Alger, 1998.
13) Daum Pierre **: Le Dernier Tabou-" Les harkis restes en Algérie après l'indépendance",** éditions actes sud, France , 2015
14) Daum Pierre, **Ni valise, ni cercueil – les pieds-noirs restés en Algerie après l' indépendance**, broché, paris, 2012.
15) Gauchon Pascal, **Patrick Buisson, OAS.Histoire de la resistance Française en Algérie**, éd jeune pied- noir , 1984.
16) goldzeiguer Annié-Rey**, royaume arabe**, Alger 1977, p 585.

17) Guilleminault Gilbert, **Le Roman vrai de la V^{e} République- La France du général 1963-1966** , Broché , Paris, 1981.
18) **Harbi Mohammed et Stora Bendjamin la guerre d'Algérie1954-2004 la fin de l'amnésie de** éditions chihab, Alger , 2004, Tome1.
19) **Harbi Mohammed et Stora Bendjamin la guerre d'Algérie1954-2004 la fin de l'amnésie de** éditions chihab, Alger , 2004, Tome2.
20) Horne Alistair, **Histoire de la guerre D'Algérie**, Editons Dahlab, Alger, 2007.
21) Hureau Joelle, **La mémoire des pieds noirs** , Broché, paris, 2002**.**
22) Julliard Jacque, **La Quatrième république (1947-1958), Calmann-levy, Paris,1968**
23) Launay Michel, **Paysans Algériens : 1960-2006**, editions Karthala, Paris, 2004.
24) Malti Hocine**, Histoire du pétrole Algérien,** la découverte/poche, France, 2013.
25) Mehenni Akbal, **Archive Algériennes de la France coloniale**, éditions Hibr, Alger2014.
26) Mekideche Mustapha**, l'économie algérienne à la croisée de chemins**, éditions dahlab, Alger, 2008.
27) Messali-Benkelfat Djanina, **Une vie partagée avec Messali Hadj mon père,** éditions HIBR , Alger, 2013.
28) Meynier Gilbert**, Histoire intérieure du FLN 1954-1962,** Casbah éditions, Alger, 2003.
29) Montagnons Pierre, **la guerre d'Algérie. Genèse et engrenageé d'une tragédie**, éditions PYMALION, Paris 1984..
30) Mouhoubi Salah, **La politique de coopération Algéro-Française: bilan et perspectives,** O.P.U, Alger, 1986.
31) NOUSCHI André, **la France et le monde arabe de puis 1962: Mythes et réalités d'une ambition**, librairie Vuibert, Paris, 1994.
32) Raoul Girardet, **L'idée coloniale en France de 1871 à 1962,** Paris, la table ronde, 1972.
33) Sari Djilali**, la dépossession des fellahs 1830-1962,** SNED, 1975, Alger.

34) Stora Benjamin et Jenni Alexis, **Les mémoires dangereuses de l'Algérie coloniales à la France d'aujourd'hui** , Hibr éditions, Alger, 2016 .
35) Stora Benjamin, **Histoire de l'Algérie depuis l'Independence,** Edition la découverte, paris, 1995.
36) Viratele Gerard**, L'Algérie Algérienne, les editions ouvrieres**, 2 édition, France, 1973.
37) yosfi M'hamed, **L'OAS et la fin de la guerre d'Algérie**, entreprise nationale du livre, Alger, 1985.

المنتديات والملتقيات :

1) آيت يعلى قاسي، رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بفرنسا، " **العلاقات الفرنسية الجزائرية جسر أوروبا – إفريقيا** "، المنتدى الإقتصادي الجزائر– فرنسا، تلمسان 12 مارس2016
2) بشار قويدر، " **إستراتيجية فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلال مذكرات الجنرال ديغول**"، ملتقى وطني حول فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954،الجزائر، 1996.
3) بلغيث محمد الأمين، " **حول سياسة فرنسا في فصل الصحراء** "، محاضرة في منتدى الجابرية، القرارة، 26 ماي 2013.
4) بن داهة عدة، "**الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر**"، **العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830–1962**، الملتقى الوطني الأول في التاريخ، جامعة معسكر، الجزائر،2005.
5) **بحوث مؤتمر تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، الوقف ومكانته**، د.د.ن، دمشق 1981.
6) بوالطمين جودي الأخضر، " **دور جبهة وجيش التحرير الوطني بالولاية الثانية الشمال القسنطيني خلال الفترة الانتقالية 19 مارس /20 مارس 1962** "، محاضرة ألقيت في فعاليات الملتقى الثالث للثورة الجزائرية، باتنة، 28–29 اكتوبر 1992.

7) بوعزيز يحي، "**الهيئة التنفيذية المؤقتة في اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962**"، محاضرة ألقيت في الملتقى الوطني الثالث للثورة، 28-29 أكتوبر 1992.

8) الزبيري محمد العربي، " **ديغول...والصحراء، ملتقى وطني حول فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**"، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 1996.

9) شيخي عبد المجيد، "**اتفاقيات إيفيان أو ميثاق الإستعمار الجديد**"، محاضرة ألقيت في قسنطينة يوم 19 مارس 1993.

10) العايب علاوة ومحمد خشام، "**ندوة الجرائم الإستعمارية الفرنسية ما بين 1830 و1954**"، جمعية مشعل الشهيد، منتدى يومية المجاهد، 30 جوان 2010.

11) عبد العزيز بلخادم، **كلمة جبهة التحرير**، *مجلة البرلمان*، **تقارير المجلس الشعبي الوطني**، الدورة الخريفية 2009، اليوم البرلماني حول كفاح الشعب الجزائري ضد الإحتلال ،2009/10/29، مطبوعات : م.ش.و، الجزائر 2010.

12) عبد المجيد شيخي، "**الإدارة الفرنسية في الصحراء حتى الاستقلال**"، سلسلة الملتقيات، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية الجزائر، 1988.

13) قنطاري محمد، "**19 مارس 1962 (لإيقاف النار و القتال) طبقا لإتفاقيات إيفيان و دور الولاية الخامسة في غرب الجزائر**"، محاضرة ألقيت في فعاليات الملتقى الثالث للثورة الجزائرية، باتنة، 28-29 أكتوبر 1992.

14) قنطاري محمد، "**إستراتيجية السياسية الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية**"، ملتقى وطني حول فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 1996.

15) مالكي أمحمد، "**صورة المغرب العربي في الكتابات الاستعمارية**"، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

16) مانسرون جيل، " **الحرج الفرنسي في الإعتراف بجرائم الإستعمار**"، ملتقى الجزائر بعد 50 سنة تحرير التاريخ، المركز الوطني للأبحاث ما قبل التاريخية والانثروبولجية والتاريخية، الجزائر، جويلية 2012.
17) مجموعة من الباحثين، أعمال الملتقى الوطني حول: "**إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة**"، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
18) الواعي محمود ومزهودي مسعود، "**منظمة الجيش السري O.A.S**"، محاضرة ألقيت في فعاليات الملتقى الثالث للثورة الجزائرية، باتنة، 28-29 اكتوبر 1992
19) الواعي محمود، "**مهام جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى 26 سبتمبر 1962**"، محاضرة ألقيت في فعاليات الملتقى الثالث للثورة الجزائرية، باتنة، 28-29 أكتوبر 1992.
20) يحياوي جمال، "**الحركى من قوة احتياطية إلى مشكلة سياسية**"، أعمال الملتقى الوطني حول: إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

المجلات والجرائد :

*** المجلات باللغة العربية:**

1) إيميري مارسال، "**استغلال عظام المسلمين في تبييض السكر**"، ت :عبد الجليل التميمي، *المجلة التاريخية المغربية*، عدد1، 1974.
2) بديدة لزهر، « **السياسة الديغولية تجاه الجزائر بين الامس و اليوم** »، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، العدد الرابع، ديسمبر 2015.
3) بن نعمان أحمد، "**العلاقات الجدلية بين الاستعمار الثقافي والشخصية الجزائرية** "، *الثقافة*، مجلة شهرية، العدد 49، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر ،1979.

4) بوصفصاف عبد الكريم، **معجم أعلام الجزائر في القرنين19 و20**، مخبر *الدراسات التاريخية و الفلسفية*، جامعة قسنطينة، 2002، الجزء الأول.

5) دبش إسماعيل، « **المقاربة الدولية للرئيس الراحل هواري بومدين (1965-1978) ممارسة و إدراك جزائري للعولمة في القرن الواحد والعشرين** »، *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية* ،العدد الأول، الجزائر، 2001-2002.

6) الزبير مناوي، **تأميم المحروقات قرار في مستوى التحديات**»، مجلة *الجيش*، العدد 331، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه.

7) ساجلامر جولسون، "**البحر الابيض المتوسط مهد الحضارات**"، مجلة *وقائع الأمم المتحدة*، عدد 13-1، اكتوبر 2013.

8) ساحلي محمد الشريف،" **صفحة من تاريخنا القومي**"، *المجاهد الثقافي* مجلة شهرية، س1، العدد01، الجزائر، 1968

9) السليماني أحمد حسين، " **نزع الملكية العقارية للجزائريين 1871/1830م**"، مجلة *المصادر* العدد06 المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية والثورة، الجزائر، 2002.

10) شروع اسمهان، " **دور فرنسا في قيام إسرائيل** "، مجلة *صامد الاقتصادي*، العدد، 114، كانون الأول، 1998.

11) عبد صبري الرحمن،" **الحوار العربي الأوروبي والدور الجماعي لدول أوروبا العشر**"، مجلة *شؤون عربية*، العدد 27.

12) **عواريب لخضر، "جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا وعلاقتها بالتيار الاستقلالي في الجزائر"، مجلة *العلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد24، جوان 2016.**

13) فرحاتي عمر، "**العلاقة بين السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية في الجزائر بين فترتي الأحادية والتعددية**"، مقال نشر في مجلة *الاجتهاد القضائي*، مخبر أثر الإجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع.

14) قنان جمال،"**نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني**"، *مجلة الذاكرة*، العدد الرابع، المتحف الوطني للمجاهد، 1996.

15) قنطاري محمد، "**مذكرة حزب الشعب الجزائري إلى الجامعة العربية**"، *مجلة الذاكرة*، العدد 2، الجزائر، 1995.

16) *مجلة البرلمان*، "**تقارير المجلس الشعبي الوطني**"، الدورة الخريفية 2009، اليوم البرلماني حول كفاح الشعب الجزائري ضد الإحتلال، 2009/10/29، مطبوعات م.ش.و، الجزائر 2010

17) نوفل أحمد سعيد،" **قراءه في موقف ديغول من القضية الفلسطينية**"، **شؤون فلسطينية**، العدد 209، بيروت، 1990.

18) بار ريمون و بونسيه جان فرانسوا، **فرنسا –التحديات السياسية و الإقتصادية – *دراسات إستراتيجية***، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، 1981.

المجلات باللغة الفرنسية :

1) *Afrique-Asie*, N°254, France ;07-12-1981.
2) *Révolution Africaine*, **Algérie,** 03-12-1981
3) Nouvel observateur, Jauvert Vincent, N° **1720, 23-29 octobre 1997, « Quand la France testait des armes chimiques en Algérie »).**
4) *Revue Politique étrangère*, Colard Daniel, **La politique méditerranéenne et proche orient de G. Pompidou, 1978.**
5) *Tricontinentale,* Edmond Jouve, « **L'Afrique, en jeu mondial-le role de la France »,** N°**-01**, PCM/ petite colection maspero, France , 1981.

*** الجرائـــــد :**

1) *القدس العربي*، الأعرج واسيني، «**آسيا جبار... جيل اللغة الفرنسية غنيمة حرب؟** »، لندن، عدد 11فيفري 2015.
2) صحيفة *البلاد*، **تصريح صحفي لوزير الخارجية**، رمضان لعمامرة،، ماي 2016
3) جريدة الحياة، **بيان السفارة الفرنسية حول تسليم بعض الأرشيف**، الجزائر، الخميس 8 سبتمبر 2016.
4) جريدة المساء،« **دستور 1963 لم يعمر طويلا بسبب خلافات ما بعد الاستقلال** »، 2013/04/12.
5) *المجاهد*، حيمور محمد، المدير العام لأملاك الدولة " **حوار فوروم** يومية " الجزائر، 16 ماي 2016.
6) *صحيفة الشروق*، *خلاص كريمة ،"**صعاليك السياسة الفرنسية يهينون الجزائر** "، اليومي*، عدد، *146211، الجزائر 01 نوفمبر 2012.*
7) صحيفة *الشرق الأوسط*، خليل الزميطي، "**الإعتذار الإيطالي لليبيا نزع أكبر لغم من طريق المستقبل**"، عدد 10802، 20 جويلية 2009.
8) جريدة *المساء*، دوم بيار، "**على فرنسا أن تعترف بجرائمها في الجزائر**" حوار: لطيفة داريب، الجزائر 23/11/ 2016
9) منتدى الجيش العربي الالكتروني،ديلمي مسعود، " **مقال الذاكرة والتاريخ بين فرنسا والجزائر**"، الثلاثاء 4 مارس 2008.
10) جريدة *الشروق اليومي*، السعيد محمد، "**الإعتذار في العلاقات الدولية وسيلة للتقارب والمصالحة**"، الجزائر، العدد: 2950، 31 مايو 2010.
11) صوت *الأحرار*،" **محمد الشريف عباس وزير المجاهدين: إسترجاع أرشيف ثورة التحرير أولى من قانون تجريم الإستعمار**"، **18 /2012/03**
12) موقع *الشروق اون لاين*، عبد السلام بلعيد رئيس الحكومة الأسبق، **حوار مع جريدة الشروق**، 2015/12.
13) جريدة *الشروق*، عواريب، **حوار حول فصل الصحراء**، /2014/03/03.

14) جريدة *الشروق اليومي*، فراد محمد أرزقي، **الجهود السياسية للمثقف سي محمد بن رحال**، العدد 2192، 08جانفي2008.
15) جريدة **الشروق اليومي**، فرحات مصطفى، **بول بالتا**، **حوار عن آخر أيام الرئيس هواري بومدين**، 2009.11.01.
16) *صوت الأحرار*، لعقاب محمد ،" **الجزائر فرنسا: علاقات عبر الأرشيف**"، حوار مع مديرة أرشيف فرنسا، عدد 09، جوان، 2012
17) *الشروق أون لاين*، **م.هدنة**، "**سيلٌ من الإهانات الفرنسية ضد الجزائر**"، الجزائر 2014/09/08.
18) جريدة *الشروق اليومي*، مسلم محمد " **فرنسا ترفض الإعتذار للجزائر وتؤكد أنه ليس هناك ما يستدعي الندم** "، 2008/09/03.
19) يوسف حمدان، "**الجزائر مهمات الثورة ومخاطر تداعيات الدولة**"، *مجلة المعركة*، 2013/09/11.

الرسائل والأطروحات الجامعية :

1) بداني أحمد، **الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية 19 مارس -05 جويلية 1962**، مذكرة ماجستير في التاريخ **الحديث** والمعاصر، **2012-2013** جامعة وهران، الجزائر.
2) بشلاغم جيلالي، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف 2002-2010، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، إشراف د.بومدين طاشمة، 2010-2011.
3) بلعالية ميلود، **قيام الدولة الجزائرية المرحلة الاولى 1962-1965 التوجهات والمؤسسات، مذكرة ماجستيير في التاريخ الحديث والمعاصر، 2002-2003**، جامعة ابو القاسم سعد الله، الجزائر.
4) بن الضيف حسين، **البعد السياسي والإقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1989**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2009.

5) بوقراص رقية، **الرهانات جيو-سياسية للفرنكوفونية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2015.
6) حبيلة محمد الأمين، **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1999- 2009 الادراكات الإستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010.
7) حطاب عبد المالك، **المشكل الإستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1995- 2007**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2013.
8) سعود صالح، **السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر 1962-1981**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1984.
9) عبد المجيد بن عدة، **الخطاب النهضوي في الجزائر 1926-1954**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف الاستاذ نصر الدين سعيدوني، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004- 2005 .

حوارات التلفزيونية :

1) أحمد مقعاش، "**الجزائر تتسلم خرائط الألغام الفرنسية**"، قناة بي بي سي، 22 أكتوبر 2007 .
2) بوعزة بوضرساية، **حوار مع قناة الجزيرة**، تاريخ 2011/10/21.
3) جان لوي بلانش، حوار مع قناة الجزيرة حول، **لماذا ترفض فرنسا الإعتذار للجزائر؟.**
4) سعد الله أبو القاسم، **حوار حول الإستيطان في الجزائر**، الجزيرة 21 أكتوبر 2011.
5) طاهر هاني، "**إيفيان الحجر الأساس للعلاقات الجزائرية-الفرنسية**"، حوار مع المؤرخ جيل مونسرون، فرانس 24، باريس 2012/03/16.

فرانس 24 ندوة صحفية، **بنوا هامون مرشح اليسار لرئاسيات فرنسا**، باريس، 19 فيفري،2017

المواقع الإلكترونية

1) http://www.huffpostarabi.com
2) http://www.diplomatie.gouv.fr/
3) http://www.echoroukonline.com/
4) http://arabi21.com
5) http://www.aljazeera.net/
6) http://www.echoroukonline.com/
7) http://www.elkhabar.com/
8) http://www.el-massa.com
9) http://www.france24.com/ar/france/.
10) http://www.hurras.org/
11) http://bohothe.blogspot.com/2010/09/blog-post_27.html#!/tcmbck.

الفهرس

الفصل الثالث : النفوذ الفرنسي في الجزائر من خلال اتفاقيات إيفيان 1962-1972